

إهداء ٢٠٠٨

المستشار/محمد فرج الذهبي
جامعة مصر العربية

المستشار
إيهاب عبد المطلب
نائب رئيس محكمة النقض

الموسوعة الجنائية الحديثة

لأحكام محكمة النقض

الصادرة من جميع الدوائر الجنائية

الجزء الخامس

من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٢

الطبعة الأولى

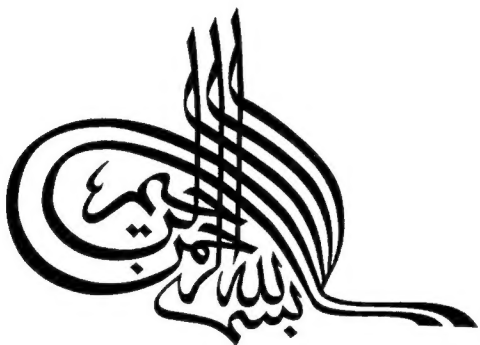
٢٠٠٣

المركز القومي للإصدارات القانونية

٤٩ ش الشيخ ربحان - بجوار وزارة الداخلية

٧٩٥٩٢٠٠ - ٠١٢/٢٣٨٧٦١١

٠١٠/٦٠٣٠٦٥٢ - ٠١٠/٦٠٣٠٦٥٢



إتلاف

١. لما كان عقد البيع كما عرفته المادة ٤١٨ من القانون المدنى هو العقد الذى يلتزم به البائع ان ينقل للمشتري ملكية شئ او حقا ماليا آخر فى مقابل ثمن نقدى - والالتزامات المتعلقة بالبائع هى التزام بنقل ملكية المبيع للمشتري وتسليمه المبيع ، وضمان عدم التعرض ، وضمان العيوب الخفية ، وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن قانون التسجيل لم يغير طبيعة عقد البيع من حيث أنه عقد من عقود التراضى التى تتم وتنتج آثارها بمجرد توافق إرادة الطرفين - وإنما هو فقط عدل آثار العقد فيما بين المتعاقدين وغيرهم فجعل نقل الملكية غير مرتب على مجرد العقد ، بل أرجأه الى حين حصول التسجيل ، وترك لعقد البيع معناه وباقى آثاره - بما مفاده ان العلاقة بين المتعاقدين تجيز للمشتري بناء على العقد العسوق إلزام البائع بنقل ملكية المبيع له . لما كان ما تقدم ، فإن حقوق المشتري (المدعية بالحقوق المدنية) التى لم تسجل عقدها قبل البائع - المطعون ضده - ثابتة اعمالا لنص المادة ٥٨٨ مدنى التى تعطيها حق غرة المبيع فلها حق اقتضاء الأجرة بمقتضى حوالة الحق - أما بالنسبة للغير فلا يجوز للمشتري ان يحاج بعقده العرفى قبل أن يسجل عقده ، مثال ذلك طلبه الشفعة ، وإذ كان ما تقدم فإن ما خلص إليه الحكم فى نطاق العلاقة بين المتعاقدين المدعية والمطعون ضده وبراء الأخير من قة الإتلاف العمدى لا يتفق وصحيح القانون .

(الطعن رقم ٩٨٩٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١/١٧)

٢. لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام مسئولية الطاعنين عن جريمة الإتلاف واعتمد الحكم - من بين الأدلة التى عول عليها فى إدانتهم - على معاينة مكان الحادث ، بيد أنه اكتفى بالإشارة إليها دون أن يورد فحواها أو يبين وجه الاستدلال بها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه يجب إيراد الأدلة التى تستند

إليها المحكمة وبيان مؤداها في الحكم بيانا كافيا فلا تكفى مجرد الإشارة إليها ، بل ينبغي سرد مضمون الدليل ، وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ، ومبلغ اتفاقه مع باقى الأدلة التى أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها ، وإذا فات الحكم المطعون فيه بيان مؤدى ما اشتملت عليه المعالجة ووجه استاده إليها فإنه يكون مشوبا بالقصور .

(الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٣)

٣. لما كانت جريمة الاتلاف المؤثمة قانونا بنص المادة ٣٦١ من قانون العقوبات إنمّا هى جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائى فيها متى تعمد الجانى ارتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التى حددها القانون ، واتجاه إرادته الى احداث الإتلاف أو التخريب وعلمه بأنه يحدثه بغير حق ، وهو ما يقتضى أن يتحدث الحكم عنه استقلالا ، أو أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - لم يستظهر توافر القصد الجنائى فى جريمة الإتلاف ، وكانت مدوناته لا تفيد فى ذاتها ان الطاعن تعمد إتلاف الأموال موضوع الاتهام فإنه يكون مشوبا بالقصور .

(الطعن رقم ٣٥٠٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٥)

٤. لما كان البين من مطالعة الحكم الابتدائى - المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - أن النيابة العامة أسندت الى المطعون ضدهما قيمة إتلاف زراعا غير محصود ، وطلبت عقابهما بالمادة ٣٦٧ من قانون العقوبات ، ومحكمة أول درجة قضت عملا مادة الاتهام - بتوقيع عقوبة السجن لمدة أسبوعا مع الشغل ، وإذ استأنفا ، قضت المحكمة الاستئنافية بتعديل الحكم المستأنف الى استبدال عقوبة الغرامة مائة جنيه بعقوبة الحبس المقضى به على المطعون ضده بما . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات توجب توقيع عقوبة الحبس مع الشغل على كل

من أتلف زرعاً غير محصود ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف - الذى صادف صحيح القانون - فيما قضى به مادام تصحيح هذا الخطأ لا يخضع لأى تقدير موضوعى بعد أن قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت صحة اسناد التهمة مادياً الى المطعون ضدهما ، وذلك اعمالاً لنص المادة ٣٩ من قانون حالا واجسراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٦٨٠٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٨)

٥. يشترط لقيام جريمة إتلاف الزرع المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات أن يكون الإتلاف قد وقع على زرع غير محصود ، أى غير منفصل عن الأرض لأنه لم يحصد بعد ، ويتحقق القصد الجنائى فى تلك الجريمة بتعمد الجانى ارتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التى حددها القانون واتجاه إرادته الى إحداث الإتلاف ، وعلمه بأنه يحدثه بغير حق ، وهو ما يقتضى أن يتحدث الحكم عنه استقلالاً ، أو أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف مد يكفى للدلالة على قيامه .

(الطعن رقم ٦٣٨٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٠)

آثار

من المقرر أن قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ وإن نص في مادته الثامنة على أنه " فيما عدا حالات التملك أو الحيازة القائمة وقت العمل بهذا القانون أو التي تنشأ وفقا لأحكامه ، يحظر اعتبارا من تاريخ العمل به حيازة أى أثر ، وعلى التجار والحائزين للآثار من غير التجار ، أن يحفظوا الهيئة بما لديهم من آثار خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ، وأن يحافظوا عليها حتى تقوم الهيئة بتسجيلها طبقا لأحكام هذا القانون ، ويعتبر حائزا بدون وجه حق ، ولا يفيد من أحكام الحيازة المقررة بهذا القانون ، كل من لا يخطر خلال المدة المشار إليها عما في حيازته من آثار لتسجيلها ، إلا أنه حين عرض لبيان الجرائم والعقوبات نص في المادة ٤٣ منه على أن " يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من: (أ) (ب) (ج) (د) (هـ) اقضى أثرا وتصرف فيه على خلاف ما يقضى به القانون (و) " ، ونص في المادة ٤٤ منه على أن " يعاقب بالعقوبة الواردة بالمادة السابقة كل من يخالف أحكام المواد ٢ ، ٤ ، ٧ ، ١١ ، ١٨/١ ، ٢١ ، ٢٢ من هذا القانون " ، وفي المادة ٤٨ منه " على مصادرة الآثار لصالح هيئة الآثار في حالة مخالفة المواد ٧ ، ٢١ ، ٢٢ " .

(الطعن رقم ١٠٥٧٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٥/١٠)

القاعدة :

لما كان البين من نص الفقرة الفقرة (هـ) من المادة ٤٣ ساقطة البيان في صريح عبارته وواضح دلالة ان جريمة اثناء أثر والتصرف فيه على خلاف أحكام القانون لا تتحقق إلا إذا اقرنت حيازة الأثر بالتصرف فيه على خلاف ما يقضى به القانون ، وكان قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ، وإن أوجب في مادته

الثامنة على كل من يجوز اترا أن يخطر هيئة آثار عنه خلال أجل معين ، إلا أنه قد خلا عند بيان الجرائم والعقوبات المقررة وفق أحكام القانون - من تأييم واقعة عدم الإخطار عن حيازة الآثار - وهى الجريمة المسندة إلى الطاعن - إذ لم يسن عقوبة لهذا الفعل إذا لم يقترن بالتصرف فى الأثر ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دانه عنها يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه . لما كان ما تقدم ، وكانت الواقعة - حسبما حصلها الحكم - غير معاقب عليها تحت أى وصف آخر ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم المستأنف والقضاء ببراءة الطاعن مما أسند إليه .

(الطعن رقم ١٠٥٢٤ السنة ٦٤ ق جلسة ١٠/٥/١٩٩٩)

إثبات

١. صدور الاعتراف بتحقيقات النيابة العامة بالكيفية التي ذكرها الحكم من الوضوح والتفصيل لا ينفي وقوع الاكراه ، مادام أن العيب الذي تمسك به المتهم يتعلق بالنوازع التي دفعت الى الإدلاء بالدليل ذاته ، وليست بنصه أو مضمونه ، وإذ أثبت وكيل النيابة الحق وجود اصابين بالطاعن فقد كان لزاما على المحكمة - قبل أن تقطع برأى في سلامة الاعتراف - أن تتولى بنفسها تحقيق ما آثاره الطاعن في هذا الشأن والوقوف على سبب اصابته وأن تبحث الصلة بين الاعتراف وبين هذه الاصابات ، أما وقد نكلت عن ذلك ، وعولت في إدانة الطاعن على الدليل المستمد من اعترافه ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال فضلا عن الاخلال عن الدفاع ، ولا يغنى في ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ، ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأى الذى انتهت إليه المحكمة .

(الطعن رقم ١٠٥٠٩ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١/١٠)

٢. لما كان من المقرر ان الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة المِرْضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات وفي الأخذ بالاعتراف في حق المتهم في أى دور من أدوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك ، وشا دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد انتزع بطريق الاكراه ولا يطابق الحقيقة . لما كان ذلك ، وكان ما آثاره الدفاع بشأن بطلان اعتراف المتهم في تحقيقات النيابة العامة لوقوع اكراه مادى عليه بالاعتداء عليه من رجال الشرطة على النحو الثابت بالتقرير الطبى المرفق

مردودا بأن الثابت من التقرير الطبي أن الاصابات حديثة ولا يتفق تاريخ حدوثها وتاريخ ٦ من مارس سنة ١٩٩٤ الذى يدعى حدوثها فيه كما أنه على أمام النيابة العامة للتحقيق في ٦ من مارس سنة ١٩٩٤ وقامت بمناظرته ولم تجد به اصابات وأدلى في التحقيقات باعترافات تفصيلية بارتكابه للجريمة وخطوات اعداده لها ثم تنفيذها وهو في كامل حريته ، كما أنه أُرشد عن السلاح الناري المستخدم في الحادث والمبلغ المسروق ، ومن ثم فإن القول بأن اعترافه أمام النيابة العامة وليد إكراه يضحي قولاً عار من دليل عليه وتطمئن المحكمة الى صحة هذا الاعتراف وبرائه من أى عيب من عيوب الإرادة وأنه كان وليد إرادة حرة خاصة وقد تأيد باعترافه أمام قاضى المعارضات بجلسة ٩ من مارس سنة ١٩٩٤ بارتكابه الحادث . أما إثارة الدفاع من عدم وضوح الرؤيا بالنسبة للمتهم فقد أثبت الطبيب الشرعى بتقريره أنه لا يعاني من أى مرض عضوى بالعينين فإن ما يثيره الدفاع في هذا الشأن يكون على غير سند .

(الطعن رقم ٢٣٦٥٧ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٢/٢٤)

٣. من المقرر أن الاعتراف الذى يعول عليه كدليل إثبات في الدعوى يجب أن يكون اختياريا صادرا عن إرادة حرة ، فلا يصح التعويل على الاعتراف - ولو كان صادقا - متى كان وليد إكراه كائنا ما كان قدره ، ولما كان الأصل أنه يتعين على المحكمة إن هي رأت التعويل على الدليل المستند من الاعتراف أن تبحث الصلة بينه وبين الاصابات المقول بمحصولها لإكراه الطاعن عليه ونفى قيامها في استدلال سائق ، وإذ كان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أنه كان يوجد بالطاعن اصابات أشار التقرير الطبي الشرعى الى أنها لإحقة للواقعة وقد أطحرت المحكمة دفاع الطاعن ببطلان اعترافه بتحقيقات النيابة استنادا الى مجرد القول بأنه لم يدل بسبب هذه الاصابات أمام النيابة العامة دون أن تعرض للصلة بين هذا الاعتراف ، وما وجد بالطاعن من اصابات فإن حكمها يكون مشوبا

بالتصور البطل له ، ولا يعصمه من البطلان ما قام عليه من أدلة أخسرى إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها البعض الآخر ، ومنسها مجمعة تكون عقيدة القاضي بحيث إذا أسقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه أو الوقوف على ما كانت تنتهي إليه من نتيجة لو أنها فطنت الى أن هذا الدليل غير قائم .

(الطعن رقم ٦٧ لسنة ١٩٩٩/٣/١١ جلسة ١٩٩٩/٣/١١)

٤. من المقرر أنه ينبغي في الاعتراف يكون صحيحا يمكن الاستناد إليه أن يكون المتهم قد أدلى به وهو في كامل إرادته ووعيه ، فلا يجوز الاستناد الى الاعتراف الذي يصدر من المتهم في حالة فقدان الإرادة ، كما لو كان تحت تأثير مخدر أو عقار يسلبه إرادته ، ذلك أن الاعتراف هو سلوك إنسان والقاعدة أنه لا يعتبر سلوكا إلا ما كان مجدا مصدرا في الإرادة . لما كان ذلك ، وكان الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره وليد إرادة متعمدة غير واعية وتحت تأثير المخدر هو من الدفع الجوهري التي يتعين على الحكم أن يواجهها ويقبلها ، أو يرددها بما ينحسم به أمر هذا الدفع ، أما وقد أغفل ذلك فإنه يكون فوق إخلاله بحق الدفاع قد جاء قاصرا .

(الطعن رقم ٢٠٨٩٤ لسنة ٦٨ في جلسة ١٩٩٩/٤/٥)

٥. لما كان ما أثبتته المحكمة المطعون فيه من إقرار الطاعنة بإحرازها للمخدر المضبوط إثر مواجهتها به لا يعد اعترافا منها بما أسند إليها ، ولا يعلو ما أثبتته الضابط في هذا الشأن كونه مجرد قول للضابط يخضع لتقدير المحكمة التي أفصحت عن اطمئنانها إليه ، وهو من اتصالات محكمة الموضوع دون معقب عليها ، فإن ما تنيره الطاعنة بشأن إقرارها في محضر الضبط وعدولها عنه بتحقيقات النيابة العامة ، وأثناء المحاكمة يتمخض دفاعا موضوعيا قصد به التشكيك في الأدلة التي أفصحت المحكمة عن اطمئنانها إليها والى توافرها في حق الطاعنة .

(الطعن رقم ١٥١٨١ لسنة ٦٧ في جلسة ١٩٩٩/٢/٢٩)

٦. لما كان من المقرر أنه إذا نظرت قضيتان أمام المحكمة في وقت واحد فلا ضرر على المحكمة إذا أخذت بالدليل المقدم في الأخرى ، وكان الثابت أن الجناية رقم لسنة ١٩٩٦ جنایات مطای كانت منظورة بذات الجلسة التي نظرت فيها الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، ومطروحة على بساط البحث وتحت نظر الخصوم ، فإن تعويل المحكمة على اعتراف الطاعن وتقرير فحص السلاح في تلك الجناية يكون صحيحا لا مخالفة فيه للقانون .

(الطعن رقم ٢٠٢٠٧ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٢١)

٧. من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة في أخذها بإقرار المتهم أن يلتزم نصه وظاهره ، بل لها ان تجزئه وان تستبط منه الحقيقة كما كشفت عنها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ من إقرار الطاعن الأول ما يتعلق بقيامه بإطلاق النار على اغني عليهما بنية إزهاق روحها دون باقى قوله من أن إطلاقه النار كان بعد أن حرص اغني عليهما بنية إزهاق روحها دون باقى قوله من أن إطلاقه النار كان بعد أن حرص اغني عليه الأول أحد بنيه على قتله ، فإنه يكون سليما فيما انتهى إليه ، ومبنا على فهم صحيح للواقع ، ومن ثم فإن النعى عليه في هذا الشأن لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٢١٧٢٣٦ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٠)

٨. من المقرر أنه لا يصح في القانون التعويل على الاعتراف ما لم يكن ناشئا عن حرية واختيار ، وهو لا يكون كذلك - ولو كان صادقا - إذا جاء وليد إجراء باطل ، ففي هذه الحالة يجب استبعاد الدليل المستمد منه ، إلا أن هذا البطلان لا يستطيل الى إجراءات التحقيق اللاحقة عليه إذا ثبت لقاضى الموضوع أنها منقطعة الصلة بذلك القبض الباطل .

(الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٧)

٩. إن خطأ المحكمة في تسمية الإقرار اعترافاً لا يقدح في سلامة حكمها مادام أن الإقرار قد تضمن من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الأخرى ، ومادامت المحكمة لم ترتب عليه وحدة الأثر القانوني للاعتراف وهو الاكتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع شهود ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١١٣٥٤ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٣)

١٠. إذ كان يبين من الرجوع الى محضر المحاكمة أن الدفاع عن الطاعين لم يدفع ببطالان الاعتراف لكونه وليد إكراه وكل ما ورد على لسان المدافع عن الطعن الأول في هذا الصدد أنه تعرض لإكراه أدبي والقبض على أسرته كمسا ساق المدافع عن الطاعن الثاني عبارة مرسلة هي بطلان الاعتراف بمحضر الضبط دون أن يبين أيهما وجه ما يتناهى على هذا الاعتراف مما يشكك في سلامته ولا يمكن القول بأن أيًا من هاتين العبارتين المرسلتين اللتين ساقاها تشكل دفعا ببطالان الاعتراف أو تشير الى الإكراه المبطّل له وكل ما يمكن أن تنصرف إليه هو التشكيك في الدليل المستمد من الاعتراف توصلنا الى عدم تعويل المحكمة عليه ، فإنه لا يقبل من الطاعين إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه من إجراء تحقيق موضوعي تنحسر عنه وظيفة محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٦٢٩٣ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١٣)

١١. لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة التي صدر فيها الحكم أن أحدا من الطاعن أو المدافع عنه لم يثر شيئا بصدد بطلان اعتراف الطاعن بالتحقيقات لأنه جاء نتيجة إكراه مادي أدبي ووليد إجراءات باطلة ، وإنما قصارى ما أثبت بالحضر وأطرحه الحكم المطعون فيه مجرد قول المدافع عن الطاعن (ولا بد أن يكون الاعتراف اختياريا حتى ولو كان صادقا) وهو قول لا يمكن حمله على الدفاع ببطالان ذلك الاعتراف ، ومن ثم فإنه لا يكون للطاعن النعي على المحكمة

قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها ، ولا يقبل منه التحدى بذلك الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولا .

(الطعن رقم ٧٩٨١ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٢/٨)

١٢ . إن المحكمة ليست ملزمة في أخذها باعتراف المتهم أن تلتزم نصه وظاهره بل لها أن تجزئه وأن تستبطن منه الحقيقة كما كشف عنها ، ولا يلزم في الاعتراف أن يرد على الواقعة بكافة تفاصيلها ، بل يكفي فيه أن يرد على وقائع تستتج المحكمة منها ومن باقى عناصر الدعوى بكافة الممكنات العقلية والاستنتاجية اقراراف الجاني للجريمة .

(الطعن رقم ٦٢٦٣ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٥/٧)

١٣ . الخطأ في تسمية اقرار الطاعن بالاثمات التي تليث عليه بجلسة المحكمة اعترافا - على فرض وقوعه - لا يعيب الحكم طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحدة الأثر القانوني للاعتراف ، وهو الاكتفاء به وحده ، والحكم على الطاعن بغير سماع الشهود ، بل بنت معتقدها كذلك على أدلة أخرى عددها .

(الطعن رقم ٣١١٧٥ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٢)

١٤ . الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ولها أن تأخذ به متى اطمأنت الى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع ، كما أن لها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزو إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه بغير معقب عليها مادامت تقم تقديرها - كالشأن في الطعن المطروح - على أسباب سائغة .

(الطعن رقم ٢٠٠٦٤ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/٧/٩)

١٥ . إذ كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وقبل الدفع ببطالان اجراءات القبض والتفتيش برر قضاءه ببراءة المطعون ضده تأمينا على أن إذن التفتيش صدر بعد ضبط المطعون ضده وتفتيشه ، ولما كان ذلك ، وكان التلبت بعدونات الحكم أن المطعون ضده قد اعترف بتحقيقات النيابة العامة بإحرازه المادة المخدرة المضبوطة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل مناقشة أقوال المطعون ضده بمحضر النيابة ، فضلا عن عدم بيان مدى استقلالها عن اجراءات القبض والتفتيش التي قام بطلانها وتقاعس عن بحث دلالتها وتقدير قيمتها باعتبارها أحد أدلة الثبوت التي قام الاثام عليها ، وكان من الجائز أن يكون الاعتراف وحده دليلا تأخذ به المحكمة ولو مع بطلان القبض والتفتيش فإن الحكم إذا أغفل التحدث عن هذا الدليل ومدى صلته بالاجراءات التي قرر بطلانها يكون قاصر البيان ، ولا يقدح في ذلك ما هو مقرر من أنه يكفى أن يتشكك القاضي في ثبوت التهمة ليقضى للمتهم بالبراءة لأن حد ذلك أن يكون قد أحاط بالدعوى عن بصر وبصورة وألم بأدلتها وخلا حكمه من الخطأ في القانون ومن عيوب التسيب وهو ما تردى فيه الحكم المطعون فيه مما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥١٧٣ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠١/١١/٢٨)

١٦ . من المقرر ان الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الالبات ومتى خلصت الى سلامة الدليل المستمد من الاعتراف فإن مفاد ذلك أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ به .

(الطعن رقم ٣٥١٠٩ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٢/١/١)

١٧ . من المقرر أن محكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في أى دور من أدوار التحقيق وأن عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت الى صحته ومطابقته

للحقيقة والواقع وأن محكمة الموضوع دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد انتزع منه بطريق الاكراه ومتى تحققت من أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بلا معقب عليها

(الطعن رقم ٢٢٠٤ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠٢/١/١)

١٨. من المقرر إن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تغلك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ، ولها أن تأخذ به متى اطمأنت الى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع ، كما أن لها أن تقدر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه بغير معقب مادامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة .

(الطعن رقم ٥٤٧٦ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٢/٣/١٣)

أوراق عرفية :

إن المقرر وفقا لقواعد الإثبات المدنية أن صورة الورقة العرفية لا حجة لها في الإثبات إلا بمقدار ما تهدى الى أصل الموقع عليه ، فإذا لم ينكر المخرج بالورقة مطابقة الصورة لأصلها كانت هذه الصورة حجة في الإثبات . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الطاعن وإن جحد الصورة الصورية لقائمة المنقولات المقدمة من المدعية بالحقوق المدنية إلا أنه لم يقدم للمحكمة أصل تلك القائمة والذي يدعى باستحصاله عليها من المطعون ضده لقاء تسلمها بالمنقولات ، بما تكون معه منازعته غير جدية ، ولا على المحكمة إن هـى التفتت عن إنكاره لها وأخذت بالورقة من غير إجراء تحقيق إعمالا لحقها المقرر في المادة ٣٠ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، ولما هو مقرر من أن الصورة الضوئية العرفية من المستند - بغرض توقيع الخصم على أصلها - إنما تخضع كقرينة لمطلق سلطة محكمة الموضوع في تقديره

الأدلة إن شاءت أخذت بما في خصوص ما تصلح لإثباته قانونا وإن شاءت أطرحتها والتفتت عنها دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي دعت إلى ذلك بلا معقب من محكمة النقض ، فإن ما ينهه الطاعن على الحكم من خطأ لمخالفته قواعد الإثبات المدنية لا يكون سديلا .

(الطعن رقم ١٠٣٠٤ لسنة ٦٢ في جلسة ٢٠٠١/٩/١٨)

اليمين الحاسمة :

لا يوجد قانونا ما يمنع المدعى بالحقوق المدنية من توجيه اليمين الحاسمة للزاع بشأن وجود عقد الأمانة لدى نظر الدعوى الجنائية ، لأن الدفع الذي يوجهه المتهم يانكار هذا العقد يثير مسألة مدنية بحته تطبق عليها قواعد الإثبات المدنية ، وهي تميز لكل من الأخصام أن يكلف الآخر باليمين الحاسمة للزاع ، فيجوز للمدعى الذي يعوزه الدليل الكتابي على وجود عقد الوديعة أن يوجه اليمين الحاسمة للمودع لديه ، ولا محل البتة لحرمانه من الإثبات بهذه الطريقة أمام المحكمة الجنائية إذ لا يصح تسوي مركزه بغير سلوكه الطريق الجنائي يدل الطريق المدني ، ولا وجه للقول بعدم جواز توجيه اليمين الحاسمة أمام القضاء الجنائي لأن ما يمنع توجيهه هو اليمين التي يكون موضوعها الفعل الإجرامي ، إذ لا يجوز وضع المتهم في حرج ، إما أن يثبت في يمينه وإما أن يعترف بجرمته ، إذ يعتبر ذلك نوعا من الإكراه على الاعتراف ، وهو أمر غير محقق في الدعوى المطروحة اعتبارا بأن موضوع اليمين فيها ليس الفعل الإجرامي ، ولكنه عقد مدني . لما كان ذلك ، وكان قضاء الدائرة المدنية لمحكمة النقض قد جرى على جواز توجيه اليمين الحاسمة على سبيل الاحتياط إذ يتعذر على الخصم أن يعترف على رأى المحكمة في الأدلة التي ساقها إلا بعد الحكم في النزاع ليصبح البلب مغلقا أمامه لإبداء حقه في التمسك بتوجيه اليمين الحاسمة إذا ما رفضت المحكمة الأدلة الأخرى التي تمسك بها بصلور حكم نهائي في النزاع فلا يستطيع بعد ذلك أن يوجه اليمين الحاسمة إلى خصمه ، ومن ثم فلا مفر من أن يتمسك الخصم باليمين

الحاسمة على سبيل الاحتياط أثناء نظر الدعوى . لما كان ذلك ، وكان يبين من
المفردات المضمومة أن الطاعن قدم مذكرة بدفاعه أمام محكمة ثان درجة بجلسة ١٥
من مارس سنة ١٩٩٠ طلب فيها احتياطيا توجيه اليمين الحاسمة الى المطعون ضجه
لإثبات أن الأخير تسلم عقد البيع موضوع الدعوى على سبيل الوديعه ، كما يبين
من محضر جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٩٠ التى اختتمت بحجز الدعوى للحكم أن
وكيل الطاعن تمسك بالطلب المشار إليه على وجه جازم ، وكانت الواقعة محل
الاستحلاف متعلقة بالزراع ومنتجة فى الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل
الرد على هذا الدفاع وهو دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإنه
يكون معيا بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٢/١٣)

بوجه عام :

تحديد الأشخاص للمسافات أمر تقديرى وليس من شأنه الخلاف فيه - بفرض
قيامه - بين أقوال الشهود والتقارير الفنى ان يهدر شهادة الشهود مادامت المحكمة قد
اطمأنت الى صحتها .

(الطعن رقم ٧٦١٧ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٣/١٨)

ولئن كان القانون لم يبين المراد من كلمة التحريض على البغاء ، وكان تقديسر
قيام التحريض ، أو عدم قيامه من الظروف التى وقع فيها بعد مسألة تتعلق بالوقائع
تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ، إلا أنه يتعين أن يثبت الحكم تحقق التحريض
كما ينتج من وجود الأدلة ، وأن تكون الوقائع التى يستدل بها على تحققه مؤدية الى
ما رتبته الحكم عليها من غير تعسف فى الاستنتاج ولا فساد فى الاستدلال .

(الطعن رقم ١٤٣٩٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٧/٢٠)

الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا أسقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأى الذى انتهت إليه المحكمة .

(الطعن رقم ١٨٦٤٧ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٤)

إن الأحكام يجب أن تبني على الأدلة التي يقتنع منها القاضي بإدانة المتهم أو ببراءته ، صادرا في ذلك عن عقيدة يحصلها هو مما يجريه من التحقيق مستقلا في تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ولا يصح في القانون أن يدخل في تكوين عقيدته بصحة الواقعة التي أقام قضاءه عليها أو بعدم صحتها حكما لسواه .

(الطعن رقم ١٢٧٥٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٠)

إنهاء الحكم الى استطاعة المجنى عليه رؤية الطاعن وتحديد به بوصف أنه الضلوب له ، ورده على ما أثاره الطاعن في هذا الشأن برد سائع كاف ينبئ عن أن اختلاف التوقيت - بفرض حصوله - لم يؤثر في منطق الحكم وما انتهى إليه في قضائه ، فإبان النعي في صدد ذلك يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٢١٥٠٥ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٣)

إن المقرر في أصول الاستدلال أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها وأن إغفالها بعض الوقائع ما يفيد ضمنا إطراحها لها اطمئنانا الى ما أثبتت من الوقائع والأدلة التي اعتمدت عليها في حكمها ، ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم إغفاله الإشارة الى سبق محاكمة المتهم والفساء الحكم الصادر ضده من مكتب التصديق على الأحكام العسكرية أو صدور حكم تمهيدى بإحالة الدعوى الى خبير ، طالما أن ذلك لم يكن بذى أثر في تكوين عقيدة المحكمة .

(الطعن رقم ٨١٧٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٢)

إن ما يثيره الطاعن في شأن القضاء في دعوى مماثلة براءة شخص آخر لمسرود بأن تقدير الدليل في دعوى لا ينسحب أثره الى دعوى أخرى لأن قوة الأمر المقضى هو للحكم في منطوقه دون الأدلة المقدمة في الدعوى ولانتهاء الحجة بين حكمين في دعوين مختلفتين موضوعا وسببا .

(الطعن رقم ١٧٧٠٧ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/٢/١٢)

إذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى أتبع ذلك ببيان مفصل للأدلة ، ومن بينها ما ورد بمحضر الضبط وتحقيقات النيابة وأقوال بلقى المتهمين والدور الذى أسهم به كل منهم في مقارفة الجريمة ، وكان الشارع لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان واقعة الدعوى والظروف التى وقعت فيها والأدلة على ثبوتها ، فمضى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بشأن قصور الحكم في بين واقعة الدعوى لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٨١٧٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠١/٢/١٥)

إذ كان من المقرر أنه إذا كان دفاع المتهم غير منتج في الدعوى في تشريب على المحكمة إن هى لم تحققه ، هذا الى أن استعمال السلاح الأبيض لا يستتبع حتما أن تكون الإصابة الناتجة عنه قطعية بل يصح أن تكون كما وصفها تقرير الصفة التشريحية تأويلا بالحالة التى كانت عليها اللجنة وقت أن وقع عليها ذلك الفعل . فلبن النعى على الحكم المطعون فيه بقالة الاخلال بحق الدفاع لهذا السبب يكون في غير محله .

(الطعن رقم ١٣٦٦٥ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٣/٢٢)

لا يكفي لسلامة الحكم أن يكون الدليل صادقا متى كان وليد اجراء غير مشروع .

(الطعن رقم ٣٥٩٩ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٢/٣/١٣)

الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضاً ومنها مجمعة تكون عقيدة المحكمة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تغذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل في الرأى الذى انتهت إليه المحكمة .

(الطعن رقم ٢٤٧٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٢/٣/١٣)

خبرة :

لا يقدح في سلامة النتيجة التى انتهى إليها الحكم ألا يكون الطبيب قد حلف اليمين أمام المحكمة مادام قد أدى يمينا عند مباشرته لوظيفته بغنى عن تحليله في كل قضية يحضر فيها أمام المحاكم ويكون النعى على الحكم في شأن عدم تحقق طيبة العيون من شخصية والددة الجنى عليه عند توقيعها الكشف الطبى عليها وعدم حلفها اليمين القانونية قبل مباشرة هذه المهمة غير سديد .

(الطعن رقم ٨٥٩٦ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٤/٥)

لا محل للقول بضرورة توقيع الكشف الطبى وإجراء الصفة التشريحية بمعرفة الطبيب الشرعى ، ذلك أن الطبيب مدير مستشفى أسوان العام يعتبر من أهل الخبرة المختصين فنيا بإبداء الرأى فيما تصدى له ، وأثبتته لأن القانون لا يوجب أن يكون توقيع الكشف الطبى وإثبات اصابات الجنى عليه نتيجة لتقرير طبى شرعى دون تقرير طبيب ذى علم وخبرة حيث يغنى الأخير في هذا المقام .

(الطعن رقم ٣٠٤٥٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٩/٩/٢٦)

لما كان الأصل أن القاضى لا يلجأ في تقدير السن الى أهل الخبرة أو الى ما يراه بنفسه إلا إذا كانت هذه السن غير محققة بأوراق رسمية ، فإن الحكم المطعون فيه حين استند في تقدير سن الجنى عليه الى تقرير الطبيب الشرعى على الرغم مما يستفاد من أقوال والده من ثبوت هذا السن من واقع دفتر المواليد - بدلالة تاريخ ميلاده الذى قرر به - على النحو المار ذكره - والتفتت عن تحقيقها عن هذا الطريق مع أنها ركن جوهرى في الجريمة موضوع المحاكمة يكون مشوباً بقصور .

(الطعن رقم ١٧٧١٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٩/٣٠)

لا محل لما ينعاه الطاعن على المحكمة قعودها عن ندب لجنة من ثلاثة خبراء آخرين ، مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها اتخاذ هذا الإجراء

(الطعن رقم ٤٢٨٩٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٠)

من المقرر أن فوات فترة زمنية بين تقرير طبي وآخر عن إصابة بعينها يستتبع حتما عدم تطابق النتيجة التي يخلص إليها كل منهما ، ذلك بأن المدى الزمني يسمح بتغير الإصابة ، و حدوث تفاوت فيها ، ومن ثم فلا تناقض بين التقرير الطبي المبديى والتقرير الطبي الشرعى والمتوالين زمنيا إذا ما أثبت أولهما وجود إصابات بانجني عليه ، وأثبت ثانيهما تعذر الجزم بطبيعة تلك الإصابة في التاريخ المدعى به مع تغير المعالم الإصابية نظرا لمضى فترة زمنية بينهما بما يسمح بتغير معالم الإصابة وتطورها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بشأن تناقض التقرير المبديى مع التقرير الطبي الشرعى بشأن حالة إصابة المجنى عليه لا يكون مقبولا .

(الطعن رقم ١٨٢٥٠ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/٣/١٥)

النص في الفقرة هـ من المادة ١٣٥ من قانون الاتبات على انه " وفي حالة دفع الأمانة لا تشطب الدعوى قبل إخبار الخصوم بإيداع خبر تقريره طبقا للإجراءات المبينة في المادة ١٥١ " ، والنص في المادة ١٥١ من هذا القانون على أن " يودع الخبر تقريره ومحاضر اعماله قلم الكتاب وعلى الخبر أن يحضر الخصوم بهذا الإيداع يدل على أن المشرع راعى في المسائل المدنية حظر شطب الدعوى عند إيداع أمانة الخبر وقبل إخطار الخصوم بإيداع تقريره لما إرتآه - وعلى ما ورد بالمذكرة الإيضاحية - من أنه لا مبرر لإرهاق الخصوم بمتابعة الخصوم في الجلسة السابقة على إخطارهم بتقديم وتريض الدعوى لخطر الزوال نتيجة لذلك ، في حين أنه لا يكون ثمة دور لهم في الواقع أمام المحكمة طوال مدة مباشرة الخبر لمهمته ، وإذا لا يوجد بالفصل الثالث من الباب الثالث من الكتاب الأول لقانون الإجراءات الجنائية في ندب الخبراء ما يخالف هذا النظر فليس ما يمنع من أعمال

مقتضاه أمام المحاكم الجنائية عند نديها للخبراء . لأنه إذا كان المشرع قد رتب على مخالفة أمر من أمور الإثبات في المسائل المدنية البطلان للإخلال بحق الدفاع فرجوب مراعاة ذلك الأمر في المسائل الجنائية أوجب وألزم حيث يتعلق الأمر بحرية الأشخاص التي هي أثمن من أموالهم . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة المقررات أن المحكمة قضت وقبل الفصل وفي الموضوع بنذب مكتب خبراء وزارة العدل لمباشرة المأمورية المبينة بمنطوق هذا الحكم وحددت جلسة لنظر الدعوى في حالة عدم سداد الأمانة ، وبذلك الجلسة حضر الطاعن وقدم ما يفيد سداده أمانة الخبير فتأجلت الدعوى لجلسة حتى يقدم الخبير تقريره ثم تأجل نظرها لجلسة لورود التقرير ، ولم يثبت حضور المعارض بماتين الجلستين فقضت المحكمة بالجلسة الأخيرة بحكمها المطعون فيه بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعن لم يعلن بالجلسة التالية لإيداع تقرير الخبير والتي صدر فيها الحكم المطعون فيه فإنه يكون قد ثبت قيام العذر القهري المانع للطاعن من حضور تلك الجلسة بما لا يصح معه القضاء في موضوعها في غيبته بغير البراءة ، ويكون الحكم الصادر على خلاف القانون في هذه الحالة باطلا إذ أدخل بحق الطاعن في الدفاع .

(الطعن رقم ١٩٧١٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٤)

لا يسوغ للمحكمة أن تستند في دحض ما قال به الخبير الفني في المسائل الفنية البحتة الى معلومات شخصية ، بل يتعين عليها إذا ما ساورها الشك فيما قيره الخبير في هذا الشأن أن تستجلى الأمر بالاستعانة بغيره من أهل الخبرة لتكون ذلك من الأمور التي لا يصح للمحكمة أن تحل محل الخبير فيها . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف ذلك يكون مشوبا بالقصور في التسيب والفساد في الاستدلال بما يعيبه .

(الطعن رقم ١٠٦٢٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٦)

من المقرر أن فوات فترة زمنية بين تقرير طبي وآخر عن إصابة بعينها يستتبع حتما عدم تطابق النتيجة التي يخلص إليها كل منهما ، ذلك بأن المدى الزمني يسمح بتغير الإصابة وحدوث تفاوت فيها ، ومن ثم فلا تناقض بين الدليلين الفنيين المطروحين والمتوالين زمنيا إذا ما أثبت أولهما وجود إصابات بالجنى عليها وأثبت ثانيهما عدم وجود آثار إصابة وقت توقيع الكشف الطبي ، وأن ذلك لا ينفي وقوع الفعل في التاريخ المدعى به دون أن يترك أثرا إصابيا باقيا نظرا لمضى فسترة زمنية بينهما بما يسمح بتغير معالم الإصابة وتطورها .

(الطعن رقم ١٣٥٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٧/١١)

لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير بكامل أجزائه .

(الطعن رقم ٧٧٠٤ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠٢/١/١)

وكان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة فلها مطلق الحرية في الأخذ بما تطمئن إليه منها والالتفات عما عداه ولا تقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير .

(الطعن رقم ٢٦٧٢٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٢/٢/٢)

شهود:

لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه في إدانة الطاعن - ضمن ما استند إليه - الى شهادة الضابطين رئيس مباحث نقطة الزهور ومعاون مباحث قسم المناخ ، وبين الحكم مضمون شهادة الأول دون أن يذكر فحوى شهادة الثاني اكتفاء بقوله أنه شهد بما يؤيد رواية الشاهد الأول بشأن ما جاء بإجراءات الضبط والتفتيش . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر فحواه ، حتى يتضح وجه استدلاله به لكي يتسنى محكمة

النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار اثباتاً في الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين مضمون أقوال الضابط حتى يتضح ما ذهب إليه من أنها تؤيد شهادة الشاهد الآخر ، فإنه يكون معيباً بالقصور بما يوجب نقضه والاعادة

(الطعن رقم ١٥٢٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١/٦)

لما كان من المقرر أنه وإن كانت الشهادة لا تتكامل عناصرها قانوناً إلا بحلف الشاهد اليمين إلا أن ذلك لا ينفي عن الأقوال التي يدلي بها الشاهد بغير حلف يمين أنها شهادة فالشاهد لغة هو من أطلع على الشئ وعينه والشهادة اسم المشاهدة وهو الاطلاع على الشئ عياناً - وقد اعتبر القانون في المادة ٢٨٣ من قانون الاجراءات الجنائية الشخص شاهداً بمجرد دعوته لأداء الشهادة سواء أداها بعد حلف اليمين أو دون أن يحلفها ، كما أنه لا يوجد في القانون ما يمنع المحكمة من أن تأخذ بأقوال سمعت على سبيل الاستدلال ممن كان متهماً في ذات الواقعة بعد أن تقرر عدم إقامة الدعوى الجنائية قبله إذا آنست فيها الصدق ولا يعيب الحكم وصف أقوال من سمعت أقوالهم دون حلف يمين أو وجهت إليهم التماسات في الدعوى - بفرض صحة ذلك - بأنها شهادة .

(الطعن رقم ٥٧٦٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٣/١١)

من المقرر أنه وإن كانت الشهادة لا تتكامل عناصرها قانوناً إلا بحلف الشاهد اليمين إلا أن ذلك لا ينفي عن الأقوال التي يدلي بها الشاهد بغير حلف يمين أنها شهادة ، فالشاهد لغة هو من أطلع على الشئ وعينه والشهادة اسم المشاهدة وهي الاطلاع على الشئ عياناً ، وقد اعتبر القانون في المادة ٢٨٣ من قانون الاجراءات الجنائية الشخص شاهداً بمجرد دعوته لأداء الشهادة سواء أداها بعد أن حلف اليمين أو دون أن يحلفها ، كما أنه لا يوجد في القانون ما يمنع المحكمة من أن تأخذ بأقوال سمعت على سبيل الاستدلال ممن كان متهماً في ذات الواقعة بعد أن تقرر عدم إقامة الدعوى الجنائية قبله إذا آنست فيها الصدق ولا يعيب الحكم وصف

أقوال من سمعت أقوالهم دون حلف يمين ، أو وجهت إليهم اتهامات في الدعوى -
نفرض صحة ذلك - بأنها شهادة .

(الطعن رقم ٥٣٨٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٣/١١)

إن كان الإيجاز ضرباً من حسن التعبير ، إلا أنه لا يجوز أن يكون إلى حسد
التشعر ، فإذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف
بشأن تلك الواقعة في بأس على الحكم إن هو أحال في بيان شهادة شاهد إلى ما أورده
من أقوال شاهد آخر تناديا من التكرار الذي لا موجب له ، أما إذا وجد خلاف في
أقوال الشهود عن الواقعة الواحدة ، أو كان كل منهم قد شهد على واقعة غير التي
شيء عليها غيره ، فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة إيراد شهادة كل شاهد على حدة

(الطعن رقم ٢٨٢١ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٣/١٤)

لما كان الطاعن لا يمارى في أن ما أثبتته الحكم من أقوال الشاهد ،
بتحقيقات النيابة العامة له معينة في تلك التحقيقات ، فإنه لا يقدح من سلامة الحكم
أن يكون قد أخطأ في قالة أنه شهد بذلك في الجلسة ، إذ الخطأ في مصدر الدليل لا
يضيع أثره ، ومن ثم تنحسر عن الحكم قالة الخطأ في الإسناد ..

(الطعن رقم ١٢٥٩٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٥/١٨)

اختلاف الشهود في تحديد أوصاف آلة الاعتداء ، واعتماد الحكم على
شهادتهم بالرغم من هذا الاختلاف لا يعيب الحكم مادام قد أخذ من أقوالهم بما رآه
صورة صحيحة للواقعة ، فضلاً عن أن آلة القتل ليست من الأركان الجوهرية في
الجريمة ، ومن ثم فلا محل لتعيب الحكم في صورة الواقعة التي اعتفتها المحكمة
واقعت بها .

(الطعن رقم ١٥٠٠٣ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٧/٢١)

لما كان تحديد الأشخاص للمسافات أمر تقديري وليس من شأن الخلاف فيه بفرض قيامه بين أقوال الشهود والتقرير الفني أن تصدر شهادة الشهود مادامت اشككة قد اطمأنت الى صحتها .

(الطعن رقم ١٥٠٠٣ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٧/٢١)

لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ مكررا من قانون الاجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١٧٠ سنة ١٩٨١ قد جرى نصها " وعلى الخصوم أن يعلنوا شهودهم الذين لم توضح أسماؤهم في القائمة على يد محضر بالحضور بالجلسة المحددة لنظر الدعوى " ، ومن المقرر أنه لا على المحكمة إن لم تسمع هؤلاء الشهود إن لم يتم اعلانهم على النحو المبين بالمادة السابقة ، إلا أنه مادام الشابت بمحضر جلسة المحاكمة حضورهم فقد كان على محكمة الجنايات سماعهم ، لأن الأصل في الأحكام في المواد الجنائية أن تبني على التحقيقات الشفوية التي تجريها محكمة الموضوع في الجلسة ، وتسمع فيها الشهود مادام سماعهم ، لأن الأصل في الأحكام في المواد الجنائية أن تبني على التحقيقات الشفوية التي تجريها محكمة الموضوع في الجلسة ، وتسمع فيها الشهود مادام سماعهم ممكنا ، لأن تلك المحكمة هي الملاذ الأخير الذي يتعين أن ينفصح لتحقيق الواقعة وتقصيها على الوجه الصحيح ، ولا يصح أن يتوقف سماع أى شاهد لو كان للنفسى - على سبق ذكره في التحقيقات الأولى ، وليس للمحكمة أن تبدى رأيا في أقواله قبل سماعها ، لاحتمال أن يسفر سماعه عن حقيقة بتغير بها اقتناع المحكمة بوجه الرأى في الدعوى ، وإذ لم تلتزم محكمة الجنايات هذا النظر فإن حكمها يكون معيبا .

(الطعن رقم ١٨٥٩٧ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٩/٢٨)

لما كان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم في أصول الاستدلال بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات النثر في تكوين عقيدتها ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بشأن التفاته عن أقوال باقى الضابط الذين شاركوا في إجراء التحريات والضبط ،

واقوال من مثلوا في اغتصاب المشار إليه في أسباب الطعن والتي لم يعول على رأى منها ولم يكن لها أثر في عقيدته يكون ولا محل له .

(الطعن رقم ٢٠٢٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٠)

تقدم الشاهد من تلقاء نفسه لأداء واجب الشهادة لا يمنع من الأخذ بشهادته ، أو الشك في صدقها .

(الطعن رقم ٣٤٤٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٥)

بالتقرير الطبي مطرحة أقوال شاهدى الواقعة بمقولة " أن أحدا لم يستدع الشهود للإدلاء بأقوالهم " ، وحيث أنه وإن كان محكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذى تظمن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب اطراحها ، إلا أنه متى أفصحت المحكمة عن الأسباب التى من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد فإن محكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدى الى النتيجة التى خلصت إليها ، ولما كان ما أورده الحكم تبريرا لإطراحه أقوال شاهدى الواقعة فى الدعوى غير سائغ وليس من شأنه أن يؤدى الى ما رتب عليه ذلك بأن تقدم الشاهد من تلقاء نفسه لأداء واجب الشهادة لا يمنع من الأخذ بشهادته أو الشك في صدقها . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون منطويا على فساد فى الاستدلال مما يعيبه .

(الطعن رقم ٧٧٤٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٥)

لا يوجد فى القانون ما يمنع محكمة الجنايات أن تورد فى حكمها أقوال شهود الإنبات كما تضمنتها قائمة الإنبات المقدمة من النيابة العامة مادامت تصلح فى ذاتها لإقامة قضائها بالإدانة .

(الطعن رقم ١٣٧٢٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٧)

من المقرر أنه إذا كان من حق محكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ ببعض منه دون بعض ، فإن حد ذلك ومناطه أن لا تمسحه ، أو تبتر فحواه بما يحيله عن المعنى المفهود من صريح عبارته ، وأنه يجب أن يكون واضحا من الحكم الذى وقعت فيه تلك التجزئة أن المحكمة قد أحاطت بالشهادة ومارست سلطتها فى تجزئتها بغير بتر لفحواها ، إذ أن وقوف المحكمة عند هذا الحد ينصرف الى أنما لم تنطق الى ما يعيب شهادة الشاهد مما يعم استدلالها بالفساد .

(الطعن رقم ١٤٥٢٥ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٥)

من المقرر أن حق محكمة الموضوع أن تحصل أقوال الشاهد وتفهم سياقها وتكشف مزاياها فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن موضعها وهى فى ذلك غير مقيدة بالأ تأخذ إلا بالأقوال الصريحة أو مدلولها الظاهر .

(الطعن رقم ٢١٢٢٩ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٧)

من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشهود الى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع استد إليه الحكم فيها ، ولا يؤثر فى هذا النظر اختلاف الشهود فى بعض التفاصيل التى لم يوردها الحكم ذلك أن محكمة الموضوع فى سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تظمن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداه .

(الطعن رقم ٢١٢٢٩ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٢)

من المقرر أن جسم الإنسان بطبيعته متحرك ولا يتخذ وضعا ثابتا وقت الاعتداء مما يجوز معه حدوث الاصابات بالأمام والضارب له واقف خلفه حسب الوضع الذى يكون فيه الجسم وقت الاعتداء ، وتقدير ذلك لا يحتاج الى خبرة خاصة ، كما أن تحديد الأشخاص للمسافات أمر تقديرى ، وليس من شأن الخلاف

فيه - بفرض قيامه بين أقوال الشهود والتقدير الفني أن يهدر شهادة الشهود مادامت المحكمة قد اطمأنت الى صحتها .

(الطعن رقم ٢٠٩٤٣ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٧)

لما كان تأخر الشاهد في أداء شهادته لا يمنع المحكمة - من الأخذ بأقواله مادامت قد اطمأنت إليها ، ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع ، وكل جدل يشيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ولا على الحكم إذا التفت عن الرد عليه ويكون النعي على الحكم في هذا الشأن في غير محله .

(الطعن رقم ٢١٧٩٣ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٨)

لما كان من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني ، بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في بيانه لواقعة الدعوى أن الطاعن - وآخرين - أطلقوا الأعيرة النارية من الأسلحة النارية التي كانوا يحملونها فحدثت من جرائها إصابات انجنى عليهم ، وأدت الى قتلهم كما نقل الحكم عن تقرير الصفة التشريحية أن إصابات انجنى عليهم النارية حدثت من مقذوفات نارية في وقت يعاصر تاريخ الحادث ، وكان الطاعن لا يجادل فيما نقله ونقله الحكم عن تلك الأدلة وما أخذها الصحيح من الأوراق ، وكان البين مما تقدم أن ما أخذ به الحكم من أقوال الشهود لا يتعارض مع تقرير الصفة التشريحية بل يتطابق معه في عموم قولهم لما هو مقرر من أن جسم الإنسان بطبيعته متحرك ، ولا يتخذ وضعا ثابتا وقت الاعتداء مما يجوز معه حدوث الإصابات بالأمم ، والضارب له واقف خلفه حسب الوضع الذي يكون فيه الجسم وقت الاعتداء وتقدير ذلك لا يحتاج الى خبرة خاصة ، فإنه لا يكون هناك ثمة تناقض بين ما قرره الشهود وبين تقرير الصفة التشريحية ، ويكون الحكم قد خلا مما يظاهر دعوى الخلاف بين الدليلين القولي

وانتهى في هذا الخصوص ، ويكون معنى الطاعن في هذا غير سليم ولا يعدو الطعن عليه في هذا الشأن أن يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأديا من ذلك الى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح ، وهو ما لا يقبل لدى محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢١٧٩٣ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٨)

من المقرر أن الدفع بطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الإكراه هو دفع جوهري يتعين على محكمة الموضوع أن تعرض له بالمناقشة والتفنيد لتبين مدى صحته . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ عول في قضائه على أقوال الشاهدة المذكورة بغير أن يرد على هذا الدفاع الجوهري الذي أثير في شأنها ودون أن يقول كلمته فيه ، فإنه يكون معيبا بالقصور في السبب .

(الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢٢)

لما كان قول الشاهد بأن أحدا لم ير الحادث ، أو أنه كان بمفرده لا يؤدي لزوما في الاستدلال السليم ، والمنطق السائع الى نفى وجود شهود آخرين بحل الحادث مادام الاحتمال عدم رؤية الشاهد لهم رغم وجودهم قائما .

(الطعن رقم ٢١٨٨٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢٣)

لما كان الخلاف بين الشهود في وصف آلة الاعتداء أو عدد الضربات - بفرض قيامه - لا يقدح في سلامة الحكم ، لأن اختلاف الشهود في هذا الخصوص لا يفسد استدلال الحكم بأقوالهم فيما اطمأن إليه من الصورة الصحيحة التي ارتسمت في وجدان المحكمة فضلا عن آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية في الجريمة .

(الطعن رقم ٢١٨٨٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢٣)

الشريعة الإسلامية قد أفردت في شأن الجرائم الموجهة للقصاص أو الحدود أحكاما تشددت في طرق اثباتها ، وقدرت أن الشبهة - سواء كانت في الدليل ، أو

صفة في الجاني ، أو انجنى عليه ، أو في محل الجريمة - تدرا الحد (أى العقوبة المقدرة شرعا) ، كعدول الجاني عن اعترافه ، فليس في الشريعة الإسلامية ما يمنع المشرع أو القاضى أن يحكم بقوة القتل تعزيرا وفقا لما يقدره من جسامه الجرم أو سلوك الجاني ، وهو في ذلك غير مقيد في قضائه بنصاب معين للشهادة ، أو بدليل محدد مادام تقديره لأدلة الدعوى سائغا ، وهو ما لم يخالفه المشرع أو الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٢٥٢١٩ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٦)

لما كان تأخر انجنى عليها في الإبلاغ عن الواقعة لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقوالها مادامت قد اطمأنت إليها ، تناقض الشاهدة أو اختلاف روايتها في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من أقوالها استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ، وإذا كانت الصورة التى استخلصتها المحكمة من أقوال انجنى عليها والشهود ، وسائر الأدلة التى أشارت إليها في حكمها لا تخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى ، فإن ما يثيره الطاعن من منازعة حول تصوير المحكمة للواقعة ، أو في تصديقها لأقوال انجنى عليها ، أو محاولة تجريئها على النحو الذى ذهبوا إليه في طعنه ينحل الى جدل موضوعى في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ، ولا تجوز مجادلتها فيه ، أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٦٣٣٨ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٧)

لا يعيب الحكم سكوته عن التعرض لشهادة شهود النفسى ، لأن مؤدى السكوت أن المحكمة أطرحتها .

(الطعن رقم ١٠٥٠٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٣١)

لما كان حق محكمة الجنايات في الأمر بالقبض على المتهم وحسبه احتياطيا مستمد من حكم المادة ٣٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، مطلقا غير مقيد بأى

قيّد باعتباره من الاجراءات التحفظية التي تدخل في السلطة المخولة للمحكمة بمقتضى القانون ، ولا يعتبر اتخاذ المحكمة لهذا الإجراء ، إذا ما رأت أن تأمر به مانعا من التمسك بطلب استدعاء شاهد الاثبات لسماع أقواله - حتى لو كان قد أفسد قبل أن تتخذ المحكمة إجراءاتها المشار إليه - لاستقلال كل من الأمرين ، واختلاف صاحب الحق في كل منهما ، فإن منعى الطاعن على المحكمة أمرها بالقبض عليه وحجبه على ذمة القضية مما اضطره الى التنازل عن طلب استدعاء شهود الاثبات لسماع أقوالهم - وقد ابداه قبل إصدار أمرها المنوه عنه لا محل له .

(الطعن رقم ٨٩٦٨ لسنة ٦٦ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١)

من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة ، وكانت تمثل الواقع في الدعوى ، ولا يغير من ذلك أن يكون من نقلت روايته حدثا صغيرا مادامت المحكمة قد اطمأنت الى صحة ما أدلى به ، وركنت الى أقواله على اعتبار أنه يدرك ما يقول ويعيه . لما كان ذلك ، فإنه لا على الحكم إن هو اعتمد في إدانة الطاعنين - الى جانب سائر الدلة والقرائن التي أوردتها على أقوال المجنى عليها الثانية رغم أن شهادتها سماعية ، أو على أقوال الشاهدين الأول والثاني نقلا عن الشاهدة المذكورة الحديثة السن - مما عدها الحكم مجرد قرينة مؤيدة لما قام في الدعوى من أدلة الثبوت ، وإذا كان الطاعنان لا يدعيان بأن المجنى عليها الثانية سألته الذكر لا تستطيع التميز أصلا ، ولم يطلبوا الى المحكمة تحقيق مدى توافر التمييز لديها وأهليتها لتحمل الشهادة ، بل اقتصر الطاعن الأول على أن شهادتها سماعية ، ولا تؤخذ كدليل قبل التهم ، فإن مد يد الطاعنان من نعي بصدد تعويل الحكم على الرواية المنقولة عنها ، وعن الشاهدين الآخرين لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في استبطاء معتقدها مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٢٤٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٥)

للطبيب الشرعى المتدرب فى الدعوى أن يستعين فى أداء ما ندب له بمن يرى الاستعانة به من الأطباء ، وأن يعتمد فى إبداء رأيه على ما يحرره هؤلاء الأطباء من تقارير ، كما أنه لا تناقض بين دليلين فنيين متوالين فى الزمن أثبت أولهما وصف إصابات الجنى عليه وعددها ، وأثبت التقرير الأخير استقرار حالة الجنى عليه لشفائه من إصابته وزوال آثارها .

(الطعن رقم ١٧٤١١ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٣)

لما كان من المقرر أن الشارع لم يقيد القاضى الجنائى فى المحاكمات الجنائية بنصاب معين فى الشهادة ، وإنما ترك له حرية تكوين عقيدته من أى دليل يطمئن إليه طالما أن له مأخذه الصحيح فى الأوراق ، كما أن سكوت الضابط عن الإدلاء بأسماء أفراد القوة المصاحبة له لا ينال من سلامة أقواله وكفائتها كدليل فى الدعوى ، فإن تعويل الحكم المطعون فيه على شهادة شاهد واحد ليس منه ما يخالف القانون وينحلل معنى الطاعن فى هذا الصدد الى جدل فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع معقب .

(الطعن رقم ١٦٥٨٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٠)

من المقرر أن القانون لا يشترط لثبوت الجريمة التى رصد عقوبة الإعدام على مرتكبها وجود شهود رؤية ، أو قيام أدلة معينة بل للمحكمة أن تكون اعتقادها بالإدانة فى تلك الجريمة مما تطمئن إليه من ظروف الدعوى وأدلتها وقرائنها ، ومضى رأت الإدانة كان لها أن تقضى بعقوبة الإعدام متى توفرت شرائط توقيعها على مرتكب الفعل المستوجب للقصاص دون حاجة الى اقرار منه أو شهادة شاهدين رايد الجريمة وقت ارتكابها .

(الطعن رقم ١٠٠١٦ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٢)

الشهادة في الأصل هي إخبار الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه ، وكان لا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها ، وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفي أن يكون من شأنها أن تؤدي الى تلك الحقيقة باستنتاج سائق تجربه المحكمة يتلاءم به ما قاله الشاهد بالقدر الذي رواه .

(الطعن رقم ١٩١٧٤ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢)

لما كانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية تخول للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ولا يحسب عسدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم مادامت مطروحة على بساط البحث في الجلسة ، وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المرافعة الأخيرة أن الدفاع - خلافا لما ذهب إليه الطاعنين في أسباب طعنهم - قد استغنى صراحة عن سماع الشهود واختتم المدافع عنهم مرافعته طالبا الحكم ببراءة مِمَّا اسند إليهم دون أن يتمسك بسماع شهود الإثبات ، فإن المحكمة لا تكون مخنطة إذا لم تسمع هؤلاء الشهود ، أو ترد على طلب سماعهم ، لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلزم بالرد إلا على الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ، ولا ينفك عن التمسك به ، والاصرار عليه في طلباته الختامية .

(الطعن رقم ١٩١٧٤ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢)

لما كانت الشهادة في الأصل هي تقرير الشخص لما كان قد رآه ، أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه ، وفي مقام الإثبات لا يشترط في الشهادة أن تكون مباشرة في دلالتها بنفسها على الواقعة المراد إثباتها بأكملها ، وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل للمحكمة أن تستشف مرامها غير مقيسدة بالأقوال الصريحة ، أو مدلولها الظاهر ، ويكفي أن يكون استخلاص المحكمة للحقيقة منها عن طريق الاستنتاج من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات بيد أنه يتعين

فيما ينقله المحكمة عن هذه الشهادة قبل أن تستنتج منها الحقيقة التي تستخلص - أن يكون له اصل ثابت في الأوراق ولا تحرف المحكمة فيما تنقله بالشهادة عن موضعها .

(الطعن رقم ٢٤٩٦٦ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٦)

للمحكمة أن تأخذ بأقوال الشاهد في محضر الشرطة متى استرسلت بثقتها إليها - وإن عدل عنها بعد ذلك - فالشهادة وإن كانت لا تتكامل عناصرها قانونا إلا بحلف الشاهد اليمين إلا أن ذلك لا ينفي عن الأقوال التي يدلي بها الشاهد بغير حلف أنها شهادة ، ومن حق محكمة الموضوع أن تعتمد في قضائها على أقوال الشاهد ، إذ مرجع الأمر كله الى ما تطمئن إليه من عناصر الاستدلال - ومن ثم فإن ما ينهه - الطاعنين على الحكم المطعون فيه من التفات المحكمة عن سماع شهود وإجراء تحقيق واعتمادها على أقوال شاهد الإنابت بالاستدلالات رغم عدوله عنها يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٥٢٦٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٧)

النص في المادة ٦٥ من قانون المحاماة على أنه " على المحامي أن يتمتع " أداء الشهادة عن الوقائع أو المعلومات التي علم بها عن طريق مهنته إذا طلب منه ذلك من أبلغ بها إليه إلا إذا كان ذكرها له بقصد ارتكاب جنابة أو جنحة " ، هو ما يتفق وما نصت عليه المادة ٦٦ من قانون الإنابت الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ومفادها أنه يجب على المحامي الشهادة بالوقائع التي رآها أو سمعها متى طلب منه ذلك ممن أسرها إليه وإنما يتمتع عليه أن يقشي بغير رضا موكله ما عساه يكون قد أبلغه به بسبب مهنته ، ومتى كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاماة ومدونات الحكم المطعون فيه أن كلا المحامين الذين شهدا بما وقع عليه بصرهما واتصل بسمعهما بشأن واقعة تتصل بالدعوى بناء على طلب المطعون ضدها (المتهم) ودون اعتراض من المدعية بالحق المدني (الطاعنة) على ذلك كما زعمت بوجه النعي على الحكم فإن شهادتهما تكون بمنأى عن البطلان ويصح استناد الحكم الى هذه الأقوال .

(الطعن رقم ٦٠٠٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٩/٦/٢)

لما كان الأصل على ما جرى به قضاء محكمة النقض أن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية لم تشترط أن يتضمن حكم البراءة ، وبالتالي ما يترتب عليه من قضاء في الدعوى المدنية أمورا و بيانات معينة أسوة بأحكام الإدانة ، وأنه يكفى سلامة الحكم بالبراءة ورفض الدعوى المدنية أن تتشكل المحكمة في صحة إسناد التهمة الى المتهم ، إذ مرجع الأمر في ذلك الى ما تطمئن إليه في تقدير الدليل مادام أن الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أحاط بالدعوى وبظروفها وكافة أدلتها ، وانتهى الى تبرئة المطعون ضده ، ورفض الدعوى المدنية لعدم اطمئنان المحكمة لأدلة الإثبات المقدمة في الدعوى بعد تشكيكها فيها للسبب السائفة التي أوردتها والتي تكفى لحمل النتيجة التي خلص إليها ، ومن ثم فلا محل لتعيب الحكم بقالة الفساد في الاستدلال - لمسا كان ذلك ، وكان ما تثيره الطاعنة بدعوى الخطأ في القانون لاستناد الحكم لأقوال احمى باعتبارها شاهد نفى عن واقعة تخص موكلته (المطعون ضدها) وأن ذلك منهي عنه بنص المادة ٦٥ من قانون المحاماة باعتباره أخذا بشهادة محام غت إليه معلومات عن طريق مهنته ، فإن ذلك مردود بأن المادة ٦٥ من قانون المحاماة نصت على الآتي " على احمى أن يتمتع عن أداء الشهادة عن الوقائع أو المعلومات التي علم بها عن طريق مهنته إذا طلب منه ذلك من أبلغ بها إليه إلا إذا كان ذكرها له بقصد ارتكاب جريمة او جنحة " ، وهو ما يتفق وما نصت عليه المادة ٦٦ من القانون ٢٥ سنة ١٩٦٨ بإصدار قانون الإثبات ومفادها أنه يجب على احمى الشهادة بالوقائع التي رآها أو سمعها متى طلب منه ذلك من أسرها إليه ، وإنما يتمتع عليه أن يقضى بغير رضا موكله ما عساه يكون قد أبلغه به بسبب مهنته ، ومتى كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة ومدونات الحكم المضعون فيه أن كلا احميان اللذان شهدا بما وقع عليه بصرهما واتصل بسمعهما بشأن واقعة تتصل

بالدعوى بناء على طلب المطعون ضدها (المتهمه) ودون اعتراض من المدعية بالحق المدعى (الطاعنة) على ذلك كما زعمت بوجه النعى على الحكم فإن شهادتها تكون بمنأى عن البطالان ويصح - استناد الحكم الى هذه الأقوال فضلا عن أنه ليس القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة - كما هو الحال في الدعوى الراهنة - هذا الى ما هو مقرر من أن القانون فيما عدا ما استلزمه من مسائل خاصة للإثبات ، فتصح باب القاضى الجنائى على مصراعيه يختار من كل طرفه ما يراه موصلا الى الكشف عن الحقيقة ويوزن قوة الإثبات المستمدة من كل عنصر مع حرية مطلقة في تقدير ما يعرض عليه ، ووزن قوته التدليلية في كل حالة حسبما يستفاد من وقائع الدعوى وظروفها مما لا يقبل معه تقييد حرية المحكمة في دليل البراءة باسئراط مماثل لما هو مطلوب في دليل بالإدانة ، وبالتالي يكون ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد على غير سند .

(الطعن رقم ٦٠٠٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٧) .

إن افراد الضابط بالشهادة على واقعة الضبط والتفتيش . لا ينال من سلامة أقواله كدليل في الدعوى لما هو مقرر من أن وزن أقوال الشاهد وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع تزولها الميزة التي تراها فتقدرها التقدير الذى تطمئن إليه بغير معقب ، وهى متى أخذت بشهادته ، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

(الطعن رقم ٧٥٦٤ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/١/١)

معانة :

تقدير المحكمة للدلول المعانة التى أجزمتها النيابة العامة هو تقدير موضوعى لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٨٦٠١ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٤/٥)

لما كان من المقرر أن تخضع الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الأدلة ، وكان الحكم قد عول - فيما عول عليه - على المعاينة التي أجرتها النيابة العامة لكيفية وقوع الحادث فإن مآثره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون مجادلة في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها إليها مما لا يجوز مصادرتها فيه ، أو الخوض بشأنه لدى محكمة النقض ، أما ما يثار في شأن هذه المعاينة ورميها بالصورية فلا يعدو أن يكون تعيباً للتحقيق السابق على مرحلة المحاكمة. مما لا يصح أن يكون سبباً للنعي على الحكم ، هذا إلى أنه ليس ما يمنع المحكمة من الأخذ بهذه المعاينة - على فرض بطلانها - على أنها عنصر من عناصر الاستدلال مادام أنه كان مطروحاً على بساط البحث وتناوله الدفاع بالمناقشة ، ومن ثم يكون منعى الطاعن في هذا الصدد غير سديد .

(الطعن رقم ٦٣٣٨ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٧)

لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام مسئولية الطاعنين عن جريمة الاتلاف واعتمد الحكم - من بين الأدلة التي عول عليها في إدانتهم - على معاينة مكان الحادث ، بيد أنه اكتفى بالإشارة إليها دون أن يورد فحواها أو يبين وجه الاستدلال بها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التي تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها في الحكم بياناً كافياً فلا تكفى مجرد الإشارة إليها ، بل ينبغي سرد مضمون الدليل ، وذكر مؤداه بطريقة واقية تبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ، ومبلغ اتفاقه مع باقي الأدلة التي أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها ، وإذا فات الحكم المطعون فيه بيان مؤدى ما اشتملت عليه المعاينة ووجه استناده إليها فإنه يكون مشوباً بالقصور الذي يعيبه .

(الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٣)

لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يعيب التحقيقات في خصوص ما يتمسك به من بطلان محضر جمع الاستدلالات لعدم إجراء معاينة لمكان

الحادث فإنه لا يقبل منه إثارة شئ من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، لأن تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن في الحكم ، ولأنه لا يحق للطاعن أن يعنى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراءات لم يطلبه منها.

(الطعن رقم ١٥١٤٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٤)

وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع تزله الميزة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب ومتى أخذت بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، كما أن لها أن تعرض عن قالة شهود النفي مادامت لا تتق بما شهدوا به .

(الطعن رقم ٣٠٤٠ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠١/١١/١٢)

من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها مسن شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة عليها من محكمة النقض - كما أن خصومة شهود الإثبات للمتهم - بفرض ثبوتها - لا تمنع من الأخذ بشهادتهم متى التفتت بصدقها .

(الطعن رقم ١٨٣١ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٢/٢/٥)

من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مرجعه الى محكمة الموضوع تقدره التقدير الذي تطمئن إليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

(الطعن رقم ٣٠٠٩٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٢/٣/٣)

من المقرر أن تناقض الشهود أو تضاربهم في أقوالهم أو تناقض رواياتهم في بعض تفصيلاتها بفرض حصوله لا يعيب الحكم أو يقدرح في سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفصيلات على نحو يركن به إليها في تكوين عقيدته .

(الطعن رقم ٣٥١٠٩ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٢/٢/١)

إجراءات

أولاً : إجراءات التحريز

لما كان من المقرر أن إجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل ، خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلاناً ، بل ترك الأمر في ذلك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل ، وكان مجرد التأخير في تحرير محضر ضبط الواقعة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحريز المستندات المزورة المضبوطة لا يدل بذاته على معنى معين ، ولا يمنع المحكمة من الأخذ بما ورد به من أدلة منتجة في الدعوى ، ويكفى أن تقتنع المحكمة من الأدلة المقدمة إليها بأن التفتيش أجرى ، وأنه أسفر عما قيل أنه تحصل منه ، ومن ثم فإن ما يشره الطاعن الأول في هذا الشأن يكون ولا محل له .

(الطعن رقم ٥٣٨٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٣/١١)

لما كان من المقرر أن إجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل ، خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلاناً بل ترك الأمر في ذلك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل ، وكان مجرد التأخير في تحرير محضر ضبط الواقعة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحريز المستندات المزورة المضبوطة لا يدل بذاته على معنى معين ولا يمنع المحكمة من الأخذ بما ورد به من أدلة منتجة في الدعوى ، ويكفى أن تقتنع المحكمة من الأدلة المقدمة إليها بأن التفتيش أجرى وأنه أسفر عما قيل أنه تحصل منه ، ومن ثم فإن ما يشره الطاعن الأول في هذا الشأن يكون ولا محل له .

(الطعن رقم ٥٧٦٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٣/١١)

لما كان من المقرر أن إجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خفية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلاناً ، بل ترك الأمر في ذلك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل ، وكان مفاد ما أورده الحكم أن المحكمة قد اطمأنت الى أن المخدر المضبوط لم تمتد إليه يد العبث ، كما أن الدفاع عن الطلعن لم يذهب الى أن يد العبث قد امتدت الى المضبوطات على نحو معين ، فإن ما يثيره الطاعن من عدم حضوره إجراءات وزن المخدر وتحريزه يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٢٦٥٢ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٠)

لما كان ما يثيره الطاعن بشأن الثقات الحكم عن دفعه ببطلان اجراءات الضبط لعدم عرضه النيابة إلا في اليوم التالي للقبض عليه ، وعن دفاعه في شأن اختلاف وصف الخرز بمحضر الضبط عنه بتحقيقات النيابة مردوداً بما يبين من محضر جلسة المحاكمة من عدم إبداء ، هذا الدفاع صراحة أمام محكمة الموضوع ، فليس له النعي عليها - من بعد - قعودها عن الرد على دفاع لم يثيره أمامها ، ولا يقبل منه التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، هذا فضلاً عن أنه لا جدوى مما يثيره الطاعن في خصوص تراخي عرضه على النيابة طالما أنه لا يدعى ان هذا الإجراء قد أسفر عن دليل منتج من أدلة الدعوى .

(الطعن رقم ٢٣٦٥٢ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٠)

ثانياً : إجراءات محاكمة

من المقرر أنه وإن كان معاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ كالحكم الحضورى من يوم صدوره إلا أن محل ذلك أن يكون عدم حضور المعارض الجلسة التي عينت لنظر معارضته راجعاً لأسباب لإرادته دخل فيها . فإذا كانت هذه الأسباب قهرية ولا شأن لإرادته فيها . فإن معاد الطعن لا يبدأ في حقه إلا من اليوم

الذى علم فيه رسميا بالحكم . لما كان ما تقدم ، وكانت هذه المحكمة قد أمرت منذ جلسة ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٩٤ بضم المفردات - تحقيقا لوجه النعي - وقد تسوالى تأجيل الطعن الجلسة تلو الأخرى بعدد ستة عشر جلسة.دون جنوى حتى أفادت النيابة الكلية المختصة بمتابعة البحث عن ملف القضية - حسبما يبين من كتاب نيابة النقص الجنائي المرفق - وهو الأمر الذى تستشف معه المحكمة فقد ملف القضية ، وكانت المادة ٥٥٩ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه " إذا فقدت أوراق التحقيق كلها أو بعضها ، وكان الحكم موجودا والقضية منظورة أمام محكمة النقص فلا تعاد الإجراءات إلا إذا رأت المحكمة محلا لذلك " ، وكانت المذكرة الإيضاحية قد أفصحت عن على هذا الحكم فى قوله " أن الطعن بطريق النقص إنما يوجه الى الحكم ذاته ولا شأن له بالوقائع ، فمتى كان الحكم موجودا أمكن الفصل فى الطعن بغير حاجة الى الرجوع الى الأوراق اللهم إذا كان الطعن منصبا على التحقيق ففى هذه الحالة يكون هناك محل لإعادة الإجراءات " . لما كان ذلك ، وكان فقد المفردات فى الطعن المائل قد جعل تحقيق وجه الطعن متعذرا ، وحتى لا يضر الطعن بسبب لا دخل لإرادته فيه فإنه لا يكون فى وسع هذه المحكمة إلا أن تصدقه بقوله وتسايره فى دفاعه من أن تخلفه عن حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه والتى تم استئناف سير الدعوى بها بعد وقفها ، إنما يرجع الى عدم إعلانه بها وبذلك يكون قد ثبت قيام العذر القهرى المانع من حضور تلك الجلسة بما لا يصح معه فى القانون القضاء فى غيبته . لما كان ذلك ، وكان لا يبين من الأوراق أن الطاعن قسد علم رسميا بالحكم المطعون فيه قبل يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٩١ وهو اليوم الذى قرر فيه بالطعن بالنقض وأودع الأسباب ، ومن ثم فإن الطعن يكون مقبولا شكلا ويكون من مقتضى قبول محكمة النقص لعذر الطاعن المانع من حضوره جلسة المعارضة الاستئنافية التى صدر بها الحكم المطعون فيه أن يكون هذا الحكم غير صحيح لقيامه

على إجراءات معية من شأنها حرمان الطاعن من استعمال حقه في الدفاع ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٢٣٥٣٥ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٩/٤/٦)

لما كان البين من الاطلاع على المقررات المنظمة أن الطاعن حضر بجلسته ١٩٩٢/١٢/١٤ وصدر قرار بتأجيل نظر الدعوى لجلسة ١٩٩٣/٢/١٧ مع إحالتها الى الجائز الأولى ، وذلك في حضوره وبجلسة ١٩٩٣/٣/١٧ لم يحضر الطاعن ، وصدر الحكم المطعون فيه مما يوجب عليه القانون تتبع سير الدعوى من هذه الجلسة الى الجلسة الأخيرة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه لغير حاجة الى إعلان ، أو تنبيه لما هو مقرر من أن القرار الصادر بإحالة الدعوى من إحدى الدوائس الى دائرة أخرى بالمحكمة ذاتها كما هو الحال في الدعوى المطروحة ، هو مما لا يوجب القانون إخطار الغائبين من الخصوم به .

(الطعن رقم ١٦٢٦٥ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٥)

لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد قضى بإعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل فيها من جديد استنادا الى بطلان ورقة تكليف المطعون ضده بالحضور أمام محكمة أول درجة وخلو الحكم المستأنف من الأسباب ، وكانت المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات قد نصت في الفقرة الأولى منها على أنه " إذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع ، ورأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلان في الإجراءات أو في الحكم تصحح البطلان وتحكم في الدعوى " ، وجرى نص الفقرة الثانية من ذات المادة بأنه " أما إذا حكمت بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى ، وحكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم وباختصاص المحكمة أو برفض الدفع الفرعى وبنظر الدعوى ، يجب عليها أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة للحكم في موضوعها " ، مما مفاده أن إعادة القضية لمحكمة أول درجة غير جائز إلا في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرة الثانية من المادة

المذكورة ولم تتوفر أيهما في الدعوى الحالية . لما كان ذلك ، وكانت محكمة أولى درجة قد سبق لها الفصل في الدعوى واستفتت ولايتها بنظرها بالحكم الذى أصدرته بإدانة المتهم ، فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تنظر-الدعوى وتحكم في موضوعها أما وهى لم تفعل ، فإن حكمها يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه . لما كان ما تقدم ، وكان هذا الخطأ قد حجب المحكمة الاستئنافية عن الحكم فى موضوع الدعوى ، فإنه يتعين أن يكون مع النقص الإعادة .

(الطعن رقم ١١٥٤٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٠/١١/١٩٩٩)

الحكمة غير ملزمة بعد حجز القضية للحكم بإعادة للمرافعة لإجراء تحقيق فيها أو بالنظر فى مستند لم تصرح بتقديمه .

(الطعن رقم ١٥١٤٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ١/٢٤/٢٠٠٠)

لما كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام درجتي التقاضى أن المدافع عن المتهم لم يسجل على المحكمة مخالفتها لحكم المادة ٣٤ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن سرية جلسات المحاكمة أمام محكمة الأحداث ، وكان الأصل فى الإجراءات أنها روعيت ، وكان الواضح من نص المادة ٣٤ من قانون الأحداث أنه حدد نطاق من يسمح لهم بحضور محاكمة الحدث ولم ينص على جعل الجلسات سرية بإطلاقه ، ولا يدعى الطاعن أن أحدا من غير من أجازت لهم المحكمة الحضور قد حضر ولا عيرة فى ذلك لما هو مدون بالنماذج المطبوعة لحاضر الجلسات والأحكام عن علانية الجلسات كأصل عام إذا لم يصادف واقع فى إجراءات نظر الدعوى .

(الطعن رقم ٢٥٥٨٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢/٩/٢٠٠٠)

إذ كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة بدرجتيها أن المحكمة لم تطلع على الصور والأفلام المضبوطة ، وكان إغفال المحكمة الاطلاع على الصور

والأفلام المنافية للآداب وعرضها باعتبارها من أدلة الجريمة على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور المتهم ليبدى رأيه فيها ويضمن الى أن هذه الأفلام والصور موضوع الدعوى هي التي دارت عليها المرافعة يعيب إجراءات المحاكمة لأن إطلاع المحكمة على الصور والأفلام المنافية للآداب موضوع الدعوى المطروحة إجراء جوهري من إجراءات المحاكمة في مثل هذه الدعاوى يقتضيه واجبها في تمحيص الدليل الأساسي في الدعوى على اعتبار أن هذه المضبوطات تحمل أدلة الجريمة ويتعين بسطه في الحكم لتمكن محكمة النقض من مراقبة الاستدلال به وهو ما فات محكمة أول درجة اجراؤه وغاب على محكمة الدرجة الثانية تداركه مما يعيب الحكم .

(الطعن رقم ٣٠١٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٥)

إن إعادة المحاكمة الجنائية طبقا للمادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية ليس مبناهما تنظم يرفع من المحكوم عليه بل هي بحكم القانون بمثابة محاكمة مبتدأة وبالتالي فإنه - وعلى ما استقر عليه قضاء محكمة النقض - يكون محاكمة الإعادة أن تفصل في الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشئ مما جاء بالحكم الغيبي .

(الطعن رقم ٢٠٦٢٥ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٠)

من المقرر أن ما نصت عليه المادة ٢٧١ من قانون الإجراءات الجنائية هو من قبيل تنظيم الإجراءات في جلسة المحاكمة وأن مخالفتها لا يترتب عليه البطالان ، ومن ثم فإن تلاوة أمر الإحالة في جلسة وسؤال المتهم عن التهمة المسندة إليه في جلسة تالية لا يترتب بطلان .

(الطعن رقم ١٧٤١١ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٣)

إنه وإن كان إغفال المحكمة الإطلاع على الورقة محل جريمة التزوير عند نظر الدعوى يعيب إجراءات المحاكمة ، لأن إطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المسزورة إجراء جوهري من إجراءات المحاكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبها في تمحيص

الدليل الأساسى فى الدعوى ، اعتبارا بأن تلك الورقة هى الدليل الذى يكمل شواهد التزوير ، ومن ثم عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة فى حضور المدافع عن الطاعن لإبداء رأيه فيها ولطمئن الى أن الورقة موضوع الدعوى هى السق-دارت مرافعته عليها ، إلا أنه لما كان الثابت من المقررات التى أمرت المحكمة بضمها ، أنه مرفق بأوراق الدعوى والمستندات محل التزوير غير محرزة ، وهو ما يتأدى منه أن تلك المستندات كانت معروضة على بساط البحث والمناقشة بالجلسة فى حضور الخصوم ، فإن النعى على الحكم فى هذا الشأن يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٨٠٣٧ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٥)

لما كان لا ينال من سلامة إجراءات المحاكمة ما أمرت به المحكمة من حبس الطاعنين احتياطيا على ذمة الدعوى ، إذ أن ذلك لا يعدو أن يكون استعمالا لحقها المقرر بالمادة ٣٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، كما أنه لا يقبل من الطاعن ما يثيره فى خصوص بطلان الحكم المطعون فيه لامتداد حبسه يومين بما يجاوز قرار المحكمة حال امتداد حبسه وشهد ذلك الإجراء دون أن يعترض هو أو الطاعن على ذلك بشئ الأمر الذى يترتب عليه سقوط حقه فى الدفع بهذا البطلان على مقتضى ما نصت عليه المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ٣٠٧٩٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/١٠/٢)

الأصل فى الإجراءات أنها روعيت وعلى من يدعى أنها خولفت إقامة الدليل على ذلك ، وكان الطاعنان الثانى والثالث لم يقدموا دليلا على أن التهامى الذى حضر معهما أمام محكمة الجنايات وتولى الدفاع عنهما غير مقبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية فإن ما يثيرانه فى هذا الصدد يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ٤٤٩٣ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/٧)

إذ كان يبين من المفردات المضمومة أنه بتاريخ ٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٨ صدر حكم غيابي ضد المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات ومصادرة السلاح المضبوط وقد أعيدت إجراءات المحاكمة حيث صدر بتاريخ ٥ من فبراير سنة ١٩٩٢ الحكم المطعون فيه والذي قضى ببراءته ، وذلك لانتفاء الدليل على إسناد الاتهام إليه ، وقد اتضح للنيابة العامة أثناء إجراءات التنفيذ - بعد صدور الحكم المطعون فيه - وذلك من كتاب مصلحة الأدلة الجنائية عن مضاهاة بصمات المتهم الذي قضى ببراءته أنه ليس المتهم الحقيقي الذي اتخذت ضده إجراءات التحقيق ورفعت عليه الدعوى الجنائية وذلك من واقع البصمات الثابتة رسمياً لكل منهما . لما كان ذلك ، وكان الأصل في المحاكمة أن تجرى في مواجهة المتهم الحقيقي الذي اتخذت الإجراءات قبله ، ولا يجوز الحكم على غير المتهم المقامة عليه الدعوى بمقتضى أحكام المادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإذا كان الثابت من التحقيق الذي أجرته النيابة العامة عقب صدور الحكم - على نحو ما سلف - أن المتهم الذي حوكم غير من اتخذت إجراءات التحقيق وأقيمت الدعوى ضده ، الأمر الذي يعين معه نقض الحكم المطعون فيه ، والقضاء بطلان إجراءات محاكمة المطعون ضده وباعتبار الحكم الغيابي قائماً .

(الطعن رقم ٥٣٤٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/١٣)

إن ما ينادى به الطاعن من وجوب أن يتولى الدفاع عن متهم في جنابة محام من المقبولين أمام محاكم الاستئناف استناداً الى نص المادة ٣٧ من قانون الحماية الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ مردود بأن المادة ٣٧ سالفة الذكر قد جرى نصها على أنه " للمحامي المقيّد بمجدول محاكم الاستئناف حق الحضور والمرافعة أمام جميع محاكم الاستئناف ومحاكم القضاء الإدارية ، ولا يجوز قبول صحف الدعاوى أمام هذه المحاكم أو ما يعادلها إلا إذا كان موقعاً عليها منه وإلا حكم بطلان الصحيفة - ويكون للمحامي أمام محاكم الاستئناف حق

الحضور والمرافعة أمام جميع المحاكم فيما عدا محاكم التقض الإدارية العليا والدستورية العليا - كما يكون له إبداء الفتاوى القانونية واعداد العقود وشهرها والقيام بكافة أعمال المحاماة الأخرى " ، وكان هذا النص يقابله نص المادة ٧٤ من قانون المحاماة الملغى رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ والتي تنص على أنه " لا يجوز أن يحضر عن الخصوم أمام محاكم الاستئناف ومحاكم القضاء الإدارى إلا المحامين المقبولين أمام هذه المحاكم " ، وكان صياغة هذا النص - أو ذاك - لا تشير صراحة أو دلالة الى حرمان المحامين المقيدين أمام المحاكم الابتدائية من المرافعة أمام محاكم الجنائيات أو سلبهم هذا الحق ولا تتضمن نسخا لما نصت عليه المادة ٣٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكانت هذه المحكمة قد استقر قضاؤها فى ظل هذين النصين على إجراءات محاكمة المتهم فى جنائية لا تبطل إلا إذا كان من تولى الدفاع عنه محاميا تحت التمرين . فإبان دعوى الطاعن فى هذا الصدد تكون على غير سند .

(الطعن رقم ١٠٣٢٤ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/١٣)

من المقرر أنه متى كان الحكم قد صدر ضد المدعى بالحق المدعى بإلغاء الحكم المتأنف وبرفض الدعوى المدنية وذلك من غير أن يعلن للحضور أمام المحكمة الاستئنافية ومن غير أن يسمع دفاعه فى الدعوى إعمالا لنص المادة ٤٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية فإن الحكم يكون قد بنى على مخالفة إجراء من إجراءات المحاكمة مما يبطله بما يوجب نقضه فيما قضى به فى الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٤٨٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠١/١/١٥)

إن الأصل المقرر فى المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن الأحكام الجنائية يجب أن تبني على التحقيق الشفوى الذى تجر به المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود مادام ذلك ممكنا ، ولا يجوز الافتئات على هذا الأصل الذى افترضه المشرع لأية علة مهما كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا .

(الطعن رقم ١٦٨٦٢ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/٢/٨)

لما كان البين من دفاع الطاعن بمحاضر جلسات المحاكمة أنه لم يسلك طريق الطعن بالتزوير على صحيفة الحالة الجنائية التي تمت إجراءات المضاهة عليها ، كما لم يدع أن أحدا منعه من اتخاذ تلك الإجراءات ، ومن ثم فإن منعه في هذا الشأن لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٣٦٦٥ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٣/٢٢)

إن إغفال الإطلاع على الورقة محل الجريمة عند نظر الدعوى يعيب إجراءات المحاكمة لأن إطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة إجراء جوهري من إجراءات المحاكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبها في تمحيص الدليل الأساسي في الدعوى على اعتبار أن تلك الورقة هي الدليل الذي يحمل شواهد التزوير ، ومن ثم يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ليبدى كل منهم رايه فيها ويضمن الى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت مرافحته عليها ، الأمر الذي فات محكمة أول درجة إجراءه وغاب عن محكمة ثان درجة تداركه ، ويضحي الحكم المطعون فيه معييا بما يطله .

(الطعن رقم ٥٣٢٨ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠١/٤/٢٨)

من المقرر أن الدعوى إذا أقيمت على المتهم ممن لا رفعها قانونا وعلى خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ ، فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوما قانونا ، ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن هي فعلت كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر ، ولا تلك المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصود دونها ، وهو أمر من النظام العام - لتعلقه بولاية المحاكم واتصاله بشرط أصل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة .

(الطعن رقم ١٨٤٦٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠١/١/١٦)

من المقرر أن أمر الإحالة هو عمل من أعمال التحقيق فلا محل لإخضاعه لما
يجرى على الأحكام من قواعد البطلان ، ومن ثم فإن القصور في أمر الاحالة لا يبطل
الحكمة ولا يؤثر على صحة إجراءاتها ، كما أن ابطال أمر احالة الدعوى الى محكمة
الموضوع بعد اتصالها بها يقتضى اعادتها الى مرحلة الاحالة وهو أمر غير جائز باعتبار
تلك المرحلة لا تخرج عن كونها جهة تحقيق فلا يجوز إعادة الدعوى إليها بعد دخولها
في حوزة المحكمة .

(الطعن رقم ٣٠٠٩٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٢/٣/٣)

المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية يجرى نصها على أنه " غد حضر
المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حتما الحكم
السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمنات ويعاد نظر الدعوى أمام
المحكمة ، وإذا كان الحكم السابق بالتضمنات قد نفذ تأمر المحكمة ببرد المبالغ
المتحصلة كلها أو بعضها " ، ومؤدى هذا النص هو تقرير بطلان الحكم الصادر في
غيبة المتهم بجناية واعتباره كأن لم يكن .

(الطعن رقم ٣٣١٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٢/٣/١٧)

من المقرر عدم اتخاذ إجراء جنائي إلا بناء على قانون ، ومن ثم فإن ما قام به
شاهد الإنبات الأول - عضو الرقابة الإدارية - في الدعوى من إجراءات وصدور
الإذن له بمراقبة القضاة وتسجيل الأحاديث التليفونية المرسلة منهم أو الواردة إليهم
- رغم عدم اختصاصه بالقيام بهذا الإجراء - يكون كل ذلك قد تم في غير سياق من
الشرعية الدستورية والإجرائية ، ومن ثم بطلت جميع الإجراءات التي اتخذها في
الدعوى حيال القضاة وبطلت أذن المراقبة والتسجيل الصادرة له وما أسفر عنه
تنفيذ تلك الذون وبطل أيضا الدليل المستمد منها وعدم سماع شهادة من قام بهذا
الإجراء الباطل إذ أن معلوماته استيقت من إجراءات مخالفة للقانون وأنه وإن كان

على الأجهزة الرقابية محاربة الفساد والانحراف بالوظيفة العامة إلا أنه يتعين عليها ألا تفتصب اختصاصا ليس مقررا لها في القانون .

(الطعن رقم ٨٢٩٢ لسنة ٧٢ ق جلسة ٢٠٠٢/٩/٢٥)

ثالثا : إجراءات تحقيق

من المقرر أن ما نصت عليه المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه يجب تثبيت جميع الإجراءات التي يقوم بها مأمور الضبط القضائي في محاضر موقع عليها منهم يبين فيها وقت اتخاذ الإجراءات ، ومكان حصولها لم يرد إلا على سبيل التنظيم والإرشاد ولم يرتب على مخالفته البطلان .

(الطعن رقم ١٠٦٩٦ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٢)

لما كان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع بطلان تحقيق النيابة الذي باشره معاون النيابة لعدم ندبه لذلك التحقيق بقوله " بأن العمل الإجرائي الذي باشرته النيابة العامة في الدعوى قد توزع الى أقسام ثلاثة بوشر أولها بمعرفة الأستاذ وكيل النيابة بإصداره الإذن بضبط وتفتيش المتهم وبوشر القسم الثاني بمعرفة الأستاذ معاون نيابة بينما باشر القسم الثالث الأستاذ وكيل النيابة . لما كان ذلك ، وكانت الأوراق قد حلت مما يفيد حصول ندب لمعاون النيابة الذي باشر سؤال النقيب وقام بإجراءات الوزن والتحريز وإرسال الجواهر المخدر المضبوط وعينة من النبات المخدر المضبوط الى المعمل الكيميائي ، وكان من المقرر أنه يجب أن يكون القائم بأعمال التحقيق ممن يملكون سلطة التحقيق التي أعطاهها القانون لكل أعضاء النيابة العامة عدا معاون النيابة إلا أن انحسار صفة التحقيق عن العمل الذي يباشره معاون النيابة لا يلزم عنه أن يكون حابط الأثر قانونيا ، إذ الأصل العام أن لمعاون النيابة صفة الضبط القضائي شأنه شأن مأموري الضبط

القضائي وعملًا بأحكام المادة ٢٣ إجراءات جنائية وإن جاز - استثناء - ندبه لتحقيق قضية برمتها ، ومن ثم يكون للعمل الذي يشاره بغير ندب ذات مرتبة العمل - الذي يقوم به مأمورو الضبط القضائي الآخرون ، فيعد من أعمال الاستدلالات التي تخضع قوتها التدلالية لتقدير محكمة الموضوع مثل سائر عناصر الإثبات في الدعوى فوق أن له كمأمور الضبط القضائي الاستعانة بالخبراء فيكون له الاستعانة بالمعلم الكيميائي لتحليل المادة المضبوطة ويكون التقرير من بين أوراق الدعوى التي تخضع لسلطة المحكمة أيضا ، ولا يقدح في هذا النظر التحدى بأن أوراق الدعوى التي تخضع لسلطة المحكمة أيضا ، ولا يقدح في هذا النظر التحدى بأن معاون النيابة قد قام باستجواب المتهم ، وهو إجراء من إجراءات التحقيق لا يملكه بغير ندب ، لأنه مع التقرير بطلان الاستجواب المذكور - لا مصلحة للمتهم في الدفع ببطلانه لعدم تعويل المحكمة عليه في حكم الإدانة بل وعدم توافر أى أثر تدليلي مترتب عليه أصلا ، بعد أن أنكر المتهم ما أسند إليه فيه ، وأما الإجراءات التي قام بها كل من وكيل النيابة فلا مطعن عليها في هذا الشأن وتعد من التحقيق الابتدائي الذي يختص كل منهما بالقيام به " . لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليه الحكم صحيحا في القانون من ثلاثة أوجه أولها أن وكيل النيابة الذي أصدر إذن التفتيش قد أذن فيه بضبط وتفتيش شخص ومسكن المتهم ، وكان ندب النيابة العامة ضابط الشرطة للضبط والتفتيش بعد اطلاعها على محضر التحريات المقدم منه واستظهارها قدرا من القرائن يكفى لتبرير التصدى حرية المتهم الشخصية والتعرض لحرة مسكنه للكشف عن جريمة إحراز مواد مخدرة دلت هذه القرائن على نسبتها إليه هو بمثابة التحقيق المفتوح ، ذلك أن التفتيش إجراء من إجراءات التحقيق وقد اتخذته النيابة باعتبارها سلطة تحقيق فكأنها قد باشرت التحقيق فعلا في الدعوى ، وثانيها أنه ولئن كان القانون يشترط صدور ندب خاص لمعاون النيابة لمباشرة أى إجراء من إجراءات التحقيق الابتدائي ، وكانت إجراءات التحقيق التي باشرها معاون النيابة وإن كان ينقصها

هذا الشرط اللازم لاعتبار ما يجريه تحقيقا ، إلا أن المحضر الذى استمع فيه الى أقوال الضابط وباشر فيه اجراءات تحريز المواد المخدرة المضبوطة ونذب فيه المعمل الكيميائى لفحصها لا يفقد كل قيمة له فى الاستدلال وإنما يؤول أمره الى اعتباره محضر جمع استدالات ، وثالثها أنه لما كان من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق فى إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما خوله قانون الإجراءات الجنائية لسائر رجال الضبطية القضائية فى الفصلين الأول والثانى من الباب الثانى منه بما فى ذلك ما تجيزه لهم المادة ٢٩ من هذا القانون أثناء جمع الاستدالات من الاستعانة بأهل الخبرة وطلب رأيهم شفها أو بالكتابة وسماع الشهود بغير حلف يمين فى الحالين ، وكان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمنن إليه من عناصر الإثبات ولو كان ذلك من محاضر جمع الاستدالات مادامت مطروحة للبحث أمامها - كما هى الحال فى الدعوى المطروحة - فإنه لا على المحكمة - وقد أجرت النيابة تحقيق الواقعة بوصفها جناية لتحقق بذلك ما يشترطه القانون فى مواد الجنايات من إيجاب تحقيق قبل المحاكمة - إن هى أخذت بما اطمأنت إليه من أقوال ضابط الشرطة وتقرير خبير المعمل الكيميائى بمصلحة الطب الشرعى بحسبان كل منهما ورقة من أوراق الاستدلال فى الدعوى المقدمة بما وعرضا من عناصرها ملدام أن تلك الأقوال وذلك التقرير كانا مطروحين على بساط البحث وتناولهما الدفء بالتمديد والمناقشة . لما كان ذلك ، فإن ما يثبته الطاعن من قصور الحكم فى الرد على دفعه بطلان التحقيق الابتدائى الذى باشره معاون النيابة وتعويل المحكمة على أقوال الضابط - مستصداً إذن التفتيش - وتقرير خبير المعمل الكيميائى يكون فى غير محله

(الطعن رقم ٢٣٢٨٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٣)

أحداث

١. من المقرر أن المادة ٣٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث التي حلت محلها بنصها ذاته . فيما عدا استبدال كلمة الطفل بكلمة (الحديث) المادة ١٢٧ من قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ الذى جرت محاكمة فى ظله ، أوجبت على المحكمة قبل الحكم على الطفل فى الحالات التى أوردها النص ذاك ومنها مواد الجنايات على إطلاقها ، الاستماع الى أقوال المراقب الاجتماعى بعد تقديمه تقريراً اجتماعياً يوضح العوامل التى دعت الطفل للانحراف أو التعرض له ، ومقترحات إصلاحه ، وهو - فى تكييفه الحق ووضع الصحيح - إجراء من الإجراءات الجوهرية قصد به الشارع مصلحة المتهم الطفل ، بما يفيها من إحاطة محكمة الموضوع بالظروف الاجتماعية ، والبيئة والعوامل التى دفعت الطفل الى ارتكاب الجريمة ، أو نحت به الانحراف والوقوف على وسائل إصلاحه ، وذلك حتى يكون على بينة من العوامل تلك ، وما لها من أثر فى تفريد العقاب ، وفى اختيار التدبير الجنائى الملائم للطفل بغية إصلاحه ، وأن عدم الاستماع الى المراقب الاجتماعى يكون قعوداً عن هذا الإجراء الجوهرى يترتب عليه البطلان .

(الطعن رقم ٥٦٣٩ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٣)

٢. لما كان من المقرر أن المادة ٣٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث التى حلت محلها بنصها ذاته فيما عدا استبدال كلمة الطفل بكلمة (الحديث) المادة ١٧ من قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ الذى جرت محاكمة فى ظله أوجبت على المحكمة قبل الحكم على الطفل فى الحالات التى أوردها النص ذاك ، ومنها مواد الجنايات على إطلاقها الاستماع الى أقوال المراقب الاجتماعى بعد تقديمه تقريراً اجتماعياً يوضح العوامل التى

دعت الطفل للانحراف أو التعرض له ومقترحات اصلاحه ، وهو - في تكييفه الحق ووصفه الصحيح - إجراء من الإجراءات الجوهرية قصد به الشارع مصلحة المتهم الطفل ، بما يغييه من احاطة محكمة الموضوع بالظروف الاجتماعية والبيئية والعوامل التي دفعت الطفل الى ارتكاب الجريمة أو نحت به الى الانحراف والوقوف على وسائل اصلاحه ، وذلك حتى يكون على بينة من العوامل تلك ، وما لها من أثر في تفريد العقاب ، وفي اختيار التدبير الجنائي الملائم للطفل بغية اصلاحه ، وأن عدم الاستماع الى المراقب الاجتماعي يكون قعودا عن هذا الإجراء يترتب عليه البطلان . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة المضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ ، قد أناطت بالنيابة العامة جميع الاختصاصات المخولة للمراقب الاجتماعي المنصوص عليها في القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث ، وهي قاعدة قانونية خاصة بمحاكم أمن الدولة العليا والاجراءات أمامها مع قيام النص الذي تضمنتها ، تبقى استثناء مما نص عليه المشرع في المادة ١٢٧ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ ، واللاحق عليه باعتبار أن القانون الأخير بعد في هذا النطاق قانونا عاما لما هو مقرر من أنه مع قيام نص خاص في قانون ، لا يرجع الى أحكام قانون عام إلا فيما لم يطلبه النص الخاص من أحكام ، وأن التشريع العام اللاحق لا ينسخ ضمنا التشريع الخاص السابق ، بل يظل التشريع الخاص قائما . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة ومن مدونات الحكم المطعون فيه أنها خلت مما يثبت قيام محكمة أمن الدولة العليا بالاستماع الى النيابة العامة - بصفتها المختصة بدور المراقب الاجتماعي - بعد تقديمها تقريرها اجتماعيا - قبل الحكم على الطفلين الطلعتين ، فإن الحكم يكون قد تعيب البطلان .

(الطعن رقم ٥٦٣٩ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٣)

٣. لما كان قد صدر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٩٦ - قبل الحكم المطعون فيه الصادر في ٢٣ من فبراير سنة ١٩٩٧ - القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بإصدار قانون الطفل ناسخا لأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث ، ونص في المادة الثانية منه على أن يقصد بالطفل في مجال الرعاية المنصوص عليها في هذا القانون كل من لم يبلغ ثمان عشرة سنة ميلادية كاملة ، ويكون إثبات سن الطفل بموجب شهادة ميلاد ، أو بطاقة شخصية أو أى مستند رسمي آخر ، مما مفاده أن كل من لم يبلغ ثمان عشرة سنة ميلادية كاملة كان طفلا تراعى في حالته كافة الضوابط التي وضعها الشارع سياجا لحمايته ، ويلزم المحكمة وجوبا وتنصيحا أن تثبت بأسبابها المستند الرسمي التي ارتكبت إليه في تحديد سن الطفل ، كما نصت المادة ١١٢ منه على أنه لا يحكم بالإعدام والا بالشغال الشاقة المؤبدة ، أو المؤقتة على المتهم الذي زاد سنه على ست عشرة سنة ميلادية ، ولم يبلغ الثامنة عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكابها الجريمة ، وفي هذه الحالة إذا ارتكب المتهم جريمة عقوبتها الإعدام يحكم عليه بالسجن لمدة لا تقل عن عشر سنوات ، وإذا كانت الجريمة عقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة ، يحكم عليه بالسجن الذي لا تقل مدته عن سبع سنوات وإذا كانت الجريمة عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة يحكم عليه بالسجن ولا تخل الأحكام السابقة بسلطة المحكمة في تطبيق أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات في الحدود المسموح بتطبيقها قانونا على الجريمة التي وقعت من المتهم .

(الطعن رقم ٩٨٧٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٤/١٨)

٤. من المقرر أنه لا يعتد في تقدير سن الطفل بغير وثيقة رسمية فإذا تعذر على المحكمة ذلك ، لعدم وجودها كان تقدير سنه بواسطة خبير ، ومن ثم فإنه لكي تقضى المحكمة باختصاصها أولا ، وتقدير العقوبة المقررة وجب عليها أن تستظهر السن ، ليكون حكمها وفق صحيح القانون ، ولما كان الأصل أن تقدير السن

أمر متعلق بموضوع الدعوى لا يجوز تحكمة النقض أن تعرض له إلا أن تكون محكمة الموضوع قد تناولته بالبحث والتقدير ، وأتاحت للمتهم والنيابة العامة إبداء ملاحظاتهما في خصوصه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يعن البتة في مدوناته باستظهار سن الطاعن الثاني ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور هذا فضلا عن أن مؤدى نص المادة ١٢٢ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وضعت ضوابط تحديد المحكمة المختصة بنظر الدعوى المرفوعة ضد الطفل وحددت وفق سنه الاجراءات واجبة الاتباع حسب حالة سن المتهم .

(الطعن رقم ٩٨٢٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٤/٨)

٥. نصت المادة ١٢٢ من ذات القانون على أنه " تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الطفل عند اتهامه في إحدى الجرائم أو تعرضه للانحراف ، كما تختص بالفصل في الجرائم المنصوص عليها في المواد من ١١٣ الى ١١٦ ، والمادة ١١٩ من هذا القانون واستثناء من حكم الفقرة السابقة يكون الاختصاص محكمة الجنايات أو محكمة أمن الدولة العليا - بحسب الأحوال - بنظر قضايا الجنايات التي يتهم فيها طفل جاوزت سنه خمس عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة ، متى أسهم في الجريمة غير الطفل ، واقتضى الأمر رفع الدعوى الجنائية عليه مع الطفل ، وفي هذه الحالة يجب على المحكمة قبل أن تصدر حكمها أن تبحث ظروف الطفل من جميع الوجوه ، ولها ان تستعين في ذلك بمن تراه من الخبراء ، ما مفاده أن الاختصاص الولائي يتحدد وفق سن الطفل من واقع المستند الرسمي .

(الطعن رقم ٩٨٢٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٤/١٨)

٦. لما كان قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ٧٤ بشأن الأحداث قد نص بالمادة ٢٨ منه على أن تشكل محكمة الأحداث من قاض يعاونه خيران من الأخصائيين أحدهما على الأقل من النساء وأوجب حضورهما إجراءات المحاكمة وأن يقدم

تقرياً للمحكمة بعد بحث ظروف الحدث من جميع الوجوه ، وذلك قبل أن تصدر حكمها قبل المشرع - بهذا النص - على أن حضور الخبيرين هذين محاكمة الحدث هو إجراء جوهري يتعلق بتشكيل المحكمة ، ومن ثم بالنظام العلم ويترتب على عدم مراعاته البطلان اذلى يجوز التمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى ، وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وفقاً لنص المادتين ٣٣١ ، ٣٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية والحكم الصادر فيها ، وإن أثبت بها أن الدعوة الماثلة من قضايا الأحداث إلا أنها خلت من حضور الخبيرين المشار إليهما مع القاضى اجراءات المحاكمة ، ومن ثم فإن محاكمة الطاعنين أمام محكمة أول درجة بمبستها تلك قد وقعت باطلة ، وكان على محكمة الدرجة الثانية - من تلقاء نفسها - أن تقضى ببطلان الحكم المستأنف تبعاً لذلك ، وأن تعيد الدعوى الى محكمة أول درجة للفصل فيها مجدداً مشكلة وفقاً لأحكام القانون وما كان لها - محكمة الدرجة الثانية - أن تعرض لموضوع الدعوى لما فى ذلك من تفويت لدرجة من درجات التقاضى على المتهمين الأحداث وحرمانهم من حق محاكمتهم أمام محكمة مشكلة تشكيلاً صحيحاً . لما كان ما تقدم ، فإن قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف يكون قد بنى على خطأ فى تطبيق القانون يوجب نقضه وتصحيحه بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الدعوى الى محكمة أول درجة للفصل فيها مجدداً من هيئة مشكلة وفقاً لأحكام القانون وذلك عملاً بالمادتين ٣٥ ، ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن بالنقض رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ١٦٨٦٣ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٨/١٠/١٩٩٩)

١. لما كان تحديد سن الطفل على نحو دقيق هو أمر لازم لتوقيع العقوبة المناسبة حسبما أوجب القانون ، وكانت المادة ٩٥ من قانون الطفل قد نصت على أن لا يعتد فى تقدير سن الطفل بغير وثيقة رسمية فإذا ثبت عدم وجودها يقدر سنه

بواسطة خير ، ومن ثم فقد بات متعينا على محكمة الموضوع قبل توقيع أية عقوبة على الطفل أو اتخاذ أى تدبير قبله أن تستظهر سنه وفق ما رسمه القانون لذلك ، ولما كان الأصل أن تقدير السن هو أمر يتعلق بموضوع الدعوى لا يجوز لحكمة النقض أن تعرض له إلا أن محل ذلك أن تكون محكمة الموضوع قد تناولت مسألة السن بالبحث والتقدير وأتاحت للمتهم والنيابة العامة إبداء ملاحظاتهم في هذا الشأن ، ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه لم يعن البتة باستظهار سن الطاعن على نحو دقيق في مدوناته وفقا للطريق الذى رسمه القانون لذلك ، فإنه يكون معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ٢٤٢٥٢ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٩)

٨. لما كانت العقوبة المقررة قانونا لجناية السرقة بالإكراه إذا ترك الإكراه أثر جروح المنصوص عليها في المادة ٣١٤ من قانون العقوبات هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، وكان قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ والمعمول به اعتبارا من ٢٩ مارس سنة ١٩٩٦ قد نص في المادة ١١٢ منه على أن " لا يحكم بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذى زاد سنه على ست عشرة سنة ميلادية ولم يبلغ الثامنة عشر سنة ميلادية كاملة وقت ارتكابه الجريمة ، وفي هذه الحالة إذا ارتكب المتهم جريمة عقوبتها الإعدام يحكم عليه بالسجن لمدة لا تقل عن عشر سنوات ، وإذا كانت الجريمة عقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم عليه بالسجن الذى لا تقل مدته عن سبع سنوات ، وإذا كانت الجريمة عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة يحكم عليه بالسجن ، ولا تحل الأحكام السابقة بسلطة المحكمة في تطبيق أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات في الحدود المسموح بتطبيقها قانونا على الجريمة التى وقعت من المتهم ، وإذا كلن الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجناية السرقة بالإكراه الذى ترك أثر جروح باعتباره طفلا تجاوزت سنة السادسة عشر سنة وعاقبه بالأشغال الشاقة المؤقتة ،

فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، إذ كان عليه ألا يعاقبه بعقوبة أشد من عقوبة السجن .

(الطعن رقم ٢٤٢٥٧ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٩)

٩. لما كانت الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ٣١ لسنة ٧٤ بشأن الأحداث قد نصت على أنه ويجب ألا تزيد مدة الإيداع على عشر سنوات في الجنايات وخمس سنوات في الجنح ، وثلاث سنوات في حالة التعرض للانحراف فقد دلّ المشرع بصريح هذا النص ، ومفهوم دلّله على أن مدة الإيداع في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأحداث يجب أن تكون محددة في الحكم الصادر بالعقوبة ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بمعاقبة الطاعن الحدث بإيداعه إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية ، ولم يحدد مدة الإيداع ، فإنه يكون معنيا فضلا عن البطلان بالخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٦٩٥١ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٢)

١٠. لما كان مفاد نص المادة ٢٨ من القانون رقم ٣١ لسنة ٧٤ في شأن الأحداث - وما ورد بتقرير لجنة مجلس الشعب - أن محكمة الأحداث تشكل من قاضي يعاونه خبيران من الأخصائيين أحدهما على الأقل من النساء ، ويتعين حضورهما المحكمة ، وتقديم تقرير عن حالة الحدث من جميع الوجوه ليسترشد به القاضي في حكمه تحقيقا للوظيفة الاجتماعية لمحكمة الأحداث ، وإلا كان الحكم باطلا ، وكان البين من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة أول درجة أنها خلت مما يفيد تقديم تقرير الباحث الاجتماعي ، كما خلا الحكم من ذلك أيضا ، ومن ثم يكون قد لحق به البطلان ، ولا يجزئ في ذلك ما جاء في الحكم من وجود إفادة بعدم الاستدلال على الحدث وأسرته لعنوانه لأن ذلك عمل غير جدي لا يغني عن وجوب تنفيذ القانون بوضع تقرير كتابي يصح أن يعول عليه القاضي في فهم الدعوى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن بطلان الحكم ينسب أثره حتما إلى

كافة أجزائه - اسبابا ومنطوقا - وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي الباطل أخذا بأسبابه بأنه يكون مشوبا بالبطلان لاستناده الى حكم باطل.

(الطعن رقم ٦٩٥١ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٢)

١١. ولئن كان الأصل في تقدير السن أنه أمر متعلق بموضوع الدعوى لا يجوز لحكمة النقض أن تعرض له ، إلا أن محل ذلك أن تكون محكمة الموضوع قد تناولت مسألة السن بالبحث والتقدير وأتحت للمتهم والنيابة العامة إسداء ملاحظات في هذا الشأن ، وإذا كان كلا من الحكمين الابتدائي والمطعون فيه الذى تبني أسبابه لم يعن البتة في مدوناته باستظهار سن المطعون ضده فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ١٥٢٩٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٤)

١٢. لما كانت عقوبة إحراز سلاح أبيض كنص المادة ٢٥ مكررا من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والدخائر ، المعدل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ هي الحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه ، ولما كانت المادة السابعة من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث تنص على أنه " فيما عدا المصادرة وإغلاق المحل لا يجوز أن يحكم على الحدث الذى لا تجاوز سنه خمسة عشرة سنة ويرتكب جريمة أية عقوبة أو تدبير مما نص عليه في قانون العقوبات ، وإنما يحكم عليه بإحدى التدابير الآتية : ١) التوبيخ ٢) التسليم ٣) الإلحاق بالتدريب المهني ٤) الإلزام بواجبات معينة ٥) الاختبار القضائي ٦) الإيداع في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية ٧) الإيداع في إحدى المستشفيات المتخصصة . كما تنص المادة الخامسة عشر منه في فقرتها الثالثة على أنه إذا ارتكب الحدث الذى تزيد سنه على خمس عشرة سنة جنحة يجوز الحكم فيها

بالحبس ، فللمحكمة بدلا من الحكم بالعقوبة المقررة بما أن تحكم عليه بإحدى التدابير الخمس أو السادس المنصوص عليهما في المادة السابعة من هذا القانون ، وتنص المادة الثانية والثلاثون منه على أن " لا يعتد في تقدير مین الحدث بغير وثيقة رسمية فغذا ثبت عدم وجودها تقدر بواسطة خبير ، فإن مؤدى ذلك أنه لا يجوز الحكم على الحدث الذى لا يتجاوز منه خمس عشرة سنة بعقوبة بعقوبة الحبس اعتبارا بأن هذه العقوبة من العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات وهو ما يتضح معه تحديد السن - بالركون في الأصل الى الأوراق الرسمية قبل ما عداها - ذا أثر في تعيين ما إذا كان يحكم على الحدث بإحدى التدابير والعقوبات التكميلية المنصوص عليها في القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ أو بعقوبة من تلك المنصوص عليها في قانون العقوبات ومنها الحبس ، ومن ثم يتعين على المحكمة استظهار هذه السن في هذه الحال في حكمها على نحو ما ذكر .

(الظعن رقم ١٥٢٩٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٤)

١٣. لما كانت المادة ١٢٧ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بإصدار قانون الطفل تنص على أنه " يجب على المحكمة في حالات التعرض للانحراف وفي مواد الجنائيات والجناح وقبل الفصل في أمر الطفل أن تستمع الى اقوال المراقب الاجتماعى بعد تقديمه تقريراً بحالته يوضح العوامل التى دفعت الطفل للانحراف أو التعرض له ومقترحات اصلاحه كما يجوز للمحكمة الاستعانة في ذلك بأهل الخبرة " . يدل دلالة واضحة على أنه يتحتم على المحكمة - بالنسبة للحالات التى أوردها النص - قبل الحكم على الطفل أن تستمع الى اقوال المراقب الاجتماعى في شأن العوامل التى دعت الطفل الى ارتكابه الجريمة أو التعرض للانحراف ومقترحات اصلاحه بعد أن يقدم الخبير ذلك التقرير عن الطفل المعنى ، والغرض الذى رعى إليه الشارع من إيجاب ما تقدم هو إحاطة قاضى الموضوع بالظروف الاجتماعية والبيئية والعوامل التى دفعت لطفل الى ارتكاب الجريمة

ونحث به الى الانحراف أو حفزته الى ما تقدم ، وذلك حتى يكون على بينة من
العوامل تلك وما لها من أثر في تفريد العقاب وفي اختيار التدبير الجنائي الملائم
للطفل بغية اصلاحه ، وهو ما يجعل الإجراء آنف الذكر - الاستماع الى المراقب
الاجتماعي بعد تقديم تقريره في تكييفه الحق ووضعه الصحيح - إجراء من
الاجراءات الجوهرية التي قصد بها الشارع مصلحة المتهم الطفل ، لعدم
الاستماع الى المراقب الاجتماعي يكون قعودا عن إجراء جوهري وتقصيرا منه
يترتب عليه البطلان . لما كان ذلك ، وكان الين من مخاضر جلسات المحكمة
ومن مدونات الحكم المطعون فيه أنها قد خلت من قيام المحكمة بالاستماع
للمراقب الاجتماعي على السياق المتقدم ، فإن الحكم يكون قد تعيب بالبطلان
بما يوجب نقضه والاعادة .

(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٠/١٢/٥)

أحوال شخصية

لما كان المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات تنص على أن " كل من صدر عليه حكم قضائي واجب النفاذ بدفع نفقة لزوجته أو وامتنع عن الدفع تمع قدرته عليه مدة ثلاثة شهور بعد التنبه عليه بالدفع يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين " ، وجرى نص المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أنه " إذا امتنع المحكوم عليه عن تنفيذ الحكم الصادر فى النفقات أو يرفع ذلك الى المحكمة الجزئية السقى أصدرت الحكم أو التى بدائلها محل التنفيذ ومتى ثبت لديها أن المحكوم عليه قادر على القيام بما حكم به وأمرته ولم يحتل حكمت بحبسه ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس على ثلاثين يوما ، أما إذا أدى المحكوم عليه ما حكم به أو أحضر كفيلا فإنه يخلص سبيله " ، وكان الشارع قد أصدر - حسما للخلاف الذى أثير حول نطاق تطبيق المادتين سالفتي الذكر - المرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ ، ونص فى مادته الأولى على أنه " لا يجوز فى الأحوال التى تطبق فيها المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية السر فى الإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات ما لم يكن المحكوم له بالنفقة أو قد استنفذ الإجراءات المشار إليها فى المادة ٣٤٧ المذكورة " ، بما مفاده أن المشرع أقام شرطا جديدا على رفع الدعوى الجنائية طبقا لنص المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات ، بالإضافة الى الشروط الواردة بها أصلا بالنسبة للمخاضعين فى مسائل النفقة لولاية المحاكم الشرعية - مقتضاه وجوب سبق التجاء الصادر له الحكم بالنفقة الى قضاء هذه المحاكم (قضاء الأحوال الشخصية) ، واستنفاد الإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيبها . لما كان ذلك ، وكان هذا الشرط متصلا بصحة تحريك الدعوى الجنائية وسلامة اتصال المحكمة بها ، فإنه يتعين على المحكمة من تلقاء نفسها - ولو لم يدفع به أمامها - أن تعرض له للتأكد من أن الدعوى مقبولة أمامها ولم ترفع قبل الأوان . لما

كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد قصرت أسبابه عن استظهار تحقق الحكمة من سبق استنفاد المدعية بالحقوق المدنية للإجراءات المشار إليها في المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قبل اللجوء إليها ، فإنه فضلا عن خطئه في تطبيق القانون يكون مشوبا بالقصور في التسيب .

(الطعن رقم ١٣٣٢٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٧/٤)

اختصاص

١. لما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة الطوارئ ، وأمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بإحالة بعض الجرائم الى محاكم أمن الدولة طوارئ ، ومنها الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له ، قد خلا كلاهما ، كما خلا أى تشريع آخر ، من النص على أفراد محاكم أمن الدولة المشكلة وفق قانون الطوارئ بالفصل وحدها - دون سواها - في جرائم القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ أنف البيان ، وكان قضاء هذه احكمة قد استقر على أن محاكم أمن الدولة محاكم استثنائية اختصاصها محصور في الفصل في الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية ، أو من يقوم مقامه ، ولو كانت في الأصل مؤتمة بالقوانين المعمول بها ، وكذلك الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام ، وتحال إليها من رئيس الجمهورية ، أو ممن يقوم مقامه ، وأن الشارع لم يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئاً البتة من اختصاصها الصيل الذى أطلقته الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل ، ليشمل الفصل في الجرائم كافة - إلا ما استثنى بنص خاص - وبالتالي يشمل هذا الاختصاص الفصل في الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل فإن النعى بصددور الحكم من محكمة غير مختصة ولائياً يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٠٥٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٩/١/١١)

٢. لما كان من المقرر أن الأصل في الأعمال الإجرائية أنها تجرى على حكم الظاهر ، وهى لا تبطل من بعد نزولاً على ما يتكشف من أمر واقع ، وإذا كان عدم اختصاص نيابة مركز فاقوس - على فرض صحة ما يثيره الطاعنان - لم يعضج

إلا بعد إجراء التحقيق الذى تم بمعرفة بحسبان أن العثور على جثة الجنى عليه تم فى دائرتها بعد إبلاغ النيابة المذكورة من والد الجنى عليه بتغيب نجله فإن الإجراءات التى اتخذتها هذه النيابة تكون قد بنيت على اختصاص انعقدت له بحسب الظاهر - حال اتخاذها - مقررات صحتها فلا يدركها البطلان من بعد إذا ما استبان انتفاء هذا الاختصاص ، وإن تراخى كشفه .

(الطعن رقم ٨٣١١ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٢٤)

٣. لما كان القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بإصدار قانون الطفل ، والمعمول به اعتباراً من ١٩٩٦/٣/٢٩ قد نص فى الفقرة الثانية من المادة ١٢٢ منه على أنه " واستثناء من حكم الفقرة السابقة يكون الاختصاص بحكمة الجنايات أو محكمة أمن الدولة العليا - بحسب الأحوال - بنظر قضايا الجنايات التى يتهم فيها طفل تجاوزت سنة خمس عشرة سنة وقت ارتكابه الجريمة ، متى أسهم فى الجريمة غير طفل ، واقتضى الأمر رفع الدعوى الجنائية عليه مع الطفل " . كما نصت المادة ١٤٣ من القانون ذاته على أنه " تطبق الأحكام الواردة فى قانون العقوبات ، وقانون الإجراءات الجنائية فيما لم يرد به فى هذا الباب " ، وكان الأصل أن قوانين الإجراءات الجنائية تسرى من يوم نفاذها على الإجراءات التى لم تكن قد تمت ، ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ، وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن القوانين المعدلة للاختصاص تطبق بأثر فوري شأنها فى ذلك شأن قوانين الإجراءات ، فإذا عدل القانون من اختصاص محكمة قائمة بنقل بعض ما كانت مختصة بنظره من القضايا طبقاً للقانون القديم الى محكمة أو جهة قضاء أخرى ، فإن هذه الجهة الأخيرة تصبح مختصة ، ولا يكون للمحكمة التى عدل اختصاصها عمل بعد نفاذ القانون الجديد ولو كانت الدعوى قد رفعت إليها بالفعل طالما أنها لم تنته بحكم بات ، وذلك كله ما لم ينص الشارع على أحكام وقفية تنظم مرحلة الانتقال .

(الطعن رقم ٢٠٤٣٩ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٥)

٤ . لما كان الأصل أن قوانين الإجراءات الجنائية تسرى من يوم نفاذها على الإجراءات التي لم تكن قد تمت ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ، وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن القوانين المعدلة للاختصاص تطبق بأثر فوري شأها قوانين الإجراءات ، فإذا عدل القانون من اختصاص محكمة قائمة بنقل بعض ما كانت مختصة بنظره من القضايا طبقاً للقانون القديم الى محكمة أو جهة قضاء أخرى فإن هذه الجهة الأخيرة تصبح مختصة ولا يكون للمحكمة التي عدل اختصاصها عمل بعد نفاذ القانون الجديد ولو كانت الدعوى قد رفعت إليها بالفعل طالما أنها لم تنته بحكم بات وذلك كله ما لم ينص الشارع على أحكام وقتية تنظم مرحلة الانتقال . لما كان ما تقدم ، وكان المطعون ضده حدثاً تجاوزت سنة خمس عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة وأسهم معه فيها بالفون رفعت عليهم الدعوى أمام المحكمة ذاتها ونظرت في نفس الجلسة التي كان يحاكم فيها الحدث - كما يبين من المفردات - وقد خلا القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ من تعيين المحكمة المختصة بنظر الجرائم التي وقعت قبل العمل بأحكامه ، ومن ثم فقد أضحى الاختصاص بنظر الواقعة منعقداً لمحكمة الجنايات عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ١٢٢ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ على الرغم من أن الواقعة قد حدثت قبل نفاذه ذلك أن قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين من النظام العام . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الجنايات لم تلتزم بهذا النظر وقضت في حكمها المطعون فيه بعدم اختصاصها نوعياً بنظر الدعوى - وهو في حقيقته قضاء منه للخصومة لسبق صدور حكم من محكمة الأحداث في ذات الدعوى بعدم اختصاصها بنظرها - فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، ولما كان هذا الخطأ قد حجبها عن نظر الموضوع ، فإنه يتعين القضاء بنقض الحكم المطعون فيه والإعادة .

(الطعن رقم ٢٠٤٣٩ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٥)

٥. لما كان الأصل أن قوانين الإجراءات الجنائية تسرى من يوم نفاذها على الإجراءات التي لم تكن قد غُت ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ، وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن القوانين المعدلة للاختصاص تطبق بأثر فوري شأنها في ذلك شأن قوانين الإجراءات ، فإذا عدل القانون من اختصاص محكمة قائمة بنقل بعض ما كانت مختصة بنظره من القضايا طبقا للقانون القديم الى محكمة أو جهة قضاء أخرى فإن هذه الجهة الأخيرة تصبح مختصة ولا يكون للمحكمة التي عدل اختصاصها عمل بعد نفاذ القانون الجديد ولو كانت الدعوى قد رفعت إليها بالفعل طالما أنها لم تنته بحكم بات وذلك كله ما لم ينص الشارع على أحكام وقتية تنظم مرحلة الانتقال . لما كان ما تقدم ، وكان المطعون ضده حدثا جاوزت سنة خمس عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة وأسهم معه فيها بالفون رفعت عليهم الدعوى أمام المحكمة ذاتها ونظرت في نفس الجلسة التي كان يحاكم فيها الحدث - كما يبين من المفردات - وقد خلا القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ من تعيين المحكمة المختصة بنظر الجرائم التي وقعت قبل العمل بأحكامه ، ومن ثم فقد اضحى الاختصاص بنظر الواقعة منعقدا لمحكمة الجنايات عملا بنص الفقرة الثانية من المادة ١٢٢ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ على الرغم من أن الواقعة قد حدثت قبل نفاذه ذلك أن قواعد الاختصاص في المسواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين من النظام العام . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الجنايات لم تلتزم بهذا النظر وقضت في حكمها المطعون فيه بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى - وهو في حقيقته قضاء منه للخصومة لسبق صدور حكم من محكمة الأحداث في ذات الدعوى بعدم اختصاصها بنظرها - فإنما تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، ولما كان هذا الخطأ قد حجبا عن نظر الموضوع ، فإنه يعين القضاء بنقض الحكم المطعون فيه والإعادة .

(الطعن رقم ٢٠٤٣٩ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٥)

٦. لما كانت المادة ١٢٢ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بإصدار قانون الطفل قد جرى نصها على أنه " تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالانظر في أمر الطفل عند اتهامه في إحدى الجرائم ، أو تعرضه للانحراف واستثناء من حكم الفقرة السابقة يكون الاختصاص لمحكمة الجنايات أو محكمة أمن الدولة العليا - بحسب الأحوال - بنظر قضايا الجنايات التي يتهم فيها طفل تجاوزت سنة خمس عشرة سنة وقت ارتكابه الجريمة متى أسهم في الجريمة غير طفل واقضى الأمر رفع الدعوى الجنائية عليه مع الطفل الخ " . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذا خالف هذا المنطق وقضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى بالنسبة للمطعون ضده رغم اختصاصها بنظرها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١١٨٦٤ لسنة ٦٢٧ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٢٤)

٧. لما كانت المادة ٢١٥ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن " تحكم المحكمة الجزئية في كل فعل بعد بمقتضى القانون مخالفة أو جنحة عدا الجنب التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على إلى الأفراد " ، وكانت المادة ٢١٦ من القانون ذاته تنص على أن " تحكم محكمة الجنايات في كل فعل يعبد بمقتضى القانون جنابة وفي الجنب التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر عدا الجنب المضرة بأفراد الناس ... " . لما كان ذلك ، وكانت الوقائع المنشورة والتي نسب المدعى بالحق المدني الى الطاعن نشرها متهما بإياه بالكذب والسب موجهة إليه بصفته فردا من أفراد الناس ، ومن ثم فإن الاختصاص بتعقد محكمة الجنب بنظر الدعوى لا لمحكمة الجنايات .

(الطعن رقم ٢٠٨٧١ لسنة ٦٢٣ ق جلسة ١٩٩٩/٦/١)

٨. لما كانت جريمة إخفاء الجثث قد وقعت في دائرة الاختصاص المكاني لنيابة المشقة الجزئية ، فبدأ وكيل نيابة المنشأة التحقيق ثم استوجبت ظروف التحقيق

ومقتضياته متابعة الإجراءات وامتدادها الى دائرة نيابة جرجا ، فإن هذه الاجراءات التي بدأها سلطة مختصة بالتحقيق بمكان العثور على الجثث تميز للمحقق أن يتعقب المتهم وأن يتابع التحقيق في مكان آخر غير الذي بدأه فيه ولو تجاوز دائرة اختصاص المكان .

(الطعن رقم ٢٨٨٠ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٩/٩/١٩)

٩. لما كان من المقرر أنه ليس من شأن قيام الجمعية العمومية بحكمة استئناف الاسكندرية بتوزيع القضايا على الدوائر المختلفة طبقا لنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية . أن يخلق نوعا من الاختصاص تنفرد به دائرة دون أخرى ولا ينشأ على قرار الجمعية العمومية بوضع هذه القواعد التنظيمية سلب ولاية احدى دوائر المحكمة إذا عدل توزيع القضايا الى دائرة أخرى مما لا يترتب البطلان على مخالفته ، ومن ثم فإن ما ينعله الطاعن في هذا الخصوص لا محل له .

(الطعن رقم ١٣٩٦٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٩/٢٣)

١٠. لما كان البين من المذكرة الإيضاحية للقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ المعدل لنص المادة ٣٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية أن المادة ساقطة البيان عدلت بحيث يكون تحديد الدور الذي تنظر فيه القضية أمام محكمة الجنايات من حق رئيس محكمة الاستئناف وحده لأنه أدري بحالة العمل في المحكمة وأقدر من سواه على حسن توزيع القضايا على دوائر المحكمة المختلفة وأدوارها المتعددة ، وحتى يتوحد بذلك ميزان التوزيع بالنسبة للقضايا نوعا وكما ، هذا الى أن توزيع العمل على دوائر محكمة الاستئناف لا يعلو أن يكون تنظيمها إداريا بين دوائر المحكمة المختصة وليس من شأن ذلك التوزيع أن يخلق نوعا من الاختصاص تنفرد به دائرة دون أخرى مما لا يترتب البطلان على مخالفته .

(الطعن رقم ٢٥٢٦ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/٩/١٩)

١١. لما كانت النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده عن جرائم أحداث عاهة مستديعة وإحراز سلاح نارى غير مششخن وذخيرته بغير ترخيص ، وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ومواد القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ومحكمة جنابات الفيوم قضت بحكمها المطعون فيه - بعد اختصاصها بنظر الدعوى وإيحالتها الى النيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها ، وعولت فى قضائها على أن عقوبة إحراز السلاح النارى بغير ترخيص أشد من عقوبة أحداث العاهة المستديعة ، ومن ثم ينعقد الاختصاص بنظر الدعوى لمحكمة أمن الدولة المشكلة وفقا لقانون الطوارئ عملا بنص الأمر الجمهورى رقم ١ لسنة ١٩٨١ دون القضاء العادى باعتبار أن تلك المحكمة هى المختصة بالجريمة ذات العقوبة الأشد . لما كان ذلك ، وكان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة الطوارئ وأمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بإحالة بعض الجرائم الى محاكم أمن الدولة المشكلة وفق قانون الطوارئ ومنها الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له قد خلا كلاهما وكما خلا أى تشريع آخر من النص على إفراد محاكم أمن الدولة المشكلة وفق قانون الطوارئ وحدها - دون ما سواها - بجرائم القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ 'نف البيان' ، وكان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد استقر على أن محاكم أمن الدولة محاكم استثنائية اختصاصها محصور فى الفصل فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ولو كانت فى الأصل مؤتمة بالقوانين المعمول بها وكذلك الجرائم المعاقب عليها بالقانون العامة وتحال إليها من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ، وأن المشرع لم يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئا البتة من اختصاصها الأصيل الذى أطلقته الفقرة الأولى المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة

١٩٧٢ المعدل ، ليشمل الفصل في الجرائم كافة - إلا ما استثنى بنص خاص -
وبالتالي يشمل هذا الاختصاص الفصل في الجرائم المنصوص عليها في القانون
رقم ٣٩٤ المعدل ولا يحول بين هذه المحاكم وبين اختصاصها بالفصل في الجرائم
المنصوص عليها في القانون سالف الذكر مانع من القانون ويكون الاختصاص في
شأنها مشتركا بين المحاكم العادية ومحاكم أمن الدولة المشكلة وفق قانون الطوارئ
لا يمنع نظر أيهما فيها من نظر الأخرى إلا أن تحول دون ذلك قوة الأمر المقضى
، ولا يغير من هذا الأصل العام ما نصت عليه المادة الثانية من أمر رئيس
الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ من أنه " إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة
أو وقعت عدة جرائم مرتبطة بعضها ببعض لفرض واحد وكانت إحدى تلك
الجرائم داخلة في اختصاص محاكم أمن الدولة فعلى النيابة تقديم الدعوى برمتها
الى محاكم أمن الدولة (طوارئ) وتطبق هذه المحاكم المادة ٣٢ من قانون
العقوبات . " ذلك أنه لو كان المشرع قد أراد إفراد محاكم أمن الدولة بالفصل
وحدها دون سواها في أى نوع من الجرائم العمد الى الإفصاح عنه صراحة على
غرار نهجه في الأحوال المماثلة . لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة قد رفعت
الدعوى الجنائية على المطعون ضده أمام المحكمة العادية صاحبة الولاية العامة ،
وكانت الأوراق قد خلت مما يدل على أنها رفعت أمام محكمة أمن الدولة وقضى
فيها بحكم بات ، فإنه ما كان يجوز ضخمة الجنايات ان تتخلى عن ولايتها
الأصلية تلك وأن تقضى بعدم اختصاصها بحجة أن محكمة أمن الدولة (طوارئ)
هى المختصة بالفصل في الدعوى ويكون قضاؤها المطعون فيه مشروبا بمخالفة
التأويل الصحيح للقانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وإن صدر -
مخطئا - بعدم الاختصاص ولم يفصل في موضوع الدعوى إلا أنه يعد في الواقع -
وفقا لقواعد التفسير الصحيح للقانون - مانعا من السير فيها مادام يترتب عليه
حرمان المتهم من حق الثول أمام قاضيه الطبيعي الذى كفله له الدستور بنصه في

الفقرة الأولى من مادته الثامنة والستين على أن " لكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعي " ، وما يوفره له هذا الحق من ضمانات لا يوفرها قضاء خاص أو استثنائي ومادامت محاكم أمن الدولة المشكلة وفق قانون الطوارئ ليست فرعا من القضاء العادى صاحب الولاية العامة الذى يتعين تغليب اختصاصه على غيره من جهات القضاء ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه وقد تخلى - على غير سند من القانون - عن نظر الدعوى بعد أن أصبحت بين يديه ، وأفى بذلك الخصومة أمامه دون أن ينحسر سلطانه عنها يكون قابلا للطعن فيه بالنقض .

(الطعن رقم ٢١١٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٧)

١٢. من المقرر أنه إذا أقيمت الدعوى العمومية على متهم من لا يملك رفعها قانونا فإن اتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى يكون معدوما قانونا ولا يحق لها أن تعرض لموضوعها فإن هى فعلت كان حكمها وما بنى عليه معدوم الأثر ولذا يتعين عليها القضاء بعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحكمة موصود دونها الى أن تتوالى لها الشروط التى فرضها الشارع لقبولها وهو أمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية وبصحة اتصال المحكمة بالواقعة فيجوز إبداء الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة والدعوى المدنية التابعة لها فى أية مرحلة من مراحل الدعوى بل يتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها ، وإذ كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع فإنه يكون مشوبا بالقصور فى التسيب لما هو مقرر من أن الدفع بعدم قبول هاتين الدعويتين هو من الدفع الجوهري التى يجب على محكمة الموضوع ان تعرض له فسقطه حقه إيرادا له وردا عليه مما يتعين معه نقض الحكم .

(الطعن رقم ١٧١٣٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٨)

١٣. لما كان من المقرر أن التشريع الجديد لا يسرى إلا على الجرائم المستمرة حتى ولو كانت أحكامه أشد مما سبقه لاستمرار الجريمة في ظل الأحكام الجديدة - وهو الأمر المستفاد منه بمفهوم المخالفة أن الجرائم الوقائية لا يسرى عليها التشريع الجديد ، إنما يحكمها التشريع الذى وقعت هذه الجرائم ، ورفعت عنها الدعوى العمومية في ظل - كإخلال في الدعوى الراهنة - ولما كانت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ والمضافة للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة وتعديلاته ينص على أن " تختص محكمة أمن الدولة العليا المنشأة بدائرة محكمة الاستئناف بالقاهرة - في دائرة أو أكثر - بنظر الجرائم المنصوص عليها في القسم الأول من الباب الثامن من الكتاب الثانى من قانون العقوبات دون التقيد بقواعد الاختصاص المنصوص عليها في المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ... " ، وقد عمل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ اعتباراً من ١٩/٧/١٩٩٢ وهو تاريخ لاحق على تاريخ وقوع الجرائم المسندة الى المطعون ضده ورفع الدعوى العمومية عنها أمام المحاكم العادية مما مفاده أن تظل المحاكم العادية هى المختصة بنظر هذه الجرائم دون المحكمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون آنف الذكر.

(الطعن رقم ٢٣٧١٠ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٢)

١٤. لما كانت المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه " يتعين الاختصاص بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة ، أو الذى يقيم فيه المتهم أو الذى يقبض عليه فيه " ، وكانت هذه الأماكن قسائم متساوية في القانون لا تفاضل بينها ، وكانت القواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية كلها من النظام العام ، وكان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع - بدرجة ثانياً - بالدفع بعد اختصاص محكمة مركز محلياً بنظر الدعوى ، وأن محكمة مركز هى المختصة ، وإذا كانت المحكمة قد فصلت في موضوع الدعوى

دون أن تعرض في أسباب حكمها لهذا الدفع ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور في السبب بما يطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٥٧٢١ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٦)

١٥ . النص في الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون العقوبات على أنه " لا تقلم الدعوى العمومية على مرتكب جريمة أو فعل في الخارج إلا من النيابة العمومية " ، مقتضاه أن النيابة العامة - وحدها - هي المختصة بإقامة الدعوى العمومية على كل من يرتكب فعل أو جريمة بالخارج ، وكان من المقرر أنه إذا أقيمت الدعوى العمومية على متهم ممن لا يملك رفعها قانوناً وعلى خلاف ما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ساقطة الذكر من أنه لا تجوز إقامة الدعوى العمومية على من يثبت أن المحاكم الأجنبية برأت ما أسند إليه أو أنها حكمت عليه نهائياً واستوفى عقوبته ، فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوماً قانوناً ولا يحق لها أن تعرض لموضوعها فإن هي فعلت كان حكمها وما بني عليه معدوم الأثر ولذا يتعين عليها القضاء بعدم قبول الدعوى باعتبار أن باباً المحكمة موصود دونها إلى أن تتوافر لها الشروط التي فرضها الشارع لقبولها وهو أمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية وبصحة اتصال المحكمة بالواقعة فيجوز إبداءه في أية مرحلة من مراحل الدعوى ، بل يتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض للدفع بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية التابعة لها فإنه يكون مشوباً بالقصور في السبب لما هو مقرر من أن الدفع بعدم قبول هاتين الدعويين هو من الدفوع الجوهرية التي يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له فسلطه حقه إيراداً له ورداً عليه مما يتعين معه نقض الحكم .

(الطعن رقم ١٧١٣٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٩)

١٠. إنه لما كان البين من نصي المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن تنازع الاختصاص المنصوص عليه في هاتين المادتين لا يكون إلا حيث يقع تنازع إيجابي أو تنازع سلبي في الاختصاص بين جهتين من جهات التحقيق أو الحكم تابعتين لمحكمة ابتدائية واحدة أو بين جهتين تابعتين لمحكمتين ابتدائيتين أو من محكمتين ابتدائيتين أو من محاكم الجنايات أو من محكمة عادية ومحكمة استئنافية قررت كل منهما تأليا اختصاصها ، وهذه هي صورة التنازع الإيجابي ، أو عدم اختصاصها وتلك هي صورة التنازع السلبي . لما كان ذلك ، وكانت الحالة المعروضة لا تعدو أن تكون أمرا من النيابة العامة بإحالة الطالبين الى محكمة جنايات القاهرة لماعتهم عن جرمي القذف والسب بطريق النشو في حق موظف عام بسبب أداء مهام وظيفته ، وليس هناك ثمة تنازع في الاختصاص لا سلبا ولا إيجابا - بالمعنى الذى عنته المادتان ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، حتى مع صدور حكم من هذه المحكمة هيئة أخرى في الطعن رقم بجلسة بنقض الحكم الصادر من محكمة جنايات القاهرة بإدانة الطالبين على سند من أن المحكمة لم تجههم الى طلبهم مماع أقوال المجنى عليه بالمخالفة لنص المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، فأعاد الدعوى الى ما كانت عليه قبل صدور الحكم المنقوض ، دون قيود على محكمة الإعادة طبقا للقانون ، وما استقرت عليه أحكام هذه المحكمة ، ومن ثم يكون الطلب المقدم من الطالبين بتعيين محكمة جنح لنظر الاتهام الموجه إليهم على غير أساس من القانون مما يتعين معه رفضه .

(الطعن رقم ١٤٥٨٨ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١)

١٧. لما كانت المحكمة الجنائية لا تختص بالتعويضات المدنية إلا إذا كانت متعلقة بالفعل الجنائي المسند الى المتهم ، فإذا كانت المحكمة قد برأت المتهم من التهمة المسندة إليه لعدم ثبوتها ، فإن ذلك يستلزم حتما رفض طلب التعويض لأنه ليس

لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت في حق من نسب إليه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اسس قضاءه بالبراءة على عدم ثبوت مقارفة المظعون ضدها بجرمة النصب المسندة إليها ، فإن قضاؤه برفض الدعوى المدنية يكون صحيحا ، ويضحي منعى الطاعن على الحكم في هذا الخصوص بدعوى الخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٥٠٠٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٤)

١٨ . لما كانت المادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نصت على أنه لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا انبنى عليها منع السر في الدعوى ، وكان الحكم المطعون الصادر بعدم الاختصاص المكاني بنظر الدعوى لوقوع جريمة إصدار الشيك بدون رصيد بدائرة قسم قصر النيل التي يقيم بها الطاعن سينقل الدعوى الى محكمة جناح قصر النيل الجزئية المختصة ، فإن الحكم المطعون فيه لا يبنى عليه منع السر في الخصومة ، ولا تملك محكمة قصر النيل قانونا الحكم بعدم اختصاصها مكانيا بنظر الدعوى ، ذلك بأن المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه يتعين الاختصاص بالمكّن الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم ، أو الذي يقبض عليه فيه ، وكانت هذه الأماكن قسائم متساوية في القانون لا تفاضل بينها ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد اصابته صحيح القانون فيما قضت به من عدم اختصاصها مكانا في شأن المتهم الذي انعقدت الخصومة الجنائية لحاكمته ، لأن القواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية كلها من النظام العام ، والاختصاص المكاني كذلك . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه لا يعد منهيًا للخصومة ، أو مانعا حتما من السر فيها - على السياق المتقدم - فإن الطعن يكون غير جائز ، مما يتعين معه التقرير بعدم قبول الطعن .

(الطعن رقم ٧٢١٣ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١١)

١٩. النص في المادة الثامنة من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ على أن " تتعقد محكمة الجنايات في كل مدنية بها محكمة ابتدائية وتشمل دائرة اختصاصها ما تشمله دائرة المحكمة الابتدائية " ، وفي المادة ٢١٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أن " تحكم محكمة الجنايات في كل فعل بعد بمقتضى القانون جنائية وفي الجرح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر " ، مؤداه ان اختصاص محكمة الجنايات يتعقد صحيحا بالنسبة لجميع الجنايات والجرح التي تقع بدائرة المحكمة الابتدائية ، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٣٠ من قانون السلطة القضائية من اجتناع محكمة الاستئناف هيئة جمعية عمومية للنظر في توزيع القضايا على الدوائر المختلفة فإنه لم يقصد به سلب محكمة الجنايات اختصاصها المتعقد لها قانونا بمقتضى المادة الثامنة سالفة الذكر بل هو مجرد تنظيم إداري لتوزيع الأعمال بين الدوائر المختلفة وليس من شأن ذلك التوزيع أن يخلق نوعا من الاختصاص تنفرد به دائرة دون دائرة أخرى مما لا يترتب البطلان على مخالفته . لما كان ذلك ، وكان الطاعنون لا يجحدون أن المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه هي إحدى دوائر محكمة الجنايات بمحكمة استئناف القاهرة . فإن ما يدعون من بطلان الحكم لصدوره من دائرة لا اختصاص لها بإصداره لا يقوم على أساس من القانون .

(الطعن رقم ١٤٨٤٥ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٠/٩/٢٦)

٢٠. إن القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة المعمول به اعتبارا من أول يونيو سنة ١٩٨٠ بعد أن نص في الفقرة الأولى من المادة الثالثة منه على أن " تختص محكمة أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثالث مكررا والثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ... الخ " ، نص في المادة الثامنة على أن " تكون أحكام محكمة أمن الدولة العليا نهائية ولا يجوز الطعن فيها إلا بطريق

النقض وإعادة النظر " ، ومن ثم فإن هذه المحاكم - محاكم أمن الدولة المنشأة
إعمالاً للقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ - إنما أنشئت نفاذاً لنص المادة ١٧١ من
الدستور في الفصل الخاص بالسلطة القضائية الذي أحال إلى القانون في تنظيم
ترتيبها وبيان اختصاصاتها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها ،
وقد اختصها القانون بمجرائم معينة بصفة دائمة فبالت جزءاً من القضاء الطبيعي ،
على خلاف محاكم أمن الدولة المشكلة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة
١٩٥٨ إذ هي محاكم استثنائية موقوفة بحالة الطوارئ أماز الشارع بينها وبين
المحاكم العادية في إجراءات المحاكمة ، وفي تشكيلها في بعض الأحوال ، وفي عدم
جواز الطعن في أحكامها وعدم صيرورتها نهائية إلا بعد التصديق عليها من رئيس
الجمهورية ، وكان من المقرر أنه من المبادئ العامة المتفق عليها أن المصلحة أساس
الدعوى أو الطعن فإن انعدمت فلا تقبل الدعوى أو الطعن باعتبار أن الدعوى
أو الطعن في هذه الحالة يكون مسألة نظرية بحيث لا يؤبه لها . لما كان ما تقدم ،
وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه قد صدر من محكمة جنايات عادية رغم
أن الجرائم التي دين بها الطاعن هي من اختصاص محاكم أمن الدولة العليا المنشأة
بالقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيرها - على ما سلف بيانه - فإنه ونظراً لأن
محاكم الجنايات العادية - التي صدر منها الحكم المطعون فيه - قد أحاطها
المشرع بذات الضمانات التي أحاط بها محاكم أمن الدولة العليا المنشأة بالقانون
رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ سائلة البيان والمتمثلة في تشكيلها من عناصر قضائية
صرف ومن الحق في الطعن في أحكامها بطريق الطعن بالنقض متى توافرت
شروط ذلك ، فإنه من ثم وترتيباً على ذلك فإن ما ينهه الطاعن على الحكم
المطعون فيه من صدوره من محكمة غير مختصة بنظر الدعوى يكون قائماً على
مصلحة نظرية صرفه لا يؤبه بها ، مما يتعين معه الالتفات عن هذا الوجه من
النعي.

(الطعن رقم ٨١٧٠ لسنة ٦٢ في جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٢)

٢١. إذ كان البين من دياجاجة الحكم الابتدائي الذى عدله واختتم بأسبابه الحكم الغيابي الاستثنائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه صدر من محكمة أمن الدولة الجزئية طوارئ في ظل القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ السارية أحكامه على واقعة الدعوى ولم تقدمها النيابة العامة لمحكمة أمن الدولة الجزئية - المختصة وحدها دون غيرها - بل قدمتها الى محكمة أمن الدولة الجزئية طوارئ دون أن تكون لها ولاية الفصل فيها ، فإن محكم ثانى درجة إذ قضت بتعديل الحكم المستأنف تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، إذ كان يتعين عليها أن تقصر حكمها على القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة أمن الدولة الجزئية طوارئ بنظر الدعوى . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول لمحكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أن المحكمة التى أصدرته لا ولاية لها في الفصل في الدعوى ، وكان الثابت من دياجاجة الحكم الابتدائي أنه صدر من محكمة غير مختصة ولائيا بنظر الدعوى ، مما يتعين معه القضاء بنقض الحكم المطعون فيه وبإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة أمن الدولة الجزئية طوارئ بنظر الدعوى .

(الطعن رقم ١٣٧٦٤ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/١٠/١)

٢٢. إن البين من الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت أمام محكمة الجنج على المتهمين الستة بوصف أنهم بتاريخ ١٤ من مارس سنة ١٩٩٤ ارتكبوا جنح الضرب المنطبقة عليها المادتين ١/٢٤١ ، ٢ ، ١/٢٤٢ ، ٣ من قانون العقوبات فقضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واحالتها للنيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها - تأسيسا على ما ثبت من تخلف عامة مستديعة بانجنى عليه في جريمة الضرب المسندة الى المتهم الأول ، فلم تستأنف النيابة العامة وقدمت القضية الى

محكمة الجنايات بتهمة احداث العامة المستديمة بالنسبة للمتهم الأول ، وبتهمة الضرب المنطقة عليها المادتين ١/٢٤١ ، ٢ ، ١/٢٤٢ ، ٣ من قانون العقوبات بالنسبة الى المتهمين المائلين ، فقضت محكمة الجنايات بإبراء المتهم الأول واذل قصرت نظر الدعوى عليه وقضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى بالنسبة للمتهمين الآخرين تأسيسا على أن الوقائع المسندة إليهم تكون جنح الضرب المغايرة وغير المرتبطة بالجناية المسندة الى المتهم الأول ، وذلك دون أن تجرى تحقيقا أو تسمع دفاعا بشأنها بالجلسة ، والنيابة العامة تقدمت الى محكمة النقض بالطلب المائل لتحديد المحكمة المختصة بالنسبة للمتهمين أنفى الذكر على أساس توافر حالة النزاع السلبى يتخلى كل من محكمة الجنايات ومحكمة الجنح عن نظر الدعوى . لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة لم تطعن بالاستئناف وبالتالي لم تطعن بالنقض فى الحكم الصادر من محكمة الجنح وكذا لم تطعن بالاستئناف وبالتالي لم تطعن بالنقض فى الحكم الصادر من محكمة الجنايات ، فقد أصبحت كلتا المحكمتين متخيلة عن اختصاصها ، وهو ما يتحقق به النزاع السلبى اذلى رسم القانون الطريق لتلاقى نتائج فناط بمحكمة النقض تعيين المحكمة المختصة بنظر الدعوى عملا بالمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان الحكم الصادر من محكمة الجنح بعدم اختصاصها بنظر الدعوى قد صدر على خلاف القانون بالنسبة الى المتهمين المائلين لأن الوقائع المسندة إليهم تكون جنح الضرب التى تدخل فى اختصاص محكمة الجنح فبان محكمة الجنايات إذ خلصت قبل إجراء أى تحقيق الى الحكم بعدم الاختصاص بنظرها تكون قد أصابت صحيح القانون . لما كان ما تقدم فإنه يتعين قبول هذا الطلب وتعيين محكمة جنح مركز لنظر الدعوى بالنسبة لما أسند لكل من المتهمين المائلين .

(الطعن رقم ٢٨٦٧٨ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/٥/٢)

٢٣. لما كان البين من نص المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن تنازع الاختصاص المنصوص عليه في هاتين المادتين لا يكون لا حيث يقع تنازع إيجابي أو تنازع سلبي في الاختصاص حين جهتين من جهات التحقيق أو الحكم تابعتين لمحكمة ابتدائية واحدة وبين جهتين تابعتين لمحكمتين ابتدائيتين أو من محكمتين من محاكم الجنايات أو من محكمة عادية ومحكمة استئنافية قررت كل منهما نهائيا اختصاصها ، وهذه هي صورة التنازع الإيجابي ، أو عدم اختصاصها ، وتلك هي صورة التنازع السلبي ، كما أن التنازع قد يقيمه حكم واحد فيجيز للنيابة العامة تقديم طلب تعيين المحكمة المختصة بنظر الدعوى دون انتظار صدور حكم آخر من محكمة أخرى وذلك حرصا على العدالة وتجنب تعطيلها ، ولكن شرط ذلك أن تكون الأوراق قاطعة بذاتها ودون إعمال السلطة التقديرية للمحكمة بقيام هذا التنازع .

(الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٥/٢)

٢٤. من المقرر عدم اتخاذ إجراء جنائي إلا بناء على قانون ، ومن ثم فإن ما قام به شاهد الإثبات الأول - عضو الرقابة الإدارية - في الدعوى من إجراءات وصدور الأذون له بمراقبة القضاة وتسجيل الأحاديث التليفونية المرسلة منهم أو الواردة إليهم - رغم عدم اختصاصه بالقيام بهذا الإجراء - يكون كل ذلك قد تم في غير سياق من الشرعية الدستورية والإجرائية ، ومن ثم بطلت جميع الإجراءات التي اتخذها في الدعوى حيال القضاة وبطلت أذون المراقبة والتسجيل الصادرة له وما أسفر عنه تنفيذ تلك الأذون وبطل أيضا الدليل المستمد منها وعدم سماع شهادة من قام بهذا الإجراء الباطل إذ أن معلوماته استقيت من إجراءات مخالفة للقانون وأنه وإن كان على الأجهزة الرقابية محاربة الفساد والانحراف بالوظيفة العامة إلا أنه يتعين عليها ألا تغتصب اختصاصا ليس مقررا لها في القانون .

(الطعن رقم ٨٧٩٢ لسنة ٧٢ ق جلسة ٢٠٠٢/٩/٢٥)

إختلاس أموال أميرية

١. صفة الأمين على الودائع - وهي الظرف المشدد في جريمة الاختلاس المنصوص عليها في الفقرة الثانية (أ) من المادة ١١٢ من قانون العقوبات تنصرف لمن كانت وظيفته الأصلية ، وطبيعة عمله المحافظة على الودائع ، وأن يكون المال قد سلم إليه بناء على هذه الصفة .

(الطعن رقم ٢٤٥٢ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١/٣)

٢. لما كان من المقرر في القانون أنه لا يلزم لتجريم الاختلاس في حكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات سوى وجود المال تحت يد أى من الموظفين العموميين أو من حكمهم ، يستوى في ذلك أن يكون المال قد سلم إليه تسليما ماديا أو أن يوجد بين يديه بسبب وظيفته ، ويعتبر التسليم منتجا لأثره في اختصاص الموظف متى كان مأمورا به من رؤسائه ولو لم يكن في الأصل من طبيعة عمله في حدود الاختصاص المقرر لوظيفته ، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أن المبالغ المختلسة قد سلمت إليه بسبب وظيفته بصفته مديرا لمديرية الطب البيطرى وذلك لتوريدها لحساب صندوق العلاج الاقتصادى للماشية بالبنك الأهلى المصرى إلا أنه احتفظ بها لنفسه بنية تملكها ، فإن ما أورده الحكم فيما تقدم كاف في استظهار انطباق أحكام المادة ١١٢ من قانون العقوبات وصفة الطاعن في إدانته بها ، فإن النemy على الحكم بأن الواقعة مجرد جنحة خيانة أمانة ، الأمر المنطبق على المادة ٣٤١ من قانون العقوبات لا يعدو أن يكون منازعة في الصورة التى اعتنتها المحكمة للواقعة وعودة للجدل في سلطة محكمة الموضوع في استخلاص صورة الواقعة ، كما ارتسمت في وجدانها مما تستقل بالفصل فيه بغير معقب .

(الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١/٥)

وجه استدلاله بما على ثبوت التهمة المسندة الى الطاعن بعناصرها القانونية كافة ، فإنه يكون معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ٤٣١٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٤/١) -

٣. إن ركن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة السرقة مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود بل بحكمة الموضوع أن تبينها من ظروف الدعوى ، وما توحى به ملائمتها .

(الطعن رقم ٨١٧٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠١/٢/١٥)

إخلال عمدى بتنفيذ عقد

١. لما كانت جناية الإخلال العمدى بتنفيذ الالتزامات التى يفرضها أحد العقود المنصوص عليها فى المادة ١١٦ ج من قانون العقوبات أو الغش فى تنفذه هى جريمة عمدية يشترط لقيامها توافر القصد الجنائى بعلم الجانى بالرابطة التعاقدية التى تربطه بإحدى الجهات المبينة فى المادة ١١٩ من قانون العقوبات وإحدى شركات المساهمة ، وعلمه بالالتزامات التى تولدت عنها وأن من شأن فعله الإخلال بتنفيذ هذه الالتزامات أو الغش فى تنفيذ العقد ، وكان من المقرر أن جناية الاستيلاء على مال للدولة بغير حق المنصوص عليها فى المادة ١١٣ من قانون العقوبات تتحقق متى استولى الموظف العام - أو من فى حكمه - على مال للدولة أو لإحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت إذا كانت الدولة إحدى الهيئات العامة تساهم فى مالها بنصيب ما بانتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عنوة بنية تملكه وتضييع المال على ربه ، وكانت جناية الإضرار العمدى المنصوص عليها فى المادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات لا تتحقق إلا بتوافر أركان ثلاثة ، الأول : صفة الجانى وهى أن يكون موظفا عموميا أو من فى حكمه بالمعنى الوارد فى المادة ١١٩ مكررا من القانون ذاته ، الثانى : الإضرار بالأموال والمصالح المعهودة الى الموظف ولو لم يرتب أى نفع شخصى له ، الثالث : القصد الجنائى وهو اتجاه إرادة الجانى الى الإضرار بالمال أو المصلحة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد وضع فى عبارة عامة معامة لا يبين منها حقيقة الأفعال التى قارفها الطاعنون ولم يستظهر أن الطاعن الأول تعمد الغش فى تنفيذ عقد المقاولة بغش مواد البناء او باستعمال مواد بناء مفسوشة مع علمه بذلك ولم يبين عناصر الاشتراك بينه وبين بساقى الطاعنين وارتكاب الجريمتين المنسوبتين إليهما ، وأغفل الإشارة كلية سواء فى تحصيله واقعة الدعوى أو فى معرض التدليل على توفرها فى حق الطاعنين الى الأفعال التى

٣. لا يشترط لإثبات جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات طريقة خاصة غير طرق الاستدلال العامة ، بل للمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات ، ولها أن تأخذ بالصور الضوئية كدليل في الدعوى إذا ما اطمأنت الى صحتها ، فإنه لا محل لتعيب الحكم لتحويله في إدانة الطاعن على الصور الضوئية للاتصالات المقدمة من شاهدى اثبات .

(الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٥)

٤. لما كانت المادة ١١٨ من قانون العقوبات تنص على أنه " فضلا عن العقوبات المقررة للجرائم المذكورة في المواد ١١٢ ، ١١٣ فقرة أولى وثانية ورابعة ، ١١٣ مكررا فقرة أولى ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٦ مكررا ، ١١٧ فقرة أولى يعزل الجاني من وظيفته ، أو نزول صفته كما يحكم عليه في الجرائم المذكورة في المواد ١١٢ ، ١١٣ فقرة أولى وثانية ورابعة ، ١١٣ مكررا فقرة أولى ، ١١٤ ، ١١٥ بالرد وبغرامة مساوية بقيمة ما اختلسه ، أو استولى عليه ، أو حصله أو طلبه من مال أو منفعة على ألا تقل عن خمسمائة جنيه ، وكانت المحكمة قد دانت المطعون ضده عن قمة الاشتراك في الاختلاس عملا بالمواد ٤٠/٤٠ ، ثانيا ، ثالثا ، ٤١ ، ١١٢ / ١ ، ١١٨ ، ١١٨ مكررا ، ١١٩ / ب ، ١١٩ مكررا / هـ من قانون العقوبات وأغفلت الحكم عليه بعقوبة الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون العقوبات فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢١٢٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٧)

إخفاء أشياء مسروقة

١. القانون لا يعتبر إخفاء الأشياء المسروقة اشتراكا في السرقة ولا مساهمة فيها وإنما يعتبرها جريمة قائمة بذاتها ومنفصلة عن السرقة وأتممما جريمتان مستقلتان بآرائهما وطبيعتهما فإن نقض الحكم بالنسبة الى الطاعن لا يمتد الى المخكوم عليه الآخر في جريمة السرقة .

(الطعن رقم ٤٣١٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٤/١)

٢. سلامة الحكم بالإدانة في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة المنصوص عليها في المادة ٤٤ مكررا من قانون العقوبات أن يبين الحكم فوق اتصال التهمة بالمال المسروق أنه كان يعلم علم اليقين أن المال لا بد متحصل من جريمة سرقة وأن تكون الوقائع كما أثبتها الحكم تفيد بذاتها توافر هذا العلم وأن يستخلصه استخلاصا سائغا كافيا لحمل قضائه ، وكان الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر على قوله " وحيث أن وجيز الدعوى يتحصل في قوله " ، كان من التهمين الأول اشترك مع آخر في سرقة المنقولات المينة الوصف والقيمة بالأوراق والملوكة للمجنى عليه ، وكان ذلك من مسكنه وبطريق التسور والكسر ، والمتهم الثاني أخفى الأشياء المينة الوصف والقيمة بالأوراق والمتحصلة من جريمة سرقة من علمه بذلك ، وأن التهمين حضرا ومعهم وكيلهما ولم يدفع الاقام بثمة دفع أو دفاع تقبله اخكممة رغم ثبوت الاقام في حقهم ثبوتا كافيا ، وذلك مما هو ثابت بأوراق الدعوى الأمر الذى يتعين معه معاقبتهم بمواد الاقام بنص المادة ٤ ٢/٣٠ أ . ج ، وكان الحكم المطعون فيه لم يتحدث اطلاقا عن علم الطاعن بأن تلك المنقولات متحصلة من جريمة سرقة ، ولم يستظهر توافر هذا الركن ، كما خلا الحكم المطعون فيه من بيان الدليل بالإحالة الى أوراق الدعوى دون أن يورد مضمونها ، ودون ان يبين

توفر في حق الطاعنين من الثاني للرابع ارتكاب جرمي تسهيل الاستيلاء على المال العام والاضرار العمدي بأموال ومصالح الجهة التي يعلمون فيها وخلت مدوناته من استظهار أن هؤلاء الطاعنين موظفون عموميون أو من في حكمهم بالمعنى الوارد في المادة ١١٩ مكررا من قانون العقوبات ولم يبين نية الإضرار بالمال العام لديهم ، وهو ما يعيه بالقصور في السبب ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٥٧١١ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/٧/٢٨)

٢. لما كانت المادة ١١٦ مكررا (ج) من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٧٥/٧/٣١ - قد نصت على أنه " كل من أخل عمدا بتنفيذ كل أو بعض الالتزامات التي يفرضها عليه عقد مقالة أو نقل أو توريد أو التزام أو أشغال عامة ارتبط به مع إحدى الجهات المبينة في المادة ١١٩ أو مع إحدى شركات المساهمة وترتب على ذلك ضرر جسيم ، أو إذا ارتكب أى غش في تنفيذ هذا العقد يعاقب بالسجن ... الخ " ، وكان يبين من سياق النص أنه اشترط لقيام أى من الجريمتين اللتين تضمنتهما وهما الإخلال العمدي في تنفيذ الالتزامات التعاقدية الذي يترتب عليه ضرر جسيم - وهى الجريمة موضوع الدعوى الماثلة - والغش في تنفيذ تلك العقود ، أن يقع الإخلال أو الغش في تنفيذ عقد من العقود التي أوردتها المادة على سبيل الحصر ، وأن يكون التعاقد مرتبطا بإحدى الجهات التي أشارت إليها المادة المذكورة .

(الطعن رقم ١٧٤٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٥)

٣. إذ كانت جريمة الإخلال بالالتزام التعاقدى المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا (ج) من قانون العقوبات يتوافر ركنها المادى بالامتناع عن التنفيذ كليا أو جزئيا أو تنفيذ الالتزام على نحو يخالف نصوص العقد أو قواعد القانون التي تحكمه أو اعتبارات حسن النية التي يلتزم بها المتعاقد ، كما أن هذه الجريمة من

الجرائم العمدية ويجب لثبوت القصد الجنائي فيها أن يكون فعليا لا افتراضيا ، ومن ثم فإنه يشترط لصحة الحكم بالإدانة في هذه الجريمة أن يبين الحكم نصوص العقد والالتزامات المتولدة عنه والتي يلتزم المتعاقد بتنفيذها على نحو مفصل وسلوك المتعاقد في التنفيذ وتعمره الإخلال به ، وكان الحكم المطعون فيه سواء في تحصيله لواقعة الدعوى أو بصدد التدليل على ثبوت جريمة الإخلال العمدى في حق الطاعن الرابع ، لم يورد تفاصيل العقد الذى ارتبط الطاعن به مع الشركة انجنى عليها والمواصفات الفنية للساسات والهيكال الخرساني الذى تعاقده على استكمال تنفيذه والأصول والأسس التى يتعين أن يكون التنفيذ عليها حتى يتبين مدى مخالفة الطاعن لهذه المواصفات وتلك الأصول والأسس بل اقتصر على بيان ووصف ما قام به الطاعن من أعمال على وجه معيب بالمخالفة لما كان يجب أن يكون عليه التنفيذ دون أن يبين ماهية هذا الوجوب ومصدره بما إذا كان هو العقد أو القانون فإنه يكون قد جاء قاصرا في بيان الركن المادى للجريمة ، ولا يكفى بيانا لهذا الإخلال ما أشار إليه الحكم من أن الطاعن لم يقم بإتمام الأعمال المسندة إليه في الموعد المحدد وهو ١٩٨٣/٩/١ لأن هذا الوجه من الإخلال ليس هو العنصر الوحيد الذى بنى عليه الحكم قضاءه في تقدير الضرر اذلى ألزوم الطاعن سوا آخر متضامين - بغرامة تعادل قيمته . هذا فضلا عن أن الحكم لم يظهر أن ما قام به الطاعن من أعمال مخالفة كان عن عمد حتى يتوافر في حقه القصد الجنائي في هذه الجريمة ، ومن ثم فإنه لا يكون قد بين الواقعة المستوجبة للعقوبة - بركبتها المادى والمعنوى - بيانا كافيا مما يصمه بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون والتعرف على صحة الحكم من فساده والتقرير برأى فيما يثيره الطاعن مما يتسع له وجه الطعن ويتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإعادة بالنسبة لجريمة الإخلال بالالتزام التعاقدى المنسوبة الى الطاعن الرابع وغيرها من التهم الأخرى المرتبطة بها .

(الطعن رقم ١٥٥٨٤ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠١/١٠/٢١)

إخلال عمدي بنظام توزيع سلعة

١. النص في المادة ١١٦ من قانون العقوبات على أن " كل موظف عام كان مسئولاً عن توزيع سلعة أو عهد إليه بتوزيعها وفعال لنظام معين فأخل عمداً بنظام توزيعها يعاقب بالحبس ، وتكون العقوبة السجن إذا كانت السلعة متعلقة بقوت الشعب أو احتياجاته أو إذا وقعت الجريمة في زمن حرب " ، يدل على أن هذه الجريمة من الجرائم العمدية التي يتعين لقيامها توافر القصد الجنائي العام بما يتطلبه هذا القصد من علم المتهم بأنه موظف عام مسئول عن توزيع سلعة أو معهود إليه بتوزيعها ، وأن يكون هذا التوزيع خاضعاً لنظام معين وضعته سلطة مختصة بوضعه قانوناً وعلم الموظف ذلك بقواعد هذا النظام التي ينسب إليه الإخلال بها ، وعلم بما ينطوي عليه فعله من إخلال واتجاه إرادته إلى فعله أو امتناعه ، وكان من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في تلك الجريمة بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه ، وكان ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى كاف وسائغ في بيان أركان جريمة الإخلال عمداً بنظام توزيع سلعة متعلقة باحتياجات الشعب ، فإن ما يثيره الطاعن من قصور الحكم أو غموضه في استظهار أركان جريمة الإخلال بنظام التوزيع يكون في غير محله ، هذا إلى أنه لا جدوى لما ينعله الطاعن على الحكم بالوجه المتقدم مادامت المحكمة قد طبقت المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات وعاقبه بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عن جميع الجرائم موضوع الاتهام التي دارت عليها المحاكمة ، وهي عقوبة مقررة لجرمي التصرف في السلع التموينية خارج نطاق الجمعية التعاونية القنوية وشراء هذه السلع لغير استعماله الشخصي وإعادة البيع المعاقب عليهما بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ١/٣ ، ٢ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ اللتين اثبتتهما الحكم في حق الطاعن .

(الطعن رقم ٨١٧٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٢)

٢. إن الموظف أو المستخدم العام هو الذى يعهد إليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام عن طريق شغله منصبا يدخل فى التنظيم الإدارى لذلك المرفق ، وكان المشرع كلما رأى اعتبار أشخاص معينين فى حكم الموظفين العمامين فى موطن ما أورد به نصا ، كالشأن فى جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية وغيرها من الجرائم الواردة بالباين الثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات حين أورد فى الفقرة السادسة من المدة ١١١ منه أنه يعد فى حكم الموظفين العموميين فى تطبيق نصوص الجرائم المشار إليها أعضاء مجالس إدارة ومديرو ومستخدمو المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم فى مالها بنصيب ما بأية صفة كانت ، وكما أورد كذلك فى الفقرة (هـ) رؤساء واعضاء مجالس الإدارة والمديرين وسائر العاملين فى الجهات التى اعتبرت أموالها أموالا عامة طبقا للمادة ١١٩ منه ، وكذا ما نصت عليه المادة ٩٢ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التعاون الاستهلاكى من أنه فى تطبيق أحكام قانون العقوبات (أ) يعتبر مؤسسو الجمعية التعاونية وأعضاء مجلس إدارتها زمندبو التصفية ومراجعوا الحسابات والمديرون والعاملون فى حكم الموظفين العموميين ، وكان الطاعن قد سلم فى اسباب طعنه بأنه مجرد عامل بالجمعية يقتصر دوره على استلام حصص السلع التموينية المخصصة للجمعية التعاونية الاستهلاكية ويتولى بعد ذلك صرفها بمعرفته دون القيام بتوزيعها . فإن ذلك يكفى لتوافر صفته الوظيفية لتطبيق أحكام المادة ٢/١١٦ من قانون العقوبات التى أعملها الحكم المطعون فى حقه ، ويضحى ما يثيره الطاعن من أن الحكم اعتبره عضوا بمجلس إدارة الجمعية التعاونية المذكورة غير مقبول .

(الطعن رقم ٨١٢٠ لسنة ٦٢ قى جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٢)

ارتباط

١. لما كان الحكم قد بين الجريعتين اللتين ارتكبهما الطاعنان والطاعن والخكوم عليه الآخر المسترجية لعابهما وأنهما ارتكبتا لغرض واحد مما يوجب الحكم على كل منهما بعقوبة واحدة هي المقررة لأشد تلكما الجريعتين ، وكان الحكم قد قضى على كل منهما بعقوبة واحدة عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، فإنه يكون قد أعمل حكم هذه المادة ، ولا يؤثر فلا سلامته أنه أغفل ذكر الجريمة الأشد .

(الطعن رقم ٨٤٨٤ لسنة ٦٧ جلسة ١٩٩٩/٤/١)

٢. لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى مما يشمل في أن المطعون ضدها قامت بفك أختام موضوعة على محل سبق غلقه إداريا بالشمع الأحمر وأدارت ذلك الغل ، فإن في ذلك ما يقطع بأن ما وقع إغلا كان وليد نشاط إجرامي واحد يتحقق به معنى الارتباط الوارد بالمادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات ، لأن هاتين الجريعتين المسندتين إليها وإن كان لكل منهما ذاتية خاصة إلا أنهما وقعتا لغرض واحد هو إدارة محل سبق غلقه إداريا بدون ترخيص من الجهة المختصة ، كما أنهما مرتبطتان ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يقتضى وجوب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان الأصل أن تقدير الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردتها الحكم المطعون فيه لا تتفق قانونا مع ما انتهى إليه من عدم قيام الارتباط وتوقيع عقوبة مستقلة عن كل منهما ، فإن ذلك منه يكون من قبيل الأخطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكمة النقض لإزالة حكم القائلون على وجهه الصحيح . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعقوبة مستقلة عن كل قمة من التهمين المسندتين الى المطعون ضدهما على الرغم من

قيام الارتباط بينهما فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يقتضى نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه وفق القانون واعتبار الجريمتين جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأحدهما ، ولا يقدح في ذلك أن يكون الطعن مرفوعاً من النيابة العامة التى لم تكن قد استأنف حكم محكمة أول درجة ذلك أن الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة و الصفة في الطعن هى خصم عادل وتختص بمركز قانونى خاص إذ تمثل الصالح العام وتسعى في تحقيق موجبات القانون ، ومن ثم فلها أن تطعن بطريق النقض في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة اقام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليه وطالما أنه لا يبنى على طعنها - في حالة عدم استئنافها لحكم محكمة أول درجة - تسوئ لمركز المتهم . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه وفق القانون .

(الطعن رقم ٣٨٠٩ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٩/٧/٥)

٣. لما كانت الجرائم الثلاثة التى دين بها الطاعن - وهى التسبب خطأ في اصابة الجنى عليه ، وعدم الاهتمام بأمره والإبلاغ عن الحادث ، وقيادة سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر - هى في مجموعها مرتبطة ببعضها البعض ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، ذلك أن الطاعن لم يصب الجنى عليه ، ويحدث به الاصابات موضوع الجريمة الأولى إلا بقيادته السائرة بحالة ينجم عنها الخطر - وهو موضوع الجريمة الثالثة - كما أنه للم يهتم بأمر الجنى عليه ويبلغ الجهات المعنية بالحادث موضوع التهمة الثانية إلا بقصد الخلاص من جريمتيه السابقتين مما يوجب اعتبارهم جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأحدهم وذلك عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائى فيما قضى به من تغريم الطاعن مائتى جنيه عن التهمين الأولى والثانية ، وتغريمه عشرة جنيهات عن التهمة الثالثة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء

عقوبة الغرامة المقضى بها عن الجريمة الثالثة والاكتفاء بتغريم الطاعن مائتي جنيه
عن الجرائم الثلاث التى دين بها اعمالا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من
قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧
لسنة ١٩٥٩ وإلزام الطاعن المصروفات المدنية .

(الطعن رقم ٦٨٦١ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٩/٧/٢٢)

٤. لما كان من المقرر أن مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون
العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملية
لبعضها البعض بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التى عنها الشارع
بالحكم الوارد فى الفقرة المشار إليها ، ولما كان الصل أن تقدير الارتباط بين
الجرائم هو مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، وكان الثابت
بالأوراق أن تحريات ضابط الواقعة دلت عهلى أن المتهم يحوز ويحز اسلحة نارية
وذخائر بدون ترخيص ، فاستصدر إذنًا من النيابة العامة بضبط وتفتيش شخص
ومسكن المتهم لضبط ما يحوزه أو يحوزه من أسلحة نارية وذخائر بدون ترخيص
، وتم العثور على السلاح النارى المضبوط كما تم العثور على النبات المخدر
أثناء التفتيش ، فإن ذلك لا يعتبر بذاته أن ما وقع من المتهم فى كل جريمة لم يكن
وليد نشاط إجرامى واحد ولا يتحقق به الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بين
الجريمتين " ، وهو رد كاف يتفق وصحيح القانون . ذلك أن مناط
تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد
انتظمتها خطة إجرامية واحدة بعدة أفعال كمل بعضها بعضا فتكونت منها
مجتمعة الوحدة الإجرامية التى عنها الشارع بالحكم الوارد فى هذه المادة ، وكان
ضبط السلاح النارى مع الطاعن فى الوقت الذى ضبط فيه محرزا للنبات المخدر
لا يجعل هذه الجريمة الأخيرة مرتبطة بجناية إحراز السلاح النارى ارتباطا لا يقبل
التجزئة بالمعنى المقصود فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، لأن جريمة إحراز

النبات المخدر هي في واقع الأمر مستقلة عن هذه الجنائية ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه بهذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ١٧٩٩٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٩/٢٦)

٥. مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمها خطة إجرامية واحدة بعدة أفعال كمل بعضها بعضا فتكونت منها مجمعة الوحدة الإجرامية التي عنها الشارع بالحكم الوارد في هذه المادة ، وكان ضبط السلاح الناري مع الطاعن في الوقت الذي ضبط فيه محرزا للنبات المخدر لا يجعل هذه الجريمة الأخيرة مرتبطة بجناية إحراز السلاح الناري ارتباطا لا يقبل التجزئة بالمعنى المقصود في المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، لأن جريمة إحراز النبات المخدر هي في واقع الأمر مستقلة عن هذه الجنائية ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه بهذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ١٧٩٩٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٩/٢٦)

٦. لما كانت المادة ٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه ، والوقائع المسندة فيها إليه بصدر حكم نهائي فيهاب بالبراءة أو بالإدانة ، وإذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالطعن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون ، ومن ثم كان محظورا محاكمة الشخص عن الفعل ذاته مرتين . لما كان ذلك ، وكان القول بوحدة الجريمة أو بتعددتها هو من التكييف القانوني أدنى يخضع لرقابة محكمة النقض ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات إذ نصت على أنه " إذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد ، وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة وأحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم " ، فقد دلت صراحة على أنه حيث يقوم الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين الجرائم وجب توقيع عقوبة واحدة هي تلك

المقررة لأشدها إذا تفاوتت العقوبات المقررة لها . كما دلت حتما وبطريق اللزوم على أنه إذا تساوت عقوبات الجرائم المرتبطة لا توقع سوى عقوبة واحدة منها ويتأدى من ذلك أن صدور حكم نهائي في جريمة يمنع من نظر الدعوى الجنائية عن الجريمة أو الجرائم المرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة ، إذا كان ذلك الحكم قد صدر في أشد الجرائم عقوبة أو في جريمة عقوبتها مساوية للعقوبة المقررة لسائر الجرائم المرتبطة بها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أيضا أنه إذا رفعت الدعوى عن واقعة معينة بوصف معين وحكم فيها بالبراءة لا يجوز بعد ذلك رفع الدعوى عن تلك الواقعة دائما بوصف جديد أمام القضاء عن ذات الفعل وضد ذات المتهم . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة التي طلب المدعى بالحق المدني محاكمة الطاعن عنها في اللجنة موضوع الطعن المائل ومحلها العريضة رقم لسنة والمقيدة تحت رقم لسنة إدارى قصلا النيل هي بذاتها التي سبق طرحها على المحكمة - التي خولها القانون سلطة الفصل فيها - في اللجنة رقم لسنة عابدين والتي قضى ببراءة الطاعن والمؤسسة أيضا على ذات العريضة رقم لسنة المشار إليها ، والتي لا ينلزع المدعى بالحق المدني في أنها هي الأصل في الدعوين - فإن المحكمة إذ عادت الى نظر الدعوى بوصف آخر للفعل وفصلت في موضوعها من جديد بالنسبة للطاعن بعد أن زالت ولايتها بإصدار الحكم الأول - يكون حكمها المطعون فيه قد أخطأ في القانون خطأ يؤذن لمحكمة النقض عملا بنصر المادة ١/٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح الحكم على مقتضى القانون بالقضاء بنقض الحكم المطعون فيه وبعدم جواز نظر الدعوى لتسابقة الفصل فيها في الدفعة رقم لسنة عابدين .

(الطعن رقم ١٦٥٩٥ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٤)

٧. من المقرر أن القول بوحدة الجريمة أو بتعددتها هو من التكييف القانوني الذي يخضع لرقابة محكمة النقض ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات إذ نص على أنه " إذا وقعت عدم جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة وأحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم " ، فقد دلت صراحة على أنه حيث يقوم الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين الجرائم وجب توقيع عقوبة واحدة هي تلك المقررة لأشدّها إذا تفوت العقوبات المقررة لها . كما دلت حتما وبطريق اللزوم على أنه إذا تساوت عقوبات الجرائم المرتبطة لا توقع سوى عقوبة واحدة منها ويتأدى من ذلك أن صدور حكم نهائي في جريمة يمنع من نظر الدعوى الجنائية عن الجريمة ، أو الجرائم المرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة ، إذا كان ذلك الحكم قد صدر في أشد الجرائم عقوبة ، أو في جريمة عقوبتها مساوية للعقوبة المقررة لسائر الجرائم المرتبطة بها .

(الطعن رقم ١٦٥٩٥ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٤)

٨. من المقرر أن مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد في الفقرة المشار إليها ، وأن الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية بحكمة الموضوع ، وإذا كانت الوقائع كما أثبتتها الحكم المطعون فيه تشير إلى أن الجرائم التي قارفها الطاعنون قد وقعت على أشخاص مختلفين ، وفي تواريخ وأمكنة وظروف مختلفة ، وهو ما يفيد بذاته أن ما وقع منهم في كل جريمة لم يكن وليد نشاط إجرامي واحد ، ولا يتحقق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين الجرائم موضوع الدعوى الرهانة وبين الجرائم الأخرى موضوع الدعوى المشار إليها بأسباب الطعن ، والتي كانت منظورة

معها في الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، كما يقيد - كذلك - أن السبب في كل من هذه الدعاوى والدعوى التي صدر فيها أمر بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية مختلف لاختلاف الحق المعتدى عليه في كل منها .

(الطعن رقم ٢٠٢٠٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٠)

٩. ليس صحيحا في القانون أن الأمر بالألا وجه في دعوى مستقلة له حجية في دعوى أخرى طالما أن الدعويين غير مرتبطين ارتباطا لا يقبل التجزئة عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بما تلتفت معه المحكمة عن ذلك الدفاع . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان للأمر بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية الصادر من سلطة التحقيق حججه التي تمنع العودة الى الدعوى الجنائية مادام قائما لم يبلغ إلا أنه يجب لكي يكون له محل أن تكون الواقعة المطلوب محاكمة المتهم من أجلها هي بعينها الواقعة الصادر فيها الأمر بالألا وجه ، لأن مناط حجية هذا الأمر هي بوحدة الخصوم والموضوع والسبب ، ويجب للقول باتحاد السبب أن تكون الواقعة التي يحاكم المتهم عنها هي بعينها الواقعة التي كانت محلا للأمر بالألا وجه ، ولا يكفي للقول بوحدة السبب أن تكون الواقعتان كلتاهما حلقة من سلسلة وقائع ارتكبتها المتهمون إذا كان لكل واقعة من هذه الوقائع ذاتيتها وظروفها الخاصة التي يتحقق بها المغايرة والتي يمتنع معها القول بوحدة السبب في كل منها مما لا يجوز معه الأمر بالألا وجه حجية في الواقعة الجديدة محل الدعوى المنظورة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر في رده على الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية لسابقة صدور أمر من النيابة العامة بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية في الجنائية رقم لسنة ١٩٩٦ دبر مواس وجزم بتعدد الجرائم التي ارتكبتها الطاعنون وعدم ارتباطها ومغايرة كل منها عن الأخرى ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ٢٠٢٠٧ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٢١)

١٠. لما كانت الجريمة متلاحقة الأفعال التي تعتبر وحدة في باب المسؤولية الجنائية هي التي تقع ثمرة لتصميم واحد يرد على رهن الجاني من بادئ الأمر على أن تجزئ نشاطه على أزمة مختلفة وبصورة منظمة بحيث يكون كل نشاط يقوم به الجاني على فعل من تلك الأفعال متشابها أو كالتشابه مع ما سبقه من جهة ظروفه ، وأن يكون بين الأزمة التي ترتكب فيها هذه الأفعال نوع من التقارب حتى يناسب حملها على أنها جميعا تكون جريمة واحدة قوامها ما ارتكبه من أفعال متعاقبة ، وكان تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات مناطه أن تكون الجرائم قد انتظمها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عنها الشارع بالحكم الوارد في الفقرة المشار إليها ، وكان تقدير القول بوحدة الجريمة أو بتعددتها أو قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع خ ، وكان الحكم المطعون فيه قد جزم - على ما سلف بيانه - وعلى ما يسلم به الطاعنون في طعنهم أن الجرائم التي قارفوها قد وقعت على أشخاص مختلفين وفي تواريخ وأمكنة وظروف مختلفة وهو ما يفيد بذاته أن ما وقع منهم في كل جريمة لم يكن وليد نشاط إجرامي واحد فإن ذلك لا يتحقق به وحسدة الجريمة ولا الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين الجريمة موضوع الطعن وبين الجرائم الأخرى المطلوب ضمها إليها والتي كانت منظورة إحجاها معها بذات الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، ولا يكون الحكم قد خالف القانون حين أوقع عقوبة مستقلة عن كل جريمة ويكون معنى الطاعنين في هذا الشأن غير سديد .

(الطعن رقم ٢٠٢٠٧ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٨)

١١. لما كان مناط تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عنها الشارع بالحكم الوارد في الفقرة الثانية من

المادة المذكورة ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردتها المحكم لا تتفق قانونا مع ما انتهت من قيام الارتباط بينها ، فإن ذلك يكون من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي تحددت عناصره في الحكم والتي تستوجب تدخل محكمة النقض ، لأنه وإن كان تقدير عناصر الدعوى كما سلف من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ، إلا أن تكييف تلك العناصر وإنزال حكم القانون الصحيح عليها هو مما يخضع لرقابة محكمة النقض ، وإذا كان ما أوردته المحكم المطعون فيه عن وقائع الدعوى لا يتوافق فيه أى ارتباط بين الجرائم التي دان المطعون ضده بها ، بل يكشف عن تمام الاستقلال بينها بما يمنع معه تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ، فإنه إذ انتهى المحكم بالرغم من ذلك كله إلى قيام الارتباط بينها استنادا إلى ما أوردته من ثبوت وحدة الغرض الإجرامي الذي يتمثل على حد قوله في (الاتجار بالوظيفة العامة والإخلال بواجباتها) يكون منكوبا على فهم خاطئ لمعنى الغرض في مدلول المدة ٢/٣٢ من قانون العقوبات فضلا عن إغفال ما استلزمه النص من عدم قابلية الجرائم المرتبطة للتجزئة ، ذلك أن فهمه لوحدة الغرض على النحو المتقدم إنما مرده إلى خلطه بين الباعث الدافع إلى ارتكاب جرائم الإخلال بواجبات الوظيفة العامة عموما ، ذلك الباعث الذي لا يعدو أن يكون من صور الانحراف ولا مؤثمه القانون على إطلاقه ، وبين الغرض الذي يستهدفه الجاني من مقارفة الجريمة المحددة التي انعقدت عليها نيته ، والذي هو مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ، فضلا عن تباين كل من الجرائم التي دين بها المطعون ضده من حيث شخص الراشئ وزمان ومكان وظروف ارتكاب كل منها ، فكان لزاما على المحكمة أن تقضي بعقوبة مستقلة عن كل منها على حدة ، أما وهي لم تفعل

وقضت بارتباط الجرائم ارتباطا لا يقبل التجزئة وباعتبارها كلها جريمة واحدة وحكمت بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم ، فإن حكمها يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون ، ولما كان صحيح هذا الخطأ الذى انبنى عليه الحكم لا يختص لأى تقدير موضوعى مادامت محكمة الموضوع قد قالت كلمتها من حيث صحة ثبوت اسناد التهمة ماديا الى المطعون ضده ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بتوقيع العقوبة الأصلية لجرائم الرشوة والاتجار بالنفوذ مع مراعاة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات التى طبقها محكمة الموضوع بالإضافة الى عقوبتي الغرامة والمصادرة المقضى بها .

(الطعن رقم ٢٤٥٥١ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٥)

١٢ . لما كانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات إذ نصت في فقرتها الأولى على أنه " إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التى عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها " . فقد دلت بصريح عبارتها على أنه فى الحالة التى يكون فيها للفعل الواحد عدة أوصاف يجب اعتبار الجريمة التى تتمخض عنها الوصف أو التكييف القانونى الأشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التى قد تتمخض عنها الأوصاف الأخف والتى لا قيام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الأشد إذ يعتبر الجاني كأن لم يرتكب غير هذه الجريمة الأخيرة ، وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقى للجرائم المرتبطة بعضها ببعض بحيث لا تقبل التجزئة التى اختصت بها الفقرة الثانية من المادة ٣٢ سالفة الذكر ، إذ لا أثر لاستبعاد العقوبات الأصلية للجرائم الأخف فى وجوب الحكم بالعقوبات التكميلية المتعلقة بهذه الجرائم ضرورة أن العقوبة التكميلية إنما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها .

(الطعن رقم ٢١٧٢٩ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٧)

١٣. لما كان القانون قد أوجب في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات اعتبار الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة كلها جريمة واحدة ، وأن يحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم ، ومن ثم فإنه إذا أقيمت الدعوى الناشئة عن الجريمة الأخف وصدر فيها حكم بات ، فإنه يتعين تحريك الدعوى ثانية عن الجريمة الأشد المرتبطة بها ابتغاء تطبيق القانون تطبيقا صحيحا باعتبار أن القانون يقرر العقوبة المقررة لأشدهما ، وهذه الأخيرة هي الواجبة التنفيذ دون الأولى ، كما أنه من المقرر أنه لا محل للإعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات عند القضاء بالبراءة في إحدى التهم ، وكان الثابت أن جريمة الضرب في قضى فيها براءة الطاعنين ، مما يستتبع حتما توقيع عقوبة الجريمة الثانية وحدها ، وهو ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه في قضائه ، بصرف النظر عما قرره من تقريرات قانونية خاطئة - فيما ذهب إليه من أنها لا تعمل في بيان عناصر الجريمة على التعدى الواقع على الجنى عليه بالضرب وإن الدعويين لا أثر لها على النتيجة الصحيحة التي خلص إليها والتي تتفق مع التطبيق القانوني السليم .

(الطعن رقم ١١٨١٢ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/١)

١٤. لما كان من المقرر أنه وإن كان تقدير توافر شروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توافرها داخلا في سلطة قاضي الموضوع له أن يقرر فيه ما يراه استنادا الى الأسباب التي من شأنها أن تؤدي الى ما انتهى إليه إلا أنه متى كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه يستوجب إعمال تلك المادة ، فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضى تدخل محكمة النقض بتطبيق القانون على وجهه الصحيح استنادا الى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه من بيان لواقعة الدعوى يتحقق به معنى الارتباط الوارد في الفقرة الأولى من المدادة ٣٢ من قانون العقوبات ، إذ

أن عبارة الحكم تفيد أن جرائم القتل والاصابة الخطأ ، وقيادة سيارة بحالة تعرض حياة الشخص والأموال للخطر ، والتسبب خطأ في التلاف سيارة مملوكة للغير قد نشأت جميعها عن فعل واحد وهو ما كان يقتضى إعمال حكم تلك المادة أيضا بالنسبة للجريمة الأخيرة والاكتفاء بتوقيع عقوبة الجريمة الأشد وهى عقوبة جريمة القتل الخطأ - التى أوقعها الحكم على سائر الجرائم الأخرى - دون غيرها من العقوبات المقررة للجرائم الثلاث الأخرى المرتبطة أصلية كانت أم تكميلية ، ولما كان الحكم قد خالف هذا النظر وقضى فضلا عن عقوبة جريمة القتل الخطأ بعقوبة مستقلة أصلية وتكميلية عن جريمة الاتلاف خطأ فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٢٢٣٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٤)

١٥ . اعتبار الحكم المطعون فيه الجرائم التى قارفها الطاعن والمتسهمون الآخرون والمستوجبة لعقابهم قد ارتكبت لغرض واحد واعماله فى حقهم حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضاؤه عليهم بعقوبة واحدة هى المقررة لأشد تلك الجرائم فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح ولا ينال من سلامته إغفاله تعيين الجريمة الأشد .

(الطعن رقم ١٧١٤٣ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٧)

١٦ . لما كان من المقرر أن ظرف الارتباط بين جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار وبين جريمة السرقة يتوافر متى كان القتل قد وقع لأحد المقاصد الميئة بالفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ، وهى التأهب لفعل جنحة أو تسهيل ارتكابها أو ارتكابها بالفعل . لما كان ذلك ، وكان البين من واقعة الدعوى وظروفها وأدلتها أن المتهم قارف فعل قتل انجنى عليه بقصد سرقة سيارته ، فإن القتل يكون قد وقع بقصد السرقة ، ومن ثم يتوافر فى حق المتهم جريمة القتل

العقد المرتبط بمنحة سرقة فضلا عن توافر ظرفي سبق الاصرار واستعمال السم كظرفين مشددين للقتل .

(الطعن رقم ٣٢٥٨٦ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٤)

١٧. لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد اقترف جريمة النصب ثم جريمة إصدار شيكين بدون رصيد حيث أصدرهما للمجنى عليهما في جريمة النصب ، فإن ذلك ما يتحقق به معنى الارتباط بين هاتين الجريمتين مما لازمه أن يكون النقض شاملا للحكم الصادر في جريمة الشيك والتي أفردت لها المحكمة بالخطأ في تطبيق القانون عقوبة مستقلة .

(الطعن رقم ١٣٧٩٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٧)

١٨. من المقرر أن مناط الارتباط في حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات هو كون الجرائم المرتبطة قائمة لم يقض في احداها بالبراءة ، وكانت المحكمة قد خلصت في منطق سائغ الى قيام الارتباط بين جريمتي الشروع في تقليد العملة الورقية وحيازة أدوات مما تستعمل في التقليد ارتباطا لا يقبل التجزئة ، فقد وجب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وهي عقوبة الشروع في التقليد ، فإذا أسفر تمحيص المحكمة للدفاع الطاعن عن تحقق موجب الإعفاء من العقاب في جريمة الشروع في التقليد ، امتنع عليها توقيع عقوبة الجريمة الأخف وهي جريمة حيازة أدوات مما تستعمل في التقليد .

(الطعن رقم ٢٥٤٨٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢١)

١٩. من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الارتباط الذي تتأثر به المسؤولية عن الجريمة الصغرى طبقا للمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ينظر إليه عند الحكم في الجريمة الكبرى بالعقوبة دون البراءة ، لأن تماسك الجريمة المرتبطة وانضمامها بقوة الارتباط القانوني الى الجريمة المقرر لها العقاب الأشد لا يفقدها كيانها ولا يحول

دون تصدى المحكمة لها والتدليل على نستها للمتهم ثبوتا ونفيًا . لما كان ذلك ، فإنه لا محل لإعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات عند القضاء بالبراءة في احدى المتهم .

(الطعن رقم ٢٦٣٦٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٢)

٢٠ . لما كان الأصل في تعدد الجرائم الذى يستوجب تطبيق أحكام المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون هذه الجرائم قد ارتكبت دون أن يحكم في واحدة منها . لما كان ذلك ، وكان الطاعنين قد قررا باسباب طعنهما أنه قد صدر في اللجنة رقم لسنة ١٩٩٦ حلوان حكم نهائي ، فإنه لا يقبل منه أن يثير دعوى الارتباط ويكون منعا على غير اساس . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٢٨٩٠٩ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٧)

٢١ . إنه لما كان البين من الاطلاع على أوراق اللجنة موضوع الطعن المائل - أن النيابة العامة اقامت الطاعنين بوصفهما مستخدمين لدى شركة طلبا واخذًا لنفسيهما رشوة لأداء عمل من أعمال وظيفتهما بأن طلبا واخذ الشيكات المبينة بالتحقيقات من (نائب رئيس مجلس إدارة شركة الفة الذكر والشريك المساهم فيها) مقابل تقدير قيمة حصله في الشركة ، كما اقامت الطاعنين وآخر بأنهم توصلوا الى الاستيلاء على الشيكات موضوع التهمة الأولى من ، وكان ذلك بالاحتيال ، وادعى الأخير مدنيا قبل المتهمين بمبلغ ٥٠١ جنيه كعويض مؤقت ، وبجلسات محاكمة دفع المتهمون بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في اللجنة ، فقضت المحكمة حضوريا بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في اللجنة سائلة الذكر بالنسبة لتهمة النصب وبرفض الدفع بالنسبة لتهمة الرشوة وبجس كل من الطاعنين ستين مع الشغل وبمصادرة الشيكات

المنحصلة من الجريمة وألزمهما بأن يؤديا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٥٠١ جنيه كتعويض مؤقت . فاستأنف الطاعنان هذا الحكم وتمسكا بسذات الدفع فقضت المحكمة الاستئنافية حضوريا يرفض الاستئناف موضوعا وتأيد الحكم المستأنف ، واستت المحكمة قضاءها في الدفع على أن الدعويين وإن اتحدتا في الخصوم والموضوع والسبب بما يوجب القضاء بعدم جواز نظر الدعوى في قسمة النصب إلا أنه يتعين رفض الدفع في شأن قسمة الرشوة المرتبطة بها لأنها الجريمة الأشد اعمالا لتقواعد الارتباط . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة مفردات الجلسات رقم لسنة ١٩٩٥ المنتزة المضمومة أن محصلها أن المدعى بالحقوق المدنية في الطعن المائل أقامها بطريق الادعاء المباشر ضد الطاعنين وآخرين بتهمة النصب لتوصلهم الى الاستيلاء على الشيكات سالقة الذكر الصادرة منه بطرق احتيالية بأن طلبوا وأخذوا هذه الشيكات لقاء تقديرهم لخصته في شركة ، وقضت فيها المحكمة بعد تحقيق أجرته ببراءة المتهمين لعدم الجريمة إذ خلت الواقعة من طرق احتيالية وأيد هذا القضاء استئنافيا . لما كان ذلك ، وكان ما استندت إليه المحكمة في رفضها للدفع بعدم جواز نظر الدعوى موضوع الطعن المائل في خصوص قسمة الرشوة خطأ في فهم وتطبيق القانون ، ذلك بأن الارتباط القانوني الذي لا يحول دون تصدى المحكمة للجريمة المقرر لها العقاب الأشد رغم سبق محاكمة المتهم عن الجريمة الأخف اعمالا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات يكون عند وقوع عدة جرائم بعدة أفعال لغرض واحد ، وكانت مرتبطة ببعضها ، أما إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة - على ما جرى به نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ سالقة الذكر - وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها ، ويعني ذلك أن تلتزم المحكمة في هذه الحالة بأن تقضي في الفعل على اساس وصفه الأشد وتصرف النظر عن سائر اوصافه ، مما مقتضاه أن تبحث

الحكمة الفعل الذى ارتكبه الجاني بكافة اوصافه القانونية التى يحملها ، وهى مختصة بالنظر فى ذلك عملا بالمادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية وعليها أن تحكم بالعقوبة المقررة للوصف الأشد منها ، ولا يغير من ذلك أن تكون الدعوى حركت بطريق الادعاء عنه بطريق الادعاء المباشر إذ عليها فى هذه الحالة ان تقتضى بعدم قبولها ، وهى متى اصدرت حكمها فى الدعوى فلا تملك اعادة نظرها إلا بالطعن فى هذا الحكم بالطرق المقررة فى القانون ، كما أنه لا يجوز الرجوع الى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها ثانيا بناء على تغيير الوصف القانونى للجريمة ، وذلك على ما سجلته المادتان ٤٥٤ ، ٤٥٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، فإنه لا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام القضاء عن ذات الفعل وضد نفس المتهم . لما كان ما تقدم ، وكانت الواقعة التى طلبت سلطة الاقامة محكمة الطاعنين عنها فى اللجنة موضوع الطعن المائل سبق أن طرحت على محكمة الموضوع فى اللجنة رقم واصدرت فيها حكما ثانيا ببراءة الطاعنين ، فإن المحكمة إذ عادت الى نظر الدعوى - بوصف آخر للفعل - وفصلت فى موضوعها من جديد بالنسبة للطاعنين بعد أن زالت ولايتها بإصدار الحكم الأول ، يكون حكمها المطعون فيه قد أخطأ فى القانون بما يؤذن لهذه المحكمة عملا بالمادة ١/٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، أن تصحح الحكم على مقتضى القانون بالقضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ٢٦٢٨ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)

٢٢. من المقرر أنه وإن كان تقدير قيام الارتباط بين الجرائم المنصوص عليه فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما يدخل فى السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع التى لها وحدها أن تقرر فيه ما تراه استنادا الى الاسباب التى من شأنها أن تؤدى الى ما انتهت إليه إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما اثبتها الحكم توجب تطبيق

المادة المذكورة عملاً بنصها ، فإنه بعدم تطبيقها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، مما يتعين معه تصحيحه بإنزال حكم القانون طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠٢/٥/٢٦)

إزالة حد

١. من المقرر أن الحد المعاقب على نقله أو إزالته طبقا للمادة ٣٥٨ من قانون العقوبات هو الحد الثابت برضاء الطرفين ، أو بحكم القضاء أو التعرف عليه من قديم الزمان على أنه هو الحد الفاصل بين ملكين متجاورين . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان واقعة الدعوى ، واكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى ما جاء بالمعينة وشهادة مدير الجمعية الزراعية والتحريرات دون أن يورد مضمون شيء من ذلك ، ودون ان يستظهر ما إذا كان الحد محل الجريمة قد تم وضعه تنفيذا لحكم قضائي ، أو أن الطاعنين قد ارتضاه أو كان متعارفا عليه من قديم الزمان ، فإنه يكون معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ١٥٥٥٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٣)

أسباب الإباحة وموانع العقاب

١. لما كان مناط العقاب لفقدان الجاني لشعوره واختياره في عمله وقت ارتكابه الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعاً - على ما تنص به المادة ٦٢ من قانون العقوبات - لجنون أو عاهة في العقل دون غيرها ، وكان المستفاد مما أورده الطاعن في أسباب طعنه هو أنه كان في حالة من حالات الهياج أو الاستفزاز تملكته من سلوك الجنى عليها الأولى فألجأته إلى فعلته دون أن يكون متمالكاً إدراكه ، فإن نفيه على هذه الصورة لا يتحقق به مناط الإعفاء من المسؤولية ولا يعد في صحيح القانون عذراً معفياً من العقاب بل هو دفاع لا يعدو أن يكون مؤذناً بتوفر عنصر قضائي مخفف يرجع مطلق الأمر في أعماله أو أطراحه لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٣٣٣٨ لسنة ٦٧ في جلسة ١٩٩٩/٦/٧)

٢. لما كان الحكم قد اعتمد في نفي حالة الدفاع الشرعي عن النفس على ما قرر به المتهم في تحقيق النيابة من أن الجنى عليها تخلت من (المنقرة) بعد امساكها بها واقتصر اعتدائها على تهديدها له بفضح علاقتهما غير المشروعة ، في حين أن الثابت من أقوال الطاعن - في التحقيق المنوه عنه - أن الجنى عليها امسكت بشعره ووجهه وخربشته فأحدثت إصابة به - بعد أخذ المنقرة منها - وقد اثبت وكيل النيابة التحقيق - مصداقاً لما قال به الطاعن - أنه نظره فوجد في أيسر وجهه سحجة طويلة ٣ سم تقريباً ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتطع هذا الجزء الثابت من قول الطاعن وأهدر مناظرة النيابة لإصابته ، برغم أنه جعل منها ركيزة لدفاعه ، وكان لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون قد حصل بالفعل اعتداء على النفس أو المال ، بل يكفي أن يكون قد صدر من الجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يحوز فيها الدفاع الشرعي ،

ولا يلزم في الفعل المتخوف منه أن يكون خطراً حقيقياً في ذاته ، بل يكفى أو يبدو كذلك في اعتقاد المتهم وتصوره ، بشرط أن يكون لهذا التخوف أسباب معقولة وتقدير ظروف الدفاع ومقتضياته أمر اعتبارى المناط فيه الحالة النفسية التي تخالط ذات الشخص الذى يفاجأ بفعل الاعتداء فيجعله في ظروف حرجية دقيقة تتطلب منه معالجة موقف على الفور والخروج من مأزقه مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المترن المطمئن الذى كان يعتذر عليه وقتئذ وهو مخوف بهذه الظروف والملابسات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أسقط من الوقائع الثابتة في التحقيق - حسبما تقدم البيان - ما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى دون أن يعرض لدلالة هذه الوقائع بغير مسخ أو تحريف ويسقطها حقها إيرادها وردا عليها ، فإنه يكون قاصراً اليقن واجب النقص .

(الطعن رقم ١٨٢٥٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٩/٢٢)

٣. لما كان حق الدفاع الشرعى لم يشرع إلا لرد الاعتداء عن طريق الحيلولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول فعلا الاعتداء على المدافع أو غيره ، وإذا كان ما أورده الحكم سائفا وكافيا في الرد على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى ، وكان الطاعنان لا يجادل في أن قدوم أولهما الى مكان الحادث كان يعد أن تمت واقعة الاعتداء على الثانى وأنه لم يحدث من الجنى عليهما ثمة اعتداء أو محاولة اعتداء على الطاعنين أو سواهما وقت أن بادر الطاعن الأول بإطلاق النار عليهما ، وكان تحريض الجنى عليه الأول لأحد بنيه بإطلاق النار على الطاعن الأول - بفرض صحته - لا تقوم به حالة الدفاع الشرعى التى تبدر إطلاق النار على الجنى عليهما طالما لم تبرر منهما محاولة اعتداء على الطاعن أو غيره فإن النعى على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٢١٧٣٦ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٠)

٤. إن القانون لا يوجب بصفة مطلقة لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون الاعتداء حقيقيا بل يصح القول بقيام هذه الحالة ولو كان الاعتداء وهميا متى كانت الظروف والملازمات تلقى في روع المدافع أن هناك اعتداء جديا وحقيقيا موجها إليه ، كما أنه لا يشترط بصفة مطلقة في الدفاع الشرعى أن تكون الوسيلة التى يسلكها المدافع لرد الاعتداء عنه قد استخدمت بالقدر اللازم ، وكان النظر الى هذه الوسيلة من هذه الناحية لا يكون إلا بعد نشأة الحق وقيامه وعلى أساس كون ما وقع ممن سلكها مبررا تبريرا تاما أو جزئيا ، فإن كان ما وقع مبررا تبريرا تاما فقد وجبت نبراته وإلا فإنه يكون متجاوزا حدود حقه في الدفاع وعوقب على أساس ذلك بعقوبة مخففة باعتباره معذورا . لما كان ذلك ، وكان ما قاله الحكم في نفى حالة الدفاع الشرعى عن النفس التى دفع بها الطاعن لا سند له في الأدلة التى أوردها بل كان مؤدى ما اليه من هذه الأدلة يشير الى احتمال قيام حالة هذا الدفاع أو هو يشير على الأقل الى احتمال قيام حالة التجاوز فيه ، فبأن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور .

(الطعن رقم ٢٤٨٦٢ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٧)

٥. إن مناط الاعفاء من العقاب لفقدان الجاني لشعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعا - على ما تقضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات - لجنون او عاهة في العقل دون غيرهما ، وكان المستفاد من دفاع المحكوم عليه أمام محكمة الموضوع أنه كان في حالة من حالات الإثارة أو الاستفزاز تملكته فآجأته الى فعلته دون أن يكون متمالكا إدراكه ، فإن ما دفع به على هذه الصورة من انتفاء مسئوليته لا يتحقق به الجنون أو العاهة في العقل - وهما مناط الاعفاء من المسئولية - ولا يعد في صحيح القانون عذرا معفيا من العقاب ، بل هو دفاع لا يعدو أن يكون مقرونا بتوافر عذر قضائي مخفف يرجع مطلق الأمر في اعماله او اطراحه لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من

محكمة النقض ، ومن ثم فإن الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٣٣٨٩٩ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٢/٢/١٦)

٦. من المقرر أنه متى أثبت الحكم التدبير للجريمة بتوافر سبق الإصرار انقضى حتمًا موجب الدفاع الشرعى الذى يفترض ردا حالا بعلوان حال دون الإسلاس له واعمال الخطة فى انفاذه ، لهذا ولأن الدفاع الشرعى لم يشرع للانتقام من الغرماء بل لكف الاعتداء - وهو ما اثبتته الحكم بغير معقب - فلا محل لما يثيره الطاعن بهذا الصدد .

(الطعن رقم ٣١١٧٥ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٣)

٧. إن الدفاع الشرعى عن النفس لا يجيز القتل العمد إلا إذا بلغ فعل الاعتداء المييح له درجة من الجسامه بحيث يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة . لما كان ذلك ، وكان تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التى رتبست عليها ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن إثر مناقشته مع المجنى عليها بادر بإحضار سلاح نارى وإطلاق أعيرة نارية على المجنى عليهما دون أن ينسب لهما آآ افعال يتخوف أن تحدث الموت أو الجراح البالغة تستوجب الدفاع الشرعى عن النفس بالقتل العمد فتكون الواقعة - حسبما أثبتتها الحكم - لا تشرح لقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس ، وكان إدعاء الطاعن أن إطلاق النار على المجنى عليهما كان بقصد منع تعرض المجنى عليهما له فى حيازة أرض النزاع بفرض صحته فيما يتعلق بالمروى المدعى به لم يكن لبيح له القتل العمد دفاعا عن المال لأن ذلك مقرر فى حالات محددة أوردتها على سبيل الحصر الملةدة ٢٥٠ من قانون العقوبات وليس من بينها التعرض للحيازة ، وإذ واجه الحكم ما

تمسك به الطاعن من توافر حالة الدفاع الشرعى عن النفس ونفسى توافره في تدليل سائق له معينه من الأوراق فإن النعى ياغفال التعرض لحالة الدفاع الشرعى عن المال يكون لا محل له . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن البحث في تجاوز حدود الدفاع الشرعى لا يكون إلا بعد نشوء الحق وقيامه وإذ نقت المحكمة - على ما سلف بيانه - نشوء هذا الحق أصلا فإن النعى عليها عدم بحث أمر تجاوز هذا الحق يكون ولا محل له .

(الطعن رقم ٧٦٧٧ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٢)

٨. إن حالة الضرورة التى تسقط المسئولية هى التى تحيط بشخص وتدفعه الى الجريمة ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره وأن تكون الجريمة التى ارتكبتها الطاعن هى الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر الحال به ، وإذ كان قصارى ما أورده الدفاع عن الطاعن أن الجنى عليها هددته بفضح علاقتهما الآثمة إذا ما أقدم على قطعها ، وكان هذا القول - بفرض صحته - لا يوفر حالة الضرورة ولم يقترن بمخطر جسيم على النفس ، فلا يعيب الحكم أن يلتفت عنه لأنه دفاع ظاهر البطلان بعيد عن محجة الصواب .

(الطعن رقم ٢٣٠٩٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٠)

٩. لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفاع الطاعن بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس وأطرحه ، بما مؤداه أن الطاعن أخذ المسلسل الخاص بالجنى عليه بعد طرح الأخير أرضا ثم قام بإطلاق العيار الذى استقر برأس الجنى عليه وأدوى بحياته وبالتالي فإن الخطر الذى كان محتملا من قبل الجنى عليه وموجهها صوب الطاعن قد زال بسقوط الجنى عليه أرضا واستيلاء الطاعن على سلاحه ولم يثبت من الأوراق وجود أسلحة أخرى مع الجنى عليه ، وخلص الحكم الى قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس في حق المتهم الآخر - والد الطاعن - بما مؤداه أن والد الطاعن فوجئ بالجنى عليه يطلق عيارا ناريا على نجله الطاعن مما

ألقى به إصابة في بطنه بررت للمذكور رد الاعتداء ومنعه من الاستمرار فيه
فضرب انجني عليه بفأل على رأسه فأحدث إصابته ، وكان يبين مما أورده الحكم
ودلل عليه تدليلاً سائفاً من نفي توافر حالة الدفاع الشرعى في حق الطاعن يتفق
وصحيح القانون إذ أن حق الدفاع الشرعى لم يشع لمعاقبة معتد على اعتدائه وأن
حالة الدفاع الشرعى لا تتوافر متى أثبت الحكم أن ما قارفه الطاعن من تعدد إثم
كان من قبيل القصاص والانتقام ، وهذا الذى أثبتته الحكم لا يتعارض مع ما
خلص إليه من توافر حالة الدفاع الشرعى في حق المتهم الآخر والد الطاعن بعد
أن أثبت أنه فوجئ باعتداء انجني عليه على نجله الطاعن بمسدس وهو فعلاً
يتخوف أن يحدث منه الموت ، وهذا التخوف مبنى على أسباب معقولة تبرر
الاعتداء بالوسيلة التى كانت بيد المدافع ، ومن ثم فإن ما يشتره الطاعن في هذه
الخصوص يكون غير قويم .

(الطعن رقم ١٤٣٠٦ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/١/٨)

١٠ . إن الشاجر بين فريقين إما أن يكون اعتداء من كليهما ليس فيه من مدافع
حيث تنتفى مظنة الدفاع الشرعى عن النفس ، وإما أن يكون مبادأة بعدوان
فريق وردا له من الفريق الآخر فتصدق في حقه حالة الدفاع الشرعى عن النفس
، وكان ما قاله الحكم لا يصلح رداً لنفي ما اتراه الطاعن من أنه كان في حالة
دفاع شرعى عن نفسه ، ذلك أن الحكم حين أفصح عن اقتناعه بعدم صحة هذا
الدفاع بقوله أنه لم يثبت من الأوراق أن انجني عليه بادر المتهم بالاعتداء قد
تناقض مع ما أورده من أن مشاجرة حدثت بين فريق الطاعن وفريق انجني عليه
واعتماد نجل انجني عليه على الطاعن بمطواة ، كما لم يتعرض الحكم لاستظهار
الصلة بين هذا الاعتداء الذى وقع على الطاعن والاعتداء الذى وقع منه وأى
الاعتدائين كان الأسبق وأثر ذلك في قيام أو عدم قيام حالة الدفاع الشرعى لديه
، فإن الحكم يكون قاصر البيان مما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٣٣٩٨٦ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/٥/١٤)

١١. إن مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني لشعوره واختياره وقت ارتكاب الحادث هو أن يكون سبب هذا الحالة راجعا على ما تقتضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات لجنون أو عاهة في العقل دون غيرهما ، وكان دفاع المتهم يتعين اعترافه لسذاجته وصغر سنه لا يتحقق به دفع بانعدام مسئوليته لهذا السبب أو ذاك ، بل هو دفاع يتوافر به عذر قضائي مخفف يرجع مطلق الأمر في اعماله أو اطراحه لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض ، ومن ثم فلا يعيب الحكم قعوده عن الرد على هذا الدفاع .

(الطعن رقم ٣١٥٥٦ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠١/١٢/٦)

١٢. من المقرر أن مناط الإعفاء المقرر بالفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أن يكون إخبار الجاني السلطات بالجرمة - بعد علمها بها - هو الذى يمكنها من ضبط باقى الجناة ، وإذا كان ضبط هؤلاء هو الغاية التى تنهاها الشارع فى هذه الحالة فإنه يلزم أن يكون ذلك الإخبار قد اتسم بالجدية والكفاية ووصل بالفعل الى ضبط باقى الجناة الذين ساهموا فى اقتراف الجريمة فلا يكفى أن يصدر من الجاني فى حق آخرين قول مرسل عار من الدليل وإلا انفسح المجال لالصاق الاتهامات بهم جزافا بغية الإفادة من الإعفاء وهو ما ينسأى عنه قصد الشارع . فإذا كان ما أدلى به الجاني لم يحقق غرض الشارع من ضبط باقى الجناة وكشف صلتهم بالجرمة المخبر عنها فلا حق له فى الانتفاع بالإعفاء ، وكان الثابت من المفردات المضمومة أن الأقوال التى أدلى بها الطاعن لم تعد مجرد تول مرسل عار من دليله ولم يساهم فى تحقق غرض الشارع لضبط من يكون قد ساهم فى اقتراف الجريمة فإنه لا يتحقق به موجب الإعفاء من العقاب المقرر بالفقرة الثانية من المادة ٤٨ من قانون المخدرات لتخلف المقابل له ويكون الحكم قد اصاب صحيح القانون فى رفض طلب الطاعن الإعفاء من العقاب المقرر بتلك المادة .

(الطعن رقم ٣٢٤٥٨ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/٥/٨)

استئناف

١. لما كان من المقرر أن نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعه ، فإن استئناف النيابة العامة - وهي لا صفة لها في التحدث إلا عن الدعوى الجنائية ، ولا شأن لها بالدعوى المدنية - لا ينقل النزاع أمام المحكمة الاستئنافية إلا في خصوص الدعوى الجنائية دون غيرها طبقا لقاعدة الأثر النسبي للطعن ، وإذا تصدت المحكمة الاستئنافية المدنية ، وقضت للمدعية بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت ، فإنها تكون قد تصدت لما لا تملك القضاء فيه وفصلت فيما لا ينقل إليها ولم يطرح عليها ، ويكون حكمها معيبا بمخالفة القانون من هذه الناحية .

(الطعن رقم ٩١٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١/٢٩)

٢. لما مان من المقرر أن نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعه ، فإن استئناف النيابة العامة - وهي لا صفة لها في التحدث إلا عن الدعوى الجنائية ولا شأن لها بالدعوى المدنية - لا ينقل النزاع أمام المحكمة الاستئنافية إلا في خصوص الدعوى الجنائية دون غيرها طبقا لقاعدة الأثر النسبي للطعن ، ولما كانت الدعوى المدنية قد انحسم الأمر فيها برفضها وصرورة هذا لقضاء نهائيا بعدم الطعن عليه ممن يملكه وهي - المدعية بالحقوق المدنية وحدها فإن تصدى المحكمة الاستئنافية للدعوى المدنية ، والقضاء للمدعية بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت يكون تصديا منها لما لا تملك القضاء فيه ، وفصلا فيما لا ينقل إليها ولم يطرح عليها مما هو مخالف للقانون .

(الطعن رقم ١٨٠٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٢/٥)

٣. لما كان من المقرر أن الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يشمل الحكم الغيابي المعارض فيه ، وأن ميعاد الاستئناف - ككل مواعيد الطعن في الأحكام - من النظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها

الدعوى وإثارة أى دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض ، مادام قد استند الى وقائع أثبتتها الحكم لا تقتضى تحقيقا موضوعيا . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن حكم المعارضة الابتدائية صدر ضد الطاعن في ٢ من يناير سنة ١٩٩١ ، استأنف الطاعن وجاء بدليجة الحكم الفياي الاستئنافي أن المذكور قرر بالظعن بالاستئناف بتاريخ ١٠ من يناير سنة ١٩٩١ ، مما يقتضاه أن الاستئناف قد رفع خلال الأجل القانونى اذلى حددته الفقرة الأولى من المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، وإذ ذهب الحكم المظعون فيه الى خلاف الواقع وقضى بعدم قبول الاستئناف شكلا بمقولة أنه قرر به بعد الميعاد ، فإنه يكون قد خالف الثابت فى الأوراق ، وقد جرد ذلك الى الخطأ فى تطبيق القانون.

(الظعن رقم ٤٥٢٢ لسنة ٦٣ قى جلسة ١٩٩٩/٢/١٠)

٤. لما كان ميعاد الاستئناف - ككل مواعيد الظعن فى الأحكام - من النظام العام ويجوز التمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى إلا أن إثارة أى دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستندا الى وقائع أثبتها الحكم وأن لا تقتضى تحقيقا موضوعيا ، وإذ خلا الحكم ومحضر الجلسة من أى دفاع للطاعنة تبرر به تأخرها فى التقرير بالاستئناف فى الموعد الذى حدده القانون ، وكان هذا الدفاع يقتضى تحقيقا موضوعيا تنحسر عنه وظيفة محكمة النقض ، فإن ما تثيره الطاعنة فى شأن عذر مرضها تبريرا للتأخير فى التقرير بالاستئناف فى الميعاد - يكون غير مقبول ، ولا يغير من ذلك - أن اجراءات المحاكمة أمام محكمة ثانى درجة - قد تمت فى غيبته ، إذ أن مقتضى اطراح المحكمات المحكمات لعذر الطاعنة فى عدم حضورها جلسة المعارضة الاستئنافية أنه كان فى إمكانها اختصو أمام المحكمة الاستئنافية بتلك الجلسة ، وكان فى مقدورها إبداء عذرها فى التأخير فى التقرير بالاستئناف فى الميعاد وقعودها عن ذلك يحول بينها وبين إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ذلك أنه من المقرر أنه وإن كان من

المسلمات في القانون أن حضور المتهم ، أو تخلفه أمام محكمة الموضوع بدرجتها ، الأمر فيه مرجعه إليه إلا أن قعوده عن إبداء دفاعه الموضوعي أمامها يحول بينه وبين إبدائه أمام محكمة النقض نظرا لما يحتاجه من تحقيق يخرج عن وظيفته .

(الطعن رقم ٥٣٤٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٢/١٦)

٥. لما كان من المقرر أن مياد الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ كالحكم الحضورى من تاريخ صدوره عملا بالمادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية إلا إذا كان عدم حضور المعارضة بالجلسة التي حددت لنظر معارضته راجعا الى أسباب قهرية لا شأن لإرادته فيها فإن مياد الطعن لا يبدأ في حقه إلا من اليوم اذلى يعلم فيه رسميا بالحكم ، وكان مجال تطبيق المادة ٤٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية التي تنص على أن مياد الاستئناف لا يبدأ بالنسبة للمتهم إلا من تاريخ اعلانه بالحكم هو الأحكام الصادرة في غيبة المتهم والمعتبرة حضوريا طبقا للمواد ٢٣٨ الى ٢٤٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وليست الأحكام الصادرة في المعارضة كما هو الحال في هذه الدعوى إذ أن هذه الأحكام ينطبق عليها نص المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية كما سلف .

(الطعن رقم ١٦٩٥٥ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٣/١٤)

٦. لما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه ، أن محكمة الدرجة الثانية قضت في استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الابتدائي الصادر برفض دعواه المدنية ، بعدم جواز نظر الاستئناف تأسيسا على أن الواقعة تعد مخالفة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن " يجوز استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجناح من الجمعي بالحقوق المدنية ، ومن المسئول عنها أو المتهم فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى ثانيا " ، وكان المستفاد من نص هذه المادة أن القانون أجاز للمدعى

بالحقوق المدنية استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية في مواد المخالفات والجنح ، وأن الضابط في جواز استئناف ذلك الحكم هو مقدار التعويض الذى طالب به المدعى بالحقوق المدنية ، وتجاوزه النصاب الذى يحكم فيه لقاضى الجزئى نهائيا ، وكان الثابت من أوراق الدعوى أن المدعى بالحقوق المدنية قد طالب بالزام المطعون ضده بأن يؤدى إليه مبلغ واحد وخمسون جنيها على سبيل التعويض المدنى المؤقت ، وهو ما يجاوز النصب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا طبقا للمادة ٤٢ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ ، فإن طعن المدعى بالحقوق المدنية بطريق الاستئناف فى الحكم الابتدائى فيما قضى به برفض دعواه المدنية - سواء كان ذلك الحكم صادرا فى خصوص الدعوى الجنائية فى مخالفة أو جنحة - يكون جائزا ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر القانونى الصحيح ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٧٠٦٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٤/١٤)

٧. لما كان من المقرر أن حق النيابة العامة فى الاستئناف مطلق مباشره فى الموعد المقرر له متى كان الحكم جائز استئنافه ، وكان الحكم الصادر فى معارضة المتهم هو حكم قائم بذاته فللنيابة حق الطعن عليه بالاستئناف إذا ما رأت وجها لذلك ، وغاية الأمر أنها إذا استأنفت الحكم الصادر فى المعارضة فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تتجاوز العقوبة التى قى بها الحكم الابتدائى الغيابى المعارض فيه - كى لا يضار المعارض بمعارضته - الليم إلا إذا كانت النيابة قد استأنفت الحكم الغيابى . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى الغيابى قد قضى بحبس المطعون ضده لمدة شهر مع الشغل ومع ذلك فلم تستأنف النيابة العامة هذا الحكم وإنما استأنفت الحكم الصادر فى معارضة المطعون ضده والقاضى بتأييد الحكم الغيابى المعارض فيه فإنه لا تترتب على المحكمة الاستئنافية إذ هى قبلت استئناف النيابة

هذا الحكم بيد أنه لم يكن لها بناء على هذا الاستئناف أن تتجاوز حد العقوبة التي قضى بها الحكم الغيائي ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وشدّد عقوبة الحبس بزيادة مدتها الى سنة و اضاف إليها الغرامة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما كان يتعين معه على هذه المحكمة - محكمة النقض - أن تصحح هذا الخطأ وتقضي بتأييد الحكم المستأنف بيد أنه لما كان مناط القضاء بذلك أن يكون الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لها واستظهر صحة اسناد الجريمة المنسوبة الى المطعون ضده .

(الطعن رقم ٤٩٦١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٤/٢٨)

٨. لما كان معاد الاستئناف - ككل مواعيد الطعن في الأحكام - من النظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى ، إلا أن إثارة أى دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستندا الى وقائع اثبتها الحكم وأن لا يقتضى تحقيقا موضوعيا ، وإذ خلا الحكم ومحاضر الجلسات من أى دفاع للطاعن يرر به تأخره في التقرير بالاستئناف في الموعد المقرر قانونا ، فإن ما يثبته الطاعن في هذا الشأن من أنه كان معذورا في ذلك لمرضه الذى قدم دلييه للمحكمة ولكنها ردت به بعد مناظرته له ومن أنه اعتقد بامتداد ميعاد التقرير بالاستئناف لحلول عيد الأضحى عقب صدور الحكم في المعارضة الابتدائية يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ١٣٠٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٦)

٩. لما كان الميعاد المقرر لرفع الاستئناف هو من الأمور المتعلقة بالنظام العام وللمحكمة أن تفصل فيه في أية حالة كانت عليها الدعوى ، فإذا كانت المحكمة عند نظرها الاستئناف قد استمعت الى دفاع المتهم ثم أجلت الدعوى لعرض المتقولات على المجنى عليها من غير أن تكون قد فصلت في أمر الاستئناف من حيث الشكل ، فإن ذلك منها لا يعتبر فصلا ضمنيا في شكل الاستئناف ولا

يمنعها قانوننا عند إصدار حكمها من أن تنظر في شكل الاستئناف وأن تقضى بعدم قبوله لما تبين من أن تاريخ التقرير به قد جاوز الميعاد القانوني ويكون ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص غير سديد .

(الطعن رقم ١٣٠١٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٦)

١٠. صدر الحكم الابتدائي المستأنف في ١١ أكتوبر سنة ١٩٩٣ أن يكون الاستئناف مرفوعا خلال الأجل القانوني الذي حددته الفقرة الأولى من المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب على خلاف الواقع الى أن الطاعن قد قرر بالاستئناف في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٩٣ ورتب على ذلك القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد في حين أن الاستئناف قد استوفى الشكل المقرر في القانون فإنه يكون قد أخطأ في الإسناد وقد جره ذلك الى الخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٣٧٦٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٤/٨)

١١. لما كان الميعاد المقرر لرفع الاستئناف هو من الأمور المتعلقة بالنظام العام وللمحكمة ان تفصل فيه في أية حالة كانت عليها الدعوى ، فإذا كانت المحكمة عند نظرها الاستئناف قد استمعت الى دفاع المتهم ثم أجملت الدعوى لعرض المنقولات على المجني عليها من غير أن تكون قد فصلت في أمر الاستئناف من حيث الشكل ، فإن ذلك منها لا يعتبر فصلا ضميا في شكل الاستئناف ، ولا يمنعها قانوننا عند إصدار حكمها من أن تنظر في شكل الاستئناف وان تقضى بعدم قبوله لما تبين من أن تاريخ التقرير به قد جاوز الميعاد القانوني ويكون ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص غير سديد .

(الطعن رقم ١٣٠٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٦)

١٢. لما كان الحكم المطعون فيه إذ ذهب على خلاف الواقع إلى أن الطاعن لم يقرر بالاستئناف إلا في ١٦/٩/١٩٩٣ ورتب على ذلك القضاء بعدم قبول استئنافه شكلاً للتقرير به بعد الميعاد في حين أن الاستئناف قد استوفى الشكل المقرر في القانون ، فإنه يكون قد أخطأ في الإسناد وقد جره ذلك إلى الخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه .

(الطعن رقم ١٢٦٤٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٣٠)

١٣. لما كان من المقرر أن الطاعن لا يضار إعمالاً لما تقتضيه الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه إذا كان الاستئناف مرفوعاً من غير النيابة العامة فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف ، وكان الثابت في هذه الدعوى أنها رفعت على المتهم وآخر أمام محكمة الجناح لاثامهما بارتكاب جنحة تزوير في محضر بروتسو وعدم الدفع ، وكانت محكمة أول درجة قد قضت بحبس كل منهما ثلاث سنوات مع الشغل . فاستأنف المحكوم عليه الثاني وحده ، وقضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى الجنائية تأسيساً على أن الواقعة تثير شبهة الجنائية المنصوص عليها في المادة ٣٢٩ من قانون العقوبات فإن ما قضت به المحكمة يكون مخالفاً للقانون ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الاستئناف . فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإعادة .

(الطعن رقم ٩٨٤٧ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٩/٩/٢٣)

١٤. إن استئناف الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها أو بعدم قبولها لرفعها عن حكم غير قابل لها يقتصر في موضوعه على هذا الحكم باعتباره حكماً شكلياً قائماً بذاته دون أن ينصرف أثر الاستئناف إلى الحكم الابتدائي الفاصل في الموضوع لاختلاف طبيعة الحكمين - كالشأن في الدعوى - لما كان ذلك ،

وكان الحكم المطعون فيه على الرغم من اعتناقه أسباب الحكم المستأنف الصلدر من محكمة أول درجة والذي قضى بعدم جواز المعارضة قد انتهى في منطوقه الى القضاء بتعديل الحكم الابتدائي الفاصل في موضوع الدعوى بالرغم من اختلاف طبيعة الحكمين على النحو المار ذكره فإن ما انتهى إليه الحكم في منطوقه مناقضا لأسبابه التي بنى عليها يعيبه بالتناقض والتخاذل والخطأ في فهم الواقع في الدعوى وعناصر الواقعة مما يتعين معه نقض الحكم فينا قضى به في الدعويين الجنائية والمدنية .

(الطعن رقم ٢٦٠٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٣)

١٥. من المقرر ان نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعه ، ومن ثم فإن استئناف المدعى بالحقوق المدنية وهو لا صفة له في التحدث إلا عن الدعوى المدنية ولا شأن له بالدعوى الجنائية لا ينقل النزاع أمام المحكمة الاستئنافية إلا في خصوص الدعوى المدنية دون غيرها - طبقا لقاعدة الأثر النسبي للطعن - ولما كانت الدعوى الجنائية قد انخسم الأمر فيها بالقضاء فيها ابتدائيا بالبراءة وضرورة هذا القضاء ثانيا بعدم الطعن عليه من يملكه وهي النيابة العامة وحدها ، فإن تصدى المحكمة الاستئنافية للدعوى الجنائية والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح يكون تصديا منها لما لا تملك القضاء فيها ، وفضلا فيما لا ينقل إليها ولم يطرح عليها مما هو مخالف للقانون ، ويصف حكمها بالبطلان ، ومن ثم فإن الحكم المستأنف القاضي بالبراءة عملا بالمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن .

(الطعن رقم ١٤٤٥٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢١)

١٦. لما كان من المقرر أن نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعه ، فإن استئناف النيابة العامة - وهي لا صفة لها في التحدث إلا عن الدعوى الجنائية ولا شأن لها بالدعوى المدنية - لا ينقل النزاع أمام المحكمة الاستئنافية إلا في خصوص

الدعوى الجنائية دون غيرها طبقا لقاعدة الأثر النسبي للطعن ، وإذ تصدرت المحكمة الاستئنافية للدعوى المدنية وقضت للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت ، فإنها تكون قد تصدرت لما لا تملك القضاء فيه وفصلت فيما لا ينقل إليها ولم يطرح عليها ، ويكون حكمها معيا بمخالفة القانون من هذه الناحية بما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا عملا بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وتصحيحه بإلغاء ما قضى به في الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ٤٨٥٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٨)

١٧. لما كانت المادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه " يسقط الاستئناف الترفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة " ، قد جعلت سقوط الاستئناف منوطا بعدم تقدم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة ، ولا يلزم اتمامها إلا عندما يكون التنفيذ واجبا ، وهو ما يتحقق إذا لم تسدد الكفالة المعينة في الحكم الابتدائي والتي شرعت ضمانا لحضور المستأنف بالجلسة ، وعدم فراره من الحكم الذي يصدر ، ومن ثم فإن التخلف عن سدادها من شأنه أن تبقى العقوبة واجبة النفاذ وأن تصبح المادة ٤١٢ المشار إليها واجبة التطبيق مادامت علتها قائمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم الغيابي الاستئنافي قضى بسقوط الاستئناف ، لعدم سداد الكفالة المحكوم بها ابتدائيا لإيقاف التنفيذ ، وكان الطاعن لا يمارى في أنه لم يؤد الكفالة قبل صدور هذا الحكم ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ولا على الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييده وبغير أن يجدى ال

١٨. طاعن في ذلك ما يستند إليه من سداد الكفالة بعد صدور الحكم الغيابي الاستئنافي وعند نظر معارضته الاستئنافية مادام أم مقتضى المادة ٤١٢ من قانون الاجراءات الجنائية هو أن يتقدم المتهم للتنفيذ قبل الجلسة التي ينظر فيها استئنافه

أول مرة النقاء بفكرة الجزاء التي تغياها النص ، وإلا كان مؤداه الماطلة في التنفيذ حتى صدور حكم غياي ونظر المعارضة فيه وهو دون ما يقصده القانون ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٣٩٨٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٢)

١٩ . إذ كان البين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإعادة القضية الى محكمة أول درجة - فيما يتعلق بالدعوى المدنية - للفصل فيها من جديد استنادا الى حلل الحكم المستأنف من تاريخ اصداره ، وكانت المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت في الفقرة الأولى منها على أنه " إذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع ، ورأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلانا في الاجراءات أو في الحكم ، تصحح البطلان وتحكم في الدعوى " ، وجرى نصي الفقرة الثانية من ذات المادة بأنه " أما إذا حكمت المحكمة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع شكلي يترتب عليه منع السير في الدعوى ، وحكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم وباختصاص المحكمة أو برفض الدفع ونظر الدعوى ، يجب عليها أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة للحكم في موضوعها " ، مما مفله أن إعادة القضية لمحكمة أول درجة غير جائز إلا في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرة الثانية من المادة المذكورة ولم تتوافر أيهما في الدعوى الحالية . لما كان ذلك ، وكانت محكمة أول درجة قد سبق لها الفصل في الدعوى المدنية واستنفدت ولايتها في نظر الدعوى الذي أصدرته بعدم قبولها فإنه يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تنظر الدعوى وتحكم في موضوعها ، أما وهي لم تفعل ، فإن حكمها يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٤٠٦٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٢)

٢٠ . إن الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه " إذا كان الاستئناف مرفوعا من غير النيابة العامة فليس للمحكمة إلا أن

تؤيد الحكم أو تعده لمصلحة رافع الاستئناف " ، فإنها بذلك تكون قد دلت على أنه إذا كان الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده دون النيابة العامة فليس للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى إذا ما ثبت لها ان الواقعة المرفوعة بها الدعوى في حقيقتها جنائية لما في ذلك من تسوي لمركز المستأنف بعد أن حاز قضاؤه الضمة بالاختصاص قوة الأمر المتقضى ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى - على خلاف ذلك - بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى استنادا الى أن الواقعة تثير شبهة الجنائية فإنها تكون قد خالفت ما نص عليه القانون في المادة المذكورة مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه ، ولما كان ذلك الحكم قصر بحثه على الاختصاص ولم يتعرض للواقعة الجنائية ذاتها من ناحية ثبوته أو عدم ثبوته ضد المطعون ضدهم حتى تتمكن محكمة النقض من إنزال صحيح القانون عليها فإنه يتعين إحالة الدعوى الى محكمة الموضوع لتفصل فيها من جديد .

(الطعن رقم ٢٠٢٣٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢٠)

٢١ . إن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا في الجلسة وإنما تبني قضاءها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المعروضة عليها إذ أن حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاة مقتضيات حق الدفاع بل إن القانون أوجب عليها طبقا للمادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة - تنديه لذلك - الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفي كل نقص في اجراءات التحقيق ، كما لا يرد على ذلك بما هو مقرر من أن المحكمة في جريمة خيانة الأمانة في حل من التقيد بقواعد الإثبات المدنية عند القضاء بالبراءة إذ أن هذا القول مشروط بأن تكون قد أحاطت في حكمها بالدعوى وظروفها وفطنت لدفاع الخصوم فيها وحققتة أو تناولته برد سائغ .

(الطعن رقم ٥٧٠٥ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠١/٥/٢٨)

٢٢. لما كان ميعاد الاستئناف - كما هو الشأن في كل مواعيد الطعن في الاحكام - من النظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى إلا ان دفع بشأنه لأول مرة امام محكمة النقض مشروط بأن تكون مستندا الى وقائع اثبتها الحكم وان لا يقتضى تحقيقا موضوعيا .

(الطعن رقم ٧٦٨٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٢/١/٢١)

استجواب

١. الاستجواب المخطور هو الذى يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام التى تساق عليه دليلا ، ليقول كلمته فيها تسليما بها أو دحضا لها ، وإذا كان بين من الاطلاع على المقررات أن ما أثبتته مأمور الضبط القضائي في محضر الضبط لا يعدو أن يكون تسجيلا لما أدلى به الطاعن من اعتراف في حق نفسه وحق غيره من المتهمين ، وأن الضابط اقتصر على الاستفسار منه عما ورد في اعترافه مجملا مما لا يعد استجوابا ولا يخرج عن حدود ما نيط بمأمور الضبط القضائي .

(الطعن رقم ٣٧١٧ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٩٩٩/٢/١)

٢. لما كان من المقرر أن لمأمور الضبط القضائي عملا بالمادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستوجه ، وكان الاستجواب المخطور هو الذى يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام التى تساق عليه دليلا دليل ليقول كلمته فيها تسليما بها أو دحضا لها ، وكانت أقوال الضابط كما أوردها الحكم تفيد أنه واجه الطاعن بما اسطر عنه ضبط عقد البيع المزور فأقر له بارتكاب الواقعة بالاشتراك مع المتهمين الآخرين ، وهو ما لا يعد استجوابا مخطورا عليه ، ومتى كان لا بطلان فيما قام به الضابط فإنه لا تشريب على المحكمة إن هى عولت على أقواله ضمن ما عولت عليه في إدانة الطاعنين ، ويكون النعي على الحكم في هذا الصدد على غير اساس من القانون ولا تلتزم المحكمة بالرد عليه . لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان .

(الطعن رقم ١١٧٢٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٩/٥/١٧)

٣. طول أمد استجواب الطاعنة لا يعد اكراها مادام لم يستطل الى المتهم بالذى ماديا أو معنويا ، إذ مجرد طول هذه الاجراءات لا يعد من الاكراه المبطل للاعتراف ،

ما لم تستخلص المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها تأثر إرادة المتهم من ذلك ، ويرجع الأمر في ذلك لمحكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٢٥٢٦ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩/٩/١٩٩٩)

٤. من المقرر أن لمأمور الضبط القضائي عملا بالمادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستجوبه تفصيلا ، وكان الاستجواب المخطور هو الذى يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام التى تساق عليه دليلا دليلا ليقول كلمته فيها تسليميا بما أو دحضا بما ، كما انه من المقرر كذلك أن الأصل ان من يقوم بإجراء باطل لا تقبل منه الشهادة عليه ، ولا يكون ذلك إلا عند قيام البطلان وثبوته ، وكانت أقوال الضابط كما أوردها الحكم تفيد أنه واجه الطاعن بتحرياته فأقر له بالتهمة ، وهو ما لا يعد استجوابا محظورا عليه ، ومن ثم فإنه لا بطلان فيما قام به الضابط ولا تثريب على المحكمة إن هى عولت على اقواله ضمن ما عولت عليه فى إدانة الطاعن ويكون النعى على الحكم فى هذا الصدد غير قويم .

(الطعن رقم ٢١٨٨٢ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٥/١١/١٩٩٩)

٥. من المقرر أن ل/أمور الضبط القضائي عملا بالمادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستجوبه ، وكان الاستجواب المخطور هو الذى يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام التى تساق عليه دليلا دليلا ليقول كلمته فيها تسليميا بما أو دحضا لها ، وإذا كان بين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن ما أثبتته مأمور الضبط القضائي فى محضر ضبط الواقعة من اقوال نسبها للطاعن لا يعدو أن يكون تـجـيـلا لما أبداه أمامه من اعتراف فى نطاق إدلائه باقواله مما لا يعد استجوابا ولا يخرج عن حدود ما ينط بمأمور الضبط القضائي .

(الطعن رقم ٣٠٥١٣ لسنة ٦٧ ق جلسة ٤/٥/٢٠٠٠)

استدلالات

١. لما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفائتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحسب اشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفائتها لتسويغ اصداره ، وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على الدفع بطلانه لعدم جدية التحريات ردا سائغا وكافيا ، وكان عدم بيان اسم شهرة الطاعن أو عملائه في محضر الاستدلالات لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنته من تحريات ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا .

(الطعن رقم ٥٤٠٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٢/٢١)

٢. لما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفائتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحسب اشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفائتها لتسويغ اصداره - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك ، فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، وكان الخطأ في اسم المتحرى عنه المطلوب تفتيشه لا يطل التحريات ولا إذن التفتيش مادام أن الشخص الذي حصل المتحرى عنه وتم تفتيشه هو في الواقع ذاته المقصود بالتحري و بإذن التفتيش ، وكان خلو محضر التحريات من بيان مهنة الطاعن ومحل اقامته لا يقطع بذاته في عدم جدية التحري ، كما أن عدم ذكر سن المتحرى عنه في التحريات لا يبطلها مادام هو لا يدعى أنه غير أهل للمسئولية الجنائية أو أنه قد حرم بسبب عدم

ذكر منه من ضمانات قانونية خاصة بسن دون سن ، ومن ثم يكون ما ينعاه على الحكم في هذا الشأن غير سديد .

(الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٣/١٨)

٣. تعويل الحكم في رفض الدفع ببطان الإذن على القول بأن التحريات قد اسفرت عن ضبط الطاعن وهو ما يصلح رداً على هذا الدفع ذلك بأن ضبط المخدر هو عنصر جديد في الدعوى لاحق على التحريات ، وعلى اصدار الاذن بالتفتيش بل انه هو المقصود بذاته بإجراء التفتيش ، فلا يصح ان يتخذ فيه دليلاً على جدية التحريات السابقة عليه ، لأن شرط اصدار الاذن ان يكون مسبوقاً بتحريات جدية يرجح معها نسبة الجريمة إلى المأذون بتفتيشه . لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون معيباً بالقصور والفساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ١١٥٥٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٥/١٣)

٤. لما كان من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها ، وهي حرة في تكوين اعتقادها حسب تقديرها لسلل الأدلة واطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم ، وعدم اطمئنانها إليها نفسها بالنسبة إلى متهم آخر ، كما أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يוכל الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية أن ترى أن مجرى التحريات قد جد في جمعها عن أحد المتهمين ولم يجد في ذلك بالنسبة لمتهم آخر ، وأن تخلص تبعاً لذلك إلى صحة الإذن - الصادر بناءً على تلك التحريات - بتفتيش أحد المتهمين ، وإلى عدم صحته بالنسبة إلى المتهم الآخر دون أن يعد ذلك منها تناقض في التسيب أو فساداً في الاستدلال ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطان إذن التفتيش لصدوره بناءً على تحريات غير جادة فرد عليه بما يسوغ اطراحه بالنسبة للطاعن ، فإنه لا يعيب الحكم أنه أهدر - من

بعد - دلالة تلك التحريات بالنسبة للمتهم الذى قضى براءته للأسباب التى أوردها والتي تتعلق بالتحري عن المتهم هنا وحده .

(الطعن رقم ١٣٤٢٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٦/٧)

٥. من المقرر أنه وإن كان حكمة الموضوع أن تعول فى تكويين عقيدتها على التحريات باعتبار كونها معززة فحسب لما ساقته من أدلة ، إلا أنها لا تصلح وحدها لأن تكون دليل بذاته ، أو قرينة بعينها على الواقعة المراد اثباتها .

(الطعن رقم ١٤٣٩٣ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٧/٥)

٦. لما كان مجرد التأخير فى عرض الاستدلالات المخبر بمعرفة الضابط الذى قبض عليه فى حالة التلبس بالجريمة لا يدل بذاته على معنى معين ولا يمنع المحكمة من الأخذ بما ورد به ، وأقوال محررة من أدلة منتجة فى الدعوى مادامت اطمأنت إليها ، كما لا جناح عليها فى أخذها برواية منقولة عن شهودها إذا آنت الصديق فيها ، واقتنعت بصورها عمن نقلت له ، وكذلك تعويلها فى تكويين عقيدتها على ما جاء بتخريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ، فإن المحكمة يكون قد اكتمل اقتناعها واطمأن وجدانها الى أن هو الذى اعتدى على اغنى عليه بمديدة بقصد قتله فأحدث اصاباته التى أدت الى وفاته على نحو ما أثبت تقرير الصفة التشريعية .

(الطعن رقم ٣٠١٥٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٩/٩/٢٦)

٧. من المقرر أنه لا تريب على مأمورى الضبط القضائى ومرءوسهم فيما يقومون به من التحري عن جرائم بقصد اكتشافها ، ولو اتخذوا فى سبيل ذلك التخفى وانتحال الصفات حتى يأس الجاني لهم ويأمن جانبهم ، فمسايرة رجال الضبط للجنة بقصد ضبط جريمة يقارفلها لا يخاف القانون ولا يعد تحريضا منهم للجنة مادام أن إرادة هؤلاء تبقى حرة غير معدومة ومادام أنه لم يقع منهم تحريش فى ارتكاب هذه الجريمة .

(الطعن رقم ١٩٨٥٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/١٩)

٨. لما كان إيراد اسم المأذون بتفتيشه خلوا من الاسم الصحيح لجسده في محضر الاستدلالات لا يقدح في جدية ما تضمنه من تحريرات ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه كافيا في الإفصاح عن أن المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش اطمئنانا منها الى جدية الاستدلالات التي بنى عليها ، فإن النعي على الحكم في هذا الصدد لا يكون سديدا .

(الطعن رقم ٦٦٩١ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٢١)

٩. من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع التي متى اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ اجرائه فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، وإذا كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع بطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لها أصلها الثابت في الأوراق ، وكان عدم ذكر بيان دقيق لمحل اقامة الطاعن أو عدم بيان مهنته أو المقيمين معه أو المالك للمزل الذي يقطنه لا يقدح بذاته في جدية التحريات .

(الطعن رقم ٢٣٦٥٢ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٠)

١٠. من المقرر أن جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، ومتى اقتنعت المحكمة بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره وافرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك - كما هو الحال في الدعوى - فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . لما كان ذلك ، وكان عدم إيراد صناعة الطاعن أو سوابقه أو محل اقامته أو الخطأ فيه في محضر الاستدلالات لا يقدح في ذاته في جدية ما تضمنه من تحريرات كما أن ضبط آخرين مع الطاعن لم تشملهما التحريات لا بحس ذاتيتها ولا ينال من

جديتها ، إذ أن الأعمال الإجرائية محكومة من جهة الصحة والبطلان بمقدما قبل ،
وإذ كانت المحكمة قد سوغت الإذن بالتفتيش ووردت على شواهد الدفع بطلانه
، لعدم جدية التحريات التي سبقته على نحو يتفق وصحيح القانون ، فإن النعسي
على الحكم في هذا الشأن .

(الطعن رقم ٥٦٢٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢)

١١ . لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه وإن كان من المقرر أن تقدير
جدية التحريات وكفايتها لتسويغ اصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكسلا الى
سلطة التحقيق التي اصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع ، إلا أنه إذا كان المنسهم
قد دفع بطلان هذا الإجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع
الجوهري ، وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة ، وإذ كان الحكم المطعون فيه لم
يعرض البتة لدفع الطاعن بطلان إذن التفتيش ، لعدم جدية التحريات التي بنى
عليها على الرغم من انه اقام قضاءه بالإدانة على الدليل المستند مما أسفر عنه
تنفيذ هذا الإذن فإنه يكون معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ٢٢٠٢٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٦)

١٢ . من المقرر أن تقدير جدية التحريات كفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من
المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة
الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر
التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره ، وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك ،
فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ولما كانت المحكمة قد
سوغت الأمر بالتفتيش ووردت على شواهد الدفع بطلانه ، لعدم جدية
التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لها أصلها الثابت في الأوراق ، وكان احتواء
الإذن على اسماء أشخاص عديدة تباعدت محال اقامتهم لا يبطل إذن التفتيش
مادام أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بإذن التفتيش

لما كان ذلك ، وكان عدم العثور على اسلحة نارية وذخائر في منزل الطاعن الأول خلافا لما ورد بمحضر التحريات لا يقدرح في جديتها لأن الأعمال الإجرائية محكمة من جهة الصحة والبطان بمقدما لما لا ينتاجها .

(الطعن رقم ١٨١١٣ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٦)

١٣ . وإن كان الصل أن للمحكمة ان تعول في تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة طالما أنها كانت مطروحة على بساط البحث ، إلا أنها لا تصلح وحدها لأن تكون دليلا أساسيا على ثبوت التهمة ، ولما كان الثابت أن محرر المحضر لم يبين للمحكمة مصدر تحرياته لمعرفة ما إذا كان من شأنها أن تؤدي الى صحة ما انتهى إليه الطاعن يؤجر وينسخ ويبيع الأفلام المضبوطة للغير لإثارة شهوات الجمهور وغرائزه ، فإن التحريات بهذه المثابة لا تعدو أن تكون مجرد رأى لصالحها يخضع لاحتمالات الصحة والبطان والصدق والكذب الى أن يعرف مصدره ويتحدد كنهه ، ويتحقق القاضي منه بنفسه حتى يستطيع أن يسطر رقابته على الدليل ويقدر قيمته من حيث صحته أو فساده وانتاجه في الدعوى أو عدم انتاجه ، وإذا كانت المحكمة قد جعلت أساس اقتناعها رأى محرر المحضر ، فإن حكمها يكون قد بنى على عقيدة حصلها الشاهد من تحريه لا على عقيدة استقلت المحكمة بتحصيلها بنفسها ، وكان الحكم المطعون فيه خلا من قيام الدليل على توافر ركن القصد الجنائي لدى الطاعن ، فإنه يكون معيبا بالقصور المستوجب النقض .

(الطعن رقم ١٧٢٥٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٠)

١٤ . من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ الإذن بالتفتيش هو من الموضوع الذى تستقل به قاضيه بغير معقب ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد ا بطل إذن التفتيش تأسيسا على عدم جدية التحريات لما تبين من أن الضابط الذى استصدره لو كان قد جد في تحريه عن التهم المقصود لتعرف على حقيقة

اسمه وعرف حقيقة المزل اذلى يقيم به ، فإن ما انتهى إليه الحكم لم يكن اساسه مجرد الخطأ فى الاسم المقصود بالتفتيش ، ومحل اقامته وإنما كان مرجعه القصور فى التحرى بما يبطل الأمر ، ويهتذر الدليل الذى كشف عنه تنفيذه ، وهو استنتاج غلكه محكمة الموضوع ، ومن ثم فإن منعة الطاعن يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ٢٠٦١٩ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٠)

١٥ . لما كان الأصل فى القانون أن الإذن بالتفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح اصداره إلا لضبط جريمة جنائية أو جنحة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها الى متهم معين ، وأن هناك من الدلائل ما يكفى للتصدى لحرمة مسكنه أو لحرية الشخصية ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ اصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولا الى سلطة التحقيق التى اصدرته تحس رقابة محكمة الموضوع إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع بطلان هذا الاجراء ، فإنه يتعين على المحكمة ان تعرض لهذا الدفع الجوهري ، وأن ترد عليه بالقبول أو الرفض وذلك بأسباب سائفة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول - ضمن ما عول عليه - فى رفض الدفع بطلان إذن التفتيش لانعدام التحريات التى بنى عليها على اقوال الضابطين شاهدى الاثبات بالتحقيقات ، وهى عنصر جديد فى الدعوى لاحق على تحريات الشرطة وعلى اصدار الإذن بالتفتيش ، فلا يصح أن يتخذ منها دليلا على جدية التحريات السابقة عليه ، لأن شرط صحة اصدار الإذن أن يكون مسبوقا بتحريات جدية يرجح معها نسبة الجريمة الى المأذون بتفتيشه مما يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم ردها على الدفع - أن تبدى رأيها فى عناصر التحريات السابقة على الإذن دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه ، وأن تقول كلمتها فى كفايتها أو عدم كفايتها لتسويغ اصدار الإذن من سلطة التحقيق ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور والفساد فى الاستدلال .

(الطعن رقم ٢٨٥٤١ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٢٠)

١٦. لما كان من المقرر أن تقرير جديده التحريات وكفاتها لإصدار أمر التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في معرض الرد على الدفع بطلان إذن التفتيش ، لعدم جدية التحريات سائفا وكافيا في الإفصاح عن اقتناع المحكمة بجديده الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفاتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن ، ولا يغير من ذلك عدم بيلن سن الطاعن أو سوابقه بمحضر الاستدلالات مادامت المحكمة قد اطمأنت الى الطاعن هو المقصود بالإذن ، كما أن عدم بيان نوع المخدر لا يقدح في جدية ما تضمنه من تحريات ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا .

(الطعن رقم ٢٨٥٨٩ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢)

١٧. لما كان البين من الحكم المطعون فيه انه أورد تحريات الشرطة في قوله " أن تحريات العقيد الضابط بإدارة مكافحة مخدرات القاهرة قد دلست على أن المتهمه تحوز وتحرز كمية من المخدرات بمسكنها لتقوم بترويجها بين المتعاطين ، فقام باستصدار إذن من النيابة العامة بضيئها وتفتيشها ومسكنها ، وكان ما أورده الحكم بالنسبة لتحريات الشرطة كافيا في بيان مضمونها ، ومن ثم فإن المحكمة لم تكن ملزمة من بعد بأن تورد مؤدى تلك التحريات تفصيلا ، وحسبها في ذلك أن يكون الدليل الذى اطمأنت إليه واقنعت به له مأخذه الصحيح من الأوراق .

(الطعن رقم ٢٨٩٠٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٤)

استعمال القوة مع الموظفين العموميين

١. لما كان من المقرر أن الركن الأدبي في الجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا (أ) من قانون العقوبات يتحقق بتوافر نية خاصة لدى الجاني بالإضافة الى القصد العام تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يحمله على الامتناع عن أداء عمل كلف بأدائه وأن الشارع اطلق حكم هذه المادة لينال بالعقاب كل من يستعمل القوة أو العنف أو التهديد مع الموظف العام أو الشخص المكلف بخدمة عامة متى كانت غايته من الاعتداء أو التهديد حمل الموظف أو المكلف بالخدمة العامة على قضاء أمر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به يستوى في ذلك أن يكون الجاني قد فكر فيما إذا كان الموظف أو المكلف بالخدمة العامة سيستجيب الى رغبته أو لم يكن قد أدخل ذلك في اعتباره ، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعنين مقاومتهما رجال الشرطة وتعديتهما عليهما لمنعهم من أداء عمل من أعمال وظيفتهم ، وهو القبض على الطاعن الثاني تنفيذا لأمر الضبط الصادر ضده واخره عنه اغضض رقم لسنة ١٩٨٧ جج مصر الجديدة ، لهروبه من حارسه في قضية الجنبحة رقم لسنة ١٩٨٧ جج مصر الجديدة ، وأنه تمكن بذلك فعلا من الهرب منهم فإن الحكم يكون بذلك قد أثبت قيام الركن المعنوي للجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا (أ) من قانون العقوبات بعنصره العام والخاص إذ استظهر أن نية المتهمين من المقاومة والاعتداء ، إنما انصرفت الى منع رجال الشرطة من أداء عمل من أعمال وظيفتهم .

(الطعن رقم ٢٢١٧ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٧)

٢. لما كان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن الضابط انجنى عليه استوقف بعض الأشخاص واصطحب معه من لا يحمل اثبات شخصية للتحرى عنه إلا أن الطاعن وهو شيخ البلدة وآخرين بعضهم يحملون العصى اعترض طريق السيارة التي يستقلها الضابط معلنا له أن السيارة لن تسير مما لم يترل المقبوض عليهم من أهالي بلدته منها ، ثم أمر الطاعن من بداخل السيارة بالسوق فتمكن شخصان من هؤلاء بالزول والهروب ، وانتهى الحكم الى أن الطاعن تمكن بهذه الوسيلة من القوة والعنف والتهديد في منع الضابط من أداء عمله . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة أن الدفاع عن الطاعن دفع بعدم مشروعية ما قام به الضابط من استيقاف وقبض ، وأن عدم حل البطاقة لا يبيح ذلك ، وأنه على فرض ان الطاعن طلب من الضابط اخلاء سبيل المقبوض عليهم فلا عد متهما بحمل الضابط عن الامتناع عن تأدية عمله . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الركن الأدبي في الجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا (أ) من قانون العقوبات لا يتحقق إلا إذا توافر لدى الجاني قصدا خاصا بالاضافة الى القصد الجنائي العام ، يتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة ، هي ان يسؤدى عملا لا يحل له قانونا أن يؤديه ، أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه وفقا للقانون ، وقد أطلق الشارع حكم هذه المادة ، لينال بالعقاب كل من يستعمل القوة أو العنف أو التهديد مع الموظف العام ، أو المكلف بالخدمة العامة ، ليحملة على قضاء أمر غير حق أو اجتناب عمله المكلف به قانونا ، يستوى في ذلك أن يقع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لمنعه من المضي في تنفيذه أو في غير قيامه به لمنعه من أدائه في المستقبل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه على السياق المتقدم لم يبين مظهر القوة أو العنف الذي نسب للطاعن اتيانه وماهية التهديد الذي قام به وكيف أدى الى

حمل الضابط على امتناعه عن القيام بعمل من أعمال وظيفته ، لأن مجرد استعلام الطاعن عن سبب القبض أو طلب إخلاء سبيل المقبوض عليهما بغير حق لا يفيد انتراء الطاعن حمل الضابط على اجتناب عمل من أعمال وظيفته ، كما أن ما نسبته الحكم الى الطاعن من قوله بأن السيارة لن تسير قبل نزول المقبوض عليهم ، لم تكن تلك العبارة مقرونة بإفصاح الطاعن عن انتراء إيذاء الضابط إن تحركت السيارة بل كان في مكنة الضابط رغم سماعها ان يأمر قائد السيارة بالسير ، كما لم يعرض الحكم لما اثاره الدفاع من عدم مشروعية قيام الضابط بالاستيقاف بما يزيل دواعي الشبهة وان الضابط لم يخرج عن حدود القانون بما لا يتوافر معه مبررات تدخل الطاعن بالسؤال عن سبب القبض أو طلبه من الضابط الإفراج عن قبض عليهم ، الأمر الذي يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبب والفساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ٧٦٢٩ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢١)

استغلال نفوذ

١. لما كان مناط تطبيق العقوبة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات بشأن جريمة استغلال نفوذ ، هو ثبوت صفة الموظف العام في حق المتهم في تاريخ ارتكاب هذه الجريمة ، فإذا كانت هذه الصفة قد انحسرت عنه في ذلك التاريخ أو كان الجانب في تلك الجريمة ليس من الموظفين العموميين ، وجب توقيع عقوبة الجنح المنصوص عليها في عجز المادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات - لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن بأنه لم يكن موظفا عموما وقت ارتكاب الجريمة بعد - في خصوصية هذه الدعوى - دفاعا جوهريا لما له من أثر على العقوبة الواجب الحكم بها عليه - على النحو السالف بيانه - وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في اطراح ذلك الدفاع والمستندات المؤيدة له ، على مجرد القول بعدم اطمئنان المحكمة لصحة ذلك الدفاع وتلك المستندات ، لأن الطاعن لم يثر شيئا عنهما أثناء استجوابه بتحقيقات النيابة العامة ، وهو ما لا يسوغ به اطراحها ، إذ كلف على المحكمة ان تجري من جانبها تحقيقا تستجلى به حقيقة الأمر في دفاع الطاعن ، ولا يغني عن ذلك ما أورده الحكم في هذا الخصوص من أن الطاعن سكت عن اثارة دفاعه - المار ذكره - وتقدم مستنداته أثناء استجوابه بتحقيقات النيابة العامة ، لما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - من أن التأخير في الإدلاء بالدفاع لا يدل حتما على عدم جديته مادام متجا ، ومن شأنه أن تدفع به التهمة أو يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، كما أن استعمال المتهم حقه المشروع في الدفاع عن نفسه في مجلس القضاء لا يصح البتة أن ينعت بعدم الجدية ولا أن يوصف بأنه جاء متأخرا ، لأن المحاكمة هي وقته المناسب الذي كفله فيه القانون لكل متهم حقه في أن يدلي بما يحق له من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع والزم المحكمة النظر فيه ، وتحقيقه تجلية للحقيقة وهداية للصواب ، وإذا ما كان الحكم المطعون فيه على ما سلف بيانه قد خالف هذا النظر في الرد على الدفع المشار إليه اكتفاء بمبدأ

ساقه من رد قاصر لا يسوغ به رفضه ، فإنه يكون معيا فوق قصوره بالفساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ٢٠٠٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٢/٣)

٢. لما كان الشارع قد سوى في نطاق جريمة الاتجار بالنفوذ المنصوص عليها في المادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات بين تذرع الجاني - في الطلب أو القبول أو الأخذ - بنفوذ حقيقي للحصول على مزية من سلطة عامة ، وبين تذرعه في ذلك بنفوذ مزعوم ، فقد قدر الشارع أن الجاني حين يتجر بالنفوذ على أساس موهوم لا يقل استحقاقا للعقاب عنه حين يتجر به على أساس من الواقع ، إذ هو حينئذ يجمع بين الغش - أو الاحتيال - والإضرار بالثقة الواجبة في السلطات العامة ولا يلزم أن يكون الزعم بالنفوذ صريحا بل يكفي أن يكون سلوك الجاني منظويا ضمنا على زعم منه بذلك النفوذ . لما كان ذلك ، وكان مؤدي ما أثبتته الحكم أن الطاعن زعم للمتهم الثالث أن له صلة بزميله القاضي للحصول على أحكام لصالح المتهم الثالث في القضايا المتهم فيها ، والمنظورة أمام الدائرة التي يرأسها زميله ، وأن الطاعن طلب منه النفوذ وأخذها لاستعمال نفوذه - الناشئ عن تلك الصلة - للحصول على أحكام لصالحه ، وكان الطاعن لا يمارى في أن ما حصله الحكم عما تقدم ذكره له معينه من وقائع الدعوى وأدلتها ، فإن ما يثيره في هذا الشأن لا يكون مقبولا ، إذ هو في واقعة لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى واستخلاص ما تؤدي إليه مما لا تقبل آثاره أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٤٥٥١ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١/١٥)

استيلاء

١. لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بالاشتراك مع ممرضات مجهولات في ارتكاب جريمة تسهيل الاستيلاء على أموال عامة مجرد اتصال الطاعن بالمال العام ووجوده في حوزته ، ولئن كان من المقرر أنه ليس بشرط أن يكون فاعل الجريمة معلوما بل يعاقب الشريك ولو كان الفاعل الأصلي للجريمة مجهولا ، وأنه ليس هناك ما يحول من أن يكون الشخص شريكا في جريمة تستلزم في دفاعها صفة خاصة كصفة الموظف العام ، إلا أنه يتعين على الحكم الصادر بالإدانة في هذه الجريمة أن يدلل على صفة الموظف العام في حق من قام بتسهيل الاستيلاء لغيره على المال العام وهي ركن في جنائية الاستيلاء على مال الدولة أو ما في حكمها أو تسهيل ذلك للغير المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١١٣ من قانون العقوبات التي تقتضى وجود المال في ملك الدولة أو ما في حكمها عنصرا من عناصر ذمتها المالية ثم قيام موظف عام أو من في حكمه بانتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عنوة أو تسهيل ذلك للغير ، ومع ذلك خلص الحكم الى إدانة الطاعن بوصفه شريكا بالتحريض والمساعدة في هذه الجريمة دون أن يدلل على صفة الموظف العام .

(الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١/٦)

٢. من المقرر أن فعل الاشتراك لا تحقق فيه الصفة الجنائية إلا بوقوع الجريمة التي حصل الاشتراك فيها ، ولأن الأصل أن إجرام الشيك هو فرع من إجرام الفاعل الصلى ، وإذا كان الحكم لم يقم الدليل على توافر أركان جريمة تسهيل الاستيلاء على المال العام ولم يثبت توافر صفة الموظف العام في حق الممرضات وكيف أن وظيفة كل منهن قد طوعت من تسهيل استيلاء الطاعن وآخر على مال الدولة ، واكتفى في ذلك كله بعبارات عامة مجملة ومجهلة لا يبينها منها مقصود الحكم في

شأن الواقع المعروض الذى هو مدار الأحكام ولا يتحقق بما الغرض الذى قصده الشارع من إيجاب تسيبها من الوضوح والبيان والجزم واليقين ، فإنه يكون مشوبا بالقصور .

(الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١/٦)

٣. لما كانت جناية الاستيلاء على مال للدولة بغير حق المنصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات تتحقق متى استولى الموظف العام - أو من في حكمه - على مال للدولة أو لإحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بتصيب ما بانتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عتوة بنية تملكه وتضييع المال على ربه .

(الطعن رقم ٢٥٨٦ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١/١٧)

٤. لما كانت المادة ١١٩ من قانون العقوبات تنص على أنه يقصد بالأموال العامة في تطبيق أحكام هذا الباب - الباب الرابع - ما يكون كله أو بعضه مملوكا لإحدى الجهات الآتية أو خاضعا لإشرافها أو لإدارتها . (ب) الهيئات والمؤسسات العامة ووحدات القطاع العام . (ز) الشركات والجمعيات والوحدات الاقتصادية والمنشآت التي تساهم فيها الجهات المنصوص عليها في الفقرات السابقة ، وكل من قرار نائب رئيس مجلس الوزراء وزير التخطيط والمالية والاقتصاد رقم ٢٤١ لسنة ١٩٨٠ والذي رخص - في ظل سريان أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار إليها آنفا - في تأسيس شركة الأهرام الصحفية للاستثمار وفقا للعقد المرفق به والذي يبين منه أن مؤسسة الأهرام الصحفية تساهم في رأس مال هذه الشركة بسبعين وتسعمائة وألفي سهم من مجموع الأسهم البالغ ثلاثة آلاف سهم ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن بشأن الطبيعة القانونية للشركة المذكورة وخلص الى انطباق المادة ١١٩ أنفة الذكر على أموالها ، فإن ما خلص إليه الحكم من ذلك يكون صحيحا .

(الطعن رقم ٣٧١٧ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٩٩٩/٢/١)

٥. لما كانت جناية الاستيلاء على مال عام بغير حق المنصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات تتحقق متى استولى الموظف العام أو من في حكمه على مال عام بانتزاعه خلسة أو حيلة أو عنوة بنية تملكه وتضييع المال على ربه ، ولا يشترط لقيام هذه الجريمة ما يشترط في جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من ذلك القانون من أن يكون المال مسلم للموظفة بسبب الوظيفة ، وإذا كان مؤدى ما أثبتته الحكم المطعون فيما تقدم أن الطاعة وهى منتجة بشركة الشرق للتأمين التى تساهم الدولة فى مالها بنصيب شرعت فى تسهيل استيلاء المحكوم عليه الثانى على المبلغ المملوك للشركة والمملوك للدولة ، وكانت الطاعة لا تجحد صفتها التى أثبتتها الحكم من كونها موظفة عامة كما لا تنازع فى طعنها بشأن ملكية الدولة للمال فإن ما وقع منها تتوافر به _ بهذه المثابة _ الأركان القانونية للجناية الأولى التى نصت عليها المادة ١١٣ سالفقة الذكر ، وكان الحكم قد التزم هذا النظر القانونى فى رده على دفاع الطاعة فى شأن ما اثارته فى هذا الخصوص فإن النعى على الحكم لهذا السبب لا يكون سديدا .

(الطعن رقم ١٣٦٠٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠١/٢٠)

٦. إن المادة ١١٣ من قانون العقوبات قد دلت فى صريح عبارتها وواضح دلالتها على أن جناية الاستيلاء على مال الدولة بغير حق تقتضى وجود المال فى ملك الدولة عنصرا من عناصر ذمتها المالية ثم قيام موظف عام أو فى حكمه أيا كان بانتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عنوة ، ولا يعتبر المال قد دخل فى ملك الدولة إلا إذا كان قد آل إليها بسبب صحيح ناقل للملكية ، وتسلمه من الغير موظف مختص بتسلمه على مقتضى وظيفته ، أو أن يكون الموظف المختص قد سهل لغيره ذلك ، ويشترط انصراف نية الجاني وقت الاستيلاء الى تملكه أو تضييعه على ربه فى تسهيل الاستيلاء وعليه يكون وجوبا على الحكم أن يبين صفة كل طاعن وكونه موظفا وكون وظيفته قد طوعت له تسهيل استيلاء الغير على المال

وكيفية موظفا وكون وظيفته قد طوعت له تسهيل استيلاء الغير على المال
وكيفية الإجراءات التي اتخذت بما تتوافر به أركان تلك الجريمة .

(الطعن رقم ١٩١٤٨ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١)

٧. لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في جريمة تسهيل
الاستيلاء بغير حق على مال عام بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع
وظروف ما يدل على قيامه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة .

(الطعن رقم ٣٠٠٩٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٢/٣/٣)

استيقاف

١. لما كان من المقرر أن من حق مأمور الضبط القضائي إيقاف السيارة المعدة للإيجاز - كما هو الحال في الدعوى الراهنة - حال سيرها في الطريق العام بقصد مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح في شأها واتخاذ اجراءات التحري للبحث عن مرتكبي الجرائم في دائرة اختصاصه ، فإن ما يثيره الطاعن من بطلان استيقاف الضابط للسيارة لانتهاء ميراثه لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا يظهر البطلان ، ولا على احكامه إن هي التفت عنه ولم ترد عليه .

(الطعن رقم ١٦٥٥٣ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٩/١٩)

٢. من المقرر أن الاستيقاف هو اجراء يقوم به رجال السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تيرره الظروف هو أمر مباح لرجل السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية منه واختيارا في موضوع الريب والظن على نحو يبنى عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحري وللكشف عن حقيقته عملا بحكم المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكان الفصل في قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه من الأمور التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع بغير معقب مادام لاستنتاجه ما يسوغه .

(الطعن رقم ١٦٥٨٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٠)

٣. الاستيقاف هو اجراء بمقتضاه يحق لرجل السلطة العامة أن يوقف الشخص ليسأله عن هويته وعن حرفته ومحل اقامته ووجهته إذا اقتضى الحال على اساس أن له مسوغ . لما كان ذلك ، وكان للاستيقاف شروطا ينبغي توافرها قبل اتخاذه هذا الاجراء وهي أن تضع الشخص نفسه طواعية منه واختيارا في موضع الشبهات والريب وأن يبنى هذا الوضع عن صورة تستلزم تدخل المستوقف للكشف عن حقيقته ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى

مشروعية استيقاف الضابط للطاعن مجرد اشتباهه فيه دون أن يبين الحالة التي كان عليها الطاعن قبل استيقافه وما إذا كانت تستلزم تدخل الضابط ليستطلع جلية أمره ، ذلك لأنه إذا ما انتفت المظاهر التي تبرر الاستيقاف فإنه يكون على هذه الصورة هو القبض الذي لا يستند الى اساس في القانون فهو باطل ولا يعتد بما أسفر عنه من دليل ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ٢٢١٦٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٧)

٤. لا يجوز تدخل للمحكمة في رواية الشاهد ذاتا وأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها ، أو اقامتها قضائها على فروض تناقض صريح روايته ، بل كل ما هذان تأخذ بها إذا هي اطمأنت إليها أو تطرحها إن لم تثق بها ، وكان بين من مما اليه الحكم عند تحصيله لواقعة الدعوى وسرده لأقوال ضابط الواقعة ما يفيد أن تخلي الطاعن عن الكيس المحتوى المادة المخدرة كان اختياريا لكونه وليد إجراء مشروع هو حق الضابط في استيقافه وقائد الدراجة البخارية للإطلاع على تراخيصها ومحاولة قائدتها الاستدارة للخلف والفرار عند رؤيته للضابط والقوة المرافقة له ، في حين أن الثابت من مطالعة المفردات المضمومة - تحقيقا لوجه الطعن - أن الضابط لم يذكر سببا لاستيقاف المتهمين بل قرر أنه أعد كمينا بطريق ترابي ومعه قوة من الشرطة السرية واستروا حتى لا يراهم القادم في الطريق وإذ رأى الدراجة البخارية قادمة في اتجاهه تريث حتى اقتربت ليحقق مفاجأة راكبيها ثم خرج والقوة المرافقة من مكمنه وأشار لهما بالتوقف فاستدار قائدتها بدراجته محاولا الفرار فقامت القوة المرافقة بالقبض عليهما ، ومن ثم ألقى الطاعن بكيس يحمله فتبعه ببصره والنقطة وعند فضه تبين بداخله المادة المخدرة ، وإذ كان ما أورده الحكم تبريرا لما خلص إليه من مشروعية استيقاف الضابط للمتهمين من أنه كان للاطلاع على تراخيص دراجتهما البخارية لا اصل له في الأوراق ، فإن الحكم يكون قد تدخل في رواية الشاهد وأخذ بها على وجه

يخالف صريح عبارتها وهو ما لا يجوز ولا يصلح رداً على ما دفع به المتهمان من بطلان القبض والتفتيش لانتفاء حالة التلبس مما يؤذن بنقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

(الطعن رقم ١٦٤١٢ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/٥/١٤)

٥. لئن كان من المقرر أن القيود الواردة على حق رجل الضبط القضائي في اجراء القبض والتفتيش بالنسبة الى السيارات إنما تنصرف الى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها إلا في الأحوال الاستثنائية التي رسمها القانون طاملاً هي في حيازة أصحابها ، أما بالنسبة للسيارات المعتدة للإيجار - كالسيارة التي كان الطاعن ضمن راعيها والتي ضبط فيها المخدر - فإن من حق مأموري الضبط القضائي إيقافها أثناء سيرها في الطريق العامة للتحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور التي تمنع استعمال السيارات في غير الغرض المخصص لها وهو في مباشرته لهذا الاجراء إنما يقوم بدوره الإداري الذي خوله إياه القانون ، إلا أن ذلك مشروط بمراعاة ضوابط الشرعية المقررة للعمل الإداري ، فلا بد له أن يستهدف مصلحة عامة وأن يكون له سند من القانون وان يلتزم بالحدود اللازمة لتحقيق غاية المشرع من منحه هذه الصلاحية وأن يلزم في مباشرتها بالقواعد الدستورية والقانونية وإلا وصم عمله بعدم المشروعية والانحراف بالسلطة ، وغذ كان البين مما سرده الحكم المطعون فيه أن ضابط الواقعة استوقف السائرة الأجرة التي يستقلها الطاعن وانحكوم عليه الآخر ضمن ركبائها لمباشرة اختصاصه الإداري في الاطلاع على التراخيص بيد أنه جاوز في مباشرته لهذا الاجراء الإجاري حدود غرض المشرع من منحه هذه الصلاحية ولم يلتزم في مباشرتها بالقواعد الدستورية والقانونية بأن تعرض لحرية الأشخاص ومد بصره الى أمتعة الركاب واستكشف الأشياء المغلفة غير الظاهرة دون مبرر ، فإن تجاوزه لحدود الاطلاع على تراخيص السيارة الى

التحقق من شخصيات ركابها وعنه في أمتعتهم المغلفة يتم بعدم المشروعية وينطوى على انحراف بالسلطة فإذا تخلى الطاعن من بعد عن أمتعته - يأنكسار صلته بها - فلا يمكن وصف هذا التخلي بأنه كان تخليا إراديا منه بل دفعه إليه الاجراء غير المشروع اذلى سلوكه ضابط الواقعة ، وغذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على صحة هذا الاجراء ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٣٢٢١٢ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/٦/١١)

٦. الاستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة على سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف وهو أمر مباح لرجل السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية منه واختيارا في موضوع الريب والظن ، وكان هذا الوضع ينشئ عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحرى وللكشف عن حقيقته عملا بحكم المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - والفصل في قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه من الأمور التي يستقل بتقديرها قاضى الموضوع بغير معقب مادام لا يستتاجه ما يسوغه .

(الطعن رقم ٣٠٤٠ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠١/١١/١٢)

إسقاط الحوامل

١. إذ كان مؤدى ما حصله الحكم أن الطاعن بعد أن وقع الكشف الطبى على الجنى عليها وتبين حملها ، عمد الى اجراء عملية تفريغ رحمها ، فإن فى ذلك ما يكفى لبيان تعمده إتهاء الحمل قبل الأوان وهو ما يتحقق به الركن المعنوى فى جريمة الاسقاط التى دانه بارتكابه ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٥٦٩٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/١٦)

اشتباه

١. لما كانت المادة ٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن التشريع المشتبه فيهم المعدل بالقوانين أرقام ١٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ١١٠ لسنة ١٩٨٠ ، ١٩٥ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه يعد مشتبهاً فيه كل شخص يزيد سنه على ثمان عشرة سنة حكم عليه أكثر من مرة في إحدى الجرائم الآتية أو اشتهر عن أسباب مقبولة أنه اعتاد ارتكاب بعض الجرائم أو الأفعال الآتية ثم أوردت المادة سالف الذكر حصراً للجرائم والأفعال ومن بينها السرقة ، وتنص المادة السادسة من القانون ذاته على أنه " يعاقب المشتبه فيه بأحد التدابير الآتية : (١) تحديد الإقامة في مكان معين ، (٢) الوضع تحت مراقبة الشرطة ، (٣) الإيداع في إحدى مؤسسات العمل التي تحدد بقرار من وزير الداخلية ، (٤) الأبعاد للأجنبي وكانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بحكمها الصادر بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٩٣ في القضية رقم ٣ لسنة ١٠ ق دستورية بعدم دستورية نص المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ويسقط أحكام المواد المرتبطة ، وهي المواد ٦ ، ١٣ ، ١٥ منه - لما كان ذلك ، وكان قضاء المحكمة الدستورية العليا سالف الذكر يعد بمثابة تشريع ناسخ لأحكام المواد ٥ ، ٦ ، ١٣ ، ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل - سالف البيان - والتي عوقب الطاعن بمقتضاها - وتعتبر هذه المواد بعدم جواز تطبيقها ملغاة ضمناً مما يخرج الواقعة المنسوبة الى الطاعن من نطاق التجريم مادام السند الشرعي في تجريمها قد أُلغى لأنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص ، وهو ما يتحقق به معنى القانون الأصحح بالنسبة للطاعن ويجب تطبيقه مادامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه ما زالت قائمة لم يفصل فيها بحكم بات عملاً بنص المادة الخامسة من قانون العقوبات ، وكانت المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تحول محكمة النقض

أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة الطاعن عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٧٥١٣ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٢/١٢/١٧)

اشتراك

١. من المقرر أن مجرد إثبات سبق الإصرار على التهمين يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف الجريمة بنفسه من المبررين عليها والمحكمة ليست ملزمة ببيان وقائع خاصة لإفادة الاتفاق غير ما تبينه من الوقائع المفيدة لسبق الإصرار ، وإذ كان الحكم قد أثبت تصميم المتهمين على قتل الجنى عليه ، فإن ذلك يرتب تضامنا في المسؤولية يستوى في ذلك أن يكون الفعل الذى قارفه كل منهم محمدا بالذات أم غير محدد وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه ، هذا الى أن ما أثبتته المحكمة كاف بذاته للتدليل على اتفاق الطاعن الأول على قتل الجنى عليه من معيته في الزمان والمكان ونوع الصلة بينهما وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاهها وجهة واحدة في تنفيذها وأن كل منهما قصد قصد الآخر في إيقاعها ، بالإضافة الى وحدة الحق المعتدى عليه ، ومن ثم يصح طبقا للمادة ٣٩ من قانون العقوبات اعتبار الطاعن الثانى فاعلا أصليا في جريمة القتل التى وقعت تنفيذا لذلك التصميم أو هذا الاتفاق ، ويكون النعى على الحكم بالقصور في هذا الصدد في غير محله .

(الطعن رقم ١٥٠٦ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٤/٢٠)

٢. من المقرر أنه لا يشترط لتحقيق الاشتراك بطريق المساعدة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ من قانون العقوبات أن يكون هناك اتفاق سابق بين الفاعل والشريك على ارتكاب الجريمة ، بل يكفي أن يكون الشريك عالما بارتكاب الفاعل للجريمة وأن يساعده في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو التمتمة لارتكابها .

(الطعن رقم ١٨١٣٤ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/٥/١٢)

٣. من المقرر أن الاتفاق على ارتكاب الجريمة لا يقتضى في الواقع أكثر من تقابل إرادة المساهمين ولا يشترط لتوافره مضي وقت معين ومن الجائز عقلا وقانونا أن تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة أو لحظة تنفيذها تحقيقا لقصد مشترك بين المساهمين هو الغاية النهائية من الجريمة أى أن يكون كل منهم قصد قصد الآخر في إيقاع الجريمة المعنية وأسهم فعلا بدور في تنفيذها بحسب الخطة التي وضعت أو تكونت لديهم فجأة ، أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها ، وكان مدأورده الحكم في بيان واقعة الدعوى مما سلف وما ساقه من أدلة الثبوت كافيا بذاته للتدليل على اتفاق المتهمين على السرقة من معيتهما في الزمان والمكان ونوع الصلة بينهما وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاهيهما وجهة واحدة في تنفيذها ، وأن كلا منهما قصد قصد الآخر في إيقاعها وقارف فعلا من الأفعال المكونة لها ، فإن منعى الطاعنين في هذا الخصوص غير سديد .

(الطعن رقم ١٤٣٩٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٧/٢٠)

٤. من المقرر أن مناط جواز البات الاشتراك بطريق الاستنتاج استنادا الى القرائن أن تكون هذه القرائن منصبة على واقعة الاتفاق على ارتكاب الجريمة أو التحريض أو المساعدة في ذاتها ، وأن يكون استخلاص الحكم للدليل المستمد منها لا يتجافى مع العقل والمنطق فإذا كانت الأسباب التي اعتمد عليها الحكم لا تؤدي الى ما انتهى إليه فعندئذ يكون لحكمة النقض بما لها من حق الرقابة على صحة تطبيق القانون أن تتدخل وتصحح هذا الاستخلاص بما يتفق مع المنطق والقانون.

(الطعن رقم ٢١٧٦١ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/١٣)

٥. الاشتراك في التزوير يفيد حتما علم الطاعنة بأن الورقة التي استعملتها مزورة ، فلا يعيب الحكم عدم تحدته عن ركن العلم في جريمة استعمال الورقة المزورة .

(الطعن رقم ٢٠٣٢٧ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٤)

٦. لما كان من المقرر أنه ليس على المحكمة أن تدلل على حصول الاشتراك في ارتكاب الجريمة بأدلة مادية محسوسة ، بل يكفيها للقول بمحصله أن تستخلص ذلك من ظروف الدعوى وملابساتها ، وأن يكون في وقائع الدعوى نفسها ، مد يسوغ الاعتقاد بوجوده ، وكان احكم في سرده لوقائع الدعوى ومؤدى أدلة الثبوت فيها أنه جرى ضبط التوكيل الرسمي العام المزور المضبوط وأوراق أخرى في حيازة الطاعن بالشقة التي يستأجرها لحسابه وقد حملت هذه الأوراق البيانات المزورة وبصمات بعض الأختام المقلدة فإن الحكم المطعون فيه إذ استخلص من ذلك أن الطاعن اشترك مع آخر مجهول بطريقى الاتفاق والمساعدة في ارتكاب جريمة التزوير التي دانه بها فإنه يكون استخلاصا سائغا ومؤديا الى ما قصده الحكم منه ومنتجا في اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت إليه ، ذلك أن الاشتراك بطريق الاتفاق هو اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، ويتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ويتحقق الاشتراك بالمساعدة بتدخل الشريك مع الفاعل تدخل مقصودا يتجاوب صداه مع فعله ويتحقق فيه معنى تسهيل ارتكاب الجريمة الذي جعله الشارع مناطا لعقاب الشريك ، ويكون النص على الحكم بدعوى القصور في هذا الخصوص غير سديد .

(الطعن رقم ٦٦٩١ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٢١)

٧. من المقرر أن مناط جواز اثبات الاشتراك بطريق الاستنتاج استنادا الى القرائن أن تكون هذه القرائن منصبة على واقعة التحريض أو الاتفاق أو المساعدة في ذاتها وأن يكون استخلاص الحكم للدليل المستمد منها سائغا لا يتجافى مع المنطق أو تقانون . فإذا كانت الأسباب التي اعتمد عليها الحكم في إدانة المتهم والعناصر نتى استخلص منها وجود الاشتراك لا تؤدي الى ما انتهى إليه . فعندئذ يكون

لحكمه النقض بما لها من حق الرقابة على صحة تطبيق القانون أن تتدخل
وتصحح هذا الاستخلاص بما يتفق مع المنطق والقانون .

(الطعن رقم ٨٥٢٦ لسنة ٦٦٦ ق جلسة ١٠/٢٧/١٩٩٩)

٨. لا كان من المقرر أنه ليس بلازم أن يفصح الحكم صراحة عما إذا كان المتهم
فاعلا أم شريكا بل يكفي أن يكون ذلك مستفادا من الوقائع التي أثبتتها كما أنه
ليس بلازم أن يحدد الحكم الأفعال التي أتاها كل مساهم على حدة مادام قد
أثبت في حق الطاعن والمتهمين الآخرين تعريضهم لأننى على مغادرة البلاد
للاشتغال بالدعارة والشروع في معاونتها على ممارستها واتجاه نشاطهم الإجرامى
الى ذلك فإن هذا يكفي لتضامن الطاعن مع المتهمين الآخرين في المسؤولية
باعتبارهم فاعلين أصليين .

(الطعن رقم ١٧١٤٣ لسنة ٦٤٤ ق جلسة ١٢/٢٧/١٩٩٩)

٩. من المقرر أن الاشتراك في الجريمة يتم غالبا دون مظاهر محسوسة يمكن الاستدلال
بها عليه ، ويكفى لثبوتها أن تكون المحكمة قد اعتقدت بحصوله من ظروف
الدعوى وملابسها ولما أن تستقى عقيدتها من قرائن الحال ، إلا انه ينبغي أن
تكون تلك القرائن منصبة على واقعة التحريض أو الاتفاق أو المساعدة وأن
يكون الدليل المستمد منها سائغا لا يتجافى مع العقل والمنطق .

(الطعن رقم ١٠٥٥٥ لسنة ٦١١ ق جلسة ٢/٨/٢٠٠٠)

١٠. من المقرر أنه وإن كان الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر
خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه إلا أنه يجب على
الحكمة وهي تقرر حصوله ، أن تستخلص من ظروف الدعوى وملابسها ما
يوفر اعتقادا سائغا تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم ، وكان من المقرر كذلك أنه
لا تقوم جريمة استعمال الورقة المزورة إلا بثبوت علم من استعمالها بأنها مزورة

ولا يكفي مجرد التمسك بها أمام الجهة التي قدمت لها مادام لم يثبت أنه هو الذي قام بتزويرها أو شارك في هذا الفعل .

(الطعن رقم ٢٥٦٣٢ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١)

١١. من المقرر أنه لا يشترط لتحقيق الاشتراك بطريق المساعدة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ من قانون العقوبات أن يكون هناك اتفاق سابق بين الفاعل والشريك على ارتكاب الجريمة ، بل يكفي أن يكون الشريك عالماً بارتكاب الفاعل للجريمة وأن يساعده في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكابها ، ومتى كان ما أورده الحكم كافياً للتدليل على ثبوت الاشتراك بطريق المساعدة في حق الطاعن فإنه تنتفي عنه حالة القصور في التسبب ، ويكون ما يثبته الطاعن في هذا الصدد جدلاً في موضوع الدعوى وفي تقدير أدلتها مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب .

(الطعن رقم ١٩٣٤٩ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٨)

١٢. إن الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالباً دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليها ، ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائغاً تبرره الوقائع التي بينها الحكم وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره ، فإن ما يثبته الطاعن من حالة القصور في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي لا تقبلثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٨٧١٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٤)

١٣. لما كان لا يجدي إثارة الطاعنين أن الحكم لم يفصح عن بيان شخص المتهم الذي أطلق النار على كل من المجنى عليهم تحديداً أو أحدث إصابته والتي أودت بحياته مادامت الواقعة كما أثبتها الحكم لا تعدو أن تكون صورة من صور الاتفاق على ارتكاب الجريمة ، فإن ما يثيرانه في هذا الشأن يكون لا محل له .

(الطعن رقم ١٤١٣٦ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/١/٤)

١٤ . إن الاشتراك بطريق الاتفاق إنما يتحقق بانحاذية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، ويتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، وكان من المقرر أنه ليس على المحكمة أن تدلل على حصول الاشتراك في ارتكاب الجريمة بأدلة مادية محسوسة ، بل يكفيها للقول بحصوله ان تستخلص ذلك من ظروف الدعوى وملابساتها ، وأن يكون في وقائع الدعوى نفسها ما يسوغ الاعتقاد بوجوده ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل على اشتراك الطاعنة الثانية في ارتكاب الجريمة بطريق الاتفاق والتحرير على الأدلة السانعة التي أوردها ، فإن هذا حسبه ليستقيم قضاؤه .

(الطعن رقم ١٧٦٠٧ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٤/٥/٢٠٠١)

إصابة خطأ

١. لما كان من المقرر أن عدم مراعاة القوانين والمفردات واللوائح والأنظمة وإن أمكن اعتباره خطأ مستقلاً بذاته في جرائم القتل والإصابة الخطأ إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها ، وكان من المقرر أيضاً أنه يجب قنونا لصحة الحكم في جريمة القتل الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنة الخطأ الذي وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والقتل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد قيادة الطاعن للسيارة مسرعاً ما يوفر الخطأ في جانبه دون أن يستظهر قدر الضرورة التي كانت توجب عليه السير بسرعة معينة تفادياً لوقوع الحادث ، كما لم يبين الحكم موقف الجنى عليهم ومسلكتهم أثناء وقوع الحادث وأثر ذلك على قيام رابطة السببية ، كما أغفل بيان إصابات الجنى عليهم ، وكيف أنها أدت وفاة أحدهم من واقع تقرير فني باعتباره أن ذلك من الأمور الفنية البحتة فإن الحكم يكون معيباً بالقصور .

(الطعن رقم ٤٠٢٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٥)

٢. من المقرر أن عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة وإن أمكن اعتباره خطأ مستقلاً بذاته في جريمة الإصابة الخطأ إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها .

(الطعن رقم ٣٨١٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٨)

٣. لما كان الين من الاطلاع على أوراق القضية والمفردات المضمومة أن ما استند إليه الحكم في اثبات توافر ركن الخطأ في حق الطاعن يخالف ما نقله عن تقرير الطبيب الشرعي من أن إصابة الجنى عليها كانت نتيجة حرق كهربائي بالساق أثناء جراحة لاستئصال غدة درقية ويعزى الحرق الكهربائي الى خلل مفاجئ في

كفاءة عمل جهاز الدياثرمي (الكى الكهربائى) سواء كان ذلك نتيجة لاختلاف وارتفاع مفاجئ فى التيار الكهربائى أو عطل مفاجئ فى مكونات الجهاز وفى كلا الحالتين لا يعتبر الجراح مسئولاً عن ذلك ، وأن الطبيب الجراح ليس مسئولاً عما أصاب الجنى عليها ولا يعتبر ذلك خطأ أو إهمال من جانب الطبيب الجراح وإنما المسئول عن هذا الشخص المكلف بصيانة الأجهزة الكهربائية ، وكان من المقرر أنه لا يسوغ للمحكمة أن تستند فى دحض ما قال به الخبير الفنى الى معلومات شخصية ، بل كان يتعين عليها إذا ما ساورها الشك فيما قرره الخبير فى هذا الشأن أن تستجلى الأمر بالاستعانة بغيره من أجل الخبرة لكونه من المسائل الفنية البحتة التى لا يصح للمحكمة أن تحل محل الخبير فيها . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور فى التسيب والفساد فى الاستدلال بما يعيبه .

(الطعن رقم ١٠٦٧٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٦)

الإضرار العمدى -

١. من المقرر أن جريمة الإضرار العمدى أيضا جريمة عمدية يشترط لقيامها توافر القصد الجنائي وهو اتجاه إرادة الموظف الى إلحاق الضرر بأموال ومصالح الجهة التى يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الأفراد ومصالحهم المعهود بها الى تلك الجهة مع علمه بذلك . فيجب أن يثبت بما لا يدع مجالا للشك أن الموظف العام أراد هذا الضرر وعمل من أجل إحداثه .

(الطعن رقم ٢١٧٦١ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٣/١٠/١٩٩٩)

الإضرار الغير عمدى

١. لما كان الضرر فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١١٦ مكررا (أ) من قانون العقوبات هو الأثر الخارجى للإهمال المعاقب عليه وشرطه أن يكون جسيما ، وقد ترك المشرع تقدير مبلغ جسامته الضرر لقاضى الموضوع لاختلاف مقدار الجسامته فى كل حالة عن غيرها تبعا لاعتبارات مادية عديدة . كما يشترط فى الضرر أن يكون محققا ذلك أنه أحد أركان الجريمة ولا يؤثم مسلك إذا كان أحد أركان الجريمة فاقدا ، وكذلك فإنه يشترط فى الضرر أن يكون ماديا بحيث يلحق أموال أو مصالح الجهة التى يعمل بها الموظف أو يتصل بها بحكم وظيفته ، أو أموال أو مصالح الغير المعهود بها الى تلك الجهة والمراد بالمصلحة فى هذا المقام المصلحة المادية أى المنفعة التى يمكن توقعها بالمال ، ذلك أن الشارع لم يتجه الى إدخال المصالح الأدبية للأفراد فى نطاق الحماية المقررة فى هذه المادة وهى تراعى أساسا الأموال العامة والتسالح القومية والاقتصادية للبلاد - سعيا وراء بناء مجتمع جديد . أما انعطاف حمايته الى أموال الأفراد أو مصالحهم المادية المعهود بها الى جهة عامة فذلك لأن نشاط هذه الأموال إنما يتصل بخطة التنمية الاقتصادية والتنظيم الجديد للمجتمع ، وبذلك يستوى أن تكون صورة الضرر انتقاص مال أو منفعة أو تضييع ربح محقق .

(الطعن رقم ٤٠٢٦ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٢/٢)

٢. لما كانت المادة ١١٦ مكررا (أ) من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٣ سنة ١٩٧٥ تنص على أن " كل موظف عام تسبب بخطئه فى إلحاق ضرر جسيم بأموال أو مصالح الجهة التى يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الغير أو مصالحهم المعهود بها الى تلك الجهة بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله فى أداء وظيفته أو عن إخلال بواجباتها أو عن إساءة استعمال السلطة يعاقب بالحبس

وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين الخ " ، والجريمة المنصوص عليها في المادة من الجرائم غير العمدية ويتوقف تحققها على توافر أركان ثلاثة هي : خطأ ، وضرر جسيم ، ورابطة سببية بين ركني الخطأ والضرر الجسيم وقد حدد المشرع للخطأ صوراً ثلاثاً هي : الإهمال في أداء الوظيفة والإخلال بواجبها وإساءة استعمال السلطة ، والخطأ الذي يقع من الأفراد عموماً في الجرائم غير العمدية يتوافر متى تصرف الشخص تصرفاً لا يتفق والحيطة التي تقضى بها ظروف الحياة العادية وبذلك فهو عيب يشوب مسلك الإنسان لا يأتيه الرجل العادي المتبصر الذي أحاطت به ظروف خارجية مماثلة للظروف التي أحاطت بالمستول ، والسلوك المعقول العادي للموظف تحكمه الحياة الاجتماعية والبيئة والعرف ومألوف الناس في أفعالهم وطبيعتهم مهنتهم وظروفها ، أما الضرر فهو الأثر الخارجى للإهمال المعاقب عليه وشرطه في هذه الجريمة أن يكون جسيماً وقد ترك المشرع تقدير مبلغ جسامته لقاضى الموضوع لاختلاف مقدار الجسامة في كل حالة عن غيرها تبعاً لاعتبارات مادية عديدة ، كما أنه يشترط في الضرر أن يكون محققاً وأن يكون مادياً بحيث يلحق أضراراً أو مصالح الجهة التي يعمل بها الموظف أو يتصل بها بحكم وظيفته أو أموال أو مصالح الغير المعهود بها إلى تلك الجهة وأما رابطة السببية فيجب أن تتوافر بين خطأ الموظف والضرر الجسيم بحيث تكون جريمة الموظف نتيجة سلوكه فعلاً كان أو امتناعاً . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مفاده أن الشئ عليه (المطعون ضده الثاني) توجه لصرف شيك خاص به من بنك مصر فرع وأثناء انقائه لاجراءات الصرف طلب منه أحد الأشخاص تصوير جواز السفر وأخذ منه الشيك وقطعة المعدن الخاصة بصرفه وإذ عاد من تصوير الجواز خارج البنك اكتشف قيام هذا الشخص بصرف قيمة الشيك رغم أنه لا يصرف لحامله وأضاف أن المستول عن

الخزينة هو المسئول عن صرف الشيك لعدم اطلاعه على جواز السفر أو التوقيع على الشيك وأضاف الحكم أن المتهمان أنكرا ما نسب إليهما من إهمال وقدمتا مذكرة طلباً أصلياً فيها الحكم بالبراءة تأسيساً على أن الإجراءات التي اتبعت في صرف الشيك تمت بإشراف مفتش مالى وإدارى وفقاً لتعليمات البنك وطلب احتياطياً سماع أقوال كلا المفتشين بشأن اتباعهما للتعليمات واللوائح واسترسل الحكم منتها إلى أن التهمة ثابتة قبل التهمين ثبوتاً كافياً حيث اتهمسا لم يدفعا التهمة بشفة دفع أو دفاع مقبول الأمر الذى ترى معه المحكمة معاقبتهم بمواد الاتهام وعملاً بنص المادة ٤/٣٠٤ أ.ج ، ولما كان هذا الدفاع الذى حصله الحكم يعد جوهرياً فى خصوصية هذه الدعوى لتعلقه بركنين من أركان الجريمة التى دين بها الطاعنين - هما ركن الخطأ وعلاقة السببية - مما من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى وإذ التفت الحكم كلية عن هذا الدفاع ولسو يسقطه حقه ولم يعن بتمحيصه بلوغاً الى غاية الأمر فيه فإنه يكون مشوباً بالقصور فى التسيب والإخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٣٣٣٣ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٥)

٣. لما كانت المادة ١١٦ مكرراً/أ ، من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن " كل موظف عام تسبب بخطئه فى إلحاق ضرر جسيم بأموال أو مصالح الجهة التى يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الغير أو مصالحهم المعهود بها الى تلك الجهة بأن كان ذلك ناشئاً عن إهماله فى أداء وظيفته أو عن إخلال بواجباتها أو عن إساءة استعمال السلطة ... " ، والجريمة المنصوص عليها فى هذه المادة من الجرائم غير العمدية ويتوقف تحققها على توافر أركان ثلاثة هى : خطأ ، وضرر جسيم ، ورابطة سببية بين ركن الخطأ والضرر الجسيم وقد حدد المشرع للخطأ ثلاث صور هى : الإهمال فى أداء الوظيفة والإخلال بواجباتها وإساءة استعمال السلطة ، والخطأ الذى يقع من

الأفراد عموماً في الجرائم غير العمدية يتوافر متى تصرف الشخص تصرفاً لا يتفق والحيطة التي تقضى بها ظروف الحياة العادية وبذلك فهو عيب يشوب مسلك الإنسان لا يأتيه الرجل العادى المتبصر الذى أحاطت به ظروف خارجية مماثلة للظروف التي أحاطت بالمستول ، والسلوك العادى والمعتول للموظف تحكمه الحياة الاجتماعية والبيئة والعرف ومألوف الناس في أفعالهم وطبيعة مهنتهم وظروفها ، أما الضرر فهو الأثر الخارجى للإهمال المعاقب عليه وشرطه في هذه الجريمة أن يكون جسيماً وقد ترك المشرع تقدير مبلغ جسامته لقاضى الموضوع لاختلاف مقدار الجسامة في كل حالة عن غيرها تبعاً لاعتبارات مادية عديدة ، كما أنه يشترط في الضرر أن يكون محققاً وأن يكون مادياً بحيث يلحق أموالاً أو مصالح الجهة التي يعمل بها الموظف أو يتصل بها بحكم وظيفته أو أموالاً أو مصالح الغير المعهود بها إلى تلك الجهة وأما رابطة السببية فيجب أن تتوافر بين خطأ الموظف والضرر الجسيم بحيث تكون جريمة الموظف نتيجة سلوكه فعلاً كان أو امتناعاً . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى عرضاً لأقوال رئيس اللجنة المشكلة من قبل النيابة العامة لمراجعة ملفات المفترضين من البنك وبيان أوجه الخطأ والضرر المسترتب عليه بقوله " بأن البنك لم يكن يتطلب لصرف قروض المعدات ضمانات معينة في الفترة السابقة على ١٩٨٩/٨/٧ اكتفاء بنظام تملك البنك للمعدات حتى سداد كامل الأقساط أو التوقيع على شيكات " ، ثم انتهى الحكم المطعون فيه إلى ثبوت مسؤولية الطاعن والمحكوم عليه الآخر بعناصرها من خطأ وضرر جسيم وعلاقة سببية في قوله " وكان الثابت من الأوراق أن المتهمين موظفين ببنك ناصر الاجتماعي وهو إحدى الجهات المنصوص على اعتبار أموالها أموال عامة وقد ثبت في حقهما الركن المادى والمتمثل في الخطأ الذى أدى إلى ضرر جسيم بأموال الجهة التي يعملان بها وهي جملة القروض التي لم يتم سدادها والركن

المعنوى المتمثل في الخطأ غير العمدى والتوافر في حق المتهم الأول في عدم اتباعه التعليمات الخاصة باستيفاء الضمانات الخاصة بالقروض المنصرفة للعمالء والذي شملهم الفحص وعدم إجراء المعاينات على الطبيعة والتأشير بالاعتماد دون التأكد من سلامتها ووجودها على الطليعة ، ومن ثم يكون المتهمان قد أخلا بواجبات الحيلة والحذر التي يفرضها عليهما القانون بالنظر لظروف الواقعة " ، فإن ما انتهى إليه الحكم من مسئولية الطاعن والمحكوم عليه الآخر - على النحو المار ذكره - من توافر الخطأ والضرر الجسيم وعلاقة السببية بينهما ذلك لعدم قيام المتهمين بإجراء المعاينات اللازمة والتأكد في صحة البيانات من واقع معاينة المحلات الخاصة بالنشاط لا تتوافر به أركان الجريمة التي ديسن بها الطاعن والمحكوم عليه الآخر ذلك أن القروض وقد تم صرفها خلال عوامي ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ لم يكن حسيما هو ثابت من مدونات الحكم المطعون فيه - على النحو سالف العرض - يتطلب البنك لصرفها خلال تلك المدة ضمانات معينة اكتفاء بنظام تملك المعدات للبنك حتى يتم سداد الأقساط ، وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر ما إذا كان الطاعن والمحكوم عليه قد تقاعسا عن اتخاذ الإجراءات الكفيلة باحتفاظ البنك بملكية المعدات التي تم شراؤها مقابل تلك القروض حتى يتم سداد تلك القروض من عدمه وهو ما يعد في زمان صرف القروض الضمان الأساسي لاسترداد تلك القروض . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في التسيب بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٢٦٤٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٠)

إعدام

١. لا ضير على المحكمة عدم النص على طريقة الإعدام ، لأن هذا من أعمال سلطة التنفيذ ولا شأن فيه لسلطة الحكم .

(الطعن رقم ٧٢٤٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٥)

٢. لما كانت المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية وإن أوجب على محكمة الجنايات أن تأخذ برأى مفتي الجمهورية قبل أن تصدر حكمها بالإعدام إلا أن ذلك لا يعمل من رأى المفتي دليلاً من أدلة الدعوى مما يجب طرحه على الخصوم بجلسة مرافعة للوقوف على حقيقته ومناقشته - قبل إصدار الحكم - وإذ مفاد نص المادة المار يانها أن المحكمة تكون عقيدتها بالإدانة وتقدر عقوبة الإعدام قبل إرسال أوراق الدعوى الى المفتي بعد ان تكون الدعوى قد استكملت كل اجراءاتها حتى يمكن إبداء المفتي الرأى فيها ، وهو رأى لا يقيّد المحكمة ولا تنتظره فيما لم يصل خلال العشرة أيام التالية لإرسال الأوراق إليه بل لها أن تحكم في الدعوى بما رآته ، ولما كان ذلك ، فإن نعى الطاعنين بعدم طرح رأى المفتي بجلسة المرافعة - بفرض صحة ذلك - قبل الحكم يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٧٢٤٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٥)

٣. لما كانت المادة ١٣ من قانون العقوبات قد نصت على أن كل محكوم عليه بالإعدام يشنق ، ومن ثم فلا يعيب الحكم عدم ذكر طريقة تنفيذ عقوبة الإعدام التى انتهى الى القضاء بها .

(الطعن رقم ٣١١٧٥ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٣)

٤. وظيفة محكمة النقض فى شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقتضى بنقض الحكم فى أية حالة من حالات الخطأ فى القانون أو البطلان ولو من تلقاء

نفسها غير مقيدة في ذلك بمبنى الرأى الذى تعرض فيه النيابة العامة تلك الأحكام ، وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ ، والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

(الطعن رقم ٢٠٢٥٨ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠٢/١/٦)

٥. من المقرر أن قيام النيابة العامة بعرض القضية الصادر فيها الحكم حضوريا بالإعدام على محكمة النقض بمذكرة برأيها اعمالا لما توجبه المادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ متجاوزة الميعاد المبين بالمادة ٣٤ منه ، لا يترتب عليه عدم قبول ذلك العرض ، فإن عرض النيابة العامة القضية الماثلة على هذه المحكمة مشفوعة بمذكرة برأيها اقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليها دون اثبات تاريخ تقديمها يكون مقبولا سواء كان في الميعاد المحدد أو بعد فواته ، ويترتب عليه اتصال محكمة النقض بالدعوى لتفصل فيها وتستعين من تلقاء نفسها ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب دون أن تنقيد بمبنى الرأى الذى ضمنته النيابة العامة مذكرتها .

(الطعن رقم ٣٤٨٩٤ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠٢/٥/٨)

إعلان

١. لما كان من المقرر أن الدعوى الجنائية لا تعتبر مرفوعة بمجرد التأشير من النيابة العامة بتقديمها الى المحكمة لأن التأشير بذلك لا يعدو أن يكون أمرا إداريا الى قلم كتاب النيابة لإعداد ورقة التكليف بالحضور حتى إذا ما أعدت ووقعها عضو النيابة العامة جرى من بعد اعلانها وفقا للقانون وترتب عليها كافة الآثار القانونية ومن بينها صحة رفع الدعوى الجنائية واتصال المحكمة بموضوعها .

(الطعن رقم ٣٨٤٠ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٤/٢٨)

٢. لما كان البين من الاطلاع على المفردات المنضمة أن الطاعن حضر بجلسته ١٩٩٢/١٢/١٤ وصدر قرار بتأجيل نظر الدعوى بجلسته ١٩٩٣/٢/١٧ مع إحالتها الى الدائرة الأولى وذلك في حضوره ، وبجلسته ١٩٩٣/٢/١٧ لم يحضر الطاعن وصدر الحكم المطعون فيه مما يوجب عليه القانون تتبع سير الدعوى من هذه الجلسة الى الجلسة الأخيرة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بغیر حاجة الى إعلان أو تنبيه لما هو مقرر من أن القرار الصادر بإحالة الدعوى من إحدى الدوائر الى دائرة أخرى بذات المحكمة كما هو الحال في الدعوى المطروحة هو مما لا يوجب القانون اخطار الغائبين من الخصوم به ، ومن ثم فإن ما ينهه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون على غير اساس .

(الطعن رقم ١٦٧٦٥ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٥)

٣. من المقرر أنه متى كان الحكم قد صدر ضد المدعى بالحق المدني وقضى بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضدهم ورفض الدعوى المدنية وذلك من غير أن يعلن المدعى بالحق المدني للحضور أمام المحكمة الاستئنافية ، ومن غير أن يسمع دفاعه في الدعوى اعمالا لنص المادة ٤٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية فسيان الحكم يكون قد بنى على مخالفة إجراء من إجراءات المحاكمة مما يطله .

(الطعن رقم ٨٤٥١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٢٠)

٤. لما كانت المادة ٤٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية - بعد تعديلها بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - قد اكتفت بحصول إعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته بمجرد التقرير بالمعارضة ولو كان التقرير من وكيل - كذلك فإن المادة ٤٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون المار ذكره اعتبرت اثبات تاريخ الجلسة التي حددت لنظر الاستئناف في التقرير به إعلانا لها وليسو قرر به وكيل ، وكان البين من المقررات المضمومة أن الدعوى نظرت في الجلسة المحددة بكل من تقريرى الاستئناف والمعارضة الاستئنافية الذين قرر بهما الطاعن بشخصه ، فإن اجراءات المحاكمة أمام المحكمة الاستئنافية تكون قد تمت صحيحة ، ويضحى معنى الطاعن بعدم إعلانه هاتين الجلستين غير سديد .

(الطعن رقم ٢٩٨٩٩ لسنة ٦٣ ق. جلسة ١٩٩٩/٦/١)

٥. لما كان من المقرر أن إعلان المعارض بالحضور لجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته ، وكانت اجراءات الإعلان طبقا لنص المادة ٢٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية تتم بالطرق المقررة في قانون المرافعات ، وكانت المادتان ١٠ ، ١١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية توجبان أن يتم تسليم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه وإذا لم يجد المخضر المطلوب إعلانه في موطنه كان عليه تسليم الورقة الى من يقرر أنه وكيله أو أنه يعمل في خدمته أو أنه من الساكنين معه من الأزواج والأقارب والأصهار وإذا لم يجد المخضر من يصح تسليم الورقة إليه طبقا لما ذكر - أو امتنع من وجده منهم عن الاستلام وجب عليه تسليمها في اليوم ذاته لجهة الإدارة التي يقع موطن المعلن إليه في دائرتها ووجب عليه في جميع الأحوال خلال أربع وعشرين ساعة من تسليم الورقة لغير شخص المعلن إليه أن يوجه إليه في موطنه الصلى أو المختار كتابا مسجلا يخبره فيه بمن سلمت إليه الصورة كما يجب عليه أن يبين ذلم كله في حينه في اصل الإعلان وصورته . لما كان ذلك ، وكان ما اتبعه

المحضر بورقة الإعلان من عدم الاستدلال على الطاعن لا يكفي للاستيثاق من جدية ما سلكه من اجراءات سابقة على الاعلان إذ لا بين من ورقته أن المحضر لم يجد الطاعن مقيما بالوطن المذكور بها أو وجد مسكنا مغلقا أو لم يجد ممن يصح تسليمها إليه أو امتناع من وجده منهم عن الاستلام فإن عدم اثبات ذلك يترتب عليه بطلان ورقة التكليف بالحضور طبقا لنص المادة ١٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية - المار ذكره - ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن بناء على هذا الإعلان يكون باطلا .

(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٦/٢)

٦. لما كان البين من الاطلاع على الأوراق ومحاضر جلسات المعارضة الاستئنافية أن المعارض (الطاعن) لم يحضر بجلسة ١٩٨٩/٦/١٤ وهي الجلسة الأولى المحددة لنظر المعارضة وأجلت الدعوى بجلسة ١٩٨٩/١٠/١٨ لإعلانه وفيها تخلف عن الحضور ، وتوالى التأجيل لإعلان الطاعن لعدة جلسات الى أن كانت جلسة ١٩٩٠/١٠/١٧ فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه باعتبار المعارضة كأن لم تكن . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أو المحضر توجه الى محل اقامة الطاعن لإعلانه بجلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، وأثبت بورقة الإعلان أنه لعدم الاستدلال فقد أعلنه مع مأمور القسم ، وكان من المقرر ان اعلان المعارض بالحضور بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل اقامته ، وكانت اجراءات الإعلان طبقا لنص المادة ٢٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية تتم بالطرق المقررة في قانون المرافعات ، وكانت المادتان ١٠ ، ١١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية توجبان أن يتم تسليم الأوراق المطلوب اعلانها الى الشخص نفسه أو في موطنه ، وإذا لم يجد المحضر المطلوب اعلانه في موطنه ، كان عليه تسليم الورقة الى من يقرر أنه وكيله أو أنه يعمل في خدمته أو أنه من

الساكين معه من الأزواج والأقارب والأصهار ، وإذا لم يجد المخضر من يصح تسليم الورقة إليه طبقا لما ذكر ، أو امتنع من وجده منهم عن الاستلام وجب عليه أن يسلمها في اليوم ذاته الى جهة الإدارة التي يقع موطن المعلن إليه في دائرتها ، ووجب عليه في جميع الأحوال خلال أربع وعشرين ساعة أن يوجه الى المعلن إليه في موطنه الصلي أو المختار كتابا مسجلا يحبره فيه أن الصورة سلمت الى جهة الإدارة . لما كان ذلك ، وكان ما اثبتته المخضر بورقة الإعلان من عدم الاستدلال لا يكفي للاستيثاق من جدية ما سلكه من اجراءات سابقة على الاعلان إذ لا يبين من ورقته ما إذا كان عدم الاستدلال منصرفا الى الموطن أو الى المعلن إليه ، وإذا لم يكن منصرفا الى الموطن الثابت بالإعلان فلا يبين منه أن المخضر لم يجد المعلن إليه (الطاعن) مقيما بالموطن المذكور ، أو وجد مسكنه مغلقا ، أو لم يجد من يصح تسليم الاعلام إليه ، أو امتنع من وجده منهم عن الاستلام ، فإن عدم اثبات ذلك بورقة التكليف بالحضور يترتب عليه بطلانها طبقا لنص المادة ١٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن استنادا الى هذا الاعلان الباطل ، قد صدر باطلا لقيامه على اجراءات معيبة من شأنها حرمان الطاعن ما إبداء دفاعه بالجلسة الأخيرة التي حددت لنظر معارضته في الحكم الغيابي الاستثنائي لسبب لا يد له فيه وهو نظره بجلسته لم يعلن بها .

(الطعن رقم ١٦٥٢٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٥)

٧. لما كان البين من المقررات أن الطاعن أعلن بتاريخ ١٩٩٣/٢/٣ اعلانا صحيحا بالحكم الاستثنائي الغيابي ، وكان الطاعن يقر في اسباب طعنه أن التقرير في المعارضة الاستثنائية من وكيله ، ومن ثم يعتبر ذلك اعلانا صحيحا بالجلسة عملا بالمادة ٤٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة.

(الطعن رقم ٤٩٦٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢٢)

٨. لما كان البين من مطالعة المفردات أن الطاعن لم يعلن بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى وصدر فيها الحكم المطعون فيه أمام المحكمة بتمقرها الجديد بمأمورية دكرنس فإنه يكون قد ثبت قيام العذر القهري المانع دون حضور جلسة المعارضة بما لا يصح معه القضاء فيها - بغير البراءة - والحكم الصادر على خلاف القانون في هذه الحالة لا يفتح ميعد الطعن فيه إلا من اليوم الذي يعلم فيه الطاعن رسميا بصدوره وإذ لم يثبت علم الطاعن بذلك فإن الطعن يكون مقبولا شكلا ويكون مقتضى قبول عذر الطاعن أن يكون الحكم باطلا لا بتناثه على إجراءات معيبة حرمت الطاعن من استعمال حقه في الدفاع مما يعيبه .

(الطعن رقم ١٣٢٨٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٨)

٩. من المقرر أنه متى كان الحكم قد صدر ضد المدعى بالحق المدني وقضى بإلغاء الحكم المعارض فيه وبرفض الدعوى المدنية وذلك من غير أن يعلن المدعى بالحق المدني للحضور أمام المحكمة الاستئنافية ومن غير أن يسمع دفاعه في الدعوى أعمالا لنص المادة ٤٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية فإن الحكم يكون قد بنى على مخالفة إجراء من إجراءات المحاكمة مما يبطله .

(الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٩)

١٠. قضاء محكمة النقض قد جرى على أنه متى أوجب القانون إعلان لاتخاذ إجراء أو بدء ميعد فإن أى طريقة أخرى لا تقوم مقامه ، وكان البين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة ثاني درجة أن المدعية بالحق المدني لم تحضر جلسة ١٩٩٠/٥/٣٠ التي تأجلت إليها الدعوى لإعلانها باعتبارها تاركة لدعواها المدنية فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان البين من المفردات - التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن - أن الأوراق قد حلت مما يدل على أن المدعية بالحق المدني (الطاعنة) قد أعلنت لشخصها للحضور بجلسة ١٩٩٠/٥/٣٠ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، مما يتنفي

معه القول بعملها اليقيني بتلك الجلسة ، وكان لا يغنى عن اعلانها بمسا علم
وكيلها ، لأن علم الوكيل بالجلسة لا يفيد حتما علم الأصيل اذلى غاب عن
الجلسة التى صدر فيها قرار التأجيل فإنه ما كان يجوز الحكم باعتبار الطاعنة
تاركة لدعواها المدنية استنادا الى عدم حضورها جلسة ١٩٩٠/٥/٣٠ التى
أجلت إليها الدعوى فى غيابها والتى لم تكن قد أعلنت فيها لشخصها ، وإذ
خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد انبنى على اجراءات باطلة مما
يتعين معه نقضه .

(الطعن رقم ١٢٥٩٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٣)

١١. من المقرر إعلان المعارض بالحضور لجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه
أوفى محل اقامته وكانت اجراءات الاعلان طبقا لنص المادة ٢٣٤ من قانون
الإجراءات الجنائية تتم بالطرق المقررة فى قانون المرافعات ، وكانت المادتان ١٠
، ١١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية توجيان أن يتم تسليم الأوراق
المطلوب اعلانها الى الشخص نفسه أو فى موطنه وإذا لم يجد المحضر المطلوب
اعلانه فى موطنه كان عليه تسليم الورقة الى من يقرر أنه وكيله أو أنه يعمل فى
خدمته أو أنه من الساكنين معه من الأزواج والأقارب والأصهار وإذا لم يجد
المحضر من يصح تسليم الورقة إليه طبقا لما ذكر أو امتنع من وجده منهم عن
الاستلام وجب عليه تسليمها فى ذات اليوم لجهة الإدارة التى يقع موطن المعلن
إليه فى دائرتها ووجب عليه فى جميع الأحوال خلال أربع وعشرين ساعة من
تسليم الورقة الى جهة الإدارة أن يوجه إليه فى موطنه الأصلي أو المختار كتابا
مسجلا يخبره فيه بمن سلمت إليه الصورة كما يجب عليه أن يبين ذلك كله فى
حينه فى أصل الإعلان وصورته . لما كان ذلك ، وكان ما أثبت المحضر بورقة
الإعلان من عدم الاستدلال على الطاعنة لا يكفى للاستيثاق من جدية ما سلكه
من اجراءات سابقة على الإعلان فضلا عن أن أصل الإعلان لم يثبت به قيام

انحضر بتوجيه كتاب مسجل خلال أربع وعشرين ساعة ، وكان عدم الثبات ذلك يترتب عليه بطلان ورقة التكليف بالحضور طبقا لنص المادة ١٩ من قانون المرافعات - فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار معارضة الطاعنة كأن لم تكن استنادا الى ذلك الإعلان الباطل يكون قد أدخل بحق الدفاع مما يعيبه .

(الطعن رقم ٤٨٢٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٦)

١٢. إن حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم يخول له إبداء ما يعن له مسن طلبات التحقيق طالما أن باب المرافعة مازال مفتوحا ، وكان طلب الدفاع عن الطاعن فى ختام مرافعته سماع شهود الالبات ، إذ يعد طلبا جازما تلزم المحكمة بإجابهه طالما لم تنته الى البراءة ، إلا أن المحكمة أطرحت هذا الطلب قولاً منها " فلم تتمكن المحكمة من سماعهم بعد إعلائهم قانونا بجملة ١٩٩٧/١١/٨ وقد ورد الإعلان للشهود الثلاثة أنهم تركوا محل اقامتهم بقرية (.....) وقيمون بالقاهرة ولم يستدل على عنوان أيا منهم بمدينة القاهرة " ، فإن ما ذكره الحكم حال رفض طلب الدفاع عن الطاعن لا يسوغ به ذلك إذ كان يتعين عليه أن يدقق النظر فيما حوته ورقة الاعلان وأن يعاود مرة أخرى الى طلب الشهود بعد التحرى عن محل اقامتهم الجديد وهو أمر ليس متعذرا أو مستحيلا على رجال الشرطة إذا قصدوا التعرف على محل اقامتهم الجديد إن كان ذلك صحيحا ، أما الارتكان الى أول إفادة بعدم الاستدلال على عنوان أيا منهم بمدينة القاهرة والاعراض عن طلب التحقيق وهو ما يفيد أن المحكمة كانت فى عجلة من أمرها ولم يسعها أن تتحقق عن يقين أن الشهود قد تعذر إعلائهم للشهادة ، إذ كان عليها أن تتخذ من جانبها كافة الوسائل الممكنة لتحقيق دفاع الطاعن ، بإعادة إعلان الشهود بعد تكليف النيابة بالبحث عمن محل اقامتهم الجديد ، فضلا عن أن المحكمة لم تورد شيئا عن الشواهد الرابع رئيس مباحث مركز وهو من مستخدمى الدولة ولا يتعذر الاهتداء إليه

ببذل شئ من العناية ، وإذ كان ذلك ، فإن الحكم – فوق فسادة في الاستدلال – يكون قد أدخل بالحق في الدفاع .

(الطعن رقم ٢٠٥٧ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٧/١٣)

١٣. من المقرر ان تأجيل الدعوى إداريا لجلسة اخرى يوجب اعلانه قانونيا بالختور بالجلسة التي أجل إليها نظر معارضته .

(الطعن رقم ٢٧٦٠٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠١/٤/١٤)

إقامة إنشاءات على أرض مملوكة للدولة

١. إن القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها التي استخلصت منها المحكمة الإدانة ومؤداها حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها وإلا كان الكم قاصرا ، وكانت الواقعة المادية التي تتمثل في إقامة البناء هي قوام الركن المادي في جريمة البناء على أرض زراعية ، كما أن مناط التلثيم فيها أن تكون الأرض المقام عليها البناء من الأراضي الزراعية ، كذلك فإن المقصود بالمنشأة في جريمة إقامة إنشاءات على أرض مملوكة للدولة هو كل شئ متماسك ينشأ أو يقام على الأرض ويتصل بها اتصال قرار ، كما أن مناط التلثيم فيها أن تكون الأرض زراعية أو فضاء ، وإذا كان الحكم المطعون فيه سواء فيما اعتنقه من أسباب الحكم الابتدائي أو ما أضاف إليه من أسباب أخرى قد خلا من بين واقعة الدعوى وفحوى محضر الضبط الذي تساند إليه في الإدانة ولم يفصح عن ماهية أعمال البناء التي تمت والتي من شأنها توافر الركن المادي المكون للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما ، ولا كذلك استظهر طبيعة الأرض التي أقيم عليها البناء ، ولذا غدا مشوبا بالقصور الذي يبطله ويوجب نقضه والاعادة .

(الطعن رقم ١٦٥٤١ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/١٠/١٥)

اقتران

١. لما كان ما يثيره الطاعن من نعى على الحكم في خصوص عدم انطباق الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات على الوقائع التي دين بها مردودا بأنه يكفي لتغليظ العقاب عملا بما أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقرنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن وتقدير ذلك مما يستقل به قاضى الموضوع ، وإذ كان الثابت من وقائع الدعوى ، كما أوردها الحكم ، أن الطاعن قتل المجنى عليها الأولى بأن طعنها بمطواته عدة طعنات متفرقة في مقاتل من جسدها قاصدا قتلها وما أن اسرع المجنى عليه الثانى للحيلولة بينه وبين مواصلة طعنها حتى طعنه في صدره طعنة كانت موجهة أصلا للمجنى عليها الأولى فأخطأها واصاب بها المجنى عليه الثانى ، وأن كل ذلك تم في مسرح واحد وقد ارتكب كل جريمة من الجريمتين بفعل مستقل فكونت كل منهما جناية قائمة بذاتها ، تلت أحدهما الأخرى وجمعهما رابطة الزمنية بما يتحقق به معنى الاقتران المنصوص عنه في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ، فإن الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى .

(الطعن رقم ١٣٣٣٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٦/٧)

٢. لما كانت المحكمة لا تشاطر النيابة العامة فيما انتهى إليه من توافر ظروف الاقتران إعمالا لنص المادة ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات ، إذ لم يثبت استقلال اطلاق الأعيرة النارية بالنسبة لكل من المجنى عليهما على حدة بما يميز كل جريمة عن الأخرى خاصة وقد أورى تقريرى الصفة التشريعية أن جميع الأعيرة النارية التي أصابت المجنى عليهما لها فتحات دخول وأخرى للخروج وأن أيا منهما لم تستقر في الجسم الأمر المحتل معه أن تكون إحدى الأعيرة النارية الأربعة التي

اطلقت على الجنى عليها - زوجة المتهم - واصابتها قد خرجت منها واصابت الجنى عليه الآخر بالعيار الوحيد الذى اصابه حجباً أورى تقرير الصفة التشريحية ، ولما كان هذا الاحتمال لا يوجد يقينا ما يتفيه فحق للمتهم أن يستفيد من كل شك لا تستطيع المحكمة دفعه ، ومن ثم تنهى المحكمة الى استبعاد ظرف الاقتران وتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات على واقعة الدعوى .

(الطعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١)

٣. يكفى لتفليظ العقاب عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما ، ولما كان شرط استزال العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ المذكورة هو أن يكون وقوع القتل لأحد المقتصد البينة بها ومن بينها التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل وعلى محكمة الموضوع في حالة ارتباط القتل بجنحة سرقة أن تبين غرض المتهم من القتل وأن تقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة ، وكان ما أورده الحكم يتحقق به ظرفا الاقتران والارتباط المشددان لعقوبة القتل العممد كما هما معرفان به في القانون ، فإنه يكون قد اصاب في تطبيق الفقرتين الثانية والثالث من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ، هذا الى أن توافر أى من هذين الظرفين كان لتوقيع عقوبة الاعدام .

(الطعن رقم ٣٢٥٨٧ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٤)

أمر إحالة

١. من المقرر أن أمر الإحالة هو عمل من أعمال التحقيق فلا محل لإخضاعه لما يجرى على الأحكام من قواعد البطلان ، ومن ثم فإن التناقض في أمر الإحالة - على فرض وجوده - لا يطل غرامة ولا يؤثر على صحة إجراءاتها ، ولا على الحكم إن أغفل الرد صراحة على ما دفع به الطاعن في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ١٥٦٢٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢)

٢. إن أمر الإحالة هو عمل من أعمال التحقيق فلا محل لإخضاعه لما يجرى على الأحكام من قواعد البطلان . ومن ثم فإن القصور في أمر الإحالة لا يطل غرامة ولا يؤثر على إجراءاتها كما أن إبطال أمر إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع بعد اتصالها يقتضي إعادتها إلى مرحلة الإحالة وهو أمر غير جائز باعتبار تلك المرحلة لا تخرج عن كونها جهة تحقيق فلا تجوز إعادة الدعوى إليها بعد دخولها في حوزة المحكمة .

(الطعن رقم ١١٩٦٨ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٣)

٣. من المقرر أن أمر الإحالة هو عمل من أعمال التحقيق فلا محل لإخضاعه لما يجرى عن الأحكام من قواعد البطلان ، ومن ثم فإن القصور في أمر الإحالة لا يطل غرامة ولا يؤثر على صحة إجراءاتها ، كما أن إبطال أمر مرحلة الدعوى إلى محكمة الموضوع بعد اتصالها يقتضي إعادتها إلى مرحلة الإحالة وهو أمر غير جائز باعتبار تلك المرحلة لا تخرج عن كونها جهة تحقيق فلا يجوز إعادة الدعوى إليها بعد دخولها في حوزة المحكمة .

(الطعن رقم ٣٠٠٩٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٢/٢/٣)

أمر بالآ وجه

١. لما كان من المقرر أيضا أن الأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية في الجريمة المبلغ عنها ليس له حجية أمام المحاكم الجنائية في دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة ، ولما كان الحكم المطعون فيه أغفل الواقعة المنسوبة الى المطعون ضده فلم يبينها وتجاهل أدلة الاتهام التي ساقها المدعون بالحقوق المدنية على ثبوتها في حقه فلم يورد أي منها وبيان حجته في اطراحها ولم يورد مؤدى القضية التي استخلص منها عدم ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها ضد الطاعين ولم يشر حتى الى رقمها ، ومن ثم فإنه يكون قد استند في اطراح أدلة الثبوت الى عبارات مجملة لا يبين منها أن المحكمة حين استعرضت الدليل المستند من تلك القضية المشار إليها كانت ملمة بهذا الدليل إماما شاملا يهيئ لها أن تحصر التمهيص الكافي الذي يدل على أنها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة ، هذا فضلا عن أن الحكم وقد بنى قضاءه بالبراءة على صدور أمر النيابة العامة بأن لأوجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم كفاية الأدلة في شأن البلاغ المقدم من المطعون ضده قبل قبل المدعين بالحقوق بالمدنية حال أن هذا الأمر لا يشكل رأيا فاصلا للمحكمة التي نظرت دعوى الواقعة موضوع البلاغ في شأن صحة هذه الواقعة أو كذبها وبالتالي لما كان يصح لمحكمة دعوى البلاغ الكاذب أن تلتزم به من حيث صحة الواقعة على نحو ما التزمت بل كان من المتعين عليها إلا تعترف له بحجية ما وان تنص على لواقعة البلاغ وتقدر بنفسها مدى صحة التبليغ عنها أو كذبه ، أما وهي لم تفعل فإن قضاءها يكون معيبا ، لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون معيبا بالقصور في السبب والخطأ في القانون مما يتعين نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ٤٥٤٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١/١٤)

٢. الأمر بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية صريحا كان بالكاتبة أو ضمنيا بتقديم غير المتهم للمحاكمة فى القضية الصادر فيها الأمر بالقبض عليه يقوم حائلا دون تحريك الدعوى العمومية قبل المأمور بالقبض عليه ، مادام الأمر بالألا وجه قاعما لم يبلغ ، وإذا صدر بعد الأمر بالألا وجه لإقامة الدعوى ورغم قيامه حكم فى موضوعه ، فإن هذا الحكم يكون باطلا حتى ولو كانت المحكمة التى اصطلت الحكم لم يصل الى علمها صدور الأمر بالألا وجه لإقامة الدعوى العمومية ، بل أنه يتعين بصدور الأمر بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل التهم الإفراج عنه إذا كان محبوسا عملا بالمادة ١٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية مما لم يكن حبسه لسبب آخر ، مفاد ذلك ولازمه أنه بصدور الأمر بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل التهم سقوط الأمر السابق بالقبض عليه والذى لم يتم تنفيذه ، فإن نفذ مأمور الضبط القضائى أمر القبض رغم سقوطه ، كان القبض باطلا وبطل المستمد منه وشهادة من أجراه ، ولا يصحح هذا البطلان أن يكون مأمور الضبط حسن النية فى اعتقاده بأن الأمر بالقبض السابق صدوره لازال قائما ، ذلك أن المادة ٦٣ من قانون العقوبات وإن نفت عن الموظف العام المسئولية إذا حسنت نيته وارتكب فعلا تنفيذا لما أمرت به القوانين أو اعتقد أن إجراءاته من اختصاصه بعد تثبته وتحريه ، إلا أن ذلك لا يصحح الإجراءات الباطل ولا يسبغ الشرعية عليه بعد أن انحسرت عنه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن حصل دفاع الطاعن بطلان القبض والتفتيش لانتفاء حالة التلبس وبطلان الأمر بتنظيم الطاعن واحضاره فى الجنائية رقم لسنة ١٩٩٧ بعد أن تم استبعاد الطاعن من الاتهام قبلها رد على ذلك بقوله " بأن فعل المرؤوس تنفيذا لأمر الرئيس يكون مشروعا طالما كان عيب الأمر خفيا على المرؤوس ، ومن ثم فهو ملزم بتنفيذه وأن النيابة العامة لم تقم بإخطار الشاهدين (الضابطين) بالعدول عن قرارها أو الاستغناء عن المطلوب ، ومن ثم

يظل ملكهما دائرا في إطار المشروعية ويضحي الضبط وما ينتجه من تفتيش أسفر عن ضبط المخدر اجراء صحيح غير مشوب بالبطلان مما يتعين معه رفض الدفع " ، فإن هذا الذي سبق سقوطه يكون باطلا ويطل التفتيش الذي جاء تناسبته والذي أسفر عن ضبط المخدر كما تبطل شهادة من أجراه ، وإذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وعول في الإدانة على دليل غير مشروع وافصحت مدونات الحكم عن خلل الأوراق من أى دليل غيره يمكن التعويل عليه في الإدانة ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن عملا بالمادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المخدر ومصادرة المضبوط عملا بنص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل .

(الطعن رقم ٢٣٦٠٧ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٦/١)

٣. لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية على سند أن الواقعة التي أقيمت عنها الدعوى بالطريق المباشر كانت محل تحقيق مفتوح من النيابة العامة وصدر فيها بعد ذلك أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية ، وكان الاصل ان الدعوى الجنائية موكول أمرها الى النيابة العامة تحريكها كما تشاء ، أما حق المدعى بالحقوق المدنية في ذلك فقد ورد على سبيل الاستثناء ، فإذا كانت النيابة العامة لم تجر تحقيقا في الدعوى ولم تصدر قرارا بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية فإن حق المدعى بالحقوق المدنية يظل قائما في تحريك الدعوى مباشرة أمام المحاكم الجنائية على اعتبار أنه لا يصح أن يتحمل مغبة إهمال جهة التحقيق أو تباطؤها ، أما إذا كانت النيابة العامة قد استعملت حقها الأصيل في تحريك الدعوى الجنائية وباشرت التحقيق في الواقعة ولم تنته منه بعد فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية ان ينتزعها منها باللبوء الى طريق الادعاء المباشر . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات

الحكم المطعون فيه - بما لا يمارى فيه الطاعن - أن النيابة العامة قد أجرت تحقيقا في الواقعة المسندة الى المطعون ضدها ولم تكن قد انتهت منه قبل أجرت تحقيقا في الواقعة المسندة الى المطعون ضدها ولم تكن قد انتهت منه قبل اقامة الطاعن الدعوى بالطريق المباشر ، كما أن الطاعن لا يمارى في ان الواقعة التى صدر فيها - بعد تحقيق النيابة - أمر بحفظها إداريا هي بعينها الواقعة موضوع الدعوى التى اقامها ضد المطعون ضدها بطريق الادعاء المباشر ، فإن هذا الأمر وقد صدر من النيابة العامة بعد تحقيق أجرته بنفسها بعدا - أيا ما كان سببه - أمرا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى صدر منها بوصفها سلطة تحقيق وإن جلاء في صيغة الأمر بالحفظ الإدارى إذ العبرة بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة العامة عنه وهو أمر له حججه التى تمنع العودة الى الدعوى الجنائية مادام قائما لم يبلغ قانونا - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا يجوز مع بقاءه قائما اقامة الدعوى عن ذات الواقعة التى صدر فيها ، لأن له في نطاق حججه المؤقتة كما للأحكام من قوة الأمر المقضى .

(الطعن رقم ٩١٦٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٩)

٤. لما كانت العبرة في تحديد ما إذا كان الطعن واردا على حكم أم قرار أم أمر متعلق بالتحقيق أو بالإحالة ، هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره عنه الجهة التى اصدرته ولا بما تصفه به من اوصاف ، وكان البين من الأوراق أن الطاعن بوصفه مدعيا بالحقوق المدنية ، وقد دلل على أمر النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية الصادر في ٨ من يناير سنة ١٩٨٩ في مادة جنائية أمام محكمة الجنايات ، فإن ما يصدر من هذه المحكمة في هذه الحالة يكون في حقيقته قرارا متعلقا بعمل من اعمال التحقيق بمقتضى المادتين ١٦٧ ، ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقرار بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ وليس حكما بالمعنى القانونى الوارد في المادة ٣٠ من قانون حالات واجراءات الطعن

أمام محكمة النقض ، ولا يغير من طبيعة تلك ما وصفته به المحكمة من أنه حكم وعنوانه بإسم الشعب ونطقت به في جلسة علنة ، لما هو مقرر من أن العبرة في هذا المنحى هي بمحيقة الواقع ، وغذ كان ذلك ، وكان الأصل في القسانون أن الحكم أو القرار أو الأمر يخضع من حيث جواز الطعن فيه القانون السارى وقت صدوره أخذاً بقاعدة عدم سريان أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ، وكان القرار المطعون فيه قد صدر بعد سريان القرار بالقسانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذى ألقى طريق الطعن بالنقض في القرارات والأوامر المتعلقة بالتحقيق ، وكانت المادة ٣٠ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض آتفة الذكر لا تجيز الطعن إلا في الأحكام النهائية دون ما سواها فإن الطعن في قرار محكمة الجنايات الصادر برفض الطعن في أمر النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية ، يكون غير جائز وهو ما يتعين القضاء به .

(الطعن رقم ٦٠٩١ لسنة ٦١ في جلسة ٢٠٠٠/١/١١)

٥. لما كانت المادة ٣٠ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ إذ نصت على أن " لكل من النيابة العامة والمحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بما الطعن أمام محكمة النقض في الاحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح ، وذلك في الأحوال الآتية : (١) (٢) (٣) " ، فقد قصرت حق الطعن بالنقض على الاحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح مما مفاده أن الأصل عدم جواز الطعن بطريق النقض - وهو طريق استثنائي - إلا في الأحكام الصادرة في الموضوع والتي تنتهى بها الدعوى ، أما القرارات والأوامر المتعلقة بالتحقيق أو بالأحوال أيا كان نوعها فإنه لا يجوز الطعن فيها بالنقض إلا بنص خاص وهو ما فعله الشارع عندما بين

طرق الطعن في الأمر الصادر من مستشار الاحالة أو من محكمة الجناح المستأنفة - منعقدة في غرفة المشورة - برفض الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية في الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى والأمر الصادر من مستشار الاحالة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية والأمر بإحالة الدعوى الى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة وذلك في المواد ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢١٢ من قانون الاجراءات الجنائية قبل إلغائها بالقرار بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الصادر في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٨١ والمعمول به في الخامس من نوفمبر من ذات السنة والذي نصت المادة الرابعة منه على أن " تلغى المواد من ١٧٠ الى ١٩٦ ، والمادة ٢١٢ من قانون الاجراءات الجنائية " .

(الطعن رقم ٩٢٥٠ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٣).

٦. لما كان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسبق صدور أمر النيابة العامة بأن لا وجه لإقامتها هو من قبيل الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه ، ويتعلق بالنظم العام ، وهو من الدفعوع الجوهرية ، فيتعين على المحكمة ، متى أبدى أمامها أن تتحرى حقيقة الواقع في شأنه وأن تجري ما تراه لازما من تحقيق بلوغا الى غاية الأمر فيه ، كما ان أمر الحفظ الذي تصدره النيابة العامة بعد قيامها بأى إجراء من اجراءات التحقيق هو في صحيح القانون أمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية له بمجرد صدور حججه في مواجهة كافة الخصوم في الدعوى ، ومقتضى هذه الحجة امتناع العودة الى الدعوى إلا في الحالات وبالكيفية التي قررها الشارع في المواد ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولو جاء الأمر في صيغة الحفظ الإدارى وسواء كان مسببا أم لم يكن ، وإذا كان مفاد نصوص المواد ١٢٧ ، ٢١٠ ، ٢٣٢ فقرة ثالثة من قانون الاجراءات الجنائية أن الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية

يقيد المدعى بالحقوق المدنية ، فلا يجوز له أن يحرك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر ، وكل ما له حق الطعن في ذلك الأمر أمام محكمة الجنايات منعقدة في غرفة مشورة في مواد الجنايات وأمام محكمة الجنج المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة في مواد الجنج والمخالفات ، وينبئ على قبول الطعن إلغاء الأمر وحالة الدعوى الجنائية الى المحكمة المختصة ، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب في تقرير اطراح هذا الدفع - على خلاف صحيح القانون - الى أن قرار النيابة العامة يحفظ الأوراق بعد مباشرتها التحقيق في الشكوى ليست له حجية مانعة من تقدم بها من اللجوء للدعاء المباشر ودون أن تتحرى المحكمة حقيقة الأمر وذلك ببحث توافر شرائط الدفع في الواقع المعروض وإجراء ما قد يلزم من تحقيق للقطع بحقيقة الأمر فيه ، فإن الحكم يكون قد أخطأ صحيح القانون خطأ أسلمه الى القصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ١٣٤٧٦ لسنة ٦٤ في جلسة ٢٠٠٠/٢/٥)

أمر حفظ

١. أمر الحفظ الذى تصدره النيابة العامة بعد قيامها بأى إجراء من اجراءات التحقيق هو فى صحيح القانون أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية له بمجرد صدوره حجته فى مواجهة كافة الخصوم فى الدعوى ، ومقتضى هذه الحجة امتناع العودة الى الدعوى إلا فى الحالات وبالكيفية التى قررها الشارع فى المواد ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولو جاء الأمر فى صيغة الحفظ الإدارى وسواء كان مسببا أم لم يكن .

(الطعن رقم ١٣٤٧٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٥)

٢. من المقرر أن الأصل أن الأمر من النيابة يحفظ الشكوى إداريا الذى لم يسبقه تحقيق قضائى لا يكون ملزما لها بل إن لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر الى طبيعته الإدارية كما انه من المقرر أيضا أن الأمر الصادر من النيابة العامة بالحفظ بعد تحقيق أجرته هو فى حقيقته أمر منها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ، إذ العبرة بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه ، والأصل أن الأمر بعدم وجود وجه يجب أن يكون صريحا ومدونا بالكتابة ، إلا أنه قد يستفاد استنتاجا من تصرف أو جراء آخر إذا كان هذا التصرف أو الاجراء يترتب عليه حتما - وبطريق اللزوم العقلى - هذا الأمر ، وإن الأمر الصادر من النيابة بالحفظ يمنع من العودة الى اقامة الدعوى العمومية متى كان بناء على تحقيقات أجريت إذا لم تظهر أدلة جديدة فى المدة المقررة لانقضاء الدعوى العمومية .

(الطعن رقم ٢٠٦٢٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٣١)

إكراه

١. إيضاح وكيل النيابة المحقق عن صفته وشخصيته واحاطة الطاعن علما بالتهمة المسندة إليه وعقوبتها أو اقراره أمام قاضي المعارضات ، لا ينفي وقوع الإكراه وتأثيره خاصة بعد أن أثبت المحقق ما اسفرت عنه مناظرته له من وجود اصابات.

(الطعن رقم ١٠٥٠٩ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١/١٠)

٢. من المقرر أن مجرد حضور مأمور الضبط القضائي التحقيق - بفرض حصوله - ليس فيه ما يعيب اجراءاته إذ أن سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وامكانيات لا يعد اكراها مادام هذا السلطان لم يستغل على الشاهد بالأذى ماديا أو معنويا ، كما أن مجرد الخشية منه لا يعد قرين الإكراه المبطل للشهادة لا معنى ولا حكما .

(الطعن رقم ٢٧٩٢٥ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/٩/٢٢)

٣. لما كان من المقرر أن الإكراه في السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقسع على الاشخاص لتعطيل قوة المقاومة او اعدامها عندهم تسهila للسرقة وأنه كما يصح أن يكون تعطيل مقاومة الجنى عليه بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسمه فإنه يصح أيضا أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح ، وكانت صورة الواقعة كما حصلها الحكم المطعون فيه والتي تفيد أن الطاعن هدد الجنى عليها الثانية وشاهدة الالبات باستعمال محدث صوت (مسدس صوت يشابه الأسلحة النارية) فشل بذلك مقاومتها وأوقع الرعب في نفسيهما وتمكن بهذه الوسيلة من الإكراه من الاستيلاء على المسروقات تشكل جناية السرقة بالاكراه كما هي معرفة به في القانون ولا يغير من ذلك أن التهديد لم يكن بسلاح نارى حقيقى وإنما كان بمحدث صوت يشابه ، لأن العلة التي من أجلها غلظ الشارع العقاب

على السرقة بالإكراه أن من شأن الإكراه إضعاف المقاومة وتسهيل السرقة وهو الشأن في التهديد باستعمال السلاح ولو كان غير حقيقي أو فاسد أو غير صالح للاستعمال ، ومن ثم فإن ما ينهه الطاعن في شأن ذلك يكوم غير قويم .

(الطعن رقم ٢٢٥٩٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٣)

٤. من المقرر أن الإكراه في السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو اعدامها عندهم تسهila للسرقة ولا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن الاكراه في السرقة استقلالا مادامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن وترتب جريمة السرقة عليه .

(الطعن رقم ١٣٧٢٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٧)

٥. من المقرر أن الإكراه في السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو اعدامها عندهم تسهila للسرقة ، وأن اثبات الارتباط بين السرقة والإكراه هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب مادام قد استخلصه مما ينتجه .

(الطعن رقم ٢١٨٨٢ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٥)

٦. لا يقدح في سلامة الحكم المطعون فيه عدم ضبط الأسلحة والأدوات التي استعملت في الإكراه ذلك لأنه مادام أن الحكم قد اقتنع من الأدلة السائفة التي أوردها بأن الطاعن كان يحمل سلاحا استعمله في الإكراه وهو ما يكفي للتدليل على توافر ظرف الإكراه في حقه ولو لم يضبط هذا السلاح .

(الطعن رقم ٢٣٥٩٣ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٦)

إهانة

١. لما كان يشترط لتوافر جريمة الإهانة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٣٣ من قانون العقوبات ، والمادة ٥٤ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ أن تتوافر صفة المحامي في المجنى عليه وأن تقع الإهانة أثناء تأديته لوظيفته أو بسببها ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خلا معه استظهار ذلك فإنه يكون معيبا بالقصور الذي يطله .

(الطعن رقم ١٩٧٥٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٧/٢٨)

٢. لما كان من المقرر أن الركن الأدبي في الجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرزا (أ) من قانون العقوبات يتحقق بتوافر نية خاصة لدى الجاني بالإضافة الى القصد العام تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يحمله على الامتناع عن أداء عمل كلف بأدائه ، وأن الشارع أطلق حكم هذه المادة ، لينال بالعقاب كل من يستعمل القوة أو العنف أو التهديد مع الموظف العام أو الشخص المكلف بخدمة عامة متى كانت غايته من الاعتداء أو التهديد حمل الموظف أو المكلف بالخدمة العامة على قضاء أمر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به يستوى في ذلك أن يكون الجاني قد فكر غيما إذا كان الموظف أو المكلف بالخدمة العامة سيستجيب الى رغبته أو لم يكن قد أدخل ذلك متى اعتباره ، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعنين مقاومتهما رجال الشرطة وتعليقهما عليهما لمنعهم من أداء عمل من أعمال وظيفتهم وهو القبض على الطاعن الثاني تنفيذا لأمر التضييق الصادر ضده والمحرر عنه المحضر رقم لسنة جنح مصر الجديدة لهروبه من حارسه في قضية الجنيحة رقم ... لسنة جنح مصر الجديدة ، وأنه تمكن بذلك فعلا من الهرب منهم فإن الحكم يكون بذلك قد أثبت الركن

المعنوى للجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا (أ) من قانون العقوبات بعنصريه العام والخاص إذ استظهر أن نية المتهمين من المقاومة والاعتداء إنما انصرفت إلى منع رجال الشرطة من أداء عمل من أعمال وظيفتهم ويكون النعي على الحكم في هذا الصدد غير مقبول . هذا إلى أنه لا مصلحة لهما فيه مادام أنه قد نشأ عن فعل التعدي جرح أحد رجال القوة ، وكانت العقوبة الموقعة عليهما وهي الحبس سنة مع الشغل مبررة في القانون إذ تدخل في نطاق العقوبة المنصوص عليها في المادة ١٣٧ من قانون العقوبات وهي المادة المنطبقة على الواقعة المسندة إلى الطاعنين لو جردت من القصد الخاص اللازم لأعمال المادة ١٣٧ مكررا (أ) عقوبات ، ولا يقدح في ذلك كون المحكمة قد عاملت الطاعنين بالمادة ١٧ من ذات القانون ذلك بأنها إنما قدرت مبررات الرأفة بالنسبة للواقعة الجنائية ذاتها بغض النظر عن وصفها القانوني . لما كان ما تقدم فإن الظعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(الظعن رقم ٢٢١ لسنة ٦٦١ جلسة ١٩٩٩/١٢/٧)

٣. إذ كان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان الألفاظ المهيئة التي وجهتها الطاعنة إلى المجنى عليه واكتفي في بيائها بالإحالة على شكوى المجنى عليه دون أن يسرد مضمونها وبين العبارات التي اعتبرها إهانة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والاهانة يتحقق متى كانت الألفاظ الموجهة إلى المجنى عليه شائنة بذاتها ، وأنه يتعين على الحكم الصادر بالإدانة في جريمة إهانة موظف عام أن يشتمل بذاته على بيان ألفاظ الإهانة حتى يتسنى محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان الألفاظ التي اعتبرها مهينة - على ما تقدم بيانه - فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه .

(الظعن رقم ٢٧٤٣٠ لسنة ٦٤٤ جلسة ٢٠٠١/٣/٢٥)

٤. إذ كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه انه اقتصر في بيان واقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق الطاعن على قوله " وحيث تخلص الواقعة فيما جاء بمحضر الضبط ، وحيث إن الركن المسمى في الفعل المؤتم قد توافر فيما أثبتته محرر المحضر من قيامه بشهادة شاهد الواقعة ، وحيث إنه عن الركن المعنوي فإن المشرع لا يتطلب قصد جنائيا هاسا ويكفي أن يتم فعل من علم وإرادة ولا يوجد في الأوراق ما يقدح في ذلك ، وحيث إنه لم ترد في اجابة المتهم ما قد ينفي الاتهام الموجه إليه والحكمة لا تصدق دفاع المتهم غير المؤيد بدليل ، وحيث إن المحكمة قد استقر لها حسبا سبق اثباته تحقق الركن المسمى بفعل المتهم وتوافر القصد الجنائي لديه وسلامة الإسناد إليسه وبسبوت التهمة عليه ، ومن ثم تعين عقاب المتهم طبقا لمواد القيد والمادة ٢/٣٠٤ من قانون الاجراءات " . لما كان ذلك ، وكان الشارع قد أوجب في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة ، حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ وإلا كان قاصرا ، وكان من المقرر أن الحكم الصادر بالإدانة ، حتى يتضح في جريمة اهانة موظف عام أثناء تأدية وظيفته يجب أن يشتمل بذاته على بيان ألفاظ الاهانة التي بنى قضاءه عليها حتى يمكن بحكمة النقص مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اتباعا في الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التي اقام عليها قضاءه بالإدانة ومؤدى كل منها واكفي في بيان الدليل بالاحالة الى محضر الضبط دون بيان العبارات التي عدها اهانة ، فإنه يكون معيبا بالقصور الذي يطله بما يوجب نقضه .

(الظعن رقم ١٣٦٤٩ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠١/٤/١٩)

إيجار أماكن

١. إن جريمة تقاضى مبلغ خارج نطاق عقد الإيجار على سبيل الخلو لا تتحقق إلا بتوافر صفة المجرم ومناسبة تحرير عقد الإيجار ، كما إنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة في هذه الجريمة أن تبين المحكمة في حكمها طبيعة عقد الإيجار المبرم بين طرفي العلاقة وما نص عليه فيه من أجرة وتأمين وتاريخ تحريره وبدء الالتزام به ، تحديدا لنطاق العقد المذكور وبيانا له في الحكم بوصفه من الظروف التي وقعت فيها الجريمة والأدلة التي استخلصت منها الإدانة . لما كان ذلك ، وكلن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد اقتصر بيانا لواقعة الدعوى وتديلا على ثبوتها في حق الطاعن على مجرد قوله " وحيث ان الواقعة على ما تستخلصها احكمة من الأوراق توجز فيما أبلغ به المستأجر من أن المتهم تقاضى منه مبلغ ٧٨٠٠ جنيه على سبيل خلة الرجل ، وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتا كافيا تطمئن إليه المحكمة مما جاء بمحضر الضبط ومن عدم دفعها من قبل المتهم بدفاع مقبول ، ومن ثم يتعين معاقبته عملا بمواد الاقام " ، ولم يزد الحكم المطعون فيه إلا ما تعلق بأسباب إيقافه عقوبة الحبس المقضى بها ، فخلا بذلك من بيان صفة المتهم ومن تبيان أركان عقد الإيجار ومقدار الأجرة والتأمين المنصوص عليهما فيه ، ولذا جاء مجهلا في هذا الخصوص ، هذا الى أنه عملا في الادانة على ما تضمنه محضر الضبط دون أن يبين فحواه ولا كذلك مؤداه ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية فبدا بذلك معيبا بالقصور الذى يوجب نقضه والاعادة .

(الطعن رقم ١٩٠٩٧ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠١/١/٧)

٢. إن الشارع بما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٣ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ يؤتم فعل المالك الذي يتخلف دون مقتض عن تسليم الوحدة السكنية في الموعد المحدد ، مما مؤداه انحسار التأثيم حال انتهاء الاقتضاء .

(الطعن رقم ٢٠٤٥٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠١/١/١٤)

٣. إن المادة ٦ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قد أجازت للمالك تقاضى مقدم إيجار من المستأجر لا يتجاوز أجرة سنتين بالشروط التى حددتها ، ومن ثم يضحى تقاضى المقدم فى هذه الحدود فعلا غير مؤتم ، وكانت المادتان ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ٣/٢٥ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قد قصرتا العقوبات الأصلية والتكميلية التى فرضتها على فعل تقاضى مقدم إيجار على ما يتقاضاه المالك بالمخالفة لأحكام القانون ، ومن ثم تكون العبوة فى حساب مقدار الغرامة أو المبلغ الذى يلزم برده أو يدفعه الى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادى هى بما يتقاضاه المالك زيادة عن أجرة السنتين التى يجوز له قانونا تقاضيا ، كما أن الأجرة التى يعول عليها فى هذا الشأن هى الأجرة التى يتفق عليها وقت تقاضى المقدم .

(الطعن رقم ٢٣١٨٨ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠١/١٠/٧)

٤. إذ كانت العقوبة الصلية المقررة - لفعل تقاضى مقدم إيجار بالمخالفة للقانون - بالمادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ هى الغرامة التى تعادل مثلى ما تقاضاه على خلاف القانون ، وكانت العقوبة التكميلية التى نصت عليها المادة ٣/٢٥ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ هى إلزام المخالف برد ما حصل عليه على خلاف القانون الى من أداه مثليه الى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادى . لما كان ذلك ، وكان البين من ملونات الحكم الاتدائسى المؤيد لأسبته أنه قد اشار الى ان الطاعن تقاضى ثلاثة آلاف جنيه - وهى كما ورد بوصف التهمة مقدم إيجار - وقد ألزمه الحكم بغرامة قدرها ٤٩٢٠ جنيه ،

ومثلها الى صندوق الاسكان ورد ما تقاضاه الى صاحب الشأن وقد خلت مدونات الحكم من قيمة الأجرة المتفق عليها ، وكان هذا البيان لازما في خصوصية هذه الدعوى للتعرف على صحة الحكم من فسادة في تطبيق العقوبة ومدى اتفاقها وحكم القانون على الأسس السالف بيانها فإنه يكون معييا بالقصور ، فوق خطئه في تطبيق القانون ، الأمر الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون والتقرير برأى فيما يثره الطاعن - مما يتسع له وجه الطعن - بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٣١٨٨ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠١/١٠/٧)

براءة اختراع

١. إن المادة ٤٨ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية قد جرى نصها على أنه " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه أو احدى هاتين العقوبتين (١).....(٢).....(٣).....(٤)..... كل من وضع بغير حق على المنتجات أو الاعلانات أو العلامات التجارية أو أدوات التعبئة ، أو غير ذلك بيانات تؤدي الى الاعتقاد بحصوله على براءة اختراع أو تسجيله رسماً صناعياً " ، ولما كان المحكم المطعون فيه قد ثبت في حق الطاعنين أنهما وضعاً بغير حق على النموذج الصناعي الذي حصل المدعى بالحقوق المدنية على تسجيله برقم لافتحة تؤدي الى الاعتقاد بحصولهما على تسجيل هذا النموذج ، فإنه إذ قضى بتغريم كل منهما ثلاثمائة جنيه أعمالاً لنص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ سالفه البيان يكون قد أترم صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٠٠١٠ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/٦)

بطلان

١. لما كان البين من الحكم أنه خلا من بيان أسماء المدعين بالحقوق المدنية - كما خلت محاضر جلسات المحكمة من هذا البيان - وإذ كان ذلك ، وكان النص في الفقرة الأخيرة من المادة ١٧٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ على أن " النقض أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم يترتب عليه بطلان الحكم " ، يدل على أن مراد الشارع من ترتيب البطلان في حالة الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم أن يكون من شأن هذا الخطأ التجهيل بالخصم أو إيقاع اللبس في تعريف شخصيته ، فإن لم يكن خطأ جسيماً لا يتهم به وجه الحق في التعريف بشخص الخصم فلا يترتب عليه البطلان ، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد خلا من نص يعرض لما يشوب الحكم الجنائي في مثل هذه الحالة ، وكان نص قانون المرافعات آنف الذكر يضع قاعدة عامة لا تنأى على التطبيق في الأحكام الجنائية ، فإنه يكون واجب الإعمال على هذه الأحكام ، ولما كان بيان اسم المدعين بالحقوق المدنية - يعد على السياق المتقدم - بياناً جوهرياً فإنه يتعين ذكره في الحكم باعتبار أنه اغفاله يؤدي الى التجهيل به ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قاصر البيان في شقه الخاص بالدعوى المدنية بما يطله ويوجب نقضه والاعادة في هذا الخصوص ، ومتى تقرر ذلك فإن حسن سير العدالة ووحدة الاساس في الدعويين يقتضى نقضه والاعادة في شقه الخاص بالدعوى الجنائية حتى تعيد محكمة الموضوع نظره الدعوى برمتها وذلك بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الثاني الذي لم يقبل طعنه شكلاً لاتصال الوجه الذي بنى عليه نقض الحكم بها .

(الطعن رقم ٦٣٠٦ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/١٠/١)

٢. إن المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد حددت الأحوال التي يمتنع فيها على القاضي الحكم في الدعوى لما بينها وبين وظيفة القضاء من تعارض ، من

هذه الأحوال أن يكون القاضى قد قام بوظيفة النيابة العامة في الدعوى فيتعين على القاضى في تلك الأحوال أن يتمتع من تلقاء نفسه عن الحكم في الدعوى ولو لم يطلب أحد الخصوم رده وإلا وقع قضاؤه باطلا بطلانا متصلا بالنظام العام لصدوره من قاضى محظور عليه الفصل فيها ، واساس وجوب الامتناع عو ان قيام القاضى بعمل يجعل له رأيا في الدعوى يتعارض مع ما يشترط في القاضى من خلة الذهن عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم في حيدة وتجرد . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على محضرى جلسقى المحاكمة أمام محكمة أول درجة والحكم الصادر منها أن السيد عضو اليمين بالهيئة التى اصدرت الحكم المطعون فيه كان ممثلا للنياية العامة في الدعوى أثناء نظرها والحكم فيها ، وذلك قبل تعيينه قاضيا ، مما كان لزومه أن يتمتع عن نظر تلك الدعوى والحكم فيها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا متعينا نقضه والاعادة .

(الطعن رقم ١٠٠١٠ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/٦)

٣. البين من الحكم المطعون فيه أنه قد خلا من بيان تاريخ اصدااره ، ولا عبرة للتاريخ المؤشر به عليه مادام أنه قد جاء مجهلا إذ اقتصر على اليوم والشهر دون السنة ، وكان خلو الحكم من هذا البيان الجوهرى يؤدى الى بطلانه باعتبار أن ورقة الحكم هى من الأوراق الرسمية التى يجب أن تحمل تاريخ اصبارها وإلا بطلت لفقدتها عنصرا من مقومات وجودها قانونا لأنها السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم بكامل اجزائه على الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى أقيم عليها ، فإذا بطلت الحكم ذاته ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر باطلا ، ولكل ذى شأن أن يتمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض عند ايداع السباب التى بنى عليها . لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

(الطعن رقم ٥٥٩٣ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٦)

بلاغ كاذب

١. يشترط لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها ، وأن يكون الجاني عالماً بكذبها ومتوياً بالسوء والاضرار بالجنى عليه وأن يكون الأمر المخبر به مما يستوجب عقوبة قاتله ولو لم تقم دعوى به .

(الطعن رقم ٤٥٤٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١/١٤)

٢. لما كان القضاء بالبراءة في قمة الضرب لتشكك المحكمة في أدلة الثبوت فيها لا يقطع بصحة البلاغ المقدم عنها أو بكذبه ولذا فإنه لا يمنع المحكمة المطروحة أمامها قمة البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة طليقة من كل قيد ، ومن ثم فلا محل للنعي على الحكم المطعون فيه استناده الى ما ثبت من قضية الضرب التي كان حكم البراءة فيها قائماً على الشك في أدلة الثبوت وليس عدم سند للاهتمام أو عدم توافر قصد الاساءة .

(الطعن رقم ١٧٢٩٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٤/١٧)

٣. لما كان من المقرر قانوناً أنه يشترط لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها وأن يكون الجاني عالماً بكذبها ومتوياً بالسوء والاضرار بالجنى عليه وأن يكون الأمر المخبر به بما يستوجب عقوبة فاعله ولو لم تقم دعوى بما اخبر به مما يتعين معه أن يعنى الحكم القاضي بالادانة في هذه الجريمة ببيان أركان هذه الجريمة ، وكان الحكم المطعون فيه إذ تحدث عن توافر القصد الجنائي لدى الطاعن اقتصر على مجرد القول بأن النية العامة انتهت الى حفظ البلاغ لعدم صحته وهو ما لا يكفي للتدليل على علمه بكذب البلاغ وأنه كان متوياً بالسوء بالمبلغ في حقه والاضرار به . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد قصر في اثبات القصد الجنائي في الجريمة التي دان الطاعن بما مهما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٧٤٤٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٩/٢٨)

٤. لما كان التبليغ عن الوقائع الجنائية الى جهات الاختصاص - حق لكل انسان بل هو واجب مفروض عليه فلا تصح معاقبته عليه ، إلا إذا كان قد تعمد الكذب فيه ، ولا يمكن اعتباره قذفا علنيا إلا إذا كان القصد منه مجرد التشهير للنيل منه ، وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن جريمة البلاغ الكاذب يشترط لتحقيقها توافر ركنين : الأول : ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها ، والثاني : علم الجاني بكذبها وانتاؤه السوء والاضرار بالجنح عليه ، وقد تطلب الشارع أن يوجهه الى البلاغ في تلك الجريمة الى أحد الاحكام القضائيين أو الإداريين ، فإن وجهه الى شخص سواهم فلا تقوم الجريمة ، ذلك أن هؤلاء هم المنوط بهم توقيع العقوبات الجنائية والتأديبية .

(الطعن رقم ٩٩٠٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٢)

٥. لما كان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه انه بعد ان عرض الوقائع الدعوى و لأحكام القانون في جريمة البلاغ الكاذب المنصوص عليها في المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات أقام قضاءه بإدانة الطاعن عن تلك الجريمة استنادا الى أن الأخير تعمد الكذب فيما أبلغ به ضد المدعى بالحقوق المدنية وأنه قصد الإضرار به ، ثم عاد وأورد - على خلاف ذلك - عند تبريره لقضائه في الدعوى المدنية ما مؤداه أن الطاعن لم يعتمد ذلك وإنما أنه عن تسرع في الاقدام ورعونة وعدم تبصر . لما كان ذلك ، فإن ما أوردته المحكمة في اسباب حكمها على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض الآخر مماي بين منه أن المحكمة فهمت الدعوى على غير حقيقتها وينبئ عن أن الواقعة لم تكن واضحة لديها الى الحد الذي يؤمن معه الخطأ في تقدير مسؤولية المحكوم عليه الأمر الذي يجعل الحكم معيبا بالناقض والتخاذل ويتعين نقضه .

(الطعن رقم ٨٣٥٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٧)

٦. لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن حصل ما ورد بصحيفة الادعاء المباشر أورد بعض المبادئ القانونية في جريمة البلاغ الكاذب ثم خلس الى توافر هذه الجريمة في حق الطاعن بقوله " لما كان قرار الحفظ الصادر في الجلسة /٩٣ الدخيلة لعدم كفاية الأدلة أى لم يثبت صحة أو كذب البلاغ مما لا يكون حجة أمام هذه المحكمة ، ومن ثم كسان للمحكمة مطلق الحرية في استخلاص حقيقة الواقعة من خلال الأوراق . فلما كان المتهم قد أبلغ ضد المدعين بالحق المدنى في الجلسة سائلة الذكر وأتمهما بالسرقة على اساس أن الأول يعمل خفياً وهو الذى يقطن بجوار باب العمارة وزوجه معه كل ذلك ليس دليلاً على ان المدعين بالحق الذى هما مرتكبى الواقعة ، ومن ثم فقد جاءت اقواله عارية عن ثمة دليل قبلهما لا سيما وأن تحريات المباحث لم تتوصل الى حقيقة الواقعة المدعى بها قبل المدعيان بالحق المدنى يضاف الى ذلك ما قرره المدعيان أن هناك سابق خلافاً مع المتهم بشأن العمل بالعمارة وهذا لم ينكره المتهم عند سؤاله بمحضر الضبط مما ترى معه احكامه أن ما أبلغ به المتهم قبل المدعين كان على غير الحقيقة مع علمه بذلك وقد اتوى الاضرار بهما مما يستوجب عقابه ..ز" . لما كان ذلك ، وكان يشترط في القانون لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين هما : ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها ، وأن يكون الجاني عالماً بكذبها ومتوياً بالسوء والاضرار بالجنى عليه ، وكان ما ساقه الحكم - على النحو المار ذكره - لا يدل في العقل والمنطق على أن الطاعن قصد من التبليغ الكيد للمدعين بالحقوق المدنية والاضرار بهما . فإن الحكم يكون قد قصر في اثبات القصد الجنائي لدى الطاعن بما يشوبه بالقصور .

(الطعن رقم ٢٢٩٦ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٢)

٧. لما كانت الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن وآخر بطريق الادعاء المباشر بوصف أهما أبلغا كذباً بأن المدعى بالحقوق المدنية استولى على الرخام الخاص

بالسلم ، ومحكمة أول درجة قضت بحبس كل من المتهمين (الطاعن وآخر) شهرا واحدا مع الشغل وألزمتها بأن يؤديا الى المدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف الطاعن ومحكمة ثاني درجة قضت حضوريا بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريمه خمسين جنيها وتأيد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم الابتدائي - الذى اعتق أسبابه الحكم المطعون فيه - أنه عول فى إدانة الطاعن على مجرد صدور حكم براءة المدعى بالحقوق المدنية فى الدعوى رقم لسنة ١٩٩٢ جنح البساتين التى اقمه فيها الطاعن بالاستيلاء على الرخام الخاص بالسلم ، دون ان يستظهر ما إذا كان حكم البراءة قد أقيم على عدم صحة الاتهام فيكون له الحجية فى دعوى البلاغ الكاذب ، أم أنه أقيم على الشك فى الاتهام ، فلا يكون له الحجية ، كما انه لم يدلل البتة على توافر القصد الجنائي قبل الطاعن متمثلا فى تعمد الكذب فى التبليغ عن علم ويقين ما يداخله . شك بأن الواقع كاذبة منتريا السوء والاضرار بمن أبلغ فى حقه . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد تعيب بالقصور الذى يطله .

(الطعن رقم ٣٥٠٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٥)

٨. من المقرر أنه إذا بنيت براءة المبلغ على انقضاء أى ركن من أركان البلاغ الكاذب فينبغي بحث مدى توافر الخطأ المدني المستوجب للتعويض من عدمه فى واقعة التبليغ ذاتها . فالتبليغ خطأ مدني يستوجب التعويض إذا كان صادرا من قبيح التسرع فى الاتهام أو بقصد التعويض بالمبلغ والاساءة الى سمعته أو فى القليل عن رعونة أو عدم تبصر . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر ما إذا كان هناك خطأ مدني ضار يستوجب مساءلة المطعون ضده بالتعويض عنه أم لا ، فإنه يكون معيبا .

(الطعن رقم ١٠١١٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٥)

٩. من المقرر أنه يشترط لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين هما : ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها ، وأن يكون الجاني عالماً بكذبها ومتوياً السوء والاضرار بانجنى عليه ، وان يكون الأمر المخير به مما يستوجب عقوبة فاعله ولو لم تقم دعوى بما اخبر به ، وكان من المقرر - ايضاً - ان الحكم الجنائي الصادر في جريمة من الجرائم إنما يقيد بالحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث ما سبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه على عدم توافر جريمة البلاغ الكاذب في حق المطعون ضده على رأى قانونى مبناه افتراض صحة الواقعة في القضية رقم لسنة ١٩٩٨ الجمرک مادام أن براءة الطاعن منها أساسها عدم كفاية الدليل وليس عدم صحتها ، وهو الافتراض لا سند له من القانون ذلك أن المحكمة تعرضت لصحة الواقعة موضوع البلاغ أو كذبها بالبحث والتحقيق الواجبين لتكوين رأى فاصل فيها وإنما يدل على أنهم لم تجد نفسها بحاجة الى هذا البحث للفصل في التهمة المغروضة عليها ، ومن ثم لا يصح أن يستفاد من قضائها بالبراءة لعدم كفاية الدليل رايًا فاصلاً في شأن صحة الواقعة أو كذبها وبالتالي فما كان يصح لحكمة دعوى البلاغ الكاذب ان تلزم به من حيث صحة البلاغ على نحو ما التزمت ، بل كان من المتعين عليها ألا تعترف له بحجية ما وأن تتصدى هي لواقعة البلاغ وتقدير بنفسها مدى صحة التبليغ فيها أو كذبه ، أما وهي لم تفعل فإن قضاءها يكون معيباً .

(الطعن رقم ١٠١١٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٥)

١٠. إذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عول في إدانة الطاعن على مجرد صدور حكم ببراءة المدعى بالحقوق المدنية في الدعوى رقم لسنة ١٩٨٨ أمن دولة الجزئية - التي أتهمه فيها الطاعن يتقاضى خلو رجل وعدم تحرير عقد ايجار - دون ان يستظهر ما إذا كان حكم البراءة قد اقيم على عدم صحة

الافتام فيكون له حجية في دعوى البلاغ الكاذب - أم أنه اقيم على الشك في الافتام فلا تكون له هذه الحجية ، كما أنه لم يدلل البتة على توافر القصد الجنائي قبل الطاعن متمثلا في تعمد الكذب في التليغ عن علم ويقين لا يداخله شك بأن الواقعة كاذبة منويا السوء والاضرار بمن أبلغ في حقه . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد تعيب بالقصور الذي يطله .

(الطعن رقم ٢٦٨٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠١/١٢/٥)

امتناع عن تنفيذ حكم

١. المادة ١٢٣ من قانون العقوبات تنص في فقرتها الاولى على انه " يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي استعمل سلطة وظيفته في وقف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو أحكام القوانين واللوائح أو تأخير تحصيل الأموال والرسوم أو وقف تنفيذ حكم أو أمر صادر من المحكمة أو أية جهة مختصة " ، وتنص في فقرتها الثانية على أنه " كذلك يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي امتنع عمدا عن تنفيذ حكم أو أمر مما ذكر بعد مضي ثمانية أيام من اذاره على يد محضر اذا كان تنفي الحكم أو الأمر داخلا في اختصاص الموظف " ، واذ لي بين من سياق هذا النص ان الجريمة التي نص عليها في الفقرة الأولى تتحقق بسلوك ايجابي يعتمد به الموظف وقف تنفيذ اى امر من أوامر الحكومة او قانون أو لائحة أو حكم أو أمر صادر من محكمة أو جهة مختصة أو تأخير تحصيل الأموال والرسوم وذلك باستعمال سلطة وظيفته . أما الجريمة التي نص عليها في الفقرة الثانية فتتحقق بامتناع الموظف عمدا عن تنفيذ حكم أو أمر صادر من محكمة أو جهة مختصة إذا كان التنفيذ داخلا في اختصاصه ، ويلزم لقيامه عن هذا الامتناع إمهاله ثمانية أيام من تاريخ اذاره . لما كان ذلك ، وكان البين مما سلف أن الطاعن لم يستصدر حكما أو أمرا من محكمة أو من جهة مختصة باستحقاقه المعاش على النحو الذي يطالب به ، بل يسلم بأن ذلك الاستحقاق ظل موضع منازعة بينه وبين الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى التى يتبعها المطعون ضدهما الأول الثانى ، كما أن الطاعن لم ينسب للمطعون ضدهم أنهم استعملوا سلطات وظائفهم في وقف تنفيذ القوانين واللوائح التى ينأدى بتطبيقها على منازعته تلك ، وغاية ما نسب إليهم أنهم تعسفوا في تفسيرها على نحو أيدتهم فيه لجنة فض المنازعات المختصة ، وبمجرد التعسف هذا - بفرض وقوعه - لا يتحقق به معنى استعمال سلطة الوظيفة ، ومن ثم فإن ما اسنده

الطاعن للمطعون ضدهم لا تتحقق به اركان أى من الجريمتين المنصوص عليهما بالمادة ١٢٣ من قانون العقوبات التى تساند إليها الطاعن فى رفع الدعويين المدنية والجنائية الى القضاء الجنائى ، وكان حريا بالحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه مع قضائه ببراءة المطعون ضدهم مما أسند إليهم - ألا يتصدى للدعوى المدنية وإنما يقضى بعدم اختصاص القضاء الجنائى بنظرها ، أملا وقد تصدى لهذه الدعوى وقضى برفضها فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

(الطعن رقم ١٦٨١٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٤/١٩)

٢. لما كانت جريمة الامتناع عن تنفيذ حكم أو أمر قضائى لا تتحقق إلا إذا كان الحكم أو الأمر المتع عن تنفيذه مستوفيا لجميع شرائطه الشكلية الموضوعية بحسبانه سندا تنفيذيا قابلا للتنفيذ ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية تأسيسا على كون الحكم المنفذ به موقوفا تنفيذه قضائيا مما لازمه امتناع تنفيذه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد التزم صحيح القانون مقترنا بالصواب .

(الطعن رقم ١٢٢٠٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٦/٦)

٣. إنه متى صدر حكم وأوجب التنفيذ كان على كل مخاطب بهذا الحكم وعلى كل مكلف بتنفيذ احكام القضاء أن يبادر الى تنفيذه نزولا على ما لأحكام من قوة الأمر المقضى واحتراما لهية الدولة ممثلة فى سلطتها القضائية ، فإذا امتنع موظف - عامدا - عن تنفيذ حكم واجب التنفيذ بعد انذاره على النحو الذى رسمه القانون ، وكان تنفيذه داخلا فى اختصاصه الوظيفى فقد اقترف الجريمة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ١٢٣ من قانون العقوبات ، ولا يحق له ان يدفع مسئوليته عنها بأن الحكم المطلوب تنفيذه باطل طالما لم يصدر حكم بطلانه أو بإيقاف تنفيذه ، كما لا يشفع لهذا الموظف - بعد وقوع الجريمة - أن يصدر حكم بإلغاء الحكم المنفذ به او بإيقاف تنفيذه ، وإن كان يصح أن يعتبر

ذلك من قبيل الظروف القضائية المخففة عند تقدير العقوبة أو العويض . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص في فقرتها الأولى على أنه " لا تثريب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك ، وكان الحكم المنفذ به - على ما حصله الحكم المطعون فيه - قد صدر من محكمة القضاء الإداري بجلسة ١٩٨٩/٢/٦ فقد كان واجب التنفيذ منذ صدوره وحتى تاريخ ١٩٨٩/١٢/١١ الذي صدر فيه الأمر من دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا بإيقاف تنفيذه ، ومضى كان امتناع المطعون ضده عن تنفيذ الحكم المذكور قد وقع في الفترة التي كان التنفيذ فيها واجبا فإن صدور قرار دائرة فحص الطعون من بعد لا يكون له أثر على الجريمة بعد وقوعها ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ انتهى الى ما يخالف ذلك قد أخطأ في ساويل القانون خطأ حجيجه - مرة اخرى - عن بحث استيفاء الواقعة المسندة الى المطعون ضده باقى اركان الجريمة المسندة إليه مما يقتضى أن يكون مع النقص الاعادة .

(الطعن رقم ١٦٢٤١ لسنة ٦٣ في جلسة ٢٨/٥/٢٠٠١)

بناء

١. جريمة إقامة بناء بغير ترخيص وجريمة إقامة البناء على أرض زراعية بغير ترخيص ولئن لزم لقيام كل منهما عناصر وأركان قانونية ذاتية تتفاير في إحداها عن الأخرى إلا أن الفعل المادى المكون للجريعتين واحد وهو إقامة البناء سواء تم على أرض زراعية أو أقيم دون ترخيص ، ومن ثم فإن الواقعة المادية التى تتمثل في إقامة البناء هو عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التى يمكن أن تعطى لها والتى تتباين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون ولكنها كلها نتائج ناشئة من فعل البناء الذى تم مخالفا للقانون . لما كان ذلك ، وكانت واقعة إقامة بناء على أرض زراعية دون ترخيص ولئن لم تثبت في حق المطعون ضدهم تأسيسا على أن تلك الأرض مما لا ينطبق عليه احكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ في شأن تعديل بعض احكام قانون الزراعة إلا أنه لما كان ذلك الفعل بذاته يكون من جهة أخرى جريمة إقامة بناء دون ترخيص بالتطبيق لأحكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء وهى قائمة على ذات الفعل الذى كان محلا للالتزام بذلك الوصف الآخر . فقد كان يتعين على المحكمة التزاما بما يجب عليها من تمحيص الواقعة بكافة كيوفها ووصافها أن تضيف على الواقعة الوصف الصحيح وهو إقامة البناء بغير ترخيص ، أما وأنها لم تفعل وقضت بالبراءة في الواقعة المطروحة عليها برمتها فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون مما يوجب نقض الحكم المطعون فيه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن تقدير ادلة الدعوى فإنه يتعين أن يكون النقض مقرونا بالاعادة .

(الطعن رقم ٥٨١٥ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٩/٢٣)

٢. لما كان من المقرر قانوناً أن جريمة البناء بغير ترخيص إن هي إلا جريمة متتابعة الأفعال متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية ، إذ هي حينئذ تقوم على نسلط ــ وإن اقتصرت في أزمنة متوالية ــ إلا أنه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي واحد ، والاعتداء فيها سلط على حق واحد ، وإن تكررت هذه الأعمال مع تقارب أزممتها وتعاقبها دون أن يقطع بينها فارق زمني يوحى بانفصام هذا الاتصال الذي جعل منها وحدة إجرامية في نظر القانون .

(الطعن رقم ٢٢٤٢٧ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٧/١)

٣. لما كان البين من استقراء نص المادتين السادسة والسابعة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ، وأن الشارع اعتبر جنائية موافقة على طلب الترخيص بإقامة البناء انقضاء المدة المحددة للبت فيه ، وهي ستون يوماً من تاريخ تقديم الطلب أو إخطار اللجنة المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون المذكور ، أو ثلاثون يوماً من تاريخ استيفاء البيانات أو الموافقات المطلوبة أو الرسومات المعدلة وذلك دون صدور قرار مسبب من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم برفضه ، أو بطلب استيفاء بعض البيانات أو المستندات أو الموافقات اللازمة أو إدخال تعديلات على الرسومات مع التزام طالب الترخيص في هذه الحالة بمراعاة جميع الأوضاع والشروط والضمانات المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً له .

(الطعن رقم ٤٢٥٢ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٩)

٤. لما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء والمعدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، إذ نصت على أنه " لا يجوز إنشاء مبان أو إقامة أعمال أو توسيعها أو تعديلها أو تدعيمها أو هدمها أو إجراء أية تشطيبات خارجية مما تحدده اللائحة التنفيذية

إلا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم أو إخطارها بذلك وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون .. الخ" ، فقد جاء نصها مطلقا من كل قيد وليس فيه ما يفيد قصر الرخصة على الأبنية التي تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه دون تلك التي لا تزيد قيمتها على هذا المبلغ مادام الشارع قد أوجب في هذه المادة الحصول على ترخيص لكل بناء يراد إقامته أو غير ذلك من الأعمال التي أشار إليها النص ، ولا وجه لاستناد الحكم المطعون فيه الى نص المادة الأولى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، لأن هذه المادة لم تعف أعمال إقامة المباني التي لا تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه من الحصول على الترخيص الذي أوجبه المادة الرابعة آنفة البيان بالنسبة لهذه الأعمال أيا كانت قيمتها ، وإنما أعفتها من شرط الحصول على موافقة لجنة توجيه وتنظيم أعمال البناء الذي يستلزمه الشارع بالإضافة الى الترخيص المشار إليه متى زادت قيمتها على المبلغ المذكور فليس في نص المادة الأولى سائفة البيان أو نص المادة الثانية عشرة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر الذي جرى على أنه " فيما عدا المباني من المستوى الفاخر ، يلغى شرط الحصول على وافقة لجنة توجيه وتنظيم أعمال البناء قبل الحصول على الترخيص بإقامة المباني وسائر أحكام الباب الأول من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ، كما تلغى المادة ٢١ من ذلك القانون " ، والذي وقعت الجريمة في ظله ، ما يخصص عموم الحكم السوارد في المادة الرابعة سائفة الذكر . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالبراءة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله .

(الطعن رقم ٢٩٨٦٨ لسنة ٦٣ في جلسة ١٩٩٩/١١/٧)

٥. لما كان المستفاد من نص المادة ٢٢ مكررا من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ أن عقوبة الإزالة أو تصحيح الأعمال المخالفة أو استكمالها لا يجب الحكم بها إلا إذا كان البناء قد أقيم على خلاف أحكام القانون أما إذا كانت المخالفة تتعلق بمبان أقيمت بدون ترخيص ولم يتقرر إزالتها تعين الحكم بغرامة اضافية تعادل قيمة الأعمال المخالفة تؤول الى حساب تمويل مشروعات الاسكان الاقتصدي بالمحافظة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه سواء فيما اعتقه من أسباب الحكم الابتدائي أو ما اضاف إليه من أسباب أخرى قد خلا البتة من بيان واقعة الدعوى وعناصر المخالفة المستوجبة للعقوبة وفحوى الدليل الذى استخلص منه ثبوت وقوعها من الطاعن وتبيان مؤداه بما يفصح عما إذا كان البناء اذلى دان الطاعن بإقامته بغير ترخيص قد أقيم على خلاف أحكام القانون ووجه تلك المخالفة ، ومن ثم فإنه يكون مشوبا بالقصور .

(الطعن رقم ٢١٥١٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٥)

٦. لما كان البين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اقتصر في بيان واقعة الدعوى والأدلة على ثبوتها في حق الطاعنين على قوله بأن " التهمة ثابتة قبل المتهم من الأوراق ومن شهادة محرر المحضر الثابتة من محضر ضبط الواقعة ثبوتا كافيا لإدانته ويتعين إدانته طبقا لمواد الاتهام وعملا بالمادة ٤ / ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وأن تلتزم بإيراد مضمون كل دليل من الأدلة التى استندت إليها المحكمة فى الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها ، وإلا كان الحكم قاصرا . كما

أنه من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن المراد بالمبنى في خصوص تنظيم وهدم المباني كل عقار مبنى يكون محلا للانتفاع والاستغلال أيضا كان نوعه ، وأن المقصود بالهدم إزالته كله أو بعضه على وجه يصير الجزء المهدوم غير صالح للاستعمال فيما أعد له من ذلك - وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا كلية من بيان واقعة الدعوى واقتصر في بين الدليل الذي عول عليه في قضائه بالإدانة على مجرد الإحالة إلى أوراق وأقوال محرر المحضر الثابتة بمحضر ضبط الواقعة دون أن يورد مؤدى تلك الأوراق وما شهد به محرر المحضر ووجه استدلاله بما علسى ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، ودون أن يستظهر في مدوناته ما إذا كان هناك مبنى بالمعنى الذى عناه القانون وما إذا كان الطاعنان قد أزلاه كله أو بعضه ، فإنه يكون معيبا بالقصور في السبب الذى يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التى صار اثباتها في الحكم بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٩٢٢١ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٧)

٧. لما كان يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت ضد الطاعن بوصف أنه استأنف أعمالا سبق وقفها بالطريق الإدارى . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٥ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ قد نصت على أنه توقف الأعمال المخالفة بالطريق الإدارى ويصدر بالوقف قرار مسبب من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم يتضمن بياناً بهذه الأعمال ، ويعلن إلى ذوى الشأن بالطريق الإدارى فإذا تعذر الإعلان لشخصه لأى سبب يتم الاعلان بإيداع نسخة من القرار بمقر الوحدة المحلية المختصة وقسم الشرطة أو نقطة الشرطة الواقع فى دائرتها العقار ويخطر بذلك الإيداع بكتاب موصى عليه ، وفى جميع الأحوال

تلتصق نسخة من القرار بموقع العقار موضوع المخالفة ، وكانت المادة ٢٢ من القانون ذاته قد نصت في فقرتها الثانية على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تجاوز خمس سنوات كل من يستأنف أعمالا سبق وقفها بالطريق الإداري رغم اعلانه بذلك على الوجه المبين في المادة ١٥ ، وكان الين من هذين النصين ان القانون استوجب لعقاب المخالف في جريمة استئناف اعمال سبق وقفها أن يكون المخالف قد أعلن بقرار الوقف على نحو ما استوجبه المادة ١٥ ساقفة الذكر . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار البتة في الحكم وإلا كان قاصرا ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بعد أن أورد وصف التهمة امتفى في بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق الطاعن على قوله " وحيث أن الثابت من مطالعة الأوراق أن المتهم قد قارف الواقعة آنفة البيان ، وكان المتهم لم يدفع الدعوى بأى دفع أو دفاع مقبول الأمر الذى يصبح معه الاقمام ثابتا قبل المتهم ثبوتا كافيا تظمن إليه المحكمة ، ومن ثم تقضى بعقابه وفقا لمواد الاقمام وعملا بنص المادة ٤/٣٠٤ أ.ج " ، ولم يرد الحكم المطعون فيه اسبابا إلا ما تعلق بالرد على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى . فخلا بذلك من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة وبيان الأدلة التي استند إليها في الإدانة ومؤداهما . كما قصرت مدوناته عن بيان ما إذا كان الطاعن قد أعلن بقرار وقف الأعمال على النحو الذى استوجبه الشارع في المادة ١٥ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ فإن ذلك مما يعيبه بالقصور

الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم .

(الطعن رقم ١٥٩٣٣ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٧/٢)

٨. لما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء والمعدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ إذ نصت على أنه " لا يجوز إنشاء مبان أو إقامة أعمال أو توسيعها أو تعديلها أو تدعيمها أو هدمها أو إجراء أية تشطيات خارجية مما تحدده اللائحة التنفيذية إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون . الخ " ، فقد جاء نصها مطلقا من كل قيد وليس فيه ما يقيد قصرا الرخصة على الأبنية التى تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه دون تلك التى لا تزيد على هذا المبلغ مادام الشارع قد أوجب فى هذه المادة الحصول على ترخيص لكل بناء يراد إقامته ، أو غير ذلك من الاعمال التى أشار إليها النص ولا وجه لاستناد الحكم المطعون فيه الى نص المادة الأولى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، لأن هذه المادة لم تعف أعمال إقامة المباني التى لا تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه من الحصول على الترخيص اذلى أوجبه المادة الرابعة آنفة البيان بالنسبة لهذه الأعمال ايا كانت قيمتها ، وإنما اعفتها من شرط الحصول على موافقة لجنة توجيه وتنظيم أعمال البناء الذى يستلزمه الشارع بالإضافة الى الترخيص المشار إليه متى زادت قيمتها على المبلغ المذكور ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى ببراءة المطعون ضده استنادا الى أن قيمة الأعمال المخالفة لا تتجاوز خمسة آلاف جنيه ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القسانون وتأويله بما يعيبه .

(الطعن رقم ١٠٦٢٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٩)

٩. إذ كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بإلغاء الحكم الابتدائي الصادر بإدانة المطعون ضده من جريمة اقامة بناء على أرض زراعية دون ترخيص وبرأته الى انعدام صلاحية الأرض المقام عليها المبنى وان حدودها مبان ، وكان من المقرر أن جريمة اقامة بناء بغير ترخيص وجريمة اقامة البناء على أرض زراعية بغير ترخيص ولئن لزم لقيام كل منهما عناصر واركان قانونية ذاتية تتفاير في احداها عن الأخرى إلا ان الفعل المادى المكون للجريعتين واحد وهو اقامة البناء سواء تم على أرض زراعية أو اقيم دون ترخيص ، من ثم فإن الواقعة المادية التى تتمثل في اقامة البناء هو عنصر مشترك بين كافة الاوصاف القانونية التى يمكن ان تعطى لها ولتى تتباين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون ولكنها كلها نتائج ناشئة من فعل البناء الذى تم مخالفا للقانون . لما كان ذلك ، وكانت واقعة اقامة بناء على أرض زراعية دون ترخيص ولئن لم تثبت في حق المطعون ضده تأسيسا على أن تلك الأرض غير زراعية إلا أنه لما كان ذلك الفعل بذاته يكون من جهة اخرى جريمة اقامة بناء بغير ترخيص بالتطبيق لأحكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء وهى قائمة على ذات الفعل الذى كان محلا للاتهام بذلك الوصف الآخر ، فقد كان يتعين على المحكمة التزاما بما يجب عليها من تمحيص الواقعة بكافة كيوفها وادوافها ان تضى على الواقعة الوصف الصحيح وهو اقامة البناء بغير ترخيص ، أما وأما لم تفعل وقضت بالبراءة في الواقعة المطروحة عليها برمتها فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٣٣٨٨ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠١/٤/٢)

١٠. إذ كانت النيابة العامة قد اقامت الدعوى الجنائية على الطاعن بوصف أنه أجرى تدعيم بناء دون ترخيص من الجهة المختصة وطلبت عقابه بالمواد ٤ ، ١/٢٢ ، ٢٢ مكررا من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم

٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، وكانت احكام تنظيم المبنى قد نظمتها المواد من ٤ الى ١٨ الواردة في الباب الثاني من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء المعدل بالقوانين ارقام ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٦ ، ٢٥ لسنة ١٩٩٢ ، وكانت المادة ٢٩ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بادی الذکر بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ تنص في فقرتها الاولى على أنه " تسرى احكام الباب الثاني من هذا القانون على عواصم المحافظات والبلاد المعتبرة مدنا بالتطبيق لقانون الحكم المحلي ، فإن تلك المادة مع صراحة نصها ووضوح عبارتها تجل بجلاء على اخراج القرى من نطاق سريان احكام هذا الباب بصفة مطلقة ولا يغير من هذا النظر ما تضمنته الفقرة الثانية من المادة ذاتها من جواز اعفاء مدينة أو قرية أو جهة من تطبيق بعض أحكام الباب الثاني من هذا القانون أو لائحته التنفيذية لاسباب تاريخية أو ثقافية أو سياحية أو تحقيقا لغرض قومي أو مصلحة اقتصادية أو مراعاة للظروف العمران وما توحى به صياغة هذه الفقرة على نحو يدل على سريان أحكام الباب الثاني على القرى لأن الأصل هو أن تنظيم المباني الواردة أحكامها في الباب الثاني من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر لا تسرى إلا على عواصم المحافظات والبلاد المعتبرة مدنا طبقا لقانون الحكم المحلي ، دلالة ذلك ان المادة ٢٩ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ قد نصت على عدم سريان احكام الباب الضلعي من هذا القانون على القرى والجهات الأخرى إلا بقرار من وزير الاسكان بناء على طلب المحافظ المختص وقد خلا نص هذه المادة بعد تعديله من تقرير هذا الحكم بالنسبة للقرى ، ومن ثم يضحى تطبيق احكام الباب الثاني من القانون سالف الذكر مقصورا على عواصم محافظات والبلاد المعتبرة مدنا تطبيقا للفقرة الأولى من المادة ٢٩ من هذا القانون لما هو مقرر من انه لا عقوبة إلا بنص

يعرف الفعل المعاقب عليه ويبين العقوبة الموضوعة له ومن عدم التوسع في تفسير نصوص القانون الجنائي عدم الأخذ فيه بنظرية القياس والأخذ - في هذه الحالة - بالتفسير الأصلح للمتهم . لما كان ذلك ، وكان المقرر أن المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم صادر بالإدانة ان يشتمل على بيان الواقعة المسترجعة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار الثابتا في الحكم ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكل بالحكم المطعون فيه قد جاء مجمل المكان الذى اقيم فيه البناء محل التدعيم وهو بيان جوهرى في خصوصية هذه الدعوى لما يترتب عليه من أثر في تحديد مدى انطباق وسريان أحكام الباب الثانى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ على الواقعة المادية التى تنطوى عليها الأوراق مما يعجز هذه المحكمة عن القول بكلمتها في صحيح القانون فيما يشره الطاعن بوجع الطعن - من اقامة البناء في قرية لا يسرى عليها القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ - ولذا يكون الحكم معيبا بالقصور في السبب الذى يوجب نقضه والاعادة .

(الطعن رقم ٤٤٥١ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠١/٥/٢٩)

١١. من المقرر ان جريمة البناء بدون ترخيص إن هي إلا جريمة متتابعة الأفعال ، متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية ، إذ هي حينئذ تقوم على نشاط وان اقترف في أزمنة متوالية إلا أنه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامى واحد والاعتداء فيها مسلط على حق واحد ، وإن تكررت هذه الأعمال مع تقارب أزمنتها وتعاقبها دون ان يقطع بينها فارق زمنى يوحى بانفصام هذا الاتصال الذى جعل منها وحدة إجرامية في نظر الدعوى .

(الطعن رقم ٢٢٣٩١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٦/١)

بناء على أرض زراعية

١. إن الواقعة المادية التي تتمثل في إقامة البناء هي قوام الركن المادى في جريمة البناء على أرض زراعية ، ومن ثم يجب على الحكم بالإدانة ان يعنى باستظهار ماهية اعمال البناء محل المساءلة واستجلاء حقيقة الأمر فيها كيما يتضح وجه التائيم فى الدعوى ، وإذ ما كان الحكم المطعون فيه لم يبين ماهية اعمال البناء التى دان الطاعن بإقامتها ، ولذا غدا قاصرا عن استظهار توافر الركن المادى فى الجريمة ، مما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠١/١٢/٩)

تبديد

١. لما كانت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تنص على أنه " لا تجوز محاكمة من يرتكب سرقة اضراراً بزوجه او زوجته أو أصوله أو فروعه إلا بناءً على طلب الجنى عليه ، وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك في أية حالة كانت عليها ، كما أن له أن يوقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في أى وقت شاء " ، وكانت هذه المادة تضع قيداً على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية يجعله متوقفاً على طلب الجنى عليه ، كما تضع حداً لتنفيذ الحكم النهائي على الجاني بتحويل الجنى عليه وقف تنفيذ الحكم في أى وقت شاء ، وإذ كانت الغاية من هذا الحد وذلك القيد الواردين في باب السرقة هي الحفاظ على الأواصر العائلية التي تربط بين الجنى عليه والجاني تلزم أن ينسب أثرها الى جريمة التبديد موضوع الدعوى الماثلة لوقوعها كالسرقة اضراراً بمال من ورد ذكرهم بالنص ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أوقف تنفيذ بناءً على نزول الجنى عليها من دعواها ضد الطاعن فإن هذا النزول يربط أثره القانوني وهو انقضاء الدعوى الجنائية عملاً بحكم المادة ٣١٢ سالف الذكر ، ولا ينال من ذلك ما أفصحت عنه المفردات من انفصام العلاقة الزوجية بين الجنى عليها والطاعن بالطلاق ، لأن تحويل الجنى عليه حق التنازل جاء صريحاً ، وغير مقيد ببقاء الزوجية وقت التنازل - وهو ما يتمشى مع المحكمة التي تغياها المشرع وأشير إليها في تقرير لجنة الشئون التشريعية ، والمذكورة التفسيرية وهي التستر على أسرار العائلات صوناً لسمعتها وحفظاً لكيان السرة وهو معنى يفيد منه باقى أفرادها بعد وقوع الطلاق ، لما كان ما تقدم ، فإنه يعين نقض الحكم المطعون فيه ، والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية لتنازل الجنى عليها عن دعواها .

(الطعن رقم ١٨٠٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٢/٥)

٢. جريمة التهديد لا تتحقق إلا بتوافر شروط من بينها أن يكون الشيء المبدد غير مملوك لمرتكب فعل الاختلاس فلا عقاب على من بدد ماله لأنه مناط التأثيم هو المساس والعيث بملكية المال الذي يقع الاعتداء عليه من غير صاحبه ، ولم يستثن الشارع من ذلك إلا حالة اختلاس المال المحجوز عليه من مالكه ، مما اعتبرها جريمة خاصة نص عليها في المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات وهو استثناء جاء على خلاف الأصل العام المقرر فلا يمتد حكمه الى ما يجوز نطاقه ، كما لا يصح القياس عليه إذ لا جريمة ولا عقوبة بغير نص في القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التفت عن دفاع الطاعن القائل على ملكيته للسيارة محل الدعوى وانتفاء جريمة التهديد في حقه ولم يحقق له هذا الدفاع ، ولو أنه عني ببخسه لجاز ان يتغير وجه الرأى في الدعوى فإنه يكون مشوباً فضلاً عن قصوره - بالاخلال بحق الدفاع بما يطله .

(الطعن رقم ١١٠٣٠ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٢/١٨)

٣. لما كان رد منقولات الزوجية الى الزوج قبل التاريخ الذى تدعى بمحصول تهديدها فيه في شأن أن ينفي وقوع الجريمة ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بالرغم من أنه اشار في مدوناته الى أن المدعية بسلحق المدنى استلمت منقولاتها على النحو المبين بالخصر رقم لسنة ١٩٩٢ إدارى مركز بنها إلا أنه لم يعين ببحث هذا الخصر ولم يقل كلمته فيه ، ولم يعين بتحصيص دفاع الطاعن المؤسس عليه بالرغم من أنه يعد جوهرى في صورة الدعوى - إذ يترتب عليه لو ثبت قيام الطاعن برد المنقولات قبل التاريخ الذى تدعى اتخني عليها حصول التهديد فيه انتفاء الجريمة ، فإن الحكم يكون فسوق قصوره في التسبب معيباً بالإخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٢/٢٥)

٤. لما كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام درجتي التقاضى أن دفاع الطاعن قام على أنه لم يتسلم المصوغات المدونة بقائمة الجهاز لأنها مما تحتفظ به الزوجة لتزين به ، وعرض باقى النقولات عليها بموجب ائدار ، وقد رد الحكم عن ذلك برد غير سائغ ، ولما كان دفاع الطاعن على الصورة آتفة البيان بعد دفعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث لو صح لتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإن المحكمة إذ لم تفتن لفحواه وتسطه حقه فى الرد كما هو الحال فى الدعوى المطروحة ، فإن حكمها يكون معيا بملقصور فضلا عن الاخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٥٠٨٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٩/٣/١٠)

٥. ولئن كان غمكة الموضوع ان تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة اسناد التهمة الى المتهم ، او لعدم كفاية أدلة الثبوت ، غير ان ذلك مشروط أن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى ، وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام الاقحام عليها عن بصر وبصرة ، ووازنت بينها وبين أدلة النفى ، فرجحت دفاع المتهم ، أو داخلتها الرية فى صحة عناصر الإثبات ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد عول فى قضائه بالبراءة ، ورفض الدعوى المدنية على عدم وجود عقد الأمانة رغم أن الأوراق تشير الى وجوده ، فإنه يكون قد خالف الثابت فى الأوراق ، الأمر الذى ينشئ عن أن المحكمة اصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى وتمحصتها ، مما يعيب حكمها .

(الطعن رقم ٧٤٣٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٥/١٨)

٦. لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد فى مدوناته أنه يؤيد الحكم المستأنف لأسبابه ، ثم اضاف " وحيث أن المتهم لم يتسلم المحصولات الزراعية المتهم بتبديدها بمقتضى أى من عقود الأمانة ، ولم يكن عقد الزراعة ضمن عقود الأمانة التى ذكرت على سبيل الحصر فى القانون ، ويتعين معه القضاء ببراءة المتهم ورفض

الدعوى المدنية * ، ومن حيث أنه فضلا عن أن عقد المزاورة هو عقد إيجار ، وبحسبانه كذلك فهو من عقود الأمانة ، خلافا لما ذهب الحكم الذى جمع بين أسباب الحكم المعارض فيه الذى قضى بإدانة المطعون ضده وبين أسباب براءته مما يكشف عن تناقضه واختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها فى عقيدة المحكمة ، مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة ، ويوجب نقض الحكم المطعون فيه والاعادة فى خصوص الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٤٨٩١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٦/١)

٧. من المقرر أنه يشترط للعقاب على جريمة تبديد المخجوزات أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ، ثم يعتمد عدم تقديم المخجوزات فى هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ ، ولا يكفى فى الثبات العلم بيوم البيع قول الحكم ان المتهم أعلن به ، دون التذليل على ثبوت علم المتهم به عن طريق اليقين ، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين وسيلة علم الطاعن باليوم المحدد للبيع ويدل على علم الطاعن علما يقينيا بهذا اليوم ، فإنه يكون مشوبا بالقصور .

(الطعن رقم ٢٣٦٨١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٧/٢٠)

٨. لما كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أثبت فى مدوناته أن الطاعن بدد منقولات محجوز عليها ومسلمة إليه على سبيل الوديعة لحراستها فلم يقدمها فى اليوم المحدد للبيع اضرازا بالدائن الحاضر ، لما كان ذلك ، وكان هذا الذى أورده الحكم ، وعول عليه فى قضائه بإدانة الطاعن لا يركد الى أصل ثابت بالأوراق ، إذ البين من الاطلاع على محضر الجيز المضموم أن الذى عين حارسا على المنقولات هى زوجة الطاعن خلافا لما أورده الحكم ، ولما كان الأصل أنه يجب على المحكمة ألا تبني حكمها إلا على أسس صحيحة من أوراق الدعوى ، وعناصرها ، وأن يكون دليلها فيما انتهت إليه قائما فى تلك

الأوراق ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ أقام قضاءه على أن الطاعة سلمت إليه المحجوزات ، وعين حارسا عليها يكون قد استند الى ما لا اصل له في الأوراق مما يعيبه باحطاً في الإسناد بما يتعين معه نقضه .

(الطعن رقم ١٠٢٦٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٢١)

٩. لما كان من المقرر ان الحجز قضائيا ، أو إداريا مادام قد وقع فإنه يكون مستحقا للاحترام ، ويظل منتجا لآثاره ، وليس لأحد الاعتداء عليه ، ولو كان الحجز مشوبا بالبطلان طالما لم يصدر حكم بطلانه من جهة الاختصاص ، ولما كان الثابت أن دعوى براءة الذمة المقامة من المطعون ضده قد أقيمت بعد وقوع الجريمة ، وخلت مدونات الحكم المطعون فيه مما يفيد صدور حكم نهائي فيها ببطلان الحجز ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ قضى براءة المطعون ضده تأسيسا على انه اقام دعوى براءة ذمته من الدين المحجوز عليه من أجله ، يكون فوق قصوره قد أخطأ في تطبيق .

(الطعن رقم ١٤٧٨٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٥)

١٠. لما كانت الفقرة الأولى من المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ في شأن الحجز الإداري قد نصت على أنه ط يتعين مندوب الحاجز عند توقيع الحجز حارسا أو أكثر على الأشياء المحجوزة ، ويجوز تعيين المدين أو الحائز حارسا ، وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة ، وكان المدين ، أو الحائز حاضرا كلفه الحراسة ، ولا يعتد برفضه إياها أملا إذا لم يكن حاضرا عهد بها مؤقتا الى أحد رجال الإدارة المحليين " . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر صفة المطعون ضده باعتباره مالكا للمحجوزات أو حائزا لها فلا يعتد برفضه الحراسة ، أو غير هؤلاء ممن يجوز لهم رفضها حتى يستقيم قضاؤه ، ومن ثم فإنه يكون معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ٩٨٢٣ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٩)

١١. لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٦ من يناير سنة ١٩٩٤ بإدانة الطاعن بجرمة التبديد تطبيقاً لحكم المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، وكان القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية والعقوبات الصادر بتاريخ ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٩٨ قد صدر بعد الحكم المطعون فيه ، ونص في مادته الثانية على إضافة المادة ١٨ مكرراً (أ) الى قانون الإجراءات الجنائية أجازت للمعني عليه ولو كيله الخاص في اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات أن يطلب الى النيابة العامة او المحكمة بحسب الأحوال اثبات صلحه مع المتهم ، ونصت على أنه " يترتب على الصلح انقضاء الدعوى الجنائية ، ولو كانت مرفوعة بطريق الادعاء المباشر ، ولا أثر للصلح على حقوق المضرور من الجريمة " ، فأقرت قاعدة موضوعية يقيد حق الدولة في العقاب بتقريرها انقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح بدلا من معاقبة المتهم ، ومن ثم فإن هذا القانون يسري من يوم صدوره على الدعوى طالما لم تنته بحكم بات ، باعتباره القانون الأصلح للمتهم وفقا للمادة الخامسة من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة المفردات المضمومة أن المدعى بالحق المدني قد حضر بشخصه امام محكمة الإشكال وقرر بتصالحه مع الطاعن ، فإن القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ سالف الذكر - وقد صلب بعد الفعل وقبل الحكم فيه بحكم بات - يكون هو الأصلح للطاعن والواجب التطبيق ، وخكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها عملا بما هو محول لها بمقتضى المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر والنقض بانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح .

(الطعن رقم ٤٨٥٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٨)

١٢. لما كان قد صدر بتاريخ ٩ من مايو سنة ١٩٩٨ في القضية رقم ٤١ لسنة ١٩٩٨ ق دستورية حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية البند (ط) من

المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإدارى فيما تضمنته من حق البنوك التى تساهم الحكومة فى رأسمالها بما يزيد عن النصف فى توقيع الحجز الإدارى على مدنيها - وكانت المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - التى تحكم الواقعة - قبل تعديلها بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ تنص على أنه " أحكام المحكمة الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة - ويرتب على الحكم بعدم دستورية نص فى القانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم إلا أن عدم تطبيق النص - وعلى ما جرت به المذکرة الايضاحية لقانون المحكمة الدستورية واقترحه محكمة النقض - فى احكامها لا ينصرف أثره الى المستقبل فحسب وإنما ينسحب على الوقائع السابقة على صدور الحكم بعدم دستورية النص . لما كان ذلك ، وكان الحكم بعدم دستورية نص الفقرة (ط) من المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المار بياها تجعل الحجز الذى يستند إليها - كما هو الشأن فى الدعوى الماثلة - كأن لم يكن - من يوم اجرائه - فلا تقوم جريمة تبديد المحجوزات التى دان بها الطاعنة لتخلف أركانها - الأمر الذى تقضى معه محكمة النقض من تلقاء نفسها بنقض الحكم المطعون فيه وبإلغاء الحكم المستأنف وبراءة الطاعنة مما اسند إليها .

(الطعن رقم ٥٨٥٩٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٨)

١٣ . لما كانت بنوك القرى هى وحدات تابعة لبنوك التنمية والائتمان الزراعى التى تعتبر أموالها أموالا مملوكة للدولة ملكية خاصة طبقا للمادتين الأولى والخامسة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ فى شأن البك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ، وكانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بحكمها الصادر بتاريخ ٩ من مايو سنة ١٩٩٨ فى القضية رقم ٤١ لسنة ١٩ قضائية دستورية بعدم دستورية البند (ط) من المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى

شأن الحجز الإدارى فيما تضمنه فى حق البنوك التى تساهم الحكومة فى رؤوس أموالها بما يزيد على النصف فى اتباع إجراءات الحجز الإدارى على مدنييها ، وكانت المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن " المحكمة فى الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة ، وتشر الأحكام والقرارات المشار إليها فى الفقرة السابقة فى الجريدة الرسمية وبغير مصروفات خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ صدورها ، ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم ، فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائى تعتبر الأحكام التى صدرت بالإدانة استنادا الى ذلك النص كأن لم تكن ، ويقوم رئيس هيئة المفوضين بتبليغ النائب العام بالحكم فور النطق به لإجراء مقتضاه " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر طبقا لأحكام محكمة النقض وعلى ما جرت به المذكرة الإيضاحية لقانون المحكمة الدستورية العليا ، أن عدم جواز تطبيق النص المقضى بعدم دستوريته لا ينصرف أثره الى المستقبل فحسب ، وإنما ينسحب على الوقائع السابقة على صدور الحكم بعدم دستورية ذلك النص ، ولما كان الحكم بعدم دستورية نص الفقرة (ط) من المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ يجعل الحجز الذى توقع استنادا إليها - كما هو الحال فى الدغوى المطروحة - كأن لم يكن من يوم اجرائه ، فإن جريمة تبديد المحجوزات التى دين بها الطاعن تغدو غير قائمة لتخلف أركانها .

(الطعن رقم ١٥٨١١ لسنة ٦٤ فى جلسة ٢٠٠٠/٣/١٣)

١٤. لما كان القانون قد أوجب فى كل حكم بالإدانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها بالإدانة حتى يتضح وجه استدلالها به وسلامة

المأخذ وإلا كان قاصرا ، وكانت المادة ١٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ يصدر قانون المرور بعد أن وضعت على مالك المركبة التزاما برد اللوحات المعدنية الى إدارة المرور في أحوال عددها ، نصت في فقرتها الثالثة على أبولولة قيمة التأمين للدولة في حالة الرد المذكورة ثم أردفت بقولها " وذلك دون إخلال بالعقوبة الجنائية المقررة للتبديد في حالة الامتناع عن التسليم " . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان واقعة الدعوى يانا تتحقق به الجريمة التي دان الطاعن بها واحال في بيان الدليل الى الأوراق دون أن يورد مضمونها ، ولم يحفل باستظهار سبب عدم رد اللوحات الى إدارة المرور وما إذا كان ذلك مصحوبا بنية اختلاسها مع أهمية استظهار ذلك السبب ودلالته على هذه النية في حالة إدانة مالك المركبة بجريمة الامتناع عن رد اللوحات المعدنية المعاقب عليها بعقوبة التبديد ، فإن الحكم يكون قاصر البيان .

(الطعن رقم ٩٤٤٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٣٠)

١٥. لما كان البين من محضر جلسة ١٩٩٤/١/٢٠ أمام المحكمة الاستئنافية أن المدافع عن الطاعن تمسك ببيعه السيارة التي تحمل اللوحات المعدنية محل التبديد قبل انتهاء ترخيصها ، مما مفاده أن الالتزام بتسليم تلك اللوحات ينتقل الى المشتري من الطاعن . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف دون أن يشير الى هذا الدفاع رغم جوهرته إذ قد يترتب على تحقيقه إن صح تغيير وجه الرأى في الدعوى ، فقد كان واجبا على المحكمة او تحققه أو ترد عليه بما يرر رفضه ، أما وهي لم تفعل فإن الحكم يكون قاصرا بما يعيبه .

(الطعن رقم ١٢٨٠٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٥)

١٦. من المقرر أنه لا يشترط لتوقيع عقوبة اختلاس الأشياء المحجوز عليها إداريا أو قضائيا صحة الحجز بل يعاقب المختلس ولو كان الحجز مشوبا بالبطلان مدام

القضائى لم يحكم بطلانه قبل وقوع الاختلاس ، ويكفى ان يثبت ان مرتكب الجريمة قد علم بوقوع الحجز . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون مشوباً بالخطأ فى تطبيق القانون مما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٥٢٩٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠١/١/١)

١٧. مناط العقاب فى جريمة تبديد المحجوزات رهين بتوافر أركانها ومنها " الركن المفترض " وهو الحجز سواء أكان قضائياً أو إدارياً ، ويشترط لصحة هذا الركن - وحتى تقوم جريمة التبديد قانوناً - أن يكون القانون قد منح الجهة الحاجزة الحق فى استيفاء مستحققاتها بطريق الحجز الإدارى فإذا تخلف ذلك فلن شرط قيام جريمة التبديد يكون غير قائم وبالتالي يكون الحكم بالإدانة غير سديد لعدم اكتمال البيان القانونى للجريمة .

(الطعن رقم ١١٥٥١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٢/٢٨)

١٨. لما كان قد صدر من بعد وتاريخ ٩ من مايو سنة ١٩٩٨ فى القضية رقم ٤١ لسنة ١٩ ق دستورية حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية البند (ط) من المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى فيما تضمنته من حق البنوك التى تساهم الحكومة فى رأس مالها بما يريد على النصف فى توقيع الحجز الإدارى على مدينتها ، وكانت المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - التى تحكم الواقعة - قبل تعديلها بالقانون ١٦٨ لسنة ١٩٩٧ تنص على أن " أحكام المحكمة الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة .. ويترب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم " ، والمقرر فى هذا الشأن أنه إذا كان يترتب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم

التالى لنشر الحكم إلا أن عدم تطبيق النص - وعلى ما جرت به المذكرة الإيضاحية لقانون المحكمة الدستورية واقرته هذه المحكمة - محكمة النقض - فى احكامها ، لا ينصرف اثره الى المستقبل فحسب وإنما ينسحب على الوقائع السابقة على صدور الحكم بعدم دستورية النص .

(الطعن رقم ٢٦٨٧ لسنة ٦١ ق جلسة ١٥/٤/١٩٩٩)

١٩. لما كان القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ قد صدر بعد صدور الحكم المطعون فيه وقبل الفصل فيه بحكم بات فى ٢٠/١٢/١٩٩٨ وعمل به فى ٤/١/١٩٩٩ بإضافة المادة ١٨ مكرراً (أ) الى قانون الإجراءات الجنائية والتي جرى نصها على أنه للمعنى عليه ولوكيله الخاص فى اللجنة المنصوص عليها فى المادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات أن يطلب الى النيابة العامة او المحكمة بحسب الأحوال البات تصالحه مع المتهم ويترتب على الصلح انقضاء الدعوى الجنائية ولو كانت مرفوعة بطريق الادعاء المباشر .

(الطعن رقم ٣٧٢٦ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٨/٢/٢٠٠١)

تبوير

١. لما كانت الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف أنه قام بعمل من شأنه تبوير الأرض الزراعية ، وطلبت النيابة عقابه بالمادتين ١٥١ ، ١٥٥ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل ، ومحكمة أول درجة قضت بحجبه ستة أشهر مع الشغل وبغريمه خمسمائة جنيه عن كل فدان أو كسوره وبتكليف الإدارة الزراعية بزراعة الأرض لمدة عامين عملا بمادتين الأقسام ، فاستأنف وقضى في استئنافه بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت في الدعوى رقم ٦٤ لسنة ١٩٩٠ ق بتاريخ ١٩/٥/١٩٩٨ بعدم دستورية الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٥ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ فيما نصت عليه من عدم جواز وقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة المنصوص عليهما بالفقرة الأولى من هذه المادة ، ونشر هذا الحكم بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢١/٥/١٩٩٨ ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تقضى بأنه يترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم ، فإن الحكم آنف البيان - بما تضمنه من إلغاء ضمنى لنص الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٥ من قانون الزراعة - قد أنشأ للطاعن مركزا قانونيا اصلح إذ رفع القيد الذي كان مفروضا على سلطة محكمة الموضوع في وقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة المقررتين لجريمة التبوير المنسوبة إليه رجوعا الى الأصل المقرر بالمادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات ، وهو ما يتحقق به معنى القانون الأصلح ، ويصبح بالتالي سببا بخول محكمة النقض ان تنقض الحكم المطعون فيه لمصلحة الطاعن من تلقاء نفسها عملا بحكمها المقرر بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لأن الدعوى لم يفصل فيها بحكم بات .

(الطعن رقم ٩٧٩٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ١/٥/١٩٩٩)

٢. مناطق التأثيم في جريمة ترك الأرض الزراعية غير مزرعة لمدة سنة من تاريخ آخر زراعة لها - وهي جريمة التبوير المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ - هو أن يثبت توافر مقومات صلاحيتها ومستلزمات انتاجها على الوجه والكيفية التي حددها قرار وزير الزراعة رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٥ - ذلك أن هذا القرار فوض فيه تشريعا وعهد به بدوره الى الإدارات الزراعية المختصة من حصر مساحة الأرض المتروكة وتاريخ آخر زراعة لها واسم الحائز المسئول عنها لإخطاره بصورة محضر اثبات الحالة وتكليفه بما يلزم لزراعة الأرض فوراً وتحديدده احتساب سنة الترك من تاريخ الاخطار بمحضر اثبات الحالة يكون قد ناط بتلك الجهة الفنية التابعة لوزارة الزراعة بتقدير مدى توافر مقومات الصلاحية ومستلزمات الإنتاج أى بتقدير توافر بعض اركان هذه الجريمة ويضحى ما أوجبه القرار بعد ذلك من احالة المحضر المحرر عن الواقعة الى النيابة العامة المختصة موفقا به محضر اثبات الحالة والاطار المرسل للحائز قد حدد أيضا وسيلة اثباتها بما يكشف عن أن ما تضمنه القرار الوزاري رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٥ يتعدى - بالنسبة لجريمة ترك الأرض الزراعية غير مزرعة لمدة سنة والمنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ مرحلة تنظيم ضبط الجريمة الى الفصل في توافر شروط التأثيم - ولا كذلك القرار بالنسبة لما نص عليه في شأن جريمة ارتكاب أى فعل اة الامتناع عن اى عمل من شأنه بتوفير الأرض الزراعية أو المساس بخصوصيتها والنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٥١ سالفه الذكر ، لأن ما نص عليه القرار الوزاري في شأن هذه الجريمة الأخيرة لا يستند الى تفويض تشريعى في بيان بعض اركانها كالأشأن في الجريمة الأولى .

(الطعن رقم ٣٧٣٦ لسنة ٦٤ جلسة ٢٠٠٠/١/٢٥)

تجريف

١. لما كانت المحكمة الدستورية العليا قضت في الدعوى رقم ١٣٠ لسنة ١٨ قضائية دستورية بتاريخ ١٩٩٧/٩/١ بعدم دستورية ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة ١٥٤ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ من عدم جواز وقف تنفيذ عقوبة الغرامة ونشر حكمها ذاك في الجريدة الرسمية في ١٩٩٧/٩/١١ ، ومن حيث إن المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد نصت على أن " أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة بجميع سلطات الدولة والكافة وتشر الأحكام والقرارات المشار إليها في الفقرة السابقة في الجريدة الرسمية ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم تطبيقه من اليوم التالي لتاريخ نشره ، فإذا كان الحكم متعلقا بنص جنائي تعتبر الأحكام التي صدرت بالإدانة استنادا الى ذلك النص كأن لم تكن .. " ، ويبين من هذا النص ان المشرع قد اعمل فكرة الثر الرجعي إذا تعلق الحكم بعدم الدستورية بنصوص او احكام جنائية صادرة بالإدانة ، ولو كانت احكاما بانه . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الرابعة من المادة ١٥٤ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل تحظر - قبل صدور حكم المحكمة الدستورية - سالف البيان - القضاء بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة في جريمة تجريف الأرض الزراعية بدون ترخيص ، وبعد صدور حكم المحكمة الدستورية ونشره ، صارت الفقرة الرابعة آتفة الذكر طليقة من قيد الحظر ، ويكون الحكم ذاك قد أنشأ للمتهم مركزا قانونيا جديدا لم يكن له من قبل ، بأن جعل للمحكمة الحق في القضاء بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة - إن ارتأت ذلك - وهو ما يتحقق به معنى النص الأصلح للطاعن ، وهو ما يصلح سببا بخول محكمة النقض ان تنقض الحكم المطعون فيه لمصلحة الطاعن ، من تلقاء نفسها ، عملا بالحق المقرر لها بنص المادة ٣٥ من

قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر برقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ولا يقدح في ذلك ما هو مقرر من أن الأمر بوقف تنفيذ العقوبة هو تقدير نوعيا ومقدارها من صميم عمل قاضى الموضوع ومن حقه ان يلمر أو لا يأمر بوقف تنفيذ العقوبة التى يحكم بها على المتهم ، وأن المشرع لم يجعل للمتهم شأنًا فى هذا الحق ، بل خص به قاضى الموضوع ، ولم يلزمه باستعماله بل رخص له فى ذلك وتركه لمشيئته وما يصير إليه رأيه ، ذلك ان صدور الحكم المطعون فيه أثناء سريان قيد حظر تنفيذ عقوبة الغرامة الذى نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة ١٥٤ من قانون الزراعة ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل ، وقبل صدور حكم المحكمة الدستورية سالف الذكر ، يشعر أن المحكمة لو كانت قد رأت أن الواقعة فى الظروف التى وقعت فيها تقتضى وقف تنفيذ عقوبة الغرامة لما كان باستطاعتها القضاء بوقف التنفيذ ، لمنع النص لها من ذلك .

(الطعن رقم ١٢٤٠٤ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٩٩٩/٦/٢)

٢. لما كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٥ من يناير ١٩٩٤ مؤيدا الحكم الابتدائي الذى دان الطاعن بجرعة تجريف ارض زراعية بغير ترخيص ، وعاقبه بالحبس لمدة ستة اشهر مع الشغل والايقاف ، وبغرامة عشرة آلاف جنيه ومصادرة الأتربة المجرفة ، وذلك اعمالا لنص المادة ١٤٥ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، والمعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، والتى كانت ترصد فى فقرتها الأولى لجرعة التجريف المنصوص عليها فى المادة ١٥٠ من القانون عقوبة الحبس والغرامة التى لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ، ولا تزيد على خمسين ألف جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع المخالفة ، كما نصت الفقرة الرابعة منها على أن لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة . لما كان ذلك ، وكان قد صدر من بعد - حكم المحكمة الدستورية العليا بتاريخ الأول من سبتمبر سنة

١٩٩٧ في القضية رقم ١٣٠ لسنة ١٨ قضائية دستورية قاضيا بعدم دستورية ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة ١٥٤ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ من عدم جواز وقف تنفيذ عقوبة الغرامة ، وكان قضاء المحكمة الدستورية المشار إليه واجب التطبيق على الطاعن باعتباره اصلح له ، مادامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه لم يفصل فيها بحكم بات ، وذلك عملا بالفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، غدا أنشأ له مركزا قانونيا اصلح لأنه اجاز وقف تنفيذ عقوبة الغرامة ، وهو ما لم يكن جائزا في الفقرة الرابعة من المادة ١٥٤ من قانون الزراعة - سالف الذكر .

(الطعن رقم ٢٢٧١٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٤)

٣. لما كان نص الفقرة الثالثة من المادة ١٥٤ من قانون الزراعة التي قضى بعدم دستورتها كان يفترض قرينة تحكيمية هي الفراض علم التهم بأن الأثرية التي اتصل بها - وفقا لحكم هذه الفقرة - ناجما عن أرض زراعية جرى تجريفها لغیر الأغراض التي تتعلق بتحسينها وصورها ، معفا النيابة العامة بذلك من واجبيها في افراض اثبات هذا العلم ناقلا عبء نفيه الى التهم مناقضا بذلك القواعد التي تقوم عليها المحاكمة المنصفة وفي مقدماتها أصل البراءة التي فطر الإنسان عليها ، إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام إدانته للطاعن - بالنسبة للمتهمة الأولى - على مجرد قيام القرينة التحكيمية الواردة في النص القانوني سالف الإشارة إليه واجب التطبيق على الطاعن باعتباره أصلح له مادامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه لن يفصل فيها بحكم بات عملا بنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، ولما كانت الدعوى - بالنسبة للمتهمة الأولى - حسبما حصلها على الحكم المطعون فيه لا يوجد فيها من دليل سوى هذه القرينة ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة الطاعن .

(الطعن رقم ٢٦٣٨٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٤)

٤. لما كان القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة المعدل بالقوانين رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ قد حظر في المادة ١٥٠ منه تجريف الأرض الزراعية أو تق الأتربة منها لاستعمالها في غير أغراض الزراعة ثم أخفى المشرع هذا الحظر بنص الفقرة الثالثة من المادة ١٥٤ من ذات القانون على من يملك أو من يحوز أو يشتري أو يبيع التربة متخلقة عن تجريف أرض زراعية أو يتدخل بصفته وسيطا في شيء من ذلك ، أو يستغلها في أي غرض من الأغراض ، إلا إذا ثبت أن التجريف كان صادرا طبقا لأحكام المادة ١٥٠ سالفه الذكر أي بقصد استعماله في أغراض الزراعة . لما كان ذلك ، وكان قد صدر من بعد حكم المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٩٦ في القضية رقم ١٠ لسنة ١٨ قضائية دستورية وقضى بعدم دستورية الفقرة الثالثة من المادة ١٥٤ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ وذلك فيما تضمنته من الفراض علم من يملك أو يحوز أو يشتري أو يبيع أو يتوسط أو يستغل الأتربة الناتجة عن التجريف بأن الأرض الزراعية جرى تجريفها لغرض الأغراض التي تتعلق بتحسينها ووصفها ، ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٩٦ . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٩٧٩ قد نصت على أن " أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة وتنشر الأحكام والقرارات المشار إليها في الفقرة السابقة في الجريدة الرسمية وبغير مصروفات خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ صدورها ويترب على الحكم بعدم دستورية نص في القانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم ، فإذا كان الحكم بعدم دستورية نص جنائي تعتبر الأحكام التي صدرت بالإدانة استنادا إلى ذلك النص كأن لم تكن ، ويقوم رئيس هيئة المفوضين بتبليغ النائب العام بالحكم فور النطق به لإجراء مقتضاه . لما كان ذلك ، وكان نص الفقرة الثالثة من المادة ١٥٤ من

قانون الزراعة سالف الذكر التى قضى بعدم دستوريتهما كان يفترض قرينة
تحكمية هى افتراض على المتهم بأن الأثرية التى اتصل بها - وفقا لحكم هذه
الفقرة - ناجما عن أرض زراعية جرى تجريفها لغير الأغراض التى تتعلق
بتحسينها وصونها ، معفا النيابة العامة بذلك من واجبه فى افتراض اثبات هذا
العلم ناقلًا عبء نفيه الى المتهم مناقضا بذلك القواعد التى تقوم عليها المحاكمة
المنصفة وفى مقدمتها أصل البراءة التى فطر الإنسان عليها ، وكان البين من
مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام إدانته للطاعن - بالنسبة للتهمة الأولى -
على مجرد قيام القرينة التحكيمية الواردة فى النص القانونى سالف الإشارة والذي
قضى بعدم دستوريته ، وكان قضاء المحكمة الدستورية المشار إليه واجب
التطبيق على الطاعن باعتباره أصلح له مادامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه لم
يفصل فيها بحكم بات عملا بنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون
العقوبات ، ولما كانت الدعوى - بالنسبة للتهمة الأولى - حسبما حصلها
الحكم المطعون فيه لا يوجد فيها من دليل سوى هذه القرينة . فإنه يتعين نقض
الحكم المطعون فيه والقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة الطاعن - من التهمة
الأولى - عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن
أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، وذلك دون حاجة
لبحث ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى
المزيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى وأدلتها على
قوله " وحيث إن الواقعة تخلص فى أن المتهم ارتكب التهمة الواردة بصدر
الخطر وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم ، ومن ثم يتعين معاقبته عمل بمواد
الانعام " . لما كان ذلك ، وكان مفاد نص المادتين ١٥١ ، ١٥٥ من قانون
الزراعة المضافة بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ والمستبدلة بالقانون رقم ٢ لسنة
١٩٨٥ أن الشارع أتم صورتين من صور النشاط الاجرامى الأزولى منها : ترك

الأرض الزراعية غير مزرعة ، والثانية : ارتكاب أى فعل من شأنه تبويرها أو المساس بخصوبتها ، واشترط لوقوع كل من هاتين الصورتين تحقق الشروط التى أوردتها المادة ١٥١ من توافر صفة معينة من الجاني ومضى مدة عام كامل تترك الأرض فيه غير مزرعة وتوافر مقومات صلاحيتها للزراعة بالنسبة للصورة الأولى ، وأن يكون من شأن الفعل أو الامتناع فى الصورة الثانية تبوير الأرض أو المساس بخصوبتها ، وكان القانون قد أوجب فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وأن يلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التى استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ ، وإلا كان حكمها قاصرا ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من بيان واقعة الدعوى وظروفها وماهى الأفعال التى قارفها الطاعن وعول فى قضائه على ما جاء بمحضر الضبط دون أن يورد مضمونه ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، فإنه يكون مشوبا بالقصور فى التسيب . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بالنسبة للتهمة الثانية ، وذلك بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن بالنسبة لها ، وكما تناح الطاعن فرصة محاكمته من جديد على ضوء حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر بتاريخ ٩ من مايو سنة ١٩٩٨ فى الطعن رقم ٦٤ لسنة ١٩ دستورية بعدم دستورية ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٥ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، والقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ من عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبتى الحبس والغرامة باعتباره أصح للمتهم .

(الطعن رقم ١٦٣٨٤ لسنة ٦٤ فى جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٤)

٥. لما كانت الفقرة الثالثة من المادة ١٥٤ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ قد نصت على أنه " يعتبر مخالفاً في تطبيق هذا الحكم كل من يملك أو يحوز أو يشتري أو يبيع التربة متخلفة عن تجريف الأرض الزراعية أو يزل عنها بأية صفة أو يتدخل بصفته وسيطا في شيء من ذلك ويستعملها في أي غرض من الأغراض إلا إذا أثبت أن التجريف كان صادرا طبقا لأحكام المادة ١٥٠ من هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذا لأحكامه " ، وكانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بحكمها الصادر بتاريخ ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٩٦ في الدعوى رقم ١٠ لسنة ١٨ في دستورية بعدم دستورية الفقرة الثالثة من المادة ١٥٤ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ساقطة الذكر لمخالفتها لنصوص المواد ٤١ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ١٦٥ من الدستورية . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن أحكام المحكمة الدستورية في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيق من اليوم التالي لنشر الحكم فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائي تعتبر الأحكام التي صدرت بالإدانة استناد إلى ذلك النص كأن لم تكن ، ومن ثم فإن حكم المحكمة الدستورية العليا سالف الذكر يعد بمثابة تشريع ناسخ لحكم الفقرة الثالثة من المادة ١٥٤ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ وتعتبر هذه الفقرة ملغاه ضمنا مما يخرج الواقعة التي كانت مؤثرة بمقتضاها عن نطاق التجريم مادام السند التشريعي في تجريمها قد قسده ألغى لأنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص . كما يبين من نص المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا أن المشرع قد أعمل فكرة الأثر الرجعي إعمالا كاملا إذا تعلق الحكم بعدم الدستورية بنصوص جنائية حتى ولو كانت الأحكام الجنائية

الصادرة بالإدانة استنادا إليها احكاما باتة ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن استنادا الى الفقرة الثالثة من المادة ١٥٤ المقتضى بعدم دستوريته ، وكانت الواقعة كما حصلها الحكم لا تخضع لأى نص تجرمة آخر ، وكان قضاء المحكمة الدستورية العليا سالف الذكر يتحقق به معنى القانون الأصلح بالنسبة للطاعن واجب تطبيقه مادامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه مازالت قائمة لم يفصل فيها بحكم بات عملا بالفقرة الثانية من المادة الخامسة قانون العقوبات ، وكانت المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة الطاعن عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض المشار إليها .

(الطعن رقم ٢٥٠٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٠٠١/٤/٧)

تجمهر

لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى ، وأثبت وجود الطاعنين ، والمتهمين الآخرين جميعاً في مكان الحادث واشتراكهن في التجمهر ، أو العصبة التي توافقت على التعدي والإيذاء وتعدوا بالضرب على المجنى عليه بالأيدي وبجهاز لاسلكي كان مع أحدهم . الأمر الذي تتحقق به أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٣٥٤٦٤ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٠)

تدابير احترازية

إن المادة الثالثة عشر من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث إذ حظرت على المحكمة أن تحدد في حكمها مدة إيداع الحدث في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأحداث ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي الذي نص على تحديد مدة تدبير الإيداع يكون قد خالف القانون ، وهو ما يؤذن لمحكمة النقض بقبول هذا الوجه من الطعن وتصحيح الحكم المطعون فيه عملاً بالمادة ١/٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بملئقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بإلغاء تحديد مدة الإيداع .

(الطعن رقم ١٣٠٨٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٠)

تربح

١. لما كان من المقرر أن جناية التربح المنصوص عليها في المادة ١١٥ من قانون العقوبات تتحقق متى استغل الموظف العام أو من في حكمه بالمعنى الوارد في المادة ١١٩ مكررا من القانون ذاته - وظيفته بأن حصل ، أو حاول ان يحصل لنفسه على ربح أو منفعة بحق أو بغير بدون حق أو لغيره بدون حق ، وذلك من همل من أعمال وظيفته ، ففي هذه الجريمة يتمثل استغلال الوظيفة العامة من خلال العمل على تحقيق مصلحة خاصة من ورائها ، فهناك تعارض لا شك فيه بين المصلحة العامة المكلف بالسهر عليها ، وتحقيقها في نزاهة وتجرد غير متبع لنفسه أو غيره ربحا أو منفعة فهذه جريمة من جرائم الخطر الذي يهدد نزاهة الوظيفة العامة ، لأنها تؤدي الى تعرض المصلحة العامة للخطر من تربح الموظف العام من ورائها ولا يحول دون توافر هذا الخطر ألا يترتب عليه ضرر حقيقى أو ألا يتمثل في خطر حقيقى فعلى ، فهو خطر مجرد بحكم التعارض بين المصلحتين العامة والخاصة ، كما لا يشترط لقيام جريمة التربح الحصول فعل على الربح أو المنفعة ، فإن ما أثبتته الحكم المطعون فيه من قيام الطاعن الأول - والذي لا يحدد صفته كموظف بشركة توزيع كهرباء وبالاتفاق مع الطاعنين الثاني والثالث ، وبمساعدهما بالعمل على اسناد الأعمال والانشاءات الخاصة بتلك الشركة الى شركة السعد للمقاولات العامة التى يشارك الطاعنة الرابعة - وشقيقها ملكيتها ، وينوب عنهم في إدارة وتنفيذ اعمالها ، وتفاوض بهذه الصفة مع الشركة التى يعمل بها بشأن عملية إنشاء مبنى موزع كهرباء زنين ووقع على محضر المفاوضات بتوقيع نسبة زورا لأحد شركائه ، كما قام بحكم وظيفته وبصفته عضوا ببلجنة الممارسة الخاصة بعملية طلاء محطات محولات الكهرباء التى يشتركه في عضويتها الطاعنان الثاني والثالث بإسناد عملية طلاء محطة محولات كهرباء بتروك مسطرد للشركة سالفة الذكر ثم قيامه بتنفيذ هذه الأعمال لحساب شركة

السعد للمقاولات ، واعداد المستخلصات الختامية الخاصة بها واستلام مستحقاتها في ذات الوقت الذى كان مكلفا من شركة توزيع كهرباء ... التى يعمل بها بمتابعة أداء هذه الأعمال والإشراف على التنفيذ والاشتراك فى اللجان الخاصة باستلام هذه الأعمال تتوافر به سائر الأركان القانونية لحماية التبريد المنصوص عليها فى المادة ١١٥ من قانون العقوبات سالفه الذكر الى دان الطاعن الأول بها .

(الطعن رقم ٢٥٣١ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣/٤/١٤)

٢. لما كان لا يشترط فى جريمة التبريد أن يكون الموظف مختصا بكل العمل الذى تبريد منه ، بل يكفى أن يكون مختصا بجزء منه ، وأى قدر من الاختصاص ولو يسير يكفى ، وتستوى الصورة التى يتخذها اختصاصه بالنسبة للعمل .

(الطعن رقم ٣٥٣١ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣/٤/١٤)

٣. لما كان ما أبداه الطاعن من أنه لم يحقق ربحا ، أو مقعة لنفسه ، أو لغیره ومن عدم وجود مصلحة فى اقرار هذه الجرائم إنما يتصل بالبائع على ارتكاب الجرائم وهو ليس من أركانها أو عناصرها . لما كان ذلك ، وكان دور الطاعن قد اقتصر على الاشتراك فى جريمة التبريد لا محل لتوافر صفة ما فى حقه أو وجوب التحقيق من اختصاصه فى اسناد اعمال لشركة السعد للمقاولات أو حصوله على ربح أو منفعة من وراء ذلك .

(الطعن رقم ٣٥٣١ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣/٤/١٤)

٤. لما كان لا يشترط فى جريمة التبريد أن يكون الموظف مختصا بكل العمل الذى تبريد منه ، بل يكفى أن يكون مختصا بجزء منه ، وأى قدر من الاختصاص ولو يسير يكفى ، وتستوى الصورة التى يتخذها اختصاصه بالنسبة للعمل .

(الطعن رقم ٣٥٣١ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣/٤/١٤)

٥. لما كان ما أبداه الطاعن من أنه لم يحقق ربحاً ، أو منفعة لنفسه أو لغيره ومن عدم وجود مصلحة في اقتراف هذه الجرائم إنما يتصل بالبائع على ارتكاب الجرائم وهو ليس من أركانها أو عناصرها . لما كان ذلك ، وكان دور الطاعن قد اقتصر على الاشتراك في جريمة التربح فلا محل لتوافر صفة ما في حقه أو وجوب التحقق من اختصاصه في اسناد أعمال الشركة السعد للمقاولات أو حصوله على ربح أو منفعة من وراء ذلك .

(الطعن رقم ٣٥٣١ لسنة ٦١ في جلسة ١٤/٤/١٩٩٣)

٦. لما كان الطاعن الثاني وهو ليس موظفاً عمومياً حكماً - متعهد نقل ، عند مشتركاً مع المتهم الأول المقضى ببراءته والمتهم الثاني في حصول الأخير على ربح من عمل من أعمال وظيفته ، إذ أثبت الحكم في حقه أنه يعمل في نقل حصص النخالة بمقتضى عقد نقل دون أن يستظهر دور الطاعن الثاني وما آتاه من أفعال حيال إجراءات الصرف وما إذا كان دوره اقتصر على نقل السلعة وتداولها مع العملاء ، أم أنه تحصل على الربح لنفسه دون غيره أو لحساب الطاعن الأول ، وكان من المقرر أنه متى دان الطاعن الثاني في جريمة الاشتراك في التربح بطريقة الاتفاق والمساعدة فإن عليه أن يستظهر عناصر هذا الاشتراك بطريقه وأن يبين الأدلة الدالة على ذلك بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها ، وذلك من واقع الدعوى وظروفها . لما كان ذلك ، وكان المستفاد من مطالعة نصوص القانون العامة في الاشتراك (المواد ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ من قانون العقوبات) ، إنما تتضمن أن قصد الاشتراك يجب أن ينصب على جريمة أو جرائم معينة ، فإذا لم يثبت الاشتراك يجب أن ينصب على جريمة أو جرائم معينة ، فإذا لم يثبت الاشتراك في جريمة معينة أو في فعل معين فلا تعتبر الجريمة التي ترتكبها الفاعل نتيجة مباشرة للاشتراك ، لأنه لم يقع عليها ، ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه قاصراً في التدليل على أن الطاعن الثاني - متعهد النقل - كان يعلم

علما يقينا بما انتواه المتهمان الأولان - من ارتكاب جريمة التربح ، وأنه قصد الى الاشتراك في هذه الجريمة وهو عالم بما وبظروفها وساعدهما في الأعمال المجهزة والمسهلة لارتكابها ، إذ لم يكشف الحكم على أن الطاعن كان على علم بالخطابات والطلبات والتقارير المصطنعة والمطعون فيها بالتزوير والاتصالات والمكاتبات المتبادلة ، ومن ثم يكون الحكم قد خلا من بيان قصد الاشتراك في الجريمة التي دان الطاعن الثاني بها وأنه كان وقت وقوعها عالما بما قاصدا الاشتراك فيها فإن ذلك يكون من الحكم قصورا أيضا في هذا الخصوص مما يعيبه.

(الطعن رقم ٢٠٧٤٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١١)

٧. جناية التربح المنصوص عليها في المادة ١١٥ من قانون العقوبات - المستبدلة بموجب القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ تتحقق متى استغل الموظف العام أو من حكمه بالمعنى الوارد في المادة ١١٩ مكررا من القانون ذاته - وظيفته بأن حصل أو حاول ان يحصل لنفسه على ربح أو منفعة بحق ، أو بغير حق أو لغيره بدون حق ، وذلك من عمل من اعمال وظيفته ففي هذه الجريمة يتمثل استغلال الوظيفة العامة من خلال العمل على تحقيق مصلحة خاصة من ورائها فهناك تعارض لا شك فيه بين المصلحة الخاصة التي يستهدفها الموظف العام لنفسه أو لغيره وبين المصلحة العامة المكلف بالسهر عليها وتحقيقا في نزاهة وتجرد غير مبتغ لنفسه أو لغيره ربما ، أو منفعة فهذه جريمة من جرائم الخطر من تربح الموظف العام من ورائها ، ولا يحول دون توافر هذا الخطر ألا يترتب عليه ضرر حقيقي ، أو لا يتمثل في خطر حقيقي فعلى ، فهو خطر مجرد بحكم التعارض بين المصلحتين العامة والخاصة ، كما لا يشترط لقيام جريمة التربح الحصول فعلا على الربح أو المنفعة وإنما يكفي لقيامها مجرد محاولة ذلك حتى ولو لم يتحقق الربح أو المنفعة ، وجاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ أن التشريع الجنائي المقارن يولي اهتماما خاصا بجريمة التربح وعليه حصلت الصياغة الواردة في

المشروع للمادة ١١٥ من قانون العقوبات لتتسع وتشمل حالة كل موظف علم أيًا كان وجه نشاطه يحصل ، أو يحاول الحصول لنفسه أو لغيره بدون وجه حق على ربح من عمل من أعمال وظيفته ، ومن ثم روعي أن يكون تريب الموظف مؤثما على اطلاقه وأن يكون تظفير غيره بالربح محل عقاب ، إن كان قد حدث بدون حق ، ولكن يجب لوقوع الجريمة أن يكون الحصول على الربح ، أو محاولة الحصول عليه من عمل من أعمال وظيفته ، وسواء كان ذلك في مرحلة تقرير العمل الذي يستغله الموظف أو في مرحلة المداولة في اتخاذه أو عند التصديق عليه ، أة تعديله على نحو معين أو تنفيذه أو ابطاله أو إلغائه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قضى ببراءة المتهم الأول من تمة حصوله لغيره دون حق على ربح من عمل من أعمال تخصيص حصص النخالة وتسهيل الاستيلاء دون حق على حصص النخالة موضوع الاتهام فضلا عن خلو الأوراق من دليل تطمئن إليه على توافر تمة التريب في حقه ودان الطاعن الأول المتهم الثاني المستشار الفنى المنتدب للمحافظة - عن جريمة التريب دون ان يستظهر مهام أعمال الطاعن المنوطة به ببيان ماهيتها وطبيعتها وكنهها ووقفا على الصلة ما بين ذات فعل الحصول على الربح ، وبين أعمال وظيفته المسندة له من واقع اللوائح والقرارات والمنشورات التنظيمية في محيط الجهة الإدارية المنتدب إليها ، كما وأن الحكم خلص الى أن الطاعن موظفا عموميا رغم كونه منتدبا من جهة عمل أخرى رغم منازعة الطاعن في هذا الأمر بشقيه سواء من حيث المهام المنوطة به أو صفته الوظيفية بما كان يتعين معه تحقيق أوجه دفاع الطاعن في هذا الخصوص بلوغا لغاية الأمر فيه لما قد يسفر عنه بما ينال من صحة الاتهام وسلامته فيكون الحكم قاصرا في بيان سائر الأركان القانونية لجناية التريب السق دان الطاعن الأول بها .

(الطعن رقم ٢٠٧٤٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١١/١٠/١٩٩٤)

٨. لما كان ما يثريه الطاعنان في خصوص قعود النيابة عن سؤال التلاميذ عما إذا كانوا قد دفعوا أية مبالغ مقابل استلامهم للشهادات حتى قدر مبلغ الستربح ،

وكذلك أساس دفعهم هذه المبالغ مردود بما هو مقرر من أن تحقيق الربح أو المنفعة ليست ركنا من أركان جريمة التريب التي تقوم بمجرد محاولة الموظف الحصول على الربح أو المنفعة حتى ولو لم يتحقق له ذلك .

(الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٦/٤/١٧)

٩. لما كان من المقرر أن جنابة التريب المنصوص عليها في المادة ١٦٥ من قانون العقوبات تتحقق متى استغل الموظف العام ، أو في حكمه بالمعنى الوارد في المادة ١١٩ مكررا من القانون ذاته وظيفته بأن حصل أو حاول أن يحصل لنفسه على ربح أو منفعة بحق أو بغير حق أو بغيره بدون حق ، وذلك من عمل من أعمال وظيفته ففي هذه الجريمة يتمثل استغلال الوظيفة العامة من خلال العمل على تحقيق مصلحة خاصة من ورائها ، فهناك تعارض لا شك فيه بين المصلحة الخاصة التي قد يستهدفها الموظف العام لنفسه أو لغيره ، وبين المصلحة العامة المكلّف بالسهر عليها وتحقيقها في نزاهة وتجرد غير متبغ لنفسه أو غيره ربحا أو منفعة فهذه جريمة من جرائم الخطر الذي يهدد نزاهة الوظيفة العامة لأنها تؤدي الى تعرض المصلحة العامة للخطر من تريب الموظف العام من ورائها ولا يحول دون توافر هذا الخطر ألا يترتب عليه ضرر حقيقي أو لا يتمثل في خطر حقيقي فعلى ، فهو خطر مجرد بحكم التعارض بين المصلحتين العامة والخاصة ، كما لا يشترط لقيام جريمة التريب الحصول فعلا على الربح أو المنفعة فإن ما اثبتته المحكم المطعون فيه من قيام الطاعين - وهما موظفات عموميات - مدرستان بمدرسة الاعدادية التابعة لوزارة التربية والتعليم - وهو كما لا يخفى فيه الطاعنان - باستغلال وظيفتهما - الأول بصفته متديبا لرئاسة اعمال كتترول امتحانات نهاية العام بالمدرسة والثاني بصفته عضو لجنة الاشراف على اعمال الكتترول ، بأن قاما باصطناع شهادات تفيد نجاح بعض تلاميذ الصف الثاني الاعدادي بالمدرسة المذكورة وانتقالهم للصف الثالث على خلاف الحقيقة وسلماهما لعامل المدرسة

لتوزيعها على التلاميذ ، واولياء الأمور والحصول منهم على مبالغ مالية لقاء ذلك يتم اقتسامها فيما بينهم ، تتوافر به سائر الأركان القانونية لجناية السطو المتصوص عليها في المادة ١١٥ من قانون العقوبات سالفة الذكر التي دان الطاعنين بها .

(الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٦/٤/١٧)

١٠ . لما كانت جريمة محاولة الحصول للغير بدون حق على ربح أو منفعة من عمل من اعمال الوظيفة جريمة عمدية يشترط لتوافر القصد الجنائي فيها علم الموظف ان من شأن فعله تحقيق ربح أو منفعة وأن ذلك بدون حق واتجاه إرادته الى اتيان هذا الفعل والى الحصول على الربح او المنفعة .

(الطعن رقم ٢١٧٦ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/١٣)

قرصد

لما كان الطاعن لا يمارى فى صحة ما نقله الحكم قول الشاهد أم مرور المجنى عليه فى مكان الحادث كان صدفة - بفرض صحته - ليس من شأنه أن ينفى القرصد مادام الطاعن قد مكن للمجنى عليه فى مكان يتوقع قدومه إليه حتى ولو كان هذا المكان خاصا بالجاني نفسه .

(الطعن رقم ٢٤٤٩ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/١٢)

ترويج عملة

١. إن القصد الجنائي في جريمة حيازة وترويج عملة ورقية مقلدة التي دين الطاعن بها ، يقتضى علم الجاني وقت ارتكاب الجريمة علما يقينيا بتوافر أركانها ، فإذا ما نازع المتهم في توافر هذا القصد ، كان لزاما على المحكمة استظهاره كافيًا ، وإذا كان الطاعن قد أنكر علمه بتقليد العملة المضبوطة ، وكان القدر الذي أورده الحكم في سبيل التدليل على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن والرد على دفاعه بانتفائه لديه ، لا يكفي لتوافر هذا القصد ولا يسوغ به اطراح دفاع الطاعن بانتفائه - فإنه يكون معيبا بالقصور والفاصد في الاستدلال .

(الطعن رقم ٢٧١٣٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٥/٥/٨)

٢. إن نص المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات إذ جرى على أنه " يعفى من العقوبات المقررة في المواد ٢٠٢ ، ٢٠٢ مكررا ، ٢٠٣ كل من بادر من الجناة بإخبار الحكومة بتلك الجنايات قبل استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة وقت الشروع في التحقيق ، ويجوز للمحكمة إعفاء الجاني من العقوبة إذا حصل الإخبار بعد الشروع في التحقيق متى مكن السلطات من القبض على غيره من مرتكبي الجريمة أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة " ، فإن مفاده أن القانون قد قسم أحوال الإعفاء في هذه المادة الى حالتين مختلفتين تتميز كل منهما بعناصر مستقلة وأفراد لكل حالة فقرة خاصة ، واشترط في الحالة الأولى - فضلا عن المبادرة بالإخبار قبل استعمال العملة أو المقلدة أو المزيفة أو المزورة - أن يصدر الإخبار قبل الشروع في التحقيق ، أما الحالة الثانية من حالتي الإعفاء فهي وإن لم تستلزم المبادرة بالإخبار قبل الشروع في التحقيق إلا أن القانون اشترط في مقابل القسحة التي منحها للجاني في الإخبار أن يكون إخباره هو الذي مكن السلطات من القبض على غيره من الجناة أو على مرتكبي

جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة ، فموضوع الإخبار في هذه الحالة يجاوز مجرد التعريف بالجنة الى الإفضاء بمعلومات صحيحة تؤدي بذاتها الى القبض على مرتكبي الجريمة حتى يصبح الجاني جديرا بالإعفاء المنصوص عليه ، وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه وإن حصل دفاع الطاعن الثاني بصدد طلب اعفائه من العقاب طبقا لنص المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات إلا أنه اقتصر في الرد عليه على ما أورده من أنه لم يبادر الى اخبار السلطات المختصة قبل استعمال العملة المضبوطة وقبل الشروع في التحقيق ، وأنه لا محل لاستفادة هذا الطاعن على وجه الخصوص بهذه المادة نظرا لسابقة علمه واتفاقه مع المتهم الأول (الطاعن الأول) على ترويج العملة فضلا عن أن إرشاده على المتهم الأول كان محدودا ، وهذا الرد من الحكم وإن كان يسوغ به اطراح دفاع الطاعن الثاني في استفادته من الإعفاء طبقا للحالة الأولى من حالى الإعفاء المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات ، إلا أن هذا الدفاع يشكل من جهة أخرى طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات دفاعا جوهريا إذ من شأنه لو صح أن يؤثر في مسئوليته ويغير به وجه الرأى في الدعوى ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تقول كلمتها في هذا الدفاع الجوهري بأسباب سائغة لا تعسف فيها ، أما وهي لم تفعل واكتفت في الرد على دفاع الطاعن الثاني بالعبارة المار بينها وهي أن إرشاده على المتهم الأول (الطاعن الأول) كان محدودا ونظرا لسابقة اتفاقه معه على ترويج العملة ، وهي عبارة قاصرة لا يستطيع معها الوقوف على مسوغات ما قضى به الحكم في هذا الشأن ، ومن ثم فإنه يكون معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه والاعادة بالنسبة للطاعن الثاني وللطاعن الأول الذى لم يورد اسبابا لطعنه وذلك لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

(الطعن رقم ٢٧١٣٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٨)

٣. إن التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها بغض النظر عن شخص مرتكبها فمن حق رجل الضبطية القضائية أن يقبض على كل متهم يرى أنه ضالع في الجريمة سواء كان فاعلا أو شريكا وأن يفتشه بغير إذن من النيابة العامة ، ولا يغير من ذلك القول بأن الطاعن لم يكن موجودا مع المتهمين الثلاثة الذين تم اقتيادهم متلبسين بترويج العملة المقلدة وحيازتها لأن المتهم الثانى بإقراره لمأمور الضبط أن الطلصن هو الذى سلمه الأوراق المالية المقلدة بعد أن قام بتقليدها وإرشاده عن مكانه فقد دل على شخص الطاعن ومكانه القريب فهو بذلك فى حكم المتهم الحاضر الذى تجيز المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية تتبعه ضبطه وفتيشه ولو أراد الشارع الحضور الذى يمثل فيه الحاضر أمام رجال الضبط القضائى . لما كان متيسرا لهؤلاء أن يقوموا بأداء واجباتهم التى فرضها القانون عليهم من المبادرة الى القبض على المتهم الذى توافرت الدلائل على اتقائه وهو الأمر المراد أصلا من خطاب الشارع لمأمور الضبط فى المادة ٣٤ سالفه الذكر . لما كان ذلك ، فإن القبض على الطاعن وفتيشه بعد أن توافرت حالة التلبس يكون قد وقع صحيحا ومشروعا ويصح الدفع ببطلان القبض والفتيش بهذه المثابة قانونيا ظاهر البطلان لا تلتزم المحكمة فى الأصل بالرد عليه .

(الطعن رقم ٢٤٣١٠ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/٩/٣٠)

تزوير

١. الأصل أن المضاهاة لم تنظم سواء في قانون الإجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات المدنية بنصوص آمرة يترتب البطلان على مخالفتها ، إذ العبرة في المسائل الجنائية إنما تكون باقتناع القاضي بأن إجراء من الإجراءات يصح أولا يصح أن يتخذ أساسا لكشف الحقيقة ، وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكافة طرق الإثبات غير مقيدة بقواعد الإثبات في القانون المدني ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره المدافع عن الطاعن من أن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير قد اعتمد في المضاهاة على صور ضوئية للابصالات المنسوبة إلى الطاعن التوقيع عليها وأطرحه بما إرتآه من أن الأوراق التي اتخذها الخبير أساسا للمضاهاة تصلح لذلك وأن المحكمة قد اطمأنت إلى صحة المضاهاة ، وإلى ما انتهى إليه تقرير الخبير .

(الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١/٥)

٢. الدفع بتزوير عقد الإيجار هو دفاع جوهري ، لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث إذ صح هذا الدفع لتغيير وجه الرأى فيها ، فكان على المحكمة أن تحققه بلوغا إلى غاية الأمر فيه ، فإن هي استغنت عن تحقيق هذا الدليل فعليها أن تبين علة ذلك بشرط الاستدلال الساتع وكان رد الحكم بأن التأخير في الطعن بالتزوير يجعل الدفع به غير جدى - وهو ما يكشف عنه استدلال الحكم - لا يصلح ردا على هذا الدفع ولا يسوغ إطراحه لما هو مقرر من أن التأخير في الإدلاء بالدفاع لا يدل حتما على عدم جديته ما دام منتجا من شأنه أن تندفه به التهمة أو بتغير به وجه الرأى في الدعوى ، كما أن استعمال التهم حق المشروع في الدفاع عن نفسه في مجلس القضاء لا يصح البتة أن ينعت بعدم الجدوية ولا أن يوصف بأنه جاء متأخرا ، لأن المحاكمة هي وقته المناسب الذي كفل فيه القائلون

لكل منهم حقه في أن يدلى بما يعن له من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع والسزم
الحكمة النظر فيه وتحقيقه ما دام فيه تجلية للحقيقة وهداية إلى الصواب .

(الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/١/١٣)

٣. لما كان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن الطاعن أقام دفاعه على أنه كان
حسن النية ، ولم يشترك في تزوير حكم التطبيق ، وأن المتهم الآخر غرر به
وسلمه ذلك المحرر ، سيما وأنه أُمي يجهل القراءة والكتابة ، وأنه لو كان يعلم
بأمر تزويره لما قدمه لكل من كان يسأله عن واقعة طلاق زوجته ورد الحكم بما
محصله أن الطاعن هو صاحب المصلحة الوحيد في اصطناع حكم بالتطبيق يميز
له الزواج من أخرى ، وأنه سلك طريق التزوير للإسراع في هذا الزواج ، وأنه
اضطر لإبرازه وتقديمه حال شكايته حتى لا يظهر أمام والد زوجته الثانية بمظهر
من عاشرها بغير زواج ، لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم لا
يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة الاشتراك في التزوير ، إذ يجب لتوافر هذا
القصد في تلك الجريمة أن يكون المتهم وهو عالم بحقيقة الواقعة المزورة قد قصد
تغيير الحقيقة في الورقة المزورة ، فإذا كان علم المتهم بتغيير الحقيقة لم يكن ثابتا
بالفعل فإن ما جرد إهماله في تحريها مهما كانت درجته لا يتحقق به هذا الركن ،
لما كان ذلك ، وكان الحكم قد خلا مما يبرر اقتناعه بأن الطاعن اتفق مع مجهول
على التزوير وساعده في ذلك ، وبالتالي على علمه بتزوير المحرر ، ولا هو كلف
في الرد على دفاعه لأنه لم يعلم بحقيقة تزويره ، و أسس إدانته للطاعن في
الاشتراك في التزوير على مجرد القول بأنه صاحب المصلحة الوحيد في اصطناع
حكم تطبيق المزور ، دون أن يبين أنه عالم بحقيقة هذا التزوير ، فإنه يكون قد
تعيب بالقصور في السبب والفساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ٣٦٠٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٢/١٨)

٤. لما كان عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير إذ الأمر في هذا مرجعه إلى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى المتهم وللمحكمة أن تكون عقيدتها من ذلك بكل طرق الإثبات ، كما أن القانون الجنائي لم يجعل لإثبات جرائم التزوير طريقا خاصا ، فإن ما حصله الحكم المطعون فيه - من اقوال الشهود وتقرير الخبر هو استخلاص سائق للتدليل على التزوير ، ولا حرج على المحكمة إن هي أخذت بالصورة الضوئية - عند فقد الأصل - للمحرر المزور ما دامت قد إطمأنت إلى صحتها ومن ثم فإن ما يشره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو المجادلة في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ اقتناع بها بمد يستقل به قاضي الموضوع ولا يجوز إثارة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٢)

٥. لما كان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد جرى على أن السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية تعد أوراقا رسمية فكل تغيير فيها يعتبر تزويرا في أوراق رسمية ، وإثبات بيانات غير صحيحة في استمارات تلك البطاقات وتغيير بيان المهنة أو الوظيفة بها على خلاف الحقيقة يخضع للقواعد العامة في قانون العقوبات ويخرج عن نطاق المادة ٥٩ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أخذنا بأدلة الثبوت ومنها كتاب سجل مدني مركز شين الكوم أنه أقر فيها أنه عمل محاميا حال كون هذا البيان غير صحيح بما لا يمارى فيه الطاعن وأثبت الموظف المختص هذا البيان فصدرت البطاقة العائلية متضمنة له فإن الحكم المطعون فيه يكون قد دلل على توافر جناية الاشتراك في تزوير محرر رسمي المسندة إلى الطاعن.

(الطعن رقم ٨٧٧ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٣)

٦. من المقرر أن جريمة التزوير في الأوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون ولو لم يتحقق ثمة ضرر لحق شخصا بعينه ، لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما ضرر بالمصلحة العامة لما يترتب عليه من عبث بالأوراق الرسمية ينال من قيمتها وحجيتها في نظر الجمهور ومن ثم لا يشترط لصحة الحكم بالإدانة أن يتحدث صراحة عن ركن الضرر ما دام قيامه لازما عن طبيعة التزوير في الغرر الرسمي .

(الطعن رقم ٨٧٧ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٣)

٧. من المقرر أن جريمة التزوير في الأوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصا بعينه ، أن هذا التغيير ينتج عنه حتما حصول ضرر بالمصلحة العامة لما يترتب عليه من عبث بالأوراق الرسمية ينال من قيمتها وحجيتها في نظر الجمهور وينبئ عن ذلك أن تسمى شخص بغير اسمه في محرر رسمي يعد تزويرا سواء أكان الاسم المتحل لشخص حقيقي معلوم أم كان اسما خياليا لا وجود له في الحقيقة والواقع مادام المحرر صالحا لأن يتخذ حجة في إثبات شخصية من نسب إليه وليس من هذا القيل قيل تغيير اسم المتهم في محضر تحقيق ذلك إن مثل هذا المحضر لم يعد لإثبات حقيقة اسم المتهم ثم إن هذا التغيير يصح أن يعد من ضروب الدفاع المباح .

(الطعن رقم ٦٦٧٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٢/١٠)

٨. لما كان الأصل أن المضاهاة لم تنظم سواء في قانون الإجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات المدنية بنصوص أمرة يترتب البطالان على مخالفتها إذ العبرة في المسائل الجنائية إنما تكون باقتناع القاضي بأن إجراء من الإجراءات يصح أولا يصح أن يتخذ أساسا لكشف الحقيقة وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكافة طرق الإثبات غير مقيدة بقواعد الإثبات في القانون المدني ، وإذا كان

ذلك ، وكانت المحكمة قد اطمأنت في حدود سلطتها التقديرية إلى ما ورد بتقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير فإنه لا يجوز مجادلة المحكمة في هذا الشأن ولا مصادرة عقيدتها فيه أمام محكمة النقض ويكون ما يشهده الطاعنان في هذا الشأن غير مقبول .

(الطعن رقم ٥٣٨٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٣/١١)

٩. لا يلزم في التزوير المعاقب عليه أن يكون متقنا بحيث يلزم لكشفه دارية خاصة بل يستوى أن يكون واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه أو متقنا يتعذر على الغير أن يكشفه ما دام أن تغيير الحقيقة في الحالتين يجوز أن يتخذ به بعض الناس.

(الطعن رقم ٥٣٨٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٣/١١)

١٠. لما كان القصد الجنائي في جريمة تزوير محرر وتقليد خاتم إحدى الجهات الحكومية لا يتحقق إلا متى تعمد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر أو تقليد الخاتم مع انتواء استعمال المحرر أو الخاتم في الغرض الذي من أجله غيرت الحقيقة أو ارتكب التقليد فإذا كان على الجاني تغيير الحقيقة أو تقليد الخاتم غير ثابت بالفعل ، فإن مجرد إهماله في تحريها مهما كانت درجته لا يتحقق به هذا الركن ، كما أن جريمة استعمال الورقة المزورة أو الخاتم المقلد لا تقوم إلا بثبوت علم الجاني بالتزوير أو التقليد ، لا يكفي مجرد التمسك بالمحرر أمام الجهة التي قدم لها ، وكان الحكم على نحو ما تقدم - حين استخلص لبوت قم الاشتراك في تزوير المحرر وتقليد الخاتم واستعمالهما في حق الطاعن جاء مخلوا بما يشير إلى ما يبرر اقتناعه بأنه اتفق مع فاعل الجريمة على التزوير أو أنه هو قارف التقليد وبالتالي ما يدل على علمه بالتزوير أو التقليد ، ودون أن يعرض لدفاعه في شأن ذلك ورغم دلالة على منازعته في الواقعة التي اعتنقها الحكم بالنسبة إليه بأكملها ، أو بين أنه علم بحقيقة التزوير أو التقليد ، فإنه يكون قد تعيب بالقصور .

(الطعن رقم ٦١٢١٠ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٣/١٤)

١١. من المقرر أن مجرد تغيير الحقيقة في محرر عر في بأحد الطرق المنصوص عليها في القانون يكفي لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة ضرر للغير سواء أكان المزور عليه أن أي شخص آخر ولو كان هذا الضرر محتملا .

(الطعن رقم ٦٥١٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٣/١٥)

١٢. لما كان الطاعن يسلم في أسباب طعنه بأن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير قد أثبت أن التوقيع الذي ذيل به إيصال الأمانة سند الدعوى سابق في تحريره على العبارات التي تضمنها صلب الإيصال وأن الورقة كانت موقعة على بياض ، كما أنه لم ينازع في صحة ما أثبتته التقرير آف البيان في هذا الشأن . لـلـ كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات قد نصت على أن من استحصل على ورقة مضاة على بياض - بأى طريقة كانت - وكتب في البياض الذي فوق الإمضاء سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات التي يترتب عليها الإضرار بصاحب الإمضاء فإنه يعد مزورا ويعاقب بعقوبة التزوير ، وكذلك الطاعن لم يدع أنه قد حصل على الورقة المضاة على بياض والتي حرر عليها الإيصال موضوع الاتهام بناء على تسليم اختياري كأمانة من موقعها ، فإن تغيير الحقيقة في هذه الورقة يثبت المدعى بها في البياض الذي فوق الإمضاء الصحيح يكون - طبقا لصحيح القانون - تزويرا مؤثما بموجب المادة سالفة الذكر ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه - بفرض صحة ما أورده الطاعن بأسباب طعنه في هذا الصدد - إذ استخلص مما أورده تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير أن إيصال الأمانة موضوع الدعوى هو محرر مزور - رغم ثبوت صحة التوقيع - ورتب على ذلك قضاء براءة المتهم يكون قد أعمل القانون إعمالا صحيحا وتحسر عنه بالتالي قاله الخطأ في الإسناد ومخالفة الثابت بالأوراق في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ١٠٣٨٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٥/١٠)

١٣. الأصل أن المضاهاة لم تنظم سواء في قانون الإجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات المدنية بتصوص امرة يترتب البطلان على مخالفتها ، وأنه ليس في القانون ما يمنع من اتخاذ الصور الضوئية أساسا للمضاهاة ، بيد أنه إذا نازع الخصم أمام محكمة الموضوع بشأن تلك الصورة لما شأها من عبث وتلاعب فإنه يجب على المحكمة إذا ما اعتمدت في قضائها على تقرير الخبير الذى أجرى المضاهاة على هذه الصورة أن تبين سند صلاحيتها للمضاهاة وأن تكون أسبابها في ذلك سائغة ، ومن شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه .

(الطعن رقم ٢٢٨٣٦ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٦/١)

١٤. لما كان القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة ومضمونها إذ لا يكفى مجرد الإشارة إليها بل ينبغى سرد مضمون كل دليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها تأييده الواقعة كما أقتضت بما المحكمة ومبلغ اتساقه مع بيان الأدلة التى أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها ، وكان من المقرر أن المشرع إذ نص في الفقرة الأولى من المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات على عقاب " كل من قرر في إجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة أمام السلطة المختصة بضبط الإعلام أقوالا غير صحيحة عن الوقائع المرغوب إثباتها وهو يجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة وذلك متى ضبط الإعلام على أساس هذه الأقوال " قد قصد بالعقاب كل شخص سواء أكان هو طالب تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة أم كان شاهدا في ذلك التحقيق ، على شريطة أن تكون الأقوال غير الصحيحة قد قرر بها أمام السلطة المختصة نفسها بأخذ الإعلام وليس أمام سواها ، فلا يمتد التأثيم إلى ما يدلى به الطالب أو الشاهد في تحقيق إدارى تمهيدى لإعطاء معلومات ، أو إلى ما يورده طالب التحقيق في طلبه

لأن هذا منه من قبيل الكذب في الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي الذي اعتنق أسبابه الحكم المطعون فيه بعد ما أورد وصف النيابة العامة للتهمة قد اقتصر على مجرد قوله " وحيث إن التهمة ثابتة قبل التهمين مما جاء بمحضر ضبط الواقعة ومن أقوال الشهود ومن ثم تعين معاقبتها طبقا لمادة الاقحام وإعمالا لنص المادة ٤ ٣/٢٠٤ أ.ج وبذا خلا من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة واكتفى في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة وأقوال الشهود دون أن يبين مضمون هذا المحضر وأسماء هؤلاء الشهود وما به كل منهم ويوضح وجه استشهاده بهذه الأدلة على ثبوت الاقحام في حق الطاعنين كليهما وبما يستظهر منه ما إذا كان منهما قد مثل فقط أمام قاضي الأحوال الشخصية الذي ضبط الاعلام وقرر أمامه أقوالا غير صحيحة وهو يجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة حتى يستقيم قضاءه بالإدانة ، فإنه وقد خلا من كل ذلك يكون قد تعيب بالقصور الذي يوجب نقضه والإعادة .

(الطعن رقم ٢٣٣٠٢ لسنة ٦٣ في جلسة ١٩٩٩/٩/٢٦)

١٥ . مجرد تمسك الطاعنين بالمستندات المزورة وكونهما صاحبي المصلحة في التزوير وفي محاولة الحصول على الربح لا ينصب على واقعة الاتفاق والمساعدة في ارتكاب تلك الجرائم ، ولا يكفي بمجرد ثبوت اشتراك الطاعنين الآخرين فيها ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور في التسبب والفساد في الاستدلال مؤسسا على الظن والاحتمال من القروض والاعتبارات المجردة بما يعيبه .

(الطعن رقم ٢١٧٦١ لسنة ٦٧ في جلسة ١٩٩٩/١٠/١٣)

١٦ . لما كان الحكم قد دان الطاعن بالاشتراك في ارتكاب جريمة التزوير المؤتممة بالمادة ٢١٢ من قانون العقوبات بحساباته ليس من أرباب الوظائف العمومية حين اشترك في ارتكابها ، ومن ثم فلا على الحكم أن لم يبين مقتضى الصلة بين وظيفته

العمومية ، وارتكابه جريمة تزوير محدد رسمي بطريق الاشتراك المنصوص عليها في المادة ٢١٢ من قانون العقوبات ويضحي معنى الطاعن في هذا الشأن غير قوم.

(الطعن رقم ٦٦٩١ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٢١)

١٧. لما كان من المقرر أنه ليس على المحكمة أن تدلل على حصول الاشتراك في ارتكاب الجريمة بأدلة مادية محسوسة ، بل يكفيها للقول بحصوله أن تستخلص ذلك من ظروف الدعوى وملابساتها ، وأن يكون في وقائع الدعوى نفسها ، ما يسوغ الاعتقاد بوجوده ، وكان الحكم في سرده لوقائع الدعوى ، ومؤدى أدلة الثبوت فيها أنه جرى ضبط التوكيل الرسمي العام المزور المضبوط ، وأوراق أخرى مزورة في حيازة الطاعن بالشقة التي يستأجرها لحسابه وقد حملت هذه الأوراق البيانات المزورة وبصمات بعض الأختام المقلدة فإن الحكم المطعون فيه إذا استخلص من ذلك أن الطاعن اشترك مع آخر مجهول بطريقى الاتفاق والمساعدة في ارتكاب جريمة التزوير التي دانه بما فإنه كون استخلاصا سائغا ومؤديا إلى ما قصده الحكم منه ، ومنتجا في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، ذلك أن الإشتراك بطريق الاتفاق هو اتحاد نية أطرفه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، ويتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ويتحقق الإشتراك بالمساعدة بتدخل الشريك مع الفعل تدخلا مقصودا يتجاوب صداه مع فعله ، ويتحقق فيه معنى تسهيل ارتكاب الجريمة الذي جعله الشارع مناطا لعقاب الشريك ، ويكون النعى على الحكم بدعوى القصور في هذا الخصوص غير سديد .

(الطعن رقم ٦٦٩١ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٢١)

١٨. لما كان قصد الجنائي في جرائم التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الظروف المطروحة عليها ، وليس بلام أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال ما دام قد أورد من الوقائع ما

يدل عليه ، وكان الحكم قد خلص في منطق سائغ وتدليل مقبول إلى توافر القصد الجنائي الخاص بجريمة تقليد الأختام المقلدة المضبوطة في حق الطاعن بما أثبتته نقلا عن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير " من أن كلا من البصمات المنسوب صدورهما إلى ختم شعار الجمهورية الخاص بمكتب توثيق..... والحتم الكودى التابع له والثابتين على التوكيل - رسمى عام في القضايا وعلى التوكيل الخاص الخالى من البيانات عبارة عن بصمة مزورة لم تؤخذ من قالسب الختم الصحيح المرسله غاذج بصماته للمضاهاة " وكان يبين من الحكم ، الأختام المقلدة المنوه عنها ضبطت في حيازة الطاعن ، كما خلص الحكم في منطق سائغ ، وتدليل مقبول أيضا إلى توافر علم الطاعن بتزوير التوكيل الرسمى العام المار ذكره ، وتقليد الأختام الموضوعة عليه ، وإذا كان الطاعن لا يمارى في أن ما أورده الحكم من أدلة له مأخذه الصحيح في الأوراق فإن ما يشير في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا حول تقدير محكمة الموضوع للأدلة القائمة في الدعوى مما لا تجوز إثارته لدى محكمة النقض .

(الطعن رقم ٦٦٩١ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٠/٢١/١٩٩٩)

١٩. لما كان من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه ويتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية متى تعتمد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر ، مع انتراء استعماله في الغرض الذى من أجله غيرت الحقيقة ، وليس أمرا لازما أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن توافر هذا الركن ما دام قد أورد من الوقائع ما يشهد لقيامه ، ولما كان الحكم قد أثبت أن الطاعن اشترك مع مجهول بالاتفاق ، والمساعدة في تزوير الشهادتين الجمركيتين بأن اتفق على تزويرهما ، وأمداهما بالبيانات اللازم إدراجها فيهما ، واستعمال هاتين الشهادتين في إخراج البضائع المهربة من مستودعات الجمارك ، فإنه لا يكون ملزما بالتدليل

على استقلال على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن مادام أن إثبات مآهنته بالاتفاق والمساعدة في التزوير يلزم عنه أن يتوافر في حقه ركن العلم بتزوير الشهادتين اللتين أسند إليهما الاشتراك في تزويرهما واستعمالهما .

(الطعن رقم ٢١٧٧٩ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٧)

٢٠. لما كان الأصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها - إلا ما استثنى منها بنص خاص - جائز إثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها : البيئة وقرائن الأحوال ، وكان من المقرر أن الأصل في المحاكمات الجنائية هو اقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه ، فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ولا يلزم لصحة الحكم أن يكون الدليل الذى استند إليه المحكمة صريحا ومباشرا في الدلالة على ما تستخلصه منه ، بل لها أن تركز في تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ، واستظهار الحقائق القانونية المتصلة بها إلى ما تستخلصه من جماع العناصر المطروحة بطريق الاستقراء ، والاستنتاج ، وكافة الممكنات العقلية ما دام استخلاصها سليما لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي ، ولما كان القانون الجنائي لم يجعل لإثبات جرائم التزوير طريقا خاصا ، وكان من المقرر أن الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية ، أو أعمال محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها ، وأن يكون اعتقادها سائغا تبرره الوقائع التي بينها الحكم .

(الطعن رقم ٢١٧٧٩ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٧)

٢١. لما كان الفعل الذى يتكون به مع النتيجة وعلاقة السببية بهما الركن المادى للجريمة العمدية هو سلوك إدارى تتجه فيه الإرادة إلى جميع مناحى هذا السلوك على تعددها ، وتنوعها بحساباتها وسائل إدراك النتيجة ، ومن ثم يتعين النظر إلى

هذه الوسائل كوحدة واحدة يتكون منها ماديّات الفعل نفسه والموصلة إلى النتيجة التي هي العنصر الثاني في الركن المادى والتي تمثل العدوان الذى ينال مصلحة أو حق قرر الشارع جدراته بالحماية الجنائية ، بمعنى أنه إذا ما ثبت أن بيانات الشهادة المدعى بتزويرها قد تضمنت بطريق الغش إثبات أمر إيداع ربع رأس مال المؤسسين على غير الحقيقة ، وأن الأفعال المكونة للغش والداخله فيه والمتمثلة في إبرام القرض الصورى ، وإضافته بمجرد قيد دفترى لحساب الشركة على أنه إيداع حقيقى ، ثم سداد القرض بما يؤدى إلى زوال هذا الإيداع قد تابعت ، وانتظمتها وحدة زمنية ونشاط يستهدف في جميع صورته جعل الشهادة تشهد بما عس مراكز الغير من مؤسسين مودعين وهيئة سوق المال بأمر غير حقيقى عن الإيداع ، فإن جريمة التزوير المعنوى في الشهادة الموجهة إلى هيئة سوق المال تتحقق حتى لو صادف وقت الكتابة الشهادة تطابقا بين المكتوب فيها ، والمثبت بدفاتر البنك عن القرض ، وذلك ما دامت الأفعال اللاحقة على كتابة الشهادة والمتمة لأفعال الغش ، والمتمثلة في سداد القرض قد أزالته هذا التطابق ، وباعتبار أن جميع الأفعال المكونة للنشاط والذى يمثل الركن المادى وحدة واحدة ارتبطت في نهايتها بالضرر الناتج عنها والمتمثل في تكوين عقيدة خاطئة ، ومخالفة للواقع ، ولما يتطلبه قانون الاستثمار عند هيئة سوق المال الموجهة إليه الشهادة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يحقق سلوك المطعون ضده ولم ينف عنه أفعال الغش في إجراء القرض وسداده ، ولم يستظهر ما إذا كان يمثل إيداعا حقيقا لربع رأس مال المؤسسين ، ولم يفتن إلى أنه إذا ما ثبت صورية القرض ثم أثبت مضمونه في الشهادة الصادرة من البنك على أنه إيداع حقيقى للاحتجاج به لدى هيئة سوق المال إنما تقوم به جريمة التزوير في الشهادة ، كما عول الحكم به لدى هيئة سوق المال إنما تقوم به جريمة التزوير في الشهادة ، كما عول الحكم على أن قانون الاستثمار لا يشترط أن يكون إيداع

ربع رأس مال المؤسسين في حساب محمد في حين أن القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية يشترطان ذلك التجميد ، كما تساند الحكم في حقيقة الإيداع رغم أن دفاعهم حسبما هو ثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن هذا الإيداع يعد غشا وتحايل ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٣٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢٣)

٢٢. ولئن كانت الصورية تختلف عن التزوير في أن كل من العاقلين عالم بالصورية ، ومتواطئ عليها مع الآخر ، وذلك فيما يتعلق بحقوقهما ، ومركزيهما فقط والتي جوهرها قيام التعارض بين ما اجتمعت عليه حقيقة إرادة المتعاقدين وبين ما أظهره للغير ، فتلك الصورية تخرج عن نطاق التزوير ما دامت لم تضر بالغير عند نشأتها بحيث لا يجوز الطعن في العقد الرسمي ، أو العرفي بالتزوير بسبب صوريته ، إلا أنه إذا أثبت مضمون العقد الصوري في محرر آخر أعد بطريق الغش لإثبات أن الأمر الصوري حقيقي ، ومطابق للواقع وجاء ذلك بقصد الإضرار بالغير سواء كان الضرر محققا ، أو محتملا ، فإن ذلك لما تقوم به جريمة التزوير في المحرر الآخر لأنه عندئذ يكون قد مس مراكز الغير ، وتناول على نحو مباشر عناصر هذه المراكز ، فجعل لها وجودا ، أو نطاقا لا يطابق الحقيقة وكان لذلك قيمة في الإثبات ، كما أنه من المقرر أنه يكفي للعقاب على التزوير أن يقع تغيير الحقيقة أي محرر يمكن أن يولد بتشويه المعاني التي كان يجب أن يعبر عنها المحرر ، أو بإثبات عنها لها دلالة مختلفة ومن ثم فإنه متى ثبت الاختلاف بين الحقيقة ، وما تضمنته بيانات المحرر ، كان في ذلك الدليل على التزوير .

(الطعن رقم ٦٣٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢٣)

٢٣. مجرد كون الطاعن هو صاحب المصلحة في التزوير لا يكفى في ثبوت اشتراكه فيه ، والعلم به فإن الحكم يكون معيبا بالقصور في التسيب والفساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ٢١١٩ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٧)

٢٤. من المقرر أن مناط رسمية الورقة هو أن يكون محررها موظفا عموميا مكلفا بتحريرها ، أو إعطائها الصيغة الرسمية ، أو يتدخل في تحريرها ، أو التأشير عليها وفقا لما تقتضى به القوانين ، أو اللوائح ، أو التعليمات التى تصدر إليه من جهته الرسمية .

(الطعن رقم ٢٢٨٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٥)

٢٥. لما كان الحكم المطعون فيه قد نقل عن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير " أن البصمة الثابتة أسفل بيانات شهادة الوفاة قد أخذت من قسالب خاتم ، يختلف عن قالب خاتم شعار الجمهورية الخاص بكتب السجل المدنى بإسناد ، وذلك أن بصمة الختم موضوع الفحص يشتمل بداخلها على رسم صقر قریش ، بينما تشتمل بصمات المضاهاة إلى رسم النسر ، وإن كانت بصمة شعار النسر تشابه مع بصمة صقر قریش ويتخذ بها الرجل " وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن العبرة في جرائم التقليد هى بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف ، وإذ كان الحكم قد أسس قضاؤه على ما بين الخاتمين الصحيح والمقلد من أوجه التشابه بينهما ، فإن منعى الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٣١٣٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٦)

٢٦. من المقرر أن جريمة التزوير بطبيعتها جريمة وقتية تقع وتنتهى بمجرد وقسوع التزوير في محرر ياحدى الطرق المنصوص عليها في القانون ، ولذا يجب أن يكون جريان مدة سقوط الدعوى بها من ذلك الوقت ، أو اعتبار يوم ظهور التزوير تاريخا للجريمة محله ألا يكون قد قام الدليل على وقوعها في تاريخ سابق ، وكسلن تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموما مما يستقل به قاضى الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك حكمة النقض ، وكان الحكم المطعون في محرر عرقى ، وأنها وقعت بتاريخين ١٩٨٠/٦/١ وتم الإبلاغ في عام ١٩٨٩ ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإنقضاء الدعوى الجنائية لمضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الجريمة

ولم يكن ثمة سبب لإنقطاع التقادم أو وقفه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ١٨٣٤٧ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٤)

٢٧. لئن كان قانون العقوبات لم يضع تعريفاً محدداً للورقة الرسمية إلا أنه أورد في المادة ٢١١ منه على سبيل المثال بعض أنواع هذه الخمرات وقد جرى قضاء محكمة النقض - على هدى الأمثلة التي ضاربها القانون - بأن مناط رسمية الورقة أن يكون محررها موظفاً عمومياً مكلفاً بتحريرها بمقتضى وظيفته ، وقد قنن المشرع هذه القاعدة القانونية في المادة العاشرة من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ فعرف الورقة الرسمية بأنها هي التي يثبت فيها موظف عام ، أو شخص مكلف بخدمة عامة ما تم على يديه أو ما تلقاه من ذوى الشأن وذلك طبقاً للأوضاع القانونية ، وفي حدود سلطته واختصاصه ، ومغاد ذلك أن المحرر الرسمي بالنسبة لجريمة التزوير ، يعتبر رسمياً في جميع أجزائه ، وتكتسب بياناته جميعاً الصفة الرسمية سواء ما أثبتها الموظف في المحرر ، نسبتها إلى نفسه باعتبار أنها حصلت منه أو وقعت بين يديه أو سواء ما تلقاه الموظف من ذوى الشأن من أقوال وبيانات وتقريرات في شأن التصرف القانوني الذي تشهد به الورقة والتي لا يحتاج في إثبات عكسها إلى الطعن بالتزوير ذلك أن صفة المحرر تختلف عن حجته في الإثبات وكان تقرير شرطة النجدة من دفاتر الأحوال في مركز الشرطة ، والذي أعد لقيده الشكاوى التي تبلغ إليه ، فهو إذن من الدفتر الأميرية المنصوص عليها في المادة ٢١١ من قانون العقوبات وكان تحرير مذكرة من هذا القبيل عن شكوى في جريمة هو من قبيل الاستدلالات الخاصة بالجرائم فإن تغير الحقيقة الذي يقع أثناء تحريرها من رجال الضبط القضائي أو مرؤوسيهم يعد تزويراً في أوراق رسمية ، ومن ثم فإن نعي الطاعن في هذا الصدد يكون ولا محل له .

(الطعن رقم ٢٤١٢٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٩)

٢٨. قيام مصلحة للجاني في جريمة التزوير لا يعدو أن يكون أحد يواعته على الجريمة ، وغايته منها ، فلا يمنع توافر مقصده الجنائي أن تمتنع مصلحته من التزوير الذي قارفه ، فإن البواعث مهما تنوعت خارجية عن القصد الجنائي وغير مؤثرة فيه ولما كان الحكم قد التزم هذا النظر كما أثبت في حق الطاعن استعمال المحرر المزور ، بأن قدم تقرير شرطة التجدة إلى المختصين مع علمه تزويره

(الطعن رقم ٢٤١٧٩ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٩)

٢٩. من المقرر أن جريمة التزوير في الأوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغيير الحقيقة بطريق النسخ بالوسائل التي نص عليها القانون ، ولو لم يتحقق ثمة ضرر يلحق شخصا بعينه ، لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما ضرر بالمصلحة العامة لما يترتب عليه من عبث بالأوراق الرسمية ينال من قيمتها وحجيتها في نظر الجمهور.

(الطعن رقم ١٨٣٤٢ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٤)

٣٠. لما كان من المقرر أن الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى ، هو من وسائل الدفاع التي يخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلتزم بإجابته ، لأن الأصل أن للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدلالية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها ، أو الاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها ما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشرح طريقها لابتداء رأى فيها ، وإن طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير إنما هو من قبيل التأجيل ، لا اتخاذ إجراء مما لا تلتزم المحكمة في الأصل بالاستجابة إليها ، إلا أن ذلك مشروط بأن تستخلص المحكمة المطعون فيه لم يعرض لطلب التأجيل رغم تعلقه بتحقيق دفاع جوهرى يتصل بالدليل المقدم في الدعوى بحيث إذ صح هذا الدفاع تغير وجه الرأى فيها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لهذا

الدفاع وأن تمحصه وأن يبين العلة في عدن إجابته إن هي رأت إطراره أما وإنما لم تفعل والتفت عنه كلية فإن حكمها يكون معيا بما يطله .

(الطعن رقم ٢٧٩٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٣٦)

٣١. لما كان احتمال حصول الضرر يكفي في جريمة التزوير سواء كان المحرر رسميا أو عرفيا ، وكان لا يشترط لصحة الحكم بالإدانة في جرائم التزوير أن يتحدث عن ركن الضرر صراحة واستقلا ، بل يكفي أن يكون مستفادا من مجموع عباراته وهو ما وفره الحكم المطعون فيه ، فإن ما تثيره الطاعة في هذا الشأن يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٣٦٠٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٠)

٣٢. من المقرر أ، القصد الجنائي في جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الظروف المطروحة عليها ، وليس بلام أن يتحدث الحكم عنه صراحة ، وعلى استقلال ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن النعي على الحكم بالقصور في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الأصل في التأكيدات الجنائية هو اقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه ، فله أن يكون عقيدته من أى دليل ، أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه .

(الطعن رقم ١٣٦٠٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٠)

٣٣. لما كان من المقرر أنه ليس بشرط لاعتبار التزوير واقعا في محرر رسمي أن يكون هذا المحرر قد صدر بداءة من موظف عمومي ، فقد يكون عرفيا في أول الأمر ثم ينقلب إلى محرر رسمي بعد ذلك ، إذا ما تدخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته ، أو نسب إليه التدخل فالتخذ المحرر الشكل الرسمي ففسى هذه

الحالة يعتبر تزويرا واقعا في محرر رسمي بمجرد أن يكتب هذه الصفة وتُسحب رسميته إلى ما سبق من إجراءات ، إذ العبارة بما يؤول إليه المحرر الرسمي وليس بما كان عليه في اول الأمر ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت صفة الموظف العام حكما في حق محرر تقرير المعاينة للسيارة الشبيهة التي أرشدته إليها الطاعنة وأن هذا التقرير قدم للإدارات المختصة بالشركة لاعتماده ، وتقرير صرف المبلغ المقدر كتعويض ، إلا أنه اكتشفت الجريمة قبل اعتماد رئيس مجلس الإدارة ، وعليه أوقف الصرف ، فإن ما انتهى إليه الحكم من اعتبار تقرير المعاينة محرر رسمي قد اصاب صحيح القانون ، ويكون النعي على الحكم في هذا الشأن غير قويم .

(الطعن رقم ١٣٦٠٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٠)

٣٤. من المقرر أن عدم وجود المحرر المزور لا ترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير ، إذ الأمر في هذا مرجعه إلى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات ، طالما أن القانون الجنائي لم يحدد طريق إثبات معينة في دعاوى التزوير ، ولها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى إذا اطمأنت إلى صحتها .

(الطعن رقم ١٠٢٦٩ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢١)

٣٥. ولئن كان من المقرر أن مسألة إمكان حصول الضرر من التزوير أو عدم إمكان ذلك ، هي في كل الأحوال مسألة متعلقة بالواقع ، وتقديرها موكول إلى محكمة الموضوع ، ولا سلطان عليها في ذلك غحكمة النقض إلا أن ذلك شرطه ألا تخالف فيما ذهبت إليه حكما من أحكام القانون ، لما كان ذلك ، وكان الواجب - عند البحث في توافر أركان جريمة معينة - أن يقصر النظر على الوقت الذي ارتكبت فيه الجريمة ، فإذا رُؤى أن الضرر الذي هو ركن في جريمة التزوير مثلا كان وقت مقارفة الجريمة محتمل الوقوع ، ولم يكن مستحيل التصور

، وكانت الأركان الأخرى متوافرة في ذلك الوقت ، كان فعل التزوير قائما - وحقت مسائلة مقارفة جنائيا ومدنيا - مهما طرأ بعد ذلك من الظروف السق يمكن أن تحول دون وقوع الضرر أو تمنع احتمال وقوعه ، لأنها إما أن تكون قد وقعت بأسباب خارجة عن إرادة الجاني فلا يمكن أن يكون لها أثر في محو جرمته ، وإما أن يكون الجاني نفسه هو الذي أراد أن يتلاقى الأمر ويحول دون وقوع الضرر ، أو يصلح ما أفسده بسابق فعله ، والمتفق عليه في هذه الصورة إن فعل الجاني اللاحق لا يمكن أن يمحو سابق جرمه ، وبخاصة في جريمة التزوير حيث يكفي فيها أن يكون ركن الضرر وقت ارتكابها محتمل الوقوع مجرد احتمال ، وسواء أكان المضرور هو التزوير عليه أن أى شخص آخر .

(الطعن رقم ١٠٢٦٩ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢١)

٣٦. من المقرر أنه لا تقوم جريمة استعمال الورقة المزورة إلا بثبوت علم من استعملها بأنها مزورة ولا يكفي مجرد التمسك بها أمام الجهة التي قدمت لها ما دام لم يثبت أنه هو الذي قام بتزويرها ، أو شارك في هذا الفعل ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دان الطاعن بجرائم الاشتراك في التزوير واستعمال محررات مزورة ، والنصب ولم يذلل تدليلا سائغا على أنه قد اشترك مع المتهم المجهول بطريق من طرق الاشتراك المنصوص عليها في المادة ٤٠ من قانون العقوبات في تزوير المحررات ، ولم يورد علمه بتزويرها .

(الطعن رقم ٢٥٦٣٢ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١)

٣٧. إثبات الحكم مقارفة الطاعن لجريمة التزوير يفيد حتما توافر علمه باستزوير المحرر الذي أسند إليه استعماله ، فإن النعي على الحكم بالقصور في استظهار ركن العلم بالتزوير في جريمة استعمال المحررات المزورة لا يكون سديدا .

(الطعن رقم ١٧١٠٩ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٥)

٣٨. ولئن كان من المقرر أن إغفال المحكمة الاطلاع على الورقة محل جريمة التزوير عند نظر الدعوى يعيب اجراءات المحاكمة ، لأن اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة إجراء جوهري من إجراءات المحاكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبها في تمحيص الدليل الأساسي في الدعوى ، اعتباراً بأن تلك الورقة هي الدليل الذي يكمل شواهد التزوير ومن ثم عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور المدافع عن الطاعن لإبداء رأيه فيها ، وليطمئن إلى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت مرافته عليها ، إلا أنه لما كان الثابت من المقررات التي أمرت المحكمة بضمها ، أنه مرفق بأوراق الدعوى المستندات محل التزوير غير محرزة وهو ما يتأدى منه أن تلك المستندات كانت معروفة على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم فإن النعي على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٨٠٣٧ لسنة ٦١ في جلسة ٢٠٠٠/٤/٥)

٣٩. لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن تمسك بعدم علمه بأحكام الشريعة الإسلامية التي لا تبيح الردة عن الإسلام وأشار إلى أن الطاعن " حتى هذه اللحظة اسمه وديانته مسيحي " وقدم في ختام مرافته صورة شهادة من البطيركية الأرثوذكسية تفيد عودته إلى المسيحية ، وكان مجمل ما ألبت في محضر الجلسة من دفاع إنما يهدف به الطاعن إلى القول بأنه عاد إلى المسيحية . لما كان ذلك ، وكان الدين علاقة بين المسء وربّه ولا إكراه فيه وقد كفل الدستور في المادة ٤٦ منه حرية العقيدة ، وكان ما تمسك به الطاعن من دفاع على نحو ما سلف يعد في خصوصية هذه الدعوى دفاعاً جوهرياً من شأنه أن يتغير به الرأي في الدعوى وتدفع به التهمة إذا ما ثبت أن الطاعن عدل عن إسلامه وعاد إلى ديانته المسيحية في تاريخ سابق على اتخاذ إجراءات استخراج يدل فاقد لبطاقته الشخصية باسمه قبل إشهار إسلامه لما ينبنى

عليه انتفاء الركن المادى فى جريمة التزوير - وهو تغيير الحقيقة - مما كان يتعين على المحكمة أن تعنى بتحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه أو ترد عليه بما يدحضه ، أما وهى لم تفعل و اكتفت بالرد على هذا الدفاع بقولها إن الطاعن لم يقدم للمحاكمة الجنائية بأحكام الشريعة الإسلامية وإنما قدم بقانون العقوبات وهو رد قاصر لا يواجه دفاع الطاعن فإن ذلك يعيب حكمها .

(الطعن رقم ٢٧٢٧٦ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٩)

٤٠ . إن عدم وجود اخلر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير إذ الأمر فى هذا مرجعه إلى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير وللمحكمة أن تكون عقيدها فى ذلك بكل طرق الإثبات طالما أن القانون الجنائى لم يحدد طريقة إثبات معينة فى دعاوى التزوير ولها أن تأخذ بالصور الشمسية كدليل فى الدعوى إذا اطمأنت إلى صحتها .

(الطعن رقم ١٠٢٦٩ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢١)

٤١ . إن مسألة إمكان حصول الضرر من التزوير أو عدم إمكان ذلك هى فى كل الأحوال مسألة متعلقة بالواقع ، وتقديرها موكول إلى محكمة الموضوع ولا سلطان عليها فى ذلك شكمة النقض ، إلا أن ذلك شرطه ألا تخالف فيما ذهب إليه حكما من أحكام القانون . لما كان ذلك ، وكان الواجب - عند البحث فى توافر أركان جريمة معينة - أن يقصر النظر على الوقت الذى ارتكبت فيه الجريمة ، فإذا روى أن الضرر الذى هو ركن فى جريمة التزوير مثلا كان وقت مقارفة الجريمة محتمل الوقوع ولم يكن مستحيل التصور ، وكانت الأركان الأخرى متوافرة فى ذلك الوقت ، كان فعل التزوير قائما - وحقت مساءلة مقارفة جنائيا ومدنيا - مهما طرأ بعد ذلك من الظروف التى يمكن أن تحول دون وقوع الضرر أو تمنع احتمال وقوعه ، لأنها إما أن تكون قد وقعت بأسباب خارجة عن إرادة الجاني فلا يمكن أن يكون لها أثر فى محو جريمته ، وإما أن يكون

الجاني نفسه هو الذى أراد أن يتلافى الأمر ويحول دون وقوع الضرر أو يصلح ما أفسده بسابق فعله . والمتفق عليه في هذه الصورة أن فعل الجاني اللاحق لا يمكن أن يحو سابق جرمه ، وبخاصة في جريمة التزوير ، حيث يكفى فيها أن يكون ركن الضرر وقت ارتكابها محتمل الوقوع بمجرد احتمال ، وسواء أكان المضرور هو المزور عليه أم أى شخص آخر . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون فوق فساد استدلاله مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقضه والإعادة .

(الطعن رقم ١٠٢٦٩ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢١)

٤٢ . إن مناط رسمية الورقة هو صدورها من موظف عام مختص بتحريرها ووقوع تغير الحقيقة فيما أعدت الورقة لاثباته أو في بيان جوهرى متعلق بها كما أنه لا يشترط - كيما تسبغ الرسمية على الورقة - أن تكون محررة على نموذج خاص ذلك أن صفة الورقة إنما يسبغها عليها محررها وليس طبعها على نموذج خاص .

(الطعن رقم ٢٣٣٢٧ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/١٠/١٠)

٤٣ . من المقرر أنه لا تقوم جريمة استعمال الورقة المزورة إلا بثبوت علم من استعمالها بأنها مزورة ولا يكفى تمسكه بها أمام الجهة التى قدمت لها مادام لم يثبت أنه هو الذى قام بتزويرها أو شارك في هذا الفعل . لما كان ذلك ، وكان الحكم حين استخلص ثبوت قسمة استعمال المحرر المزور في حق الطاعن جاء خلوا مما يدل على علمه بتزوير المحرر، هذا إلى أنه لا يكفى في مجال هذا الثبوت أن يركن الحكم إلى أن الطاعن هو الذى قدم السند المزور عند تركيب هاتف له لأنه ليس من شأن حتما أن تتوافر به جريمة استعمال المحرر المزور مع العلم بتزويره مادام الحاصل أن الحكم لم يقم الدليل على أن الطاعن هو الذى قام بتزوير المحرر أو شارك في هذا الفعل . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون معيبا بما يطله نقضه .

(الطعن رقم ١٤٤٢٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٣/١٠/٢٠٠٠)

٤٤. لا يكفي للعقاب أن يكون الشخص قد غير الحقيقة في محرر سوا أكان المحرر رسميا أو عرفيا بل يجب أن يكون التغيير قد وقع في جزء من أجزاء المحرر الجوهرية التي من أجلها أعد المحرر لإثباته . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر إذ اعتبر أن اضافة عبارة " لسداد الشيك " على صور قسائم الإيداع التي سلمها البنك له بفرض صحتها ليست بياننا جوهريا في خصوص هذه المحررات التي أعدت لإثبات وقائع إيداع المبالغ المدونة بها في الحساب الجارى لدى البنك وليس من بياناتها الجوهرية التي أعيدت لإثبات الفرض الذى أودع العميل من أجله قيمة هذه القسيمة فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٤٧٩٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ٨/١١/٢٠٠٠)

٤٥. ليس بشرط لاعتبار التزوير واقعا في محرر رسمى أن يكون هذا المحرر قد صدر بداية من موظف عمومى ، فقد يكون عرفيا في أول الأمر ثم ينقل إلى محرر رسمى بعد ذلك إذا ما تداخل فيه موظف عمومى في حدود وظيفته أو نسب إليه التداخل فلتأخذ المحرر الشكل الرسمى ، ففي هذه الحالة يعتبر التزوير واقعا في محرر رسمى بمجرد أن يكتسب هذه الصفة وتسحب رسميته إلى ما سبق من إجراءات إذ العبرة بما يؤول إليه المحرر الرسمى وليس بما كان عليه في أول الأمر . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب بمدوناته إلى القول أن البيان الذى أثبتته المتهم الأول على الصفة الأولى من العقد المصدق عليه يعتبر في حد ذاته محررا مزورا أثبت فيه محرره باتفاق وتحريض ومساعدة المتهم الرابع - الطاعن - على غير الحقيقة أن العقد قد أفرغ في الصورة الرسمية ومهره بتوقيعه وبخاتم مأمورية الشهر العقارى بما يشكل في حق المتهم الأول جرم التزوير في محرر رسمى وفى حق المتهم الرابع جرم الاشتراك في هذا التزوير ، فإن ما انتهى إليه

الحكم من اعتبار التزوير قد تم في محرر رسمي يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون برينا من قالة مخالفة القانون أو الخطأ في تأويله .

(الطعن رقم ٦٠٩٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٠)

٤٦. لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تصدر فعلا من الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة بل يكفي أن تعطى هذه الورقة المصطعة شكل اغررات الرسمية ومظهرها وأن ينسب صدورها كذبا إلى موظف عام للإيهام برسميتها ولو أفها لم تصدر في الحقيقة عنه ويكفي في هذا المقام أن تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف في تحريرها بما يوهم أنه هو الذى باشر إجراءاته في حدود اختصاصه بحيث يتوفر لها من المظهر والشكل ما يكفي لأن يتخدع به الناس .

(الطعن رقم ٨٧١٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٤)

٤٧. من المقرر أنه يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوير أن يكون المتهم وهو عالم بحقيقة الواقعة المزورة فقد قصد تغيير الحقيقة في الورقة المزورة . فإذا كان علم المتهم بتغيير الحقيقة لم يكن ثابتا فإن مجرد ائماله في تحريرها مهما كانت درجته لا يتحقق به هذا الركن .

(الطعن رقم ٣٦٠٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٢/١٨)

٤٨. من المقرر أن مناط رسمية الورقة هو أن يكون محررها موظفا عموما مكلفا بتحريرها أو إعطائها الصبغة الرسمية يتدخل في تحريرها أو التأثير عليها وفقا لما تقتضيه القوانين أو اللوائح أو التعليمات التي تصور إليه من الجهة الرسمية .

(الطعن رقم ٢٢٨٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٥)

تزييف

لما كانت الحماية الجنائية لجرائم التزييف والستروج في قانون العقوبات المصرى تشمل جميع أنواع العملة ، المعدنية والورقية ، سواء كانت عملة وطنية أو أجنبية ، والمراد بالعملة وسيلة الدفع القانونية التى تضعها للدولة وتحمل قيمة محددة وتخصصها للتداول فى المعاملات وتفرض الالتزام بقبولها ، ويستوى فى العملة المزيفة والمروجة أن تكون وطنية أو أجنبية ، وهو مظهر للتعاون الدولى على محاربة تزييف العملة وترويجها ، فضلا عن أن العملة الأجنبية على الرغم من عدم تداولها القانونى فى مصر - بالمعنى المتقدم - فيحدث التعامل بها أو التحويل منها أو إليها بالشروط والأوضاع التى يقررها وزير الاقتصاد وقد ذهبت اتفاقية جنيف فى عام ١٩٢٩ إلى عدم التمييز بين العملة الوطنية أو الأجنبية فى صدد الحماية ، وجاء القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ محققا هذا الحكم بما أدخله من تعديل على المادة ٢٠٢ من قانون العقوبات ساوى بمقتضاه بين العملة الوطنية والعملة الأجنبية فأصبح نصتها " يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من قلد أو زيف أو زور بأية كيفية عملة ورقية أو معدنية متداولة قانونا فى مصر أو فى الخارج .." وكذا ما نص عليه القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بإضافة المادة ٢٠٢ مكررا إلى قانون العقوبات بالعقاب على تقليد أو تزييف أو تزوير العملات التذكارية الأجنبية متى كانت الدولة صاحبة العملة المزيفة تعاقب على تزييف العملة التذكارية المصرية . هذا إلى أن القيود الموضوعة على التعامل بالعملة الأجنبية فى مصر لا تلغى صفة التداول القانونى عن يجب أن تكون العملة المزيفة والمروجة متداولة قانونا فى مصر أو فى الخارج يتوافر التداول القانونى مسق فرض القانون على الجميع الالتزام بقبول العملة فى التداول سواء كان ذلك بكمية محددة أو غير محددة ويفترض هذا التداول القانونى أن العملة قد صدرت من الحكومة باعتبارها أنها وحدها التى تملك سلطة إصدار العملة وإذا كان الطاعن لا ينزاع فى أن العملة الورقية الأجنبية المقلدة المضبوطة " ورقة من فئة المائة دولار أمريكى " متداولة

قانوننا في الخارج ، فإن الواقعة موضوع الدعوى مما يتطبق عليه نص المادتين ٢٠٣، ٢٠٢ من قانون العقوبات ، ويكون الحكم المطعون فيه قد صادف هذا النظر ، قد أصاب صحيح القانون ، ولا عليه إن التفت عما أثاره الطاعن في هذا الخصوص من أن مدونات الحكم خلت من بيان القانون أو القرار الذي سمح بموجبه للورقة المالية من فئة المائة دولار الأمريكي بالتداول - على فرض إثارته - باعتبارها دفاعا قانونيا ظاهر البطلان .

(الطعن رقم ١١٢٨٦ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٥/١٠)

تسجيل محادثات

١. لمأمور الضبط القضائي - بعد إستئذان السلطة القضائية المختصة بإجراء التسجيل - أن يتخذ ما يراه كفيلا بتنفيذ الإذن دون أن يلتزم في ذلك طريقة يعينها مادام لا يخرج في إجراءاته عن حدود الإذن ، ومن ثم فإنه وبالنظر إلى طبيعة إجراءات التسجيل الصوتي ، والتي لا بد فيها من مسجل ومستمع ، وطبيعة هذه الدعوى التي تتطلب أن يكون المبلغ هو المسجل تحت إشراف المستمع الذي هو مأمور الضبط القضائي المأذون له بالتسجيل ، والذي له حق الاستعانة بمن يرى تنفيذا للغرض من الإذن طالما أنه في نطاق القانون أي تحت سمعه وبصره ، ومن ثم يكون في استعانة مأمور الضبط القضائي بالمبلغ في تسجيل الحديث بينه وبين المتهم حول طلب وأخذ الرشوة صحيحا ، ذلك إنه كان تحت إشرافه .

(الطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١/٦)

٢. لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٧ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة قد نصت على أنه " ويكون للنياة العامة - بالإضافة إلى الاختصاصات المقررة لها - سلطات قاضي التحقيق في الجنايات التي تختص بها محكمة أمن الدولة العليا " كما نصت المادة الثالثة من القانون ذاته على أن " تختص محكمة أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني مكررا والثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات " أيضا فقد نصت المادة ٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أن " لقاضي التحقيق أن يأمر بضبط جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود لدى مكاتب البريد وجميع البرقيات لدى مكاتب البرق وأن يأمر بمراقبة اتصالات السلكية واللاسلكية أو إجراء تسجيلات لأحاديث جرت في مكان

خاص متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جريمة أو جنحة معاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر " وفاد النصوص المتقدمة أن القانون خول النيابة العامة سلطات قاضي التحقيق في أمور معينة من بينها الأمر بإجراء التسجيلات في الجنايات التي تختص بها محكمة أمن الدولة ومنها جريمة عرض الرشوة - موضوع الدعوى الجنائية الماثلة - لما كان ذلك ، فإن ما رد به الحكم وأطرح به الدفع ببطالان الإذن بالتسجيل من رئيس النيابة يكون قد أصاب صحيح .

(الطعن رقم ٤٥٤٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١/١٤)

٣. لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراده التسجيلات بكل فحواها ، ومن ثم تنتفي عن الحكم دعوى القصور .

(الطعن رقم ٢٤٣٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٩/٧/١٣)

٤. لما كان من المقرر أن لمأموري الضبط القضائي - إذا ما صدر إليهم إذن من النيابة العامة بتسجيل الأحاديث - في الجرائم التي يميز فيها القانون للنيابة العامة إصدار مثل ذلك الإذن كالأشأن في جريمة الرشوة عملاً بالمادة ٧/٢ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة - أن يتخذوا ما يرونه كفيلاً بتحقيق الغرض من الإذن دون أن يلتزموا في ذلك طريقة معينة ما داموا لا يخرجون في إجراءاتهم على القانون . لما كان ذلك ، وكان تسجيل الأحاديث في هذه الدعوى مأذوناً به قانوناً ، فلا تريب على مأمور الضبط إن هو استمع إلى الأحاديث المسجلة ما دام أنه قدر أي أن ذلك الاستماع ضروري لاستعمال إجراءاته وهو على بينة من أمره ، و يكون ما يشره الطاعن في هذا الصدد غير قويم .

(الطعن رقم ٢١٤٥٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٩)

٥. إن كل ما يشترط لصحة تسجيل المحادثات الهاتفية أو التفتيش الذي تجر به سلطة التحقيق المختصة أو تأذن في إجراءاته في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه أن

يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة - جنائية أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يسير تسجيل محادثاته الهاتفية أو يرر تعرض التفتيش لحريته أو حرمة مسكنه في سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة ، ولما كانت الواقعة كما هي ثابتة في محضر التحريات المؤرخ ١٥/١٠/١٩٩١ التي صدر إذن تسجيل المحادثات الهاتفية وإذن التفتيش الأول للمسكن بناء عليها - على ما نقله الحكم عنها - أن التحريات دلت على أن المتهم الأول مع بعض زملائه في مصلحة الدفعة والموازين وهما المتهمان الثالث والرابع يقومون بعمليات دمع للمشغولات الذهبية المثيرة بمسكن المتهم الأول وأنهم قد ارتكبوا جريمة مماثلة يوم ١٢/١٠/١٩٩١ لصالح المتهمين الخامس والسادس وأن ذلك يتم لقاء جعل مادي يتقاضاه المتهم الأول وزملاؤه فإن ذلك يفيد أن الإذن قد صدر بالتسجيل والتفتيش لجريمة تحقق وقوعها فعلا من مقارفيها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة فإذا ما أسفر تسجيل أحداثات الهاتفية عن كشف أدلة أخرى أو متهمين آخرين صح الأخذ بهذه المعلومات وتلك الأدلة فإذا ما تضمنها محضر استدلال آخر صدر بناء عليه إذن النيابة العامة بامتداد الإذن السابق فإن الإذن اللاحق يعتبر صحيحا كذلك ويصح الأخذ بالأدلة المرتبة على تنفيذ هذا الإذن ، ويكون الحكم إذ قضى بغير ذلك قد أخطأ في تطبيق القانون فضلا عن فساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ١٧٥٢٠ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/٣/١)

٦. من المقرر أن تفسر العبارات ومعرفة مرماها مما تستقل به محكمة الموضوع ملذام استخلاصها متفقا مع حكم العقل والمنطق ، وكان البين من الإطلاع على محضر تفريغ التسجيلات الصوتية التي جرت بين الزوجة - المطعون ضدها الأولى - وبين المطعون ضده الثاني - على ما بين من المقررات المتضمنة - أنها خلت مما يفيد

وقوع الوطء فعلا بينهما وإن تضمنت عبارات غير لائقة ومن ثم يكون استخلاص محكمة الموضوع في استبعاد ما أسفرت عنه تلك التسجيلات وعدم اعتبارها دليلا من بين الأدلة التي أوردتها المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات بالنسبة للشريك في جريمة الزنا هو استخلاص سائق ولم يخطئ الحكم المطعون فيه في التطبيق القانوني على الواقعة ويتفق مع حكم العقل والمنطق ومن ثم يكون طعن المدعى بالحق المدني قبل الطاعن الثاني على غير أساس متعينا التقرير بعدم قبوله .

(الطعن رقم ٢١٣٩٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٤/١٠/١٩٩٩)

٧. إذا كانت التسجيلات الصوتية قد خلت مما يفيد حصول وقائع غير حلال ، فإن النعى على الحكم استبعاده الدليل المستمد من التسجيلات الصوتية قبل الزوجة - المطعون ضدها الأولى - استنادا إلى القول بأنهما تمت بعد انتهاء المدة المحددة لإجرائها يكون غير منتج . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن قبل المطعون ضدها الأولى يكون على غير أساس مما يتعين عدم قبوله .

(الطعن رقم ٢١٣٩٢ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٤/١٠/٢٠٠١)

٨. لما كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن هيئة الأمم المتحدة سنة ١٩٤٨ قد نص في مادته الثانية عشرة على أن " لا يعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة وأسرته أو مسكنه أو مراسلاته ، أو لحملات على شرفه وسمعته ، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات " وعقب صدور هذا الإعلان حرصت معظم دساتير الدول على التأكيد على حماية المواطنين الخاصة ، فنص الدستور المصري القائم في وثيقة إعلانه على أن " سيادة القانون ليست ضمانا مطلوبا لحرية الفرد فحسب ، لكنسيا الأساس الوحيد لمشروعية السلطة في نفس الوقت " . ونص في صدر المادة ٤١ منه على أن " الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس " كما نص في المادة ٤٥ على أنه " حياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون ، وللمراسلات البريدية

والبرقية واخادذات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة ، وسريتها مكفولة ، ولا تجوز مصادرهما أو الإطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب ، ولمدة محددة ووفقا لأحكام القانون " . وفناد القواعد الدستورية سالفة البيان ، أن حق الجماعة في الدفاع عن مصالحها الحيوية ينبغي أن يوازن حق الفرد في الحرية . لما كان ذلك ، وكان الإذن بالتفتيش هو من أخطر الإجراءات التي تتخذ ضد الفرد وأبلغها أثرا عليه ، فقد حرص المشرع على تقييد حرية سلطة التحقيق عند إصدارها هذا الإذن ، فلا يصح إصداره إلا لضبط جريمة - جنابة أو جنحة - واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى المتهم معين ، ام هناك من الدلائل ما يكفي للتصدى لحرمة مسكنه أو لحرية الشخصية لكشف مبلغ اتصاله بالجريمة ، ومن أجل ذلك ، جرى قضاء هذه المحكمة على أن إذن التفتيش ليس وسيلة من وسائل جمع المعلومات أو التحريات أو التنقيب عن الجريمة ، وأن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويق إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولا إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع ، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع بطلان هذا الإجراء ، فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وأن تقول كلمتها فيه بأسباب كافية وسائفة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مراقبة المخادذات التليفونية وتسجيلها هو إجراء من إجراءات التفتيش إلا أنه نظرا لخطورة هذا الإجراء باعتباره يتعرض لمستودع سر الفرد ويزيل الخطر على بقاء سريته مقصورة على نفسه ومن أراد ائتمانه عليه ، فيباح لغيره الإطلاع على مكنون سره ، فقد حرص الدستور في المادة ٤٥ منه على تأكيد حرمة وسريته واشترط لمراقبة المخادذات التليفونية صدور أمر قضائي مسبب ، كما جاء المشرع في قانون الإجراءات الجنائية - مسائرا لأحكام الدستور - فاشترط لإجازة هذه المراقبة وانتهاك سريتها قيود إضافية بخلاف القيود الخاصة بإذن التفتيش السابق إيرادنا

- نص عليها في المواد ٩٥، ٩٥، مكررا ٢٠٦ منه . وكان من المقرر أنه ينبغي على السلطة الآمرة بالمراقبة والتسجيل مراعاة هذه القيود والتحقق من توافرها وإلا بطل الإجراءات وما يترتب على ذلك من عدم الاعتداد بالدليل المستمد منه .

(الطعن رقم ٨٧٩٢ لسنة ٧٢ ق جلسة ٢٥/٩/٢٠٠٢)

تعدى على أملاك الدولة

١. لما كان قضاء الدائرة المدنية لهذه المحكمة . محكمة النقض . قد جرى قبل العمل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ الذى أضاف للمادة ٩٧٠ من القانون المدنى حكما جديدا يقضى بعدم جواز تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو كسب أى حق عيى عليها بالتقادم - على أنه يشترط لجواز تملك الأموال العامة بالتقدم أن يثبت أولا انتهاء تخصيصها للمنفعة العامة ، إذ من تاريخ هذا الانتهاء فقط تدخل فى عداد الأموال الخاصة فتأخذ حكمها ، ثم يثبت وضع اليد عليها بعد ذلك المدة الطويلة المكسبة للملكية بشرائطها القانونية . لما كان ذلك ، وكان البين من الإطلاع على المقررات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن - أن الخير المتدب فى الدعوى أثبت فى البند ثانيا من تقريره أن الأرض مثار الاتهام وإرادة بدفتر مساحة الزمام الحديث لسنة ١٩٣٣ على أنها جرن روك أهالى ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية استنادا إلى ما جاء بذلك التقرير من أن المطعون ضده يضع يده على هذه الأرض من خمسة عشر عاما سابقة على ١٢ من أغسطس سنة ١٩٨٦ وأن وضع يده هذا امتدادا لوضع يد والده منذ عام ١٩٣٩ ، دون أن يستظهر ما إذا كانت الأرض موضوع الدعوى قد انتهى تخصيصها للمنفعة العامة كجرن عام ، وتاريخ هذا 'الانتهاء ، وما إذا كان وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية بشرائطه القانونية قد اكتملت مدته للمطعون ضده قبل نفاذ القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه فإن ذلك ينبئ عن أن المحكمة لم تمحص الدعوى ولم تخط بظرونها عن بصر وبصيرة ، ويصم حكما بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة ، القانون ، مما يعجز محكمة النقض عن إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما صار إلزاما فى الحكم وعن آن

تقول كلمتها في شأن ما يثيره الطاعن بوجه الطعن . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى المدنية والإعادة .

(الطعن رقم ٨٥٨٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٩/٥/٢)

١. لما كانت الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف أنه تعدى على أرض مملوكة للدولة بالبناء عليها ، وطلبت النيابة العامة معاقبته بالمادة ٣٧٢ مكررا من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكانت المادة سائلة الذكر والمضافة بموجب القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٤ قد جرى نصها على أنه " كل من تعدى على أرض زراعية أو أرض فضاء أو مبان مملوكة للدولة أو الأخذ الأشخاص الاعتبارية العامة أو لوقف خيري ، أو لإحدى شركات القطاع العام أو لأية جهة أخرى ، ينص القانون على اعتبار أموالها من الأموال العامة ، وذلك بزراعتها أو غرسها أو إقامة إنشاءات عليها أو شغلها أو الانتفاع بها بأية صورة يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ألفين من الجنيهات ، أو بإحدى هاتين العقوبتين وبحكم على الجاني برد العقار المقتصب بما يكون عليه من مبان أو غراس أو برده مع إزالة ما عليه من تلك الأشياء على نفقته ، فضلا عن دفع قيمة ما عاد عليه من منفعة " وكان البين من صريح عبارات نص المادة سائلة الذكر ووضوح لفظيا أن أفعال التعدى على العقارات المملوكة للدولة والواردة حصرا بالمادة سائلة الذكر يجب أن تكون قائمة على غصب تلك العقارات ، دلالة ذلك ما نصت عليه من وجوب الحكم برد العقار "المقتصب" أما إذا كانت أفعال التعدى قد وقعت ممن يحوز تلك العقارات ، أو يضع عليها بسند قانوني ، فإنه لا يعد ما وقع منه من أفعال إلا مخالفة لشروط وضع يده عليها أو حيازته لها ، وهي هذه المثابة ليست إلا إخلالا بالتزام مدني تطبق في شأنه القواعد المقررة في القانون المدني .

(الطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٩٩٩/١٢/١٣)

٣. من المقرر أن محكمة الموضوع لا تقيّد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم وأن من واجبه أن تمحص الواقعة المطروحة عليها

بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، ذلك أنها وهى تفصل فى الدعوى لا تفيد بالواقعة فى نطاقها الضيق المرسوم فى وصف التهمة المخالة عليها بل إنما مطالبة بالنظر فى الواقعة الجنائية التى رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينها من الأوراق ومن التحقيق الذى تجريه بالجلسة وكل ما تنزىم به فى هذا النطاق هو ألا تعاقب المتهم عن واقعة غير التى وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور . وإذا كانت جريمة إقامة بناء على جسر النيل وجريمة التعدى على أملاك الدولة بالبناء عليها بمجمعهما فعل مادة واحد وهو إقامة البناء سواء تم على أرض مملوكة للدولة أو أقيم دون ترخيص ، ومن ثم فبلن الواقعة المادية التى تتمثل فى إقامة البناء هى عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التى يمكن أن تعطى لها ، والتى تتباين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون ، ولكنها كلها نتائج ناشئة عن فعل البناء الذى تم مخالفا له . لما كان ذلك ، فقد كان يتعين على المحكمة التزاما بما يجب عليها من تمحيص الواقعة بكافة كيوفها وأوصافها أن تضى على الوصف القانونى الصحيح وهو - أيضا - التعدى على أرض مملوكة للدولة بإقامة بناء عليها . أما وأنها لم تفعل فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٤٣٧ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠٠/١/١٦)

تعدي على موظف عام

١. من المقرر أن جنح التعدي على الموظفين المنصوص عليها في المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٧ مكررا (١) من قانون العقوبات والجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرر ١-٢ من هذا القانون بجمعهما ركن مادي واحد ، وبفصل بينهما الركن الأدبي بينما يكفي لتوفر الركن الأدبي في الجرائم التي من النوع الأول قام القصد الجنائي العام وهو إدراك الجاني لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة دون اعتداد بالباعث ، فإنه لا تحقق في المادة ١٣٧ مكرر ١-٢ إلا إذا توافقت لدى الجاني نية خاصة بالإضافة إلى القصد الجنائي العام تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المتعدي عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملا لا يحل له أن يؤديه ، أو أن يستجيب لرغبة المتعدي فيمتنع عن أداء عمل مكلف بأدائه وأن الشارع قد أطلق حكم المادة ١٣٧ مكرر ١-٢ من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ لينال العقاب كل من يستعمل القوة والعنف أو التهديد مع الموظف العمومي ، أو المكلف بالخدمة العامة لقضاء أمر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به ، يستوى في ذلك أن يقع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لمنعه من المضى في تنفيذه ، أو في غير فترة قيامه به لمنعه من أدائه في المستقبل طالما أن أداء الموظف للعمل غير الحق أو اجتنابه أداء عمله قد تحقق نتيجة لاستعمال القوة أو التهديد .

(الطعن رقم ١٥٠١٠ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٩/٧/٢١)

تعويض

١. من المقرر أن حق الانتجاع إلى القضاء ، وإن كان من الحقوق العامة التي تثبت للكافة إلا أنه لا يسوغ لمن يباشر هذا الحق الانحراف به عما شرع له ، واستعماله استعمالا كيديا ابتغاء مضارة الغير ، فإذا ما تبين أن المدعى كان مبطلا في دعواه ولم يقصد إلا مضارة خصمه ، والنكاية به فإنه لا يكون قد باشر حقا مقرررا في القانون بل يكون عمله خطأ وتحقق مساءلته عن تعويض الأضرار التي تلحق الغير بسبب إساءة استعمال هذا الحق وتقدير ثبوت الضرر أو عدم ثبوته من المسائل الموضوعية التي تدخل في حدود سلطة محكمة الموضوع بغير معقب من محكمة النقض في ذلك ما دام الحكم قد بين عناصر الضرر ، ووجسه أحقية طالب التعويض فيه .

(الطعن رقم ١٥٠٢٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٩/٢/٨)

٢. من حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على اعتبار التعويضات المنصوص عليها في القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم ومن بينها قانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ هي من قبيل العقوبات التكميلية التي تنطوي على عنصر التعويض ، وأجاز نظرا لتوافر هذا العنصر تدخل الخزنة أملم المحاكم الجنائية بطلب الحكم به ، ثم الطعن في الحكم الذي يصدر بشأنه ، ذلك بأن الصفة المختلطة للجزاءات المقررة بالقوانين آتفة الذكر يختلط فيها معنى الزجر والردع المستهدف من توقيع العقوبة بالتعويض المدني للجزاء جبرا للضرر ، وهذه الصفة المختلطة تجعل من المتعين أن يطبق في شأنها - باعتبارها عقوبة - القواعد القانونية في شأن العقوبات ، ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم بها - إلا من المحكمة الجنائية وحدها دون المحكمة المدنية وأن الكلمة تحكم بها من تلقاء نفسها بغير توقف على تدخل الخزنة العامة ، ولا يقضى بها إلا على مرتكبي

الجريمة فاعلين أصليين أو شركاء دون سواهم ، فلا تمتد إلى ورثتهم ولا إلى المسؤولين عن الحقوق المدنية ولأنها لا تقوم إلا على الدعوى الجنائية . فإن وفاة المتهم بارتكاب الجريمة يترتب عليه انقضاء الدعوى عملاً بالمادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، كما تنقضى أيضاً بمضى المدة المقررة في المادة ١٥ من القانون ذاته ، ولا تسرى في شأنها أحكام اعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا لدعواه ، هذا ومن جهة أخرى ، ونظرا لما يخالف هذه العقوبة من صفة التعويض المترتب على الجريمة ، فإنه يجوز للجهة الممثلة للخزانة العامة صاحبة الصفة والمصلحة في طلب الحكم بهذه التعويضات أن تتدخل أمام المحكمة الجنائية طالبة الحكم بما والظعن في الحكم الذي يصدر بشأنها ، وذلك إعمالاً للأصل العام المقرر في المادة ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه " لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه مدعياً بحقوق مدنية أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجنائية ، ولا يغير من هذا النظر أن المحكمة تقضى بهذا التعويض دون ما حاجة إلى بحث الضرر أو تقدير التعويض عنه ، ذلك أن المشرع قد افترض وقدر التعويض عنه تقديراً تحكيمياً . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية يشمل التعويضات أيضاً بحسبانها من العقوبات التكميلية ، ومن ثم فإن ظعن وزير المالية - بصفته مدعياً بالحقوق المدنية - بالظعن المائل يكون جائزاً .

(الظعن رقم ١١٠٤٨ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٩/٣/٣)

٣. لما كان الحكم بالتعويض المدني غير مرتبط حتماً بالحكم بالعقوبة في الدعوى الجنائية ذلك بأنه ولئن كانت البراءة لعدم ثبوت التهمة تستلزم دائماً ونفى طلب التعويض نظراً إلى عدم ثبوت وقوع الفعل الضار من المتهم فإن البراءة المؤسسة على عدم توافر ركن من أركان الجريمة لا تستلزم ذلك حتماً ، لأن كون الأفعال المسندة إلى المتهم لا يعاقب القانون عليها ، لا يمنع أن تكون قد أحدثت ضرراً بمن وقعت عليه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المطعون ضده من

جريمة السب العلني على أساس عدم توافر ركن العلنية وانتهى إلى توافر واقعة السب غير العلني في حق الطاعن فإن ما أورده في هذا الشأن يعد كافيا للإحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية بما يستوجب الحكم على مقارفة بالتعويض إعمالا لحكم المادة ١٦٣ مدني .

(الطعن رقم ١٦٢٤٣ لسنة ٦٣ ق - جلسة ١٩٩٩/٥/٢٥)

٤. لما كان من المقرر أن التضامن في التعويض بين المسئولين عن العمل الضار واجب طبقا للمادة ١٦٩ من القانون المدني يستوى في ذلك أن يكون الخطأ عمديا أو غير عمدي ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالزام الطاعنين معا برد المبلغ المستولى عليه بغير حق وبغرامة مساوية له ، فإن قضاءه يتفق وصحيح القانون ، ولا مخالفة فيه لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٦٩٧٥ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٩/١٠/٥)

٦. من المقرر أنه يشترط للقضاء بالتعويض أن يكون الحكم قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية إحاطة كافية وأن يكون ما أورده في هذا الخصوص مؤديا إلى النتيجة التي انتهى إليها ، كما أن مناط القضاء بالتعويض أن يكون مستفادا من الحكم أنه مقابل العمل الضار الذي أثبت الحكم وقوعه من المدعى عليه مدنيا . لما كان ذلك ، وكان الحكم الصادر بإلزام الطاعن بالتعويض والمؤيد لأسبابه استنفافيا بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في نسبة الخطأ للطاعن على مجرد القضاء ببراءة المتهم "المطعون ضده" وهو ما لا يكفي وحده لبيان أى من عناصر المسؤولية المدنية . فإنه يكون فضلا عن قصوره قد شابه الفساد في الاستدلال مما يعيبه ويوجب نقضه وإعادة النسبة للدعوى المدنية المقامة من المطعون ضده قبل الطاعن.

(الطعن رقم ١٥٣٢١ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٩/١٢/٣٠)

٦. إن شرط الحكم بالتعويض في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية في حالة الحكم بالبراءة هو ثبوت وقوع الفعل موضوع الدعوى الجنائية وصحة

إسناده إلى المتهم المقامة عليه الدعوى المذكورة دون أن تتوافر به الأركان
القانونية للجريمة .

(الطعن رقم ١٨٧٩٠ لسنة ٦١ ق - جلسة ٢٠٠٠/١/٤)

تفتيش

١. لما كان من المقرر أن القيود الواردة على تفتيش المنازل والحماية التي أحاطها بها الشارع تسقط عنها حين يكون دخولها بعد رضاء أصحابها رضاء صريحا حرا لا لبس فيه حاصلًا منهم قبل الدخول ، وبعد إلمامهم بطرُوف التفتيش والغرض منه وبعدم وجود مسوغ يخول من يطلبه سلطة إجرائه ويستوى بعد ذلك أن يكون ثابتا بالكتابة أو تستبين المحكمة ثبوته من وقائع الدعوى وطرُوفها . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر الجلسة أن الطاعن دفع بطلان تفتيش مسكنه ، وكان الحكم المطعون فيه ولئن أورد في مدوناته أن تفتيش المسكن تم برضاء الطاعن وخلص إلى إدانته وعول - من بين عول على ما أسفر عنه هذا التفتيش إلا أنه لم يستظهر الشروط اللازمة لصحة الرضاء بالتفتيش - متقدمة المساق - مما يعيبه بالقصور في التسيب الذي يطله .

(الطعن رقم ٤٥٨٦ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٩/٢/٣)

٢. لما كان الطاعن يسلم في أسباب طعنه بأن إذن التفتيش صدر في وكيل النيابة الكلية التي يتبعها ، وكان قضاء محكمة التقض قد جرى على أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها وذلك بناء على تفويض من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض ولا يستطاع نفيه إلا إذا كان هناك نص صريح ، ومن ثم فسبأن إذن التفتيش الصادر في هذه الدعوى يكون صحيحا وصادرا من يملكه ، و يكون منعى الطاعن في هذا الشأن غير سديد ، ولا يقدح في ذلك عدم رد المحكمة على دفع الطاعن ببطلان إذن التفتيش لصدوره من النيابة الكلية دون النيابة الجزئية لا يستوجب من المحكمة ردا خاصا مادام الإذن قد صدر صحيحا مطابقا للقانون .

(الطعن رقم ٥١٩٨ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٩/٢/١٧)

٣. لما كان الأصل أن التفتيش الذي يجرمه القانون على مأموري الضبط القضائي إنما هو التفتيش الذي يكون في إجرائه اعتداء على الحرية الشخصية أو إنتهاك حرمة

المساكن ، أما دخول المنازل وغيرها من الأماكن لا بقصد تفتيشها ولكن تعقبها لشخص صدر أمر بالقبض عليه وتفتيشه من الجهة صاحبة الاختصاص فإنه لا يترتب عليه بطلان القبض والتفتيش الذي يقع على هذا الشخص .

(الطعن رقم ٤١٢٨ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٩/٢/٧)

٤. من المقرر أنه متى كان التفتيش الذي قام به رجل الضبطية القضائية مأذونا به قانونا بإجرائه متروكة لرأى القائم به ، وما دام الضابط قد رأى دخول منزل الطاعن بطريق الكسر ، وكان في استطاعته أن يدخله بطريق آخر فلا تثريب عليه في ذلك ؟

(الطعن رقم ٤١٣١ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٩/٢/٨)

٥. مجال إعمال حكم المادة ٢/٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون ثمة تفتيش قد وقع من مأمور الضبط القضائي على الأنثى في موضع من جسمها لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليه ومشاهدته باعتباره من عورات المرأة الذي يندش حيائها إذا مس ، فإن كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها في حدود سلطتها التقديرية أن الضابط لم يجز تفتيش المتهمه بحثا عن المخدر وإنما انتزع حافظتها من يدها ووجد بداخلها المخدر ، فإنه لا تثريب على المحكمة إن هـى رفضت الدفع ببطلان التفتيش المقول فيه ان الضابط هو الذى أجراه وأنه لم يتم بمعرفة أنثى .

(الطعن رقم ٥٠١٢ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٩/٢/١٥)

٦. من المقرر أن استصدار إذن التفتيش من النيابة الكلية دون النيابة الجزئية لا يستوجب من المحكمة ردا خاصا ما دام الإذن قد صدر صحيحا مطابقا للقانون . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الدفع بصور الإذن بعد الضبط بالتفتيش يعد دافعا موضوعيا يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذنا منها بالأدلة الساتفة التى أوردتها ، وكان الحكم - مع ذلك - قد رد على الدفع سالف الذكر ردا كافيا وساتفا في إطاره ، فإن ما يشيره الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٥١٩٨ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٩/٢/١٧)

٧. من المقرر أن التلبس بصفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبا . فإذا كان الثابت من تحصيل الحكم لواقعة الدعوى ، وما أورده ردا على دفع الطاعن بطلان القبض والتفتيش لإنتفاء حالة التلبس أن آخر قد ضبط ضبطا قانونيا محرزا لمادة مخدرة ودل على الطاعن باعتباره مصدر هذه المادة - فإن انتقال الضابط إلى حيث تمكن من القبض على الطاعن وتفتيشه يكون إجراء صحيحا إذ أن ضبط المخدر مع الآخر يجعل جرعة إحرازه المخدر متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذى شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم ضده دليل على مساهمته فيها وأن يفتشه . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر في رده على دفع الطاعن في هذا الشأن فإنه يكون قد أعمل صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٦٨٧ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٩/٣/١٠)

٨. من المقرر أن المادة ٤٤ من دستور جمهورية مصر العربية والمادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية فيما استحدثته من تسبب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه قدرا معينا من التسبب ، أو صورة يجب أن يكون عليها الأمر بالتفتيش ، وإذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة لم تأذن بتفتيش مسكن الطاعن الأول إلا بعد أن قدرت جدية التحريات والاستدلالات التى قام بها مأمور الضبط القضائي ، وأثبتها في محضر تضمن أن الطاعن الأول يزاول نشاطه في تزوير المستندات الرسمية وتقليد الأختام الحكومية ثم اقرتها محكمة الموضوع على تقديرها ، فإن ذلك التفتيش يكون صحيحا في القانون ولا تكون محكمة الموضوع قد أخطأت في التعويل على الدليل الذى اسفر عنه ذلك التفتيش أو على شهادة من أجراه .

(الطعن رقم ٥٣٨٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٩/٣/١١)

٩. إصدار الإذن بالتفتيش يعد بذاته مباشرة للتحقيق باعتباره من أعماله ولا يشترط لصحته طبقا للمادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون قد سبقه تحقيق مفتوح أجرته السلطة التى ناط بها القانون إجراءه ، بل يجوز لهذه السلطة أن

تصدره إذا رأت أن الدلائل المقدمة إليها في محضر الاستدلالات كافية ، ويعد حينئذ الأمر بالتفتيش إجراء مفتتحا للتحقيق ويكون اشتراط مباشرة التحقيق اقتضاء لحاصل .

(الطعن رقم ٥٣٨٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٩/٣/١١)

١٠. من المقرر ان كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة العامة أو تسأذن بإجرائه في مسكن المتهم هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة جنائية أو جنحة ، قد وقعت من شخص معين ، وأن يكون هناك من الدلائل والإمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص ، بقدر يبرر تعرض التحقيق لحرمة مسكنه التي كفلها الدستور وحرم على رجال السلطة دخوله إلا في الأحوال التي ينص عليها القانون .

(الطعن رقم ٥٣٨٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٩/٣/١١)

١١. لما كان كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تأذن به في مسكن المتهم أو فيما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة - جنائية أو جنحة - قد وقعت من شخص معين ، وأن تكون هناك من الدلائل والإمارات الكافية أو الشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحرمة مسكنه في سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة . ولما كان الواضح من مدونات الحكم المطعون فيه ومن رده على دفع الطاعن أن الجريمة كانت قد وقعت حين أصدرت النيابة العامة إذفا بالقبض والتفتيش بدليل ما أثبتته محرر محضر التحريات من أن الطاعن يحرز المخدر فعلا ، وأن أمر النيابة بالتفتيش إنما صدر لضبط الطاعن حال إحراره له ، فإن ما استخلصه الحكم من أن مفهوم الإذن أ، صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من الطاعن لا لضبط جريمة مستقبلية يكون استخلاصا سائفا ، ويكون قد أصاب صحيح القانون في رفضه للدفع المشار إليه .

(الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٨/٣/١٩٩٩)

١٢. لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يجعله أنه بمناسبة اتهام الطاعن في قضية اعتداء بدائرة قسم مينا البصل رحل من قسم الجمرح وعرض على أمين الشرطة المتوب لعرضه على النيابة العامة ، وقبل إبداعه حجز القسم أجرى أمين الشرطة تفتيشه وقائيا فعثر بحوزته على علبة سجائر فارغة بداخلها كمية من نبات الحشيش ثبت من التحليل أنها كذلك ، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال أمين الشرطة الذى أجرى تفتيش الطاعن ومن تقرير التحليل ، ثم عرض لدفع الطاعن بطلان التفتيش واطرحه في قوله " أما عن الدفع بالبطلان فتراه المحكمة على غير سند من الواقع أو القانون ، ذلك أنه من المقرر أن تفتيش المقبوض عليه ، قبل إبداعه سجن القسم تمهيدا لعرضه على سلطة التحقيق أمر لازم ، لأنه من وسائل التوقي والتحوط من غيره بما قد يكون محمزا له من سلاح أو غيره ، ولا تجد المحكمة فيما قام به أمين الشرطة أى تجاوز ، ذلك أنه ضبط المطواة بأحد الجيوب ، وضبط علبة السجائر التى انضح أنها تحوى المخدر في جيب آخر ، ومن حقه أن يفتش تلك العلبة للتأكد مما تحويه ، إذ أنه من الممكن ان تحتوى على سلاح كسفرة أو على مادة سامة أو ضارة ..." لما كان ذلك ، وكان هذا الذى أورده الحكم كلف في الرد عنى الدفع ببطلان التفتيش وصادف صحيح القانون ، إذا أنه مادام من الجائزة لرجل الضبط القضائي قانونا القبض على الطاعن وإبداعه سجن القسم تمهيدا لعرضه على سلطة التحقيق وفقا للمادتين ٣٤، ٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية فإنه يجوز تفتيشه على مقتضى المادة ٤٦ من ذلك القانون ، وإذا كان الطاعن لا ينازع في حق أمين الشرطة في تفتيشه عند إدخاله سجن القسم وإنما يشتر أنه جاوز في تنفيذ ذلك الإجراء ما كان يقتضيه ، ولما كان الفصل فيما بعد إذا كان من قام بإجراء التفتيش قد التزم حده أو جاوز غرضه متعسفا في التنفيذ

من الموضوع لا من القانون ، وكانت المحكمة قد أمرته فيما اتخذته من إجراء فلا تجوز مجادلته في ذلك أمام محكمة النقض ومن ثم فإن معنى الطاعن على الحكم لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٧١٦٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٩/٤/٤)

١٣. من المقرر أن تقدير جدية التحريرات وكفايتها لتسويق إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولا إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع ، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع بطلان هذا الإجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري ، وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة ، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يعرض البتة لدفع الطاعن بطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريرات التي بنى عليها على الرغم من أنه أقام قضاءه بالإدانة على الدليل المستند مما أسفر عنه تنفيذ هذا الإذن ، فإنه يكون معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ٨٥١٧ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٩/٤/٤)

١٤. لما كان القانون لم يشترط شكلا معينا لإذن التفتيش وكل ما تطلبه القانون أن يكون الإذن واضحا ومحددا بالنسبة إلى تفتيش الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها ، وأن يكون مصدره مختصا مكانيا بإصداره وأن يكون مدونا بخطه وموقعا عليه بإمضائه - وكان النعى في حقيقته واردا على مجرد شكل التوقيع من وكيل النيابة المختص بإصداره الإذن فإنه لا يعيب الإذن مادام موقعا عليه ممن أصدره ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غير سديد .

(الطعن رقم ١٠٢٤١ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٩/٤/٢٢)

١٥. من المقرر أن المشرع بما نص عليه في المادة ٤٤ من الدستور من أن " للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقا لأحكام القانون " وما أورده في المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ من أن " تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ، ولا يجوز الالتجاء إليه إلا بمقتضى أمر من قاضي التحقيق بناء على اتمام موجه إلى شخص يقيم في المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جريمة أو جنحة أو باشتراكه في ارتكابها أو

إذا وجدت قرائن تدل على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة وفي كل الأحوال يجب أن يكون أمر التفتيش مسبباً " لم يتطلب تسيب أمر التفتيش إلا حين ينصب على المسكن وهو فيما استحدثته في هاتين المادتين من تسيب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه يرسم شكلاً خاصاً بالتسيب ، ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن النيابة العامة أصدرت أمر التفتيش بعد اطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من الضابط - طالب الأمر - وما تتضمنه من أسباب توطئه وتسيوفا إصداره فإن حسبه كى يكون معمولاً على هذه الأسباب بمقتضاها جزاء منه : فإنه ومضى التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد صادف صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٠٢٤١ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٩/٤/٢٢)

١٦. لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع بطلان القبض والتفتيش وأطرحه استناداً إلى أن الجريمة كانت في حالة تلبس ، وأن ما قام به الضابط قبل ذلك كان مجرد استيقاف بعد أن وضعت الطاعنة نفسها موضع الريبة والشبهات بما ظهّر عليها من ارتباك ومظاهر حيرة فأمرها بالرجول من السيارة للتحقق من شخصيتها وهو إجراء مشروع يبيحه القانون. وما انتهى إليه الحكم فيما تقدم صحيح في القانون ذلك أنه لما كان من المقرر أن القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي في إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات إنما تنصرف إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها إلا في الأحوال الاستثنائية التي رسمها القانون طالما هي في حيازة أصحابها ، أما السيارات المعدة للإيجار كالسيارات التي كانت تستقلها الطاعنة - فإن من حق مأموري الضبط القضائي إيقافها أثناء سيرها في الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور . وكان من المقرر كذلك أن الاستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ، وهو أمر مباح لرجل السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية واختياراً في موضوع الريب والظن . على نحو ينبئ عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحري وللكشف عن حقيقته عملاً بحكم المادة ٢٤ من

قانون الإجراءات الجنائية ، وكان الفصل في قيام المبرر للاستيقاف أم تخلفه من الأمور التي يستقل بتقديرها قاضى الموضوع بغير معقب مادام لاستنتاجه ما يسوغه كما أن تقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة - - الموضوع - وفق الوقائع المعروضة عليها - بغير معقب ما دامت النتيجة التي انتهت إليها تتفق منطقا مع المقدمات والوقائع التي أثبتتها في حكمها ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص في منطق سليم واستدلال سائب وبما يتفق وحكم القانون إلى مشروعية ما قام به رجل الضبط القضائي من إيقاف السيارة التي كانت تستقلها الطاعنة الذى وضعت نفسها أثر ذلك موضوع الريب على نحو برر استيقافها وأن حالة التلبس ترتبت على مشاهدة الضابط للنبات المخدر بعد أن سقط من لفافة داخل كيس تخلست عنه الطاعنة عند نزولها من السيارة فإن النعى على الحكم في هذا الصدد يكون في غير محله .

(الطعن رقم ١٠٢٤٨ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٩/٥/٤)

١٧. لما كان الحكم المطعون فيه عول في رفض الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات على القول بأن ضبط المخدر في حيازة الطاعن دليل على جدية التحريات وهو ما لا يصلح ردا على هذا الدفع ذلك ، بأن ضبط المخدر هو عنصر جديد في الدعوى لا حق على تحريات الشرطة ، وعلى إصدار الإذن بالتفتيش ، بل إنه هو المقصود بذاته بإجراء التفتيش ، فلا يصح أن يتخذ منه دليلا على جدية التحريات السابقة عليه ، لأن شرط صحة إصدار الإذن أن يكون مسبقا بتحريات جدية يرجح معها نسبة الجريمة إلى المأذون بتفتيشه ، مما كان يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم ردها على الدفع - أن تبسدى رأيها في عناصر التحريات السابقة على الإذن دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه ، وأن تقول كلمتها في كفايتها ، أو عدم كفايتها لتسويق إصدار الإذن من سلطة

التحقيق ، أما وهي لم تفعل ، فإن حكمها يكون معيبا بالتقصير والفساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ١٩٦٧ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٩/٥/٦)

١٨ . التفتيش الذي يحرمه القانون على مأمور الضبط القضائي هو التفتيش الذي يكون في إجراءات اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك حرمة المساكن ، أما ضبط الأشياء التي يحتمل أن تكون قد استعملت في ارتكاب الجريمة أو نتجت عن ارتكابها أو ما وقعت عليه الجريمة وكل ما يفيد في كشف الحقيقة فإنه مما يدخل في اختصاص هؤلاء المأمورين طبقا للمادة ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية بشرط أن تكون هذه الأشياء موجودة في محل يجوز لمأموري الضبط القضائي دخوله ، ولما كان ضبط ملف السيارة وبه عقد البيع المزمور بإدارة مرور القطامية - وهي مما لا ينعطف عليها حكم المسكن - أمر لا يحرمه القانون ولا يتطلب لمباشرته أن يصدر إذن بما من النيابة العامة ، فإنه لا جدوى للطاعنين من دفعهما بطلان إذن النيابة العامة أو بطلان إجراءات تنفيذه في شأن ما أسفر عنه من ضبط عقد البيع المزمور.

(الطعن رقم ١١٧٧٢ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٩/٥/١٢)

١٩ . لما كان الحكم قد عرض للدفع المبدئي من الطاعنة الثانية ببطلان الإذن بتفتيش المسكن ، لعدم تسيبه ورد عليه بما يفيد اطراحه بقوله " وحيث إنه عن الدفع ببطلان إذن النيابة العامة بتفتيش المسكن ، لعدم تسيبه فمردود أيضا ذلك أن الثابت للمحكمة أن وكيل النيابة الأمر قد أصدر أمره على ذات محضر التحريات سالف الذكر وبعد أن أشر بالاطلاع عليه وكونه يشكل جريمة قائمة وحالة الأمر الذي يعد تسيبا كافيا " وهو رد شديد في القانون ويستقيم به اطراح دفاع الطاعنة الثانية المتعلق ببطلان الإذن وله منده بالأوراق ، ذلك أن الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة أن تفتيش الطاعنة الثانية قد تم تنفيذا الإذن صدر من وكيل النيابة في ١٩٩٧/٣/٢٦ حرره على ذات محضر التحريات الذي

أثبت اطلاعه عليه ، واشتمل على ما يفيد وجود علاقة غير مشروعة بين الطاعنة الثانية والطاعن الأول وأنها - اتفقا فيما بينهما على قتل الجنى عليه والتخلص منه طبقا لما أسفرت عنه تحريات مأمور الضبط القضائي الذى طلب الإذن بتفتيش مسكن الطاعنة الثانية بما مؤاده أن مصدر الإذن قد اقتنع بجدية تلك التحريات واطمأن إلى كفايتها فى تسويق الإذن بالتفتيش واتخذ مما أثبت بالخطر الذى تضمنها أسبابا لإذنه وفى هذا ما يكفى لاعتبار إذن التفتيش مسببا محسبا يطلبه المشرع فى المادة ٤٤ من الدستور . وإذا كانت المادة المذكورة لم يشترط قدرا معيناً من النسيب أو صورة بعينها يجب أن يكون عليها الأمر الصادر بالتفتيش وإنما يكفى لصحته أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من يطلب الإذن بضبطه وتفتيشه وتفتيش مسكنه وأن يصدر الإذن بناء على ذلك .

(الطعن رقم ١٨١٣٤ لسنة ٦٨ ق - جلسة ١٩٩٩/٥/١٧)

٢٠ . لما كان من المقرر أن المحكمة لا تلزم بمنح المتهم أجلا لتقديم مستندات مادام قد كان فى استطاعته تقديمها إلا أنه لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن طلب إلى المحكمة تأجيل الدعوى للإطلاع ولتقديم مستندات فقد كان على المحكمة إما أن تؤجل الدعوى أو تنبه المتهم إلى رفض الطلب حتى يبدى دفاعه ، أما وهى لم تفعل وأصدرت حكمها فى موضوع الدعوى بتأييد الحكم المستأنف فإنها بإصدارها هذا الحكم تكون قد فصلت فى موضوع الدعوى بدون سماع دفاع المتهم مخالفة بذلك المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها فى المحاكمات الجنائية بما يعيب حكمها بالاخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٥٩٠٢ لسنة ٦٣ ق - جلسة ١٩٩٩/٥/٢٦)

٢١ . لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى مدوناته أن الرائد الضابط بإدارة مخدرات القاهرة قد استصدار إذن النيابة بالتفتيش بعد أن دلت التحريات على

أن الطاعن عاود نشاطه في الاتجار في المواد المخدرة خاصة مسحوق الهيروين ويتخذ من أقسام الزهرة وعين شمس والسلام أماكن لمقابلة لا تضبط جريمة مستقبلية أو محتملة ، وإذا انتهى إلى أن الإذن قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه وليس عن جريمة مستقبلية فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون ما يتعاه الطاعن في هذا الشأن على غير أسس ، هذا فضلا عن أن الحكم ورد على الدفع بطلان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية بما يبرر إطراحه ، هذا إلى أنه لا ينال من الأمر بالتفتيش شيئا مما أورده الطاعن بأسباب طعنة من عدم ضبط آخرين حال تعاملهم معه ذلك بأن الأمر الذي تصدره النيابة العامة بتفتيش شخص معين ومن يكون موجودا منه أو في محله وقت التفتيش على مظنة اشتراكه معه في الجريمة التي صدر أمر التفتيش من أجلها صحيح في القانون ذلك أن عدم وجود أحد من هؤلاء الأشخاص عند تنفيذ الإذن لا يعيبه ومن ثم يكون متعاه في هذا الشأن على غير سند .

(الطعن رقم ١٣٤٣٣ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٩/٦/٢)

٢٢. الأمر الذي تصدره النيابة العامة بتفتيش شخص معين ومن يكون موجودا معه أو في محله وقت التفتيش على مظنة اشتراكه معه في الجريمة التي صدر أمر التفتيش من أجلها صحيح في القانون ذلك أن عدم وجود أحدا من هؤلاء الأشخاص عند تنفيذ الإذن لا يعيبه ، ومن ثم يكون متعاه في هذا الشأن على غير سند .

(الطعن رقم ١٣٤٣٣ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٩/٦/٢)

٢٣. لما كان من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تأذن في إجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه : هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة جنابة أو جحة - قد

وقعت ممكن شخص معين وأن يكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التفتيش لحريته أو حرمة مسكنه في سبيل كشف اتصاله بتلك الجريمة ، كان الواضح من مدونات الحكم أن الجريمة التي دان الطاعنين بها كانت قد وقعت بالفعل حين أصدرت النيابة العامة الإذن بالضبط والتفتيش بدلالة ما نقله الحكم عن محضر التحريات من أن الطاعنين يحوزان بالفعل المخدر ، فإن ما استخلصه الحكم من أن الإذن صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من الطاعنين لا لضبط جريمة مستقبلية يكون استخلاصا سائغا ، ويكون منعا في هذا الشأن على غير سند .

(الطعن رقم ١٣٥٨٥ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٩/٢/١)

٢٤. لما كان من المقرر أن مجال أعمال حكم المادة ٦٦/٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون ثمة تفتيش قد وقع من مأمور الضبط القضائي على شخص الأتني في موضع من جسمها لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطّلاع عليه ومشاهدته باعتباره من عورات المرأة التي يحدش حياؤها إذا مس ، وكان القانون لم يوجب على مأمور الضبط القضائي اصطحاب أنثى عند انتقاله ، لتنفيذ إذن بتفتيش أنثى إذ أن هذا الإلزام مقصور على إجراء التفتيش ذاته في المواضع سالفة البيان وكانت المحكمة قد أثبتت في حكمها في حدود سلطتها التقديرية أن الشاهد الأول ضبط الطاعنة ويدها الحافظة التي عثر منها على المخدر فإنه لا تريب عليها إن هي رفضت الدفع ببطان التفتيش المؤسس على أن الضابط هو الذي أجراه بنفسه دون أن يستعين بأنثى في ذلك استنادا إلى أن جذب الضابط للحافظة التي كان بها المخدر من يد الطاعنة ليس فيه أساس بعبورة المرأة مما لا يجوز إجراؤه إلا بمعرفة أنثى .

(الطعن رقم ٥٤٠٨ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٩/٧/١١)

٢٥. من المقرر أنه متى صدر أمر النيابة العامة بضبط وتفتيش شخص كان لمأمور الضبط القضائي المندوب لإجرائه أن ينفذه أينما وجده ما دام المكان الذى جرى فيه الضبط والتفتيش واقعا في دائرة اختصاص من اصدر الإذن ونفذه وله أيضا تغير الظرف المناسب لإجرائه بطريقة مثمرة وفي الوقت الذى يراه مناسبا مادام أن ذلك يتم خلال الفترة المحددة بالإذن - كما هو الحال في الدعوى - فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى بطلان الضبط وما تلاه من تفتيش وإجراءات تأسيسا على أنه جرى بهد استنفاد نطاق إذن النيابة بالضبط يكون قد خالف الواقع بما جراه إلى الخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١١٤٤٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٩/٧/١٢)

٢٦. لما كان من المقرر أن الإذن بالتفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح إصداره إلا لضبط جريمة - جناية أو جنحة - واقعة بالفعل وترجحت نسبها إلى متهم بعينه وكان هناك من الدلائل ما يكفي للتصدي لحرمة مسكنه ولحرية الشخصية وأن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكلا إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع بطلان هذا الإجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في الرد على دفع الطاعن على النحو المار ذكره وهي عبارة قاصرة لا استطاع معها الوقوف على مسوغات ما قضى به الحكم في هذا الشأن إذ لم تبد المحكمة رأيها في عناصر التحريات السابقة على الإذن بالتفتيش أو تستظهر بجلاء أن الطاعن هو بعينه الذى كان مقصودا بالتفتيش وصلته بالمخدر المضبوط فإن الحكم يكون معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ٣٥٤٩ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٧/٢٧)

٢٧. لما كان الحكم قد عرض لما دفع به الطاعن من بطلان التفتيش ، لأن من أجراه تعسف بأن تعدى الغرض المحدد بإذن التفتيش واطرحه " إذ الثابت من أقوال الشهود والتي تطمئن إليها المحكمة بأن الحافظة كان قد برز منها ورقة مطوية ، فإذا هو التقطها لفحص ما قد يوجد فيها من أوراق تتعلق بوضع الجريمة محل التفتيش ، فظهرت له عرضا قطع المخدر المضبوطة وكان من بينها ثلاث قطع عادية ، فإن جريمة حيازة تلك المخدر تكرون حالة التلبس بما تسبغه من ضبط وتفتيش ، ولا يكون القائم على الضبط في هذه الحالة متعسفا في تنفيذ الإذن وإذا كان كل ما سبق فإن الدفع يضحى في غير محله متعينا القضاء برفضه وما أورده الحكم من ذلك صحيح في القانون وكاف للرد على الدفع المبدى من الطاعن ، ذلك أن المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن " لا يجوز التفتيش إلا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارية جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها ومع ذلك إذا ظهر عرضا أثناء التفتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى جاز لمأمور الضبط أن يضبطها " ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أثناء قيام المأذون له بتفتيش صيوان ملابس المتهم ضبطت بالرف العلوى من الضلفة اليسرى حافظة نقوده وكان يبرزه منها ورقة مطوية وبفتحة للحافظة وجد بها أربع قطع من مخدر الحشيش تم ضبطهم عرضا أثناء تفتيش مسكن الطاعن نفاذا للإذن الصادر بذلك بحثا عما يتعلق بجريمة الرشوة المأذون بالتفتيش من أجلها فإن مأمور الضبط القضائي يكون حيال جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش فإذا كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن ضبط المخدرات لدى الطاعن وقع أثناء التفتيش عما يتعلق بجريمة الرشوة ولم تكن نتيجة سعى رجل الضبط القضائي للبحث عن جريمة حيازة المخدر وأن أمر ضبطه كان

عرضا ونتيجة لما يقتضيه أمر البحث عما يتعلق بجرعة الرشوة ذلك أن عدم ضبطه لما يتعلق بجرعة الرشوة لا يستلزم حتما الاكتفاء بذلك من التفتيش لما عسى أن يراه مأمور الضبط من ضرورة استكمال تفتيش مسكن المتهم بحثا عما يتعلق بجرعة الرشوة المأذون بالتفتيش من أجلها .

(الطعن رقم ٣٩٦٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٩/٢٣)

٢٨. لما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها ، لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بسنى عليها أمر التفتيش وكفايتها ، لتسويغ إصداره ، وأقرت النيابة العامة على تصرفها في شأن ذلك فلا معقب عليها فيما إرتأته ، لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه ، لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة متبعة وكان عدم بيان مهنة محل إقامة الطاعن محمدا في محضر الاستدلال لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات ، فإن ما ينهه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أفصح عن إطمئنانه إلى أن التفتيش كان لاحقا على الإذن الصادر به ، وكان من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط إثما هو دفاع موضوعي فإنه يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بنسب على الإذن أخذا بالأدلة التي أوردتها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يصح إثارة أساس جديد للدفع ببطلان القبض والتفتيش أمام محكمة النقض ، ما دام أنه في عداد الدفع القانونية المختلطة بالواقع ما لم يكن قد أثير أمام محكمة الموضوع ، أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام هذا البطلان ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يتمسك ببطلان القبض والتفتيش ، لانتفاء حالة التلبس ولتجاوز الضابط حدود

الإذن الصادر له وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يرشح لقيام البطлан المدعى به ، فإنه لا يقبل منه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، هذا بالإضافة أن المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن " لا يجوز التفتيش إلا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارية جمع الاستدلال أو حصول التحقيق بشأنها ومع ذلك إذ ظهر عرضا أثناء التفتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى جاز لمأمور الضبط أن يضبطها " وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن أجزاء نبات الحشيش المخدر قد ضبطت بجيب بنطال الطاعن الأيمن عرضا أثناء تفتيش شخصه نفاذا للإذن الصادر بذلك بحثا عن الذخائر والسلاح المأذون بالتفتيش من أجلهما ، فإن مأمور الضبط القضائي يكون حيال جريمة متلبس بها ويكون ممن واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش فإذا كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن ضبط المخدر لدى الطاعن وقع أثناء التفتيش عن الأسلحة والذخائر ولم يكن نتيجة سعى من رجل الضبط القضائي ، للبحث عن جريمة إحراز المخدر ، وأن أمر ضبطه كان عرضا نتيجة لما يقتضيه أمر البحث عن السلاح والذخائر ، ذلك أن ضبطه للسلاح لا يستلزم حتما الاكتفاء به لما عسى أن يراه مأمور الضبط من ضرورة استكمال تفتيش المتهم بحثا عن الذخائر المأذون بالتفتيش من أجلها ، لما كان ذلك ، وكان تقدير القصد من التفتيش أمرا موكولا إلى محكمة الموضوع تزله الميزة التي تراها ما دام سائغا ولها أن تستشفه من ظروف الدعوى وقرائن الدعوى وقرائن الأحوال فيها دون معقب فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل إذ هو لا يعدو جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة .

(الطعن رقم ١٧٩٩٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٩/٢٦)

٢٩. لما كان بين من الحكم المطعون فيه أنه أورد بمدوناته أن الرائد بمباحث ميناء السويس شهد بأن تحرياته السرية دلت على أن المطعون ضده يحوز كمية من

المواد المخدرة ويتولى ترويجها بالملكة العربية السعودية فاستصدر إذنا من رئيس قطاع الجمارك بالسويس لضبطه وتفتيشه وضبط ما يحوزه أو يحزره من مواد مخدرة وانتقال بصحة الشاهد الثاني مأمور الجمرك حيث تم ضبط المطعون ضده على الباخرة "العريش" المتجهة إلى المملكة العربية السعودية محرزاً للمخدر المضبوط ، وأن مأمور الجمرك المذكور شهد بما لا يخرج عما شهد به الشاهد الأول وخلص إلى تبرئه المطعون ضده من تهمة الشروع في تصدير جوهر مخدر وقهره المسندتين إليه تأسيساً على بطلان التفتيش وما ترتب عليه من إجراءات لصدر الإذن به ممن لا يملكه . لما كان ذلك ، وكان البين من استقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك أن الشارع منح موظفي الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا ما قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والأمتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق ، باعتبار أنها دوائر معينة ومغلقة حددها القانون سلفاً لإجراء الكشف والتفتيش والمراجعة فيها ، وأن الشارع - بالنظر إلى طبيعة التهريب الجمركي وصلته المباشرة بصلاح الخزنة العامة مواردها ومعدى الاحترام الواجب وصلته المباشرة بصلاح الخزنة العامة مواردها ومعدى الاحترام الواجب للقيود المنظمة للاستيراد والتصدير - لم يتطلب بالنسبة إلى الأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه في إحدى الحالات المبينة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في القانون المذكور إلا أن الواضح من نصوصه أنه يتطلب أن يقوم لدى موظف الجمارك المنوط به المراقبة والتفتيش في تلك المناطق ، هو نفسه مظنة التهريب - لا تلقى نأها عن الغير - حتى يثبت له حق الكشف عنها

وضبطها ، والشبهة المقصودة في هذا المقام هي حالة ذهنية تقوم بنفس المنسوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها في العقل القبول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود في حدود دائرة الرقابة الجمركية وتقدير ذلك منسوط بالقائم بالتفتيش تحت إشراف محكمة الموضوع . أما خارج نطاق الدائرة الجمركية فليس لموظفي الجمارك حق ما في تفتيش الأشخاص والأماكن والبضائع بخلاف مهريات فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى الى قبول الدفع بطلان التفتيش الحاصل من ضابط الشرطة لإجرائه بغير إذن من النيابة العامة المختصة دون أن يستجلى صفة من قام بالتفتيش وهلى هو موظف الجمارك أ/ ضابط الشرطة أو أن الأخير قد أجره تحت إشراف الأول ، وما إذا كان الإذن الصادر من رئيس قطاع الجمارك قد تضمن تكليفا للأول بالتفتيش أم لا ، كما لم يستظهر أن أيا من رئيس القطاع المذكور والموظف القائم بالمراقبة والتفتيش وهو مأمور الجمرك قد قامت لديه شبهة في توافر مظنة التهريب الجمركى في حق المطعون ضده أم أنه تلقى نأها عن الغير وائر تحريات الشرطة في قيامها لديه ، وما إذا كان ضبط قد تم داخل نطاق الدائرة الجمركية أو منطقة الرقابة الجمركية بعد تحديد مداخل أم خارج هذا النطاق بما يستقيم معه لمن قام بالضبط عدم مراعاة قيود التفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو التقييد بقيودها ، فإنه يكون قد حال دون تمكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كمسا صار إثابتها بالحكم وأن تقول كلمتها في شأن ما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن بما يعيبه بالقصور في البيان .

(الطعن رقم ٢٢٧٠٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٤)

٣٠. لما كان من المقرر أنه لا يصح إثارة أساس جديد ، للدفع بطلان القبض والتفتيش أمام محكمة النقض ، ما دام أنه في عداد الدلوع القانونية المختلطة بالواقع ، ما لم يكن قد أثير أمام محكمة الموضوع ، وكانت مدونات الحكم

ترشح ، لقيام هذا البطان ، وكان الطاعن لم يتمسك ببطان القبض والتفتيش ، لخصوها قبل صدور الإذن بها ، ولعدم عرضه على النيابة العامة خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ القبض ، وكانت مدونات الحكم لا ترشح لقيام ذلك البطان فإنه لا يقبل منه إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٢٥٩٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٣)

٣١. من المقرر أن التفتيش المخطور هو الذى يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون أما حرمة السيارة الخاصة فهى مستمدة من اتصالها بشخص صاحبها أو حائزها ، فإذا صح تفتيش شخص المتهم فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلا به والسيارة الخاصة كذلك ، ومن ثم فإنه لا جدوى مما يثيره الطاعن فى شأن بطان إذن التفتيش الصادر بضبطه وتفتيشه وتفتيش مسيارته الخاصة وبطان القبض والتفتيش لوقوعهما قبل صدور الإذن بهما والانتفاء ملكيته للسيارة التى جرى تفتيشها مادامت الجريمة فى حالة تلبس .

(الطعن رقم ٢٣١١٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٤)

٣٢. لما كان سقوط اللقافة عرضا من الطاعن عند إخراج رخصة السلاح لا يعتبر تخليا عن حيازتها بل تظل رغم ذلك فى حيازتها القانونية وإن كان الضابط لم يستين محتوى اللقافة قبل فضاها فإن الواقعة على هذا النحو لا تعتبر من حالات التلبس المينة حصرا فى المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية ولا تعد فى صورة الدعوى من المظاهر الخارجية التى تبين بذاتها عن وقوع الجريمة وتبيح بالتالى لمأمور الضبط القضائى إجراء التفتيش وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على صحة هذا الاجراء فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٢٤٥٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٦)

٣٣. من المقرر أنه متى صدر أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص كان لمأمور الضبط القضائي المنتدب لإجرائه أن ينفذه أينما وجده إلا أن ذلك مشروط بأن يكون المكان الذى تم فيه التفتيش واقعا فى دائرة اختصاص من أصدر الإذن ومن نفذه . لما كان ذلك وكان دفاع الطاعين السالف ذكره جوهريا فى الدعوى ، إذ قد يتغير بتحقيقه وجه الرأى فيها متى ثبت صحته . فإن الحكم المطعون فيه ، إذ قعد كلية عن تحقيق هذا الدفاع وأمسك عن الرد عليه يكون معيبا بساقتصور فضلا عن الإخلال بحق الدفاع.

(الطعن رقم ٢٣٧٦٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٢)

٣٤. لما كانت الواقعة كما أثبتها الحكم تشير إلى أن التحريات السرية التى اجراها النقيب بوحدة البحث الجنائى بقسم شرطة الأربعين بالاشتراك مع الرائد رئيس الوحدة - دلت على أن الطاعن يحوز ويحجز مواد مخدرة فى غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وإذ أدنت النيابة العامة بضبطه وتفتيشه وتفتيش مسكنه انتقلا فى نحو الساعة ١١ والدقيقة ١٥ من مساء يوم الأول من سبتمبر سنة ١٩٩٦ على رأس قوة من رجال الشرطة السريين إلى مسكن الطاعن بكفر العرب خلف مدينة الإيمان والكائن بدائرة القسم ، وابصره جالسا على الأرض بناصية المحل الخاص به والواقع بذات العقار ، وتمكنا من ضبطه وأمامه جوال من البلاستيك بداخله ١٧٣ لفافة ورقية تحوى كل منها كمية من نبات الحشيش المخدر ، وبفتيشه عثر معه داخل الجيب الجان الأيمن لجلبابه الذى كان يرتديه على لفافة البلاستيك بداخلها قطعة من جوهر الأفيون المخدر . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه رد على الدفع ببطلان تحقيق النيابة الذى باشره معاون النيابة لعدم ندبه لذلك التحقيق بقوله " بأن العمل الإجرائى الذى باشرته النيابة العامة فى الدعوى قد توزع إلى أقسام ثلاثة

يباشره معاون النيابة بغير ندب لا يلزم عنه أن يكون حابط الأثر قانونا ، إذ الأصل العام أن لمعاون النيابة صفة الضبط القضائي شأنه شأن مأموري الضبط القضائي ومحمولا بأحكام المادة ٢٣ إجراءات جنائية وإن جاز - استثناء - ندبه لتحقيق قضية برمتها ، ومن ثم يكون للعمل الذي يباشره بغير ندب ذات مرتبة - العمل الذي يقوم به - مأمورو الضبط القضائي الآخرون ، فيعد من أعمال الاستدلالات التي تخضع قوتها التدليلية لتقدير محكمة الموضوع مثل سائر عناصر الإثبات في الدعوى فوق أن له كمأمور للضبط القضائي الاستعانة بالخبراء فيكون له الاستعانة بالعمل الكيميائي لتحليل المادة المضبوطة ويكون التقرير من بين أوراق الدعوى التي تخضع لسلطة المحكمة أيضا ، ولا يقدح في هذا النظر التحدى بأن معاون النيابة قد قام باستجواب المتهم ، وهو إجراء من إجراءات التحقيق لا يملكه بغير ندب ، لأنه مع التقرير بطلان الاستجواب المذكور - لا مصلحة للمتهم في الدفع ببطلانه - لعدم تعويل المحكمة عليه في حكم الإدانة ، بل وعدم توافر أى أثر تدليلي مترتب عليه أصلا ، بعد أن أنكر المتهم ما اسند إليه فيه ، وأما الإجراءات التي قام بها كل من الأستاذين و..... وكيلى النيابة فلا مطعن عليهما في هذا الشأن وتعد من التحقيق الابتدائي التي يختص كل منهما بالقيام بها . لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليه الحكم صحيحا في القانون من ثلاثة أوجه : أولها : أن وكيل النيابة الذي أصدر إذن التفتيش المؤرخ ٣٠ أغسطس سنة ١٩٩٦ قد أذن فيه بضبط وتفتيش شخص ومسكن المتهم . وكان ندب النيابة العامة النقيب للضبط والتفتيش بعد اطلاعها على محضر التحريات المقدم منه واستظهارها قدرا من القرائن يكفى لتبرير التصدى لحرية المتهم الشخصية والتعرض لحرمة مسكنه للكشف عن جريمة إحراز مواد مخدرة دلت هذه القرائن على نسبتها إليه - هو بمثابة - التحقيق المفتوح ، ذلك أن التفتيش إجراء من إجراءات التحقيق وقد اتخذته النيابة

باعتبارها سلطة تحقيق فكأنها قد باشرت التحقيق فعلا في الدعوى . وثانيها : أنه ولئن كان القانون يشترط صدور نذب خاص لمعاون النيابة لمباشرة أى إجراء من إجراءات التحقيق الابتدائى ، وكانت إجراءات التحقيق التى باسرها معاون النيابة وإن كان ينقصها هذا الشرط اللازم لاعتبار ما يجريه تحقيقه ، إلا أن المحضر الذى استمع فيه إلى أقوال الضابط وباشر فيه إجراءات تحرير المواد المخدرة المضبوطة ونذب فيه المعمل الكيميائى لفحصها لا يفقد كل قيمة له فى الاستدلال وإنما يؤول أمره إلى اعتباره محضر جمع استدالات . وثالثها : أنه لما كان من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق فى إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما يحوله قانون الإجراءات الجنائية لسائر رجال الضبطية القضائية فى الفصلين الأول والثانى من الباب الثانى منه بما فى ذلك ما تجيزه لهم المادة ٢٩ من هذا القانون أثناء جمع الاستدالات من الاستماعة بأهل الخبرة وطلب رأيهم شفها أو بالكتابة وسماح الشهود بغير حلف يمين فى الحالين . ولما كان حكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن إليه من عناصر الإثبات ولو كان ذلك من محاضر جمع الاستدالات ما دامت مطروحة للبحث أمامها - كما هى الحال فى الدعوى المطروحة - فإنه لا على المحكمة وقد أجرت النيابة تحقيق الواقعة بوصفها جناية فتحقق بذلك ما يشترطه القانون فى مواد الجنائيات من إيجاب تحقيقها قبل المحاكمة - إن هى أخذت بما اطمأنت إليه - من أقوال الشاهد النقيب وتقرير خبير المعمل الكيميائى بمصلحة الطب الشرعى بحسبان كل منها ورقة من أوراق الاستدلال فى الدعوى المقدمة بها وعنصرا من عناصرها مادام أن تلك الأقوال وذلك التقرير كان مطروحا على بساط البحث وتناوله الدفاع بالتفيد والمناقشة . لما كان ذلك ، فإن ما يشره الطاعن من قصور الحكم فى الرد على دفعه ببطلان التحقيق الابتدائى

الذى باشره معاون النيابة وتعويل المحكمة على اقوال الضابط
مستصدر إذن التفتيش وتقرير خبير لمعمل الكيميائي يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٢٣٧٨٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٣)

٣٥. لما كان الإذن بالتفتيش قد صدر ممن يملكه إلى من اختصه الإذن بإجرائه ومن يعلنونه من مأمورى الضبط القضائي فإذا استخلص الحكم من دلالة هذا النذب إطلاقه وإباحة نذب المأذون الأصل بالتفتيش لغيره من مأمورى الضبط القضائي دون اشتراكه معه فإن استخلاصه يكون سائغا لأن المعنى المقصود من الجمع بين المأذون المسمى باسمه في إذن التفتيش وبين من يندبه هذا الأخير ممن رجال الضبط القضائي لا يفيد بمؤدى صيغته لزوم حصول التفتيش منهما مجتمعين بل يصح أن يتولاه أولهما أو من يندبه من مأمورى الضبط القضائي طالما أن عبارة الإذن - كما هو الحال في الدعوى المطروحة مما لا يجادل فيه - لا تحتم على المأذون له بالتفتيش قيامه بشخصه بإجرائه أو ضم من يرى ندبه إليه في هذا الإجراء .

(الطعن رقم ٢٤١١٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٩)

٣٦. لما كان من المقرر أنه لا يصح إثارة أساس جديد للدفع ببطلان التفتيش لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام أنه في عداد الدفوع القانونية المختلطة بالواقع مما لم يكن قد أثير أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان في طعنه بشأن عدم حصول النيابة العامة على أمر مسبق من القضاة الجزئى قبل التفتيش ، لأن المسكن المراد تفتيشه غير خاص بالطاعن فهو أسلس جديد لم يسبق له أن دفع به أو محاميه أمام محكمة الموضوع - كما يبين من محضر جلسة المحكمة - ومن ثم فليس له من بعد أن يتعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع موضوعى لم يبد أمامها ، ولا يقبل إثارته مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٤٩٠٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٠)

٣٧. من المقرر أن القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي في إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات إنما تنصرف إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركاها إلا في الأحوال الاستثنائية التي رسمها القانون طالما هو في حيازة اصحابها أما السيارات المعدة للإيجار - كالسيارة التي كان يستقلها الطاعن - فإن من حق مأموري الضبط القضائي إيقافها أثناء سيرها في الطرق العامة للتحقيق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور

(الطعن رقم ١٦٥٨٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٠)

٣٨. لما كان من المستقر عليه في قضاء محكمة النقض أنه إذا كانت النيابة العامة بعد التحريات التي قدمها إليها رجال الشرطة قد أمرت بتفتيش شخص معين ومن قد يتصادف وجوده معه وقت التفتيش على أساس مظنة اشتراكه معه في الجريمة التي أذن بالتفتيش من أجلها ، فإن الإذن الصادر بالتفتيش بناء على ذلك يكون صحيحا في القانون وبالتالي يكون التفتيش الواقع بناء عليه على المأذون بتفتيشه ومن كان يرافقه صحيحا أيضا دون حاجة إلى أن يكون المأذون بتفتيشه معه مسمى باسمه أو أن يكون في حالة تلبس قبل تنفيذ الإذن وحصول التفتيش ، وإذا كان الحكم التزم هذا النظر وأقر ما تم من إجراءات بالنسبة للطاعنة التي يعتبر الإذن قد شملها باعتبارها من المتواجدين في السيارة التي أجاز الإذن بتفتيشهم فإن منعى الطاعنة في هذا الصدد لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٢٥٦١٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٢)

٣٩. لما كان البين مما حصله الحكم المطعون فيه أن القبض على الطاعن وتفتيشه قبل إبداءه حجز القسم تمهيدا لعرضه على النيابة العامة كان لا تمامه بارتكاب جنة لعب القمار التي ربط لها القانون عقوبة الحبس والغرامة التي لا تتجاوز

الف جنه ، وكان من المقرر أنه ما دام من الجائز للضابط قانونا القبض على الطاعن وإيداعه حجز القسم تهيدا لعرضه - على سلطة التحقيق وفقا للمادتين ٣٤، ٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية فإنه يجوز تتيشه على مقتضى المادة ٤٦ من ذلك القانون ، أن تفتش الشخص قبل إيداعه حجز القسم تهيدا لعرضه على سلطة التحقيق أمر لازم ، لأنه من وسائل التوقي والتحوط من شر من قبض عليه إذا ما سولت له نفسه التماسا للفرار أن يعتدى على غره بما قد يكون محرزا له من سلاح أو نحوه .

(الطعن رقم ١٩٦٧٨ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٩)

٤٠. لما كان بطلان التفتيش مقتضا قانونا عدم التعويل على أى دليل يكون مستمدا منه . وبالتالي فلا يعتد بشهادة من قام بهذا الإجراء الباطل ، ولما كانت الدعوى - حسبما حصلها الحكم المطعون فيه - لا يوجد فيها من دليل سواء ، فإنه يتعين الحكم ببراءة الطاعن عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ومصادرة المخدر المضبوط عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل .

(الطعن رقم ١٩٧٠١ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٢)

٤١. لما كان البين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن إذن النيابة العامة المسورخ ١٩٩٠/٨/٢٥ قد تضمن الإذن للنقيب المفتش بقسم المخدرات ومسكن يعاونه من مأمورى الضبط القضائى المختص قانونا لتفتيش شخص ومسكن المطعون ضده فانتدب لذلك النقيب لتنفيذه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر فى القانون أنه إذا كان الأمر قد صدر من النيابة العامة لأحد مأمورى الضبط أو لمن يعاونه أو ينيه ، فإن انتقال أى من هؤلاء لتنفيذه يجعل ما أجراه بمفرده صحيحا لوقوعه فى حدود الأمر الصادر من النيابة والذى حول كلا

منهم سلطة إجرائه ، مادام أن من إذن التفتيش لم يقصد أن يقوم بتنفيذه واحد بالذات بحيث يكون مقصورا عليه لا يتعداه بالإجازة إلى غيره . لما كان ذلك ، وكان الضابط الذى قام بالتفتيش قد أذن له كتابة بإجرائه فإن التفتيش الذى تم بمعرفته يكون قد وقع صحيحا لإسناده إليه من المأذون أصلا بالتفتيش . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أبطل التفتيش على غير سند من القانون ، وحجب نفسه عن النظر فى الدليل الذى أسفر عنه تنفيذه ومن ثم يتعين نقضه مع الإعادة .

(الطعن رقم ١٦٣٥٢ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٢)

٤٢ . لما كان المقرر أنه متى كان التفتيش الذى قام به مأمور الضبط مأذونا به قانونا فطريقة إجرائه متروكة لرأى القائم به ومن ثم فلا تثريب على الضابط إن هو رأى بعد تفتيش المأذون له بتفتيشه وضبط المواد المخدرة معه فى مكان الضبط - عدم تفتيش مسكن المأذون له بتفتيشه ، ومن ثم يضحى النعى على الحكم فى هذا الخصوص غير سديد .

(الطعن رقم ٢٨٢٧٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٨)

٤٣ . من المقرر أن القانون لا يشترط عبارات خاصة يصاغ بها إذن التفتيش فلا يؤثر فى سلامة الإذن أن مصدره قد استعمل عبارة " ما قد يحوزه أو يحزره المتهم من مخدر " التى أولها الطاعن بأنها تتم عن أن الإذن ينصب عن جريمة مستقبلية لم تكن قد وقعت بالفعل فى حين أن لفظ " قد " وإن كان يفيد فى اللغة معنى الاحتمال إلا أنه فى سياق الذى ورده فيه لا يدع مجالاً للشك فى أنه لا ينصرف إلى احتمال وقوع جريمة إحراز وحيازة المخدر أو عدم وقوعها قبل صدوره وإنما ينصرف إلى نتيجة التفتيش وهى دائما نتيجة احتمالية إلا لا يمكن الجزم يقينا بما إذا كان التفتيش سيفر فعلا عن ضبط المخدر أو عدم ضبطه مع المتهم ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فى رده على الدفع ببطالان إذن ،

التفتيش وانتهى إلى أن الإذن قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه وليس على جريمة مستقبلية فإنه يكون قد اصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه في هذا الصدد في غير محله .

(الطعن رقم ٢٨٥٨٩ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٩/٢)

٤٤ . لما كان ما ينهه المدافع عن الطاعة من علم اصطحاب الضابط لأنثى معه عند انتقاله الإذن بتفتيش الطاعة مردودا بأن هذا الإلزام مقصور على إجراء التفتيش ذاته في مواضع تعتبر من عورات المرأة ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد حصل صورة الواقعة في أنها كانت تحمل المخدر في كيس نقود حرعى كان في يدها اليمنى حاولت التخلص منه إلا أن الضابط تمكن من ضبطه معها ثم قلم بفتحه فعثر بداخله على لفافات المخدر المضبوط دون أن يتطاول بفعله إلى تفتيش شخصها فإن ذلك لا يتطوى على مساس بما يعد من عورات المرأة السرى لا يجوز لرجل أن يطلع عليها ويكون النعى الموجه إلى إجراءات التفتيش بعيدا عن محجة الصواب .

(الطعن رقم ٢٨٩٠٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٤)

٤٥ . وإن كان تقدير الشبهة التي تخول التفتيش بقصد التوقي والتحوط منوط بالقائم بالتفتيش تحت إشراف محكمة الموضوع إلا أن حد ذلك أن يكون القبض قد تم في الحالات التي يجيزها القانون وأن يكون التفتيش بقصد التوقي مقيدا بللفرض منه فليس تجر به أن يتجاوز هذا الفرض إلى غرض آخر والفصل فيما إذا كان من قام بإجراء هذا التفتيش قد التزم حده أو جاوز غرضه متعسفا في التنفيذ هو من الموضوع لا من القانون .

(الطعن رقم ١٦٧٢٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٨)

٤٦. الأصل سريان قانون الإجراءات الجنائية على كيفية حساب معاد تنفيذ الإذن بالتفتيش فإن خلا تعين الرجوع إلى أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وإذ ما كان قانون الإجراءات الجنائية قد سكت عن بيان كيفية حساب المواعيد ، وكانت المادة ١٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية قد نصت على أنه " إذا عين القانون للحضور أو لحصول الإجراء معادا مقدرا بالأيام أو بالشهور أو بالسنين فلا يحسب منه يوم الإعلان أو حدوث الأمر المعتر في نظر القانون مجريا للميعاد وينقضى الميعاد بانقضاء اليوم الآخر منه إذا كان ظرفا يجب أن يحصل فيه الإجراء... " لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن إذن النيابة العامة بالتفتيش صدر في الساعة ١٢،٥٥ دقيقة ظهر يوم ١٠/٣/١٩٩٢ على أن ينفذ في غضون سبعة أيام من ساعة وتاريخ صدوره وقام مأمور الضبط القضائي بتنفيذه الساعة الواحدة وخمسين دقيقة من صباح يوم ١٧/٣/١٩٩٢ باعتباره اليوم الأخير الذي يجب أن يحصل فيه الإجراء - وهو تنفيذ الإذن بالتفتيش خلال السبعة أيام سائلة البيان - ولما كلف الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر في رده على الدفع بطلان القبض والتفتيش ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعي عليه في هذا الصدد في غير محله .

(الطعن رقم ٢٦٢٨٦ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٩)

٤٧. عدم ذكر ضابط الواقعة اسم الأنثى التي اصطحبها لتفتيش الطاعنة لا يعدو أن يكون تعيبا للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة ولا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم .

(الطعن رقم ٢٩٧٣٧ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٦)

٤٨. تنص الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أن يكون تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى يندها لذلك مأمور الضبط القضائي ومراد الشارع من

هذا النص هو الحفاظ على عورات المرأة التي يحدش حياؤها إذا مست عندما يكون التفتيش واقعا على المواضع الجسمانية التي لا يجوز لمأمور الضبط القضائي الاطلاع عليها ومشاهدتها وعلى ذلك فإذا وقع التفتيش على موضع لا ينطوي على مساس بعورات المرأة أو الاطلاع عليها فإنه يقع صحيحا إذا ما قام به مأمور الضبط القضائي بغير أنثى وإذا كان الضابط قد قسام بضبط الكيس المحتوى على المخدر أسفل خشبة (مرتبة) سرير المتهم ولم يلامس جزءا حساسا من جسدها ومن ثم يقع هذا الإجراء صحيحا منتجا لآثاره هذا إلى أن القانون لم يوجب على مأمور الضبط القضائي اصطحاب أنثى عند انتقاله لتنفيذ إذن تفتيش أنثى غدا أن هذا الإلزام مقصور على إجراء التفتيش ذاته في مواضع تعتبر من عورات المرأة وهو ما يختلف بالنسبة لواقعة الدعوى فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد لا يكون له ثمة سند متعينا إطراره جانبيا والالتفات عنه "... وإذا كانت المحكمة قد أثبت أن السيدة المصاحبة للضابط المأذون له بالتفتيش هي التي أجرت تفتيش الطاعنة ولم تعثر معها على ثمة مخدرات ، ثم قسام الضابط بتفتيش الحجرة فعثر على المخدر داخل خشبة "سرير" المتهم لا تثير على المحكمة إن هي رفضت الدفع ببطالان التفتيش ، لعدم إجرائه بمعرفة أنثى ، ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد لا يكون له عمل .

(الطعن رقم ٢١٧٣٧ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٦)

٤٩ . من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وأن القانون لا يشترط شكلا في الإذن بالتفتيش فلا يدل من صحته خلوه من بيان مهنة المأذون بتفتيشه أو الأماكن التي يتردد عليها طالما أنه الشخص المقصود بالإذن .

(الطعن رقم ١٤٧٢٢ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/٢/٩)

٥٠. لا ينال من سلامة الإذن بالتفتيش ولا من صحة ما رتب عليه من إجراءات خطأ مصدره في تحديد الجهة الإدارية - مركز الشرطة - التابع لها مسكن المتهم محل التفتيش - بعد أن ورد ذلك صحيحا في محضر الاستدلالات الذي أحال إليه الإذن - وطالما أن المسكن الذي اتجه إليه مجرى التحريات وأجرى ضبط المتهم به وتفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بالتفتيش .

(الطعن رقم ١٢٤٣٢ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٣)

٥١. إذا كان الحكم المطعون فيه عرض للدفع الثابت بمحضر الجلسة بخصوص انعدام التحريات وبطلانها واقتصر في رده عليه على ما أورده من التقارير القانونية ثم قوله " وكانت المحكمة - محكمة الموضوع - تسير الإتهام في جدية التحريات التي صدر بموجبها الإذن وأنها كانت كافية ومسوغة للكشف عن الجريمة التي ثبت ارتكاب المتهم لها ومن ثم تطرح هذا الدفاع ولا تعول عليه " لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه على السياق المتقدم لم يعرض لعناصر التحريات السابقة على صدور الإذن بما يكشف في القليل عن تضمنها تحديد شخص المأذون بتفتيشه وصلته بالمخدر المراد ضبطه بل ولم يواجه الرد شواهد الدفع القائم عليها النعي والثابتة بمحضر الجلسة واعتبر الحكم كذلك بما اسفر عنه الضبط دليلا على جدية التحريات وهو ما لا يجوز ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قاصر التسيب فاسد التدليل مما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٨٢٥٣ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/٢/١٣)

تقادم

١. لما كانت العبرة في تكييف الواقعة بأنها جنائية أو جنحة هي بالوصف القانوني الذي تنتهي إليه المحكمة التي نظرت الدعوى دون التقيد بالوصف الذي رفعت به تلك الدعوى ، أو يراه الاتهام وذلك في صدد قواعد التقادم التي تسرى وفقد لنوع الجريمة الذي تقررره المحكمة لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على الأوراق ومذكرة إدارة الطعون الجنائية بمحكمة النقض المرفقة أن الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٨ من أغسطس سنة ١٩٨٩ وقر الطاعن بالظعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٣ من أغسطس ١٩٨٩ ، وقدم أسبابا بالظعن بتاريخ ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٧٩ ولكن الدعوى لم يتخذ فيها أى إجراء من تاريخ الظعن إلى أن أرسلت أوراقها إلى قلم كتاب محكمة النقض لنظر الظعن بجلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٩٨ ، فإنه يكون قد انقضى مدة تزيد على الثلاث سنين المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجرح دون اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق أو الدعوى ومن ثم تكون الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة ويتعين لذلك قبول الظعن ونقض الحكم المطعون فيه ، فيما قضى به في الدعوى الجنائية والحكم بانقضائها بمضى المدة دون أن يكون لذلك تأثير على الدعوى المدنة المرفوعة معها فهي لا تنقض إلا بمضى المدة المقررة في القانون المدنى .

(الظعن رقم ٤٧٤٢٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٩/٢/١)

٢. لما كان قانون الإجراءات الجنائية يقضى في المادتين ١٧، ١٥ منه بانقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجرح بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة ، وتنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائى أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم ، أو إذا أخطر بها بوجه رسمى . وكان البين من المفردات - التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الظعن - أن

محضر الاستيفاء المؤرخ ١٨/٣/١٩٨٦ اتخذ في مواجهة المطعون ضده وتم سؤاله فيه ، فلا مراء أنه قاطع للتقادم ، لكونه من إجراءات الاستدلال وقد اتخذ في مواجهة المتهم ، وهو ما لم تفتن إليه المحكمة حين قضت بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ، فأقامت حكمها في هذا الخصوص على نظر خاطئ لا يتفق والتطبيق القانوني الصحيح .

(الطعن رقم ١١٠٤٨ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٩/٢/٣)

٣. لما كان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٢٠ منه يونيه سنة ١٩٨٤ بإدانة الطاعنين بمجنحة الإتلاف عمدا فقرروا بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١ من يوليه سنة ١٩٨٤ وقدموا أسباب طعنهم بتاريخ ٢٤ من يوليه سنة ١٩٨٤ ، ولكن الدعوى لم يتخذ فيها أى إجراء من تاريخ إيداع أسباب الطعن إلى أن نظرت بملسة اليوم ١٨ من يوليو سنة ١٩٩٩ - وإذا كان البين من ذلك أنه قد انقضى على الدعوى الجنائية من تاريخ إيداع أسباب الطعن مدة تزييد على الثلاث سنوات المقررة لانقضائها بمضى المدة في مواد الجنع دون اتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة ، فتكون الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة ، ويعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بالنسبة للطاعنين جميعا بمن فيهم من قضى بعدم قبول طعنة شكلا لاتصال الوجه الذى بنى عليه نقض الحكم به ، دون أن يكون لذلك تأثير على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها فهي لا تنقضى إلا بمضى المدة المقررة في القانون المدنى .

(الطعن رقم ٦٣٢٦٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٩/٧/٢٨)

٤. لما كان الأصل في الدعوى المدنية التى ترفع صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية أن يكون الفصل فيها وفي موضوع الدعوى الجنائية بحكم واحد ، كما هو مقتضى نص الفقرة الأولى من المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية بحيث إذا أصدرت المحكمة الجنائية حكمها في موضوع الدعوى الجنائية وحدها امتنع عليها

بعدئذ الحكم في الدعوى المدنية على استقلال لزوال ولايتها بالفصل فيها ، وقد ورد على هذا الأصل أحوال استثناءها القانون ، من بينها حالة سقوط الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها - المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية - كالتقادم فإن صدور الحكم الجنائي بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة لا يؤثر في سير الدعوى المدنية التي سبق رفعها معها ، فيسوغ للقاضي الجنائي عندئذ أن يمضى في نظره الدعوى المدنية إلى أن يفصل فيها بحكم مستقل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ، ويبين مما أورده الحكم الابتدائي - الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في ذكر وقائع الدعوى - أن مدة التقادم قد اكتملت قبل رفع الدعوى وكان الاستثناء الوارد في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية مقصورا على حالة انقضاء الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها ، فلا يسرى على حالة انقضاء الدعوى الجنائية قبل رفعها - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - فإن المحكمة إذا فصلت في الدعوى المدنية تكون قد خرجت عن حدود ولايتها وخالفت القانون . لما كان ذلك ، وكان العيب الذي شاب الحكم مقصورا على مخالفة القانون ، فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح المحكمة هذا الخطأ بنقض الحكم المطعون فيه في خصوص الدعوى المدنية وتصحيحه بعدم قبولها .

(الطعن رقم ١٨٣٤٧ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٤)

٥. من المقرر أن جريمة التزوير بطبيعتها جريمة وقتية تقع وتنتهي بمجرد وقوع التزوير في محرر ياحدى الطرق المنصوص عليها في القانون ، ولذا يجب أن يكون جريان مدة سقوط الدعوى بها من ذلك الوقت، واعتبار يوم ظهور التزوير تاريخا

للجريمة محلة الا يكون قد قام الدليل على وقوعها في تاريخ سابق ، وكان تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموما مما يستقل به قاضى الموضوع ، ولا رقابة عليه في ذلك لحكمة النقض ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن الجريمة المنسوبة للطاعن هي التزوير في محرر عرفى ، وأنها وقعت بتاريخ ١٩٨٠/٦/١ وتم الإبلاغ عنها في عام ١٩٨٩ ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بانقضاء الدعوى الجنائية لمضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الجريمة ولم يكن ثمة سبب لانقطاع التقادم ، أو وقفه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا .

(الطعن رقم ١٨٣٤٢ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٤)

٦ . لما كانت الدعوى الجنائية قد أحيلت إلى محكمة أمن الدولة العليا بوصف أن الطاعنة بصفتها موظفة عامة قد اقترفت جناية تسهيل الاستيلاء بغير حق على مال إحدى وحدات القطاع العام التى تعمل بها ، وقد ارتبطت هذه الجناية بجناية تزوير في محررات خاصة بتلك الوحدة وقبولها رشوة والاشتراك مع آخرين في ارتكاب جنايات تسهيل الاستيلاء والتزوير إلا أن المحكمة بحكمها المطعون فيه انتهت إلى أن الواقعة هي جنحة السبب خطأ في إلحاق ضرر جسيم بأموال الشركة التى تعمل بها ودانت الطاعنة على هذا الأساس طبقا للمواد ١١٦ مكررا "١" في فقرتها الأولى ١٩٩ /ب، ١١٩ مكررا /هـ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكانت العبرة ى تكييف الواقعة بأنها جنابة أو جنحة هي بالوصف القانوني الذى تنتهى إليه المحكمة التى نظرت الدعوى دون التقييد بالوصف الذى رفعت به تلك الدعوى أو يراه الاتهام وذلك في صدد قواعد التقادم التى تسرى وفقا لنوع الجريمة الذى تقرره المحكمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه صدر في ٢ من فبراير سنة ١٩٩١ وقررت الطاعنة بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٠ من مارس سنة ١٩٩١ وقدمت أسبابا لطعنها في

ذات التاريخ ولكن الدعوى لم يتخذ فيها أى إجراء من تاريخ الطعن إلى أن تأشر بتاريخ ١١ من سبتمبر سنة ١٩٩٩ بتحديد جلسة ١٧ من يناير ٢٠٠٠ لنظر الطعن ، فانقضت بذلك مدة تزيد على الثلاث سنوات المقررة - بالمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية - لانقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجرح دون اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق أو الدعوى ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة الطاعنة مما أسند إليها .

(الطعن رقم ٧٦٠٥ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٧)

٧. إن الأصل أنه وإن كان ليس بلامم واجهة المتهم بإجراءات المحاكمة التى تقطع المدة المسقطه للدعوى ما دامت متصلة بسر الدعوى أمام القضاء إلا أنه يشترط فيها لكى يترتب عليها قطع التقادم أن تكون صحيحة فإذا كان الإجراء باطلا فإنه لا يكون له أثر على التقادم . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٨ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " إذا تعدد المتهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ما لم يكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة " . ومفاد ذلك أن انقطاع المدة عني بممتد أثره إلى جميع المتهمين فى الدعوى ولو لم يكونوا طرفا فى الإجراءات ، وإذ كان الثابت أنه قد مضى فى صورة الدعوى المطروحة ما يزيد على عشر سنوات من تاريخ قضاء محكمة النقض بجلسته ٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٤ بقبول الطعن المقدم من المحكوم عليهما الآخرين شكلا وفى الموضوع برفضه ، والقبض على الطاعن بتاريخ ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٩٥ وإعلانه إعلانا صحيحا بالجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه بتاريخ ١٨ من يناير سنة ١٩٩٦ دون اتخاذ إجراء قاطع لتلك المدة ، فإن الدعوى الجنائية تكون قد انقضت بمضى المدة ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإدانة الطاعن فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

(الطعن رقم ٦٦٣٢ لسنة ٦٦ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٠)

٨. من المقرر أن الأصل أنه وإن كان ليس بلازم مواجهة المتهم بإجراءات المحاكمة التي تقطع المدة المسقطه للدعوى مادامت متصلة بسير الدعوى أمام القضاء إلا أنه يشترط فيها لكي يترتب عليها قطع التقادم أن تكون صحيحة فإذا كان الإجراء باطلا فإنه لا يكون له أثر على التقادم .

(الطعن رقم ٦٦٣٢ لسنة ٦٦ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٠)

٩. من المقرر أن الدعوى الجنائية لا تعتبر مرفوعة بمجرد التأشير من النيابة العامة أو من الجهة التي تملك سلطة الإحالة - بتقديمها إلى المحكمة لأن التأشير بذلك - أو الأمر به - لا يعدو أن يكون أمرا إداريا إلى قلم كتاب النيابة لإعداد ورقة التكليف بالحضور حتى إذا ما أعدت ووقعها عضو النيابة جرى من بعد إعلانها وفقا للقانون ترتب عليها كافة الآثار القانونية بما في ذلك قطع التقادم بوصفها من إجراءات الاقمام .

(الطعن رقم ٦٦٣٢ لسنة ٦٦ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٠)

١٠. لما كان قانون الإجراءات الجنائية يقضى في المادتين ١٥، ١٧ منه بانقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنايات بمضى عشر سنوات من يوم وقسوع الجريمة وتنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الاقمام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمي ، وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع وإذا تعددت الإجراءات التي تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء .

(الطعن رقم ٦٦٣٢ لسنة ٦٦ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٠)

١١. ولئن كان من المقرر أنه ما دامت الدعوى الجنائية قد رفعت أمام محكمة الجنايات عن واقعة يعتبرها القانون جنائية ، فإن الحكم الذي يصدر فيها غاييسا

يجب أن يخضع لمدة السقوط المقررة للعقوبة في مواد الجنايات وهي عشرين سنة وذلك عملاً بالمواد ٣٩٤، ٣٩٥، ٥٢٨ من قانون الإحراصات الجنائية - في مفهومه المخالف - أنه لا يجوز تحكّم الجنايات الحكم على المتهم في غيبته إلا بعد إعلانه قانوناً بالجلسة التي تحدد لنظر دعواه ، وإلا بطلت إجراءات المحاكمة ، لأن الإعلان القانوني شرط لازم لصحة اتصال المحكمة بالدعوى ، ولما كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن لم يعلن بالجلسة التي نظرت فيها الدعوى - خلافاً لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه - فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلاً ويبطل حتماً الحكم الصادر عليه بناء عليها ، وعليه فإن الحكم الغيابي الصادر من محكمة أمن الدولة العليا بتاريخ ١٤ من فبراير سنة ١٩٨٢ - وقد وقع باطلاً على نحو ما سلف - يكون لغواً ولا قيمة له ولا يترتب أثراً بما لازمه عدم سريان القواعد المقررة لسقوط العقوبة على الواقعة التي تظل خاضعة لقواعد التقادم المقررة للدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ٦٦٣٢ لسنة ٦٦ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٠)

١٢. لما كانت العبرة في تكيف الواقعة بأنها جناية أو جنحة هي بالوصف القانوني الذي تنتهي إليه المحكمة التي نظرت الدعوى دون التقيّد بالوصف الذي وقعت به تلك الدعوى ، أو يراه الاقحام وذلك في صدد قواعد التقادم التي تسرى وفقّد لنوع الجريمة الذي تقرره المحكمة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه صدر في ٢ من فبراير سنة ١٩٩١ وقررت الطاعنة بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٠ من مارس سنة ١٩٩١ وقدمت أسباباً لطعنها في ذات التاريخ ولكن الدعوى لم يتخذ فيها أي إجراء من إجراءات التحقيق أو الدعوى ومن ثم تكون الدعوى الجنائية قد انقضت بمضي المدة .

(الطعن رقم ٧٦٠٥ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٧)

١٣. من المقرر أن الأصل أنه وإن كان ليس يلزم مواجهة المتهم بإجراءات المحاكمة التي تقطع المدة المسقطّة للدعوى ما دامت متصلة بسير الدعوى أمام

القضاء إلا أنه يشترط فيها لكي يترتب عليها قطع التقادم أن تكون صحيحة فإذا كان الإجراء باطلا فإنه لا يكون له أثر على التقادم ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٨ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " إذا تعدد المتهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم يكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة " . ومفاد ذلك أن انقطاع المدة عني تمتد أثره إلى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طرفا في الإجراءات .

(الطعن رقم ٦٦٣٢ لسنة ٦٦ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٠)

١٤ . ولكن كان من المقرر أنه ما دامت الدعوى الجنائية قد رفعت أمام محكمة الجنايات عن واقعة يعتبرها القانون جنابة ، فإن الحكم الذي يصدر فيها غيابيا يجب أن يخضع لمدة السقوط المقررة للعقوبة في مواد الجنايات وهي عشرين سنة وذلك عملا بالمواد ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٥٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية إلا أن محل ذلك أن يكون هذا الحكم صحيحا وكان مفاد نص المادة ٣٨٤ من قانون الإجراءات الجنائية - في مفهومه المخالف - أنه لا يجوز لمحكمة الجنايات الحكم على المتهم في غيبته إلا بعد إعلانه قانونا بالجلسة التي تحدد لنظر دعواه ، وإلا بطلت إجراءات المحاكمة ، لأن الإعلان القانوني شرط لازم لصحة اتصال المحكمة بالدعوى ، ولما كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن لم يعلن بالجلسة التي نظرت فيها الدعوى - خلافا لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه - فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلة ويبطل حكما الحكم الصادر عليه بناء عليها ، وعليه فإن الحكم الغيابي الصادر من محكمة جنابات أمن الدولة العليا بتاريخ ١٤ من فبراير سنة ١٩٨٢ - وقد وقع باطلا على نحو ما سلف - يكون لغوا ولا قيمة له ولا يترتب أثرا بما لازمه عدم سريان القواعد المقررة

ل سقوط العقوبة على الواقعة التي تظل خاضعة لقواعد التقادم المقررة للدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ٦٦٣٢ لسنة ٦٦ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٠)

١٥ . لما كان قانون الإجراءات الجنائية في مواد الجنايات يقضى في المادتين ١٧، ١٥ منه بإنقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنايات بمضى عشر سنوات من يوم وقوع الجريمة وتنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائي وإجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمي ، وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع وإذا تعددت الإجراءات التي تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء .

(الطعن رقم ٦٦٣٢ لسنة ٦٦ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٠)

١٦ . إذ كانت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه " تنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائي أو إجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمي . وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع ، وإذا تعددت الإجراءات التي تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء " ومفاد هذا النص أن كل إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة حتى في غيبة المتهم ، وكان ما قامت به المحكمة من ندب خبير في الدعوى في الجلسة التي شهد وكيل المطعون ضدها وفي مباشرة الخبير للمهمة التي ندبته المحكمة لأدائها وحضور أحد المطعون ضدها بشخصه وحضور الآخر بوكيل عنه أمام الخبير هي جميعها من إجراءات المحاكمة التي تقطع المدة ، ذلك أن إجراءات المحاكمة التي عنها المشرع تشمل كل ما يتعلق بسير الدعوى أمام محكمة الموضوع ومنها إجراءات التحقيق الجنائي سواء باشرتها بنفسها أو باشرها أحد الخبراء بنadb منها ، ومن ثم فإن الجلسات التي يعقدها الخبير لمباشرة المهمة

المدنوب لها هي كغيرها من الإجراءات التي تباشرها المحكمة ، وكانت مباشرتها إياها ترسلها على الزمن الذي لم يبلغ غايته المسقطة للدعوى وقبل أن يمضي على آخر إجراء قامت به المدة المحددة للتقادم ، الأمر الذي يجعل الدعوى ما تزال ماثلة في الأذهان ولم تندرج في حيز النسيان الذي جعله الشارع علة السقوط .

(الطعن رقم ٣٠٥٣١ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠١/١/٨)

١٧. إن تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموما ومنها جريمة إقامة مبان بغير ترخيص مما يستقل به قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض وأن معاد إنقضاء الدعوى الجنائية بجريمة إقامة مبان بغير ترخيص لا يبدأ إلا من تاريخ إتمام البناء .

(الطعن رقم ٤٢٨٩٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠١/١/٣٠)

١٨. إن القاعدة العامة في إنقضاء الدعوى الجنائية يمضي المدة هي أن مدتها تبدأ من تاريخ وقوع الجريمة دون أن يؤثر في ذلك جهل المجنى عليه بوقوعها وليست جريمة شهادة الزور مستثناة من هذه القاعدة ، وكانت هذه الجريمة وقتية تقمع وتنتهي بمجرد وقوع قول الشهادة ولذا يجب أن يكون جريان مدة إنقضاء الدعوى فيها من ذلك الوقت ، فإذا دفع لدى محكمة الموضوع بأن جريمة شهادة الزور قد وقعت في تاريخ معين وإن الدعوى الجنائية قد سقطت وجب عليها أن تحقق هذا الدفع ثم ترتب على ما يظهر لها النتيجة التي تقتضيها ، وكانت محكمتا أول وثاني درجة لم تجرأ أيهما تحقيقا في هذا الشأن حتى يتبين لها وجه الحقيقة بل ولت في ذلك على الحكم القاضي ببطان إعلام الورثة واعتبرت تاريخ صدوره هو تاريخ وقوع الجريمة في حين أن شهادة الطاعن في تلك الدعوى كانت قبل صدور الحكم حسبما حصله الحكم الابتدائي في مدوناته ، وهو التاريخ الذي بنى الطاعن دفعه بانقضاء الدعوى الجنائية على أساسه ، فإن الحكم المطعون فيه وقد

اعتق أسباب الحكم الابتدائي يكون فضلا عن قصوره قد أخل بحق الطاعن في الدفاع بما يبطئه ويوجب نقضه

(الطعن رقم ٤٦٦١٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٠٠١/٥/٢٦)

١٩ . من المقرر أن الجريمة تعتبر في باب التقادم وحده قائمة بنفسها غير قابله للتجزئة لا في حكم مبدأ التقادم ولا في حكم ما يقطع مدة هذا التقادم من إجراءات ولهذا كان مبدأ التقادم الجريمة هو ذلك اليوم الذي يقوم فيه فاعليا الأصلي بعمله الختامي اغتقت لوجودها .

(الطعن رقم ٢٢٣٩٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٦/١)

تقرير تلخيص

١. لما كان القانون أوجب في المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم الاستئناف تقريراً موقعاً عليه منه يشمل ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الإثبات والنفي وجميع المسائل الفرعية التي وقعت والإجراءات التي تمت وأوجبت تلاوته قبل أى إجراء آخر ، حتى يلم القضاة بما هو مدون بأوراق الدعوى قيمة لفهم ما يدل به الخصوم من أقوال ولتيسير مراجعة الأوراق قبل إصدار الحكم ، وإلا فإن المحكمة تكون قد أغفلت إجراء من الإجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكمها ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه باطلاً نتيجة هذا البطلان في الإجراءات مما يتعين معه نقضه والإعادة .

(الطعن رقم ١٠٢٠٣ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/١١)

٢. خلو ملف الدعوى من تقرير التلخيص مما يبطل الحكم ، فإن الثابت من الإطلاع على ديباجة الحكم المطعون فيه أن تقرير التلخيص قد تلى ، وكان الأصل في الإجراءات الصحة ، ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما أثبت منها سواء في محضر الجلسة أو الحكم ألا بالطعن بالتزوير ، وكان فقدان تقرير التلخيص بعد تلاوته لا يبطل الإجراءات بعد صحة .

(الطعن رقم ١٥٣٣٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٥)

تقسيم

١. لما كانت المادة ١٥٢ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المضافة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ نصت - في فقرتها الأولى - على أى إجراءات فى شأن تقسيم هذه الأراضى لإقامة مبان عليها " ومفاد ذلك النص أنه يشترط لقيام جريمة تقسيم الأراضى الزراعية أن يكون الغرض من التقسيم هو إقامة مبان عليها ، وإذ كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من بيان حقيقة الواقعة بيانا كافيا ولم يستظهر ما إذا كان هناك تقسيما بالمعنى الذى عنه الفقرة الأولى من المادة ١٩٨٣ سالفه البيان ولم يورد أدلة الثبوت التى أقام عليها قضاء فى بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى ، فإنه يكون معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ٢٥٣٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٦/٧)

٢. إن المادة الحادية عشر من قانون التخطيط العمرانى الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ إذ نصت على أنه " فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالتقسيم كل تجزئة لقطعة أرض داخل نطاق المدن إلى أكثر من قطعتين كما يعتبر تقسيما إقامة أكثر من مبنى واحد وملحقاته على قطعة الأرض سواء كانت هذه المباني متصلة أو منفصلة " فإن مؤداها أنه يشترط لإسباغ وصف التقسيم على الأرض أن تكون تجزئة الأرض داخل نطاق المدن ، وأن تكون التجزئة لأكثر من قطعتين أو إنشاء أكثر من مبنى واحد وملحقاته على قطعة الأرض سواء كانت هذه المباني متصلة أو منفصلة وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه يلزم لصحة الحكم بالإدانة فى جريمة إنشاء تقسيم بالمخالفة لأحكام القانون أو إقامة بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها أن يعنى الحكم باستظهار العناصر التى أوردتها المادة الحادية عشرة سالفه الذكر وأن يثبت توافرها ، وكان الحكم

الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان واقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق الطاعن والمتهم الآخر على قوله " وحيث إن التهمة ثابتة قبل التهم ثبوتاً كافياً وذلك من الأفعال الثابتة بالأوراق ومحضر الضبط وجمع الاستدلالات وعدم حضور المتهم ودفع الاتهام بدفاع مقبول . وحيث تطمن المحكمة لإدانة المتهم لثبوت الاتهام قبله لما يتعين إدانته عملاً بمواد الاقلم والمادة ٢/٣٠٤ لـج . " . دون أن يبين حقيقة الواقعة أو يستظهر ما إذا كان هناك تقسيم بالمعنى الذي عنته المادة الحادية عشرة من قانون التخطيط العمراني سالفة البيان وصلة الطاعن به ، واقتصر على الإشارة بعبارة مبهمّة إلى أن التهمة ثابتة قبل المتهم من الأوراق ومحضر الضبط وجمع الاستدلالات ، دون أن يحدد المتهم المقصود بعبارة ويكشف عن ماهية الأوراق التي ارتكن إليها ويوضح فعوى محضر الضبط وجمع الاستدلالات الذي تساند إليه ، فإنه يكون معيباً بالقصور ، والذي يوجب نقض الحكم المطعون فيه والإعادة بالنسبة للطاعن واخكروم عليه الآخر الذي لم يقرر بالظن مادام العيب الذي شاب الحكم يتصل به وكان طرفاً في الخصومة الاستئنافية التي صدر فيها .

(الطعن رقم ٤٥٤٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٧)

٣. لما كانت المادة الحادية عشر من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون التخطيط العمراني قد نصت على أنه " في تطبيق أحكام هذا القانون بقصد بالتقسيم كل تجزئة لقطعة أرض داخل نطاق المدن إلى أكثر من قطعتين كما يعتبر تقسيماً إقامة أكثر من مبنى واحد وملحقاته على قطعة الأرض سواء كانت هذه المباني متصلة أو منفصلة " ومؤدى نص هذه المادة أنه يجب لإسباغ وصف التقسيم على الأرض أن تتوافر عدة شروط هي أن تكون تجزئة الأرض داخل نطاق المدن ، وأن تكون التجزئة لأكثر من مبنى واحد وملحقاته على قطعة الأرض سواء كانت هذه المباني متصلة أو منفصلة . لما كان ذلك ، وكلن

هذه المحكمة قد جرى على أنه يلزم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة إنشاء تقسيم بالمخالفة لأحكام القانون أو إقامة بناء لم يصدر قرار بتقسيمها أن يعنى الحكم باستظهار العناصر التي أوردتها المادة الحادية عشر سالفه الذكر وأن يثبت توافرها .

(الطعن رقم ١٢٦٨١ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢١)

تقليد

١. لما كانت المادة ٣٧ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية قد عرفت الرسم الصناعي بأنه " كسل ترتب للخطوط أو كل شكل جسم بألوان أو بغير ألوان لاستخدامه في الإنتاج الصناعي بوسيلة آلية أو يدوية أو كيميائية " وكانت المادة ٤٨ منه تعاقب كل من قلد موضوع رسم أو نموذج صناعي تم تسجيله وفقا لهذا القانون بالعقوبات المنصوص عليها في صدر هذه المادة ، وكان يكفي لتحقيق أركان جريمة تقليد الرسم الصناعي المنصوص عليها في هذه المادة والتي قصد بها حماية الرسوم والنماذج الصناعية أن يوجد تشابه في الرسم أو النموذج من شأنه أن يخدع المتعاملين بالسلعة التي قلد رسمها أو نموذجها وذلك بصرف النظر عما يكون قد أثبت فيها من بيانات تجارية نص عليها القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية وهي التي عرفتها المادة ٢٦ من هذا القانون بأنها كل إيضاح يتعلق بعدد البضائع أو مقدارها أو مقاسها أو بالجهة التي صنعت فيها وطريقة صنعها والعناصر الداخلة في تركيبها واسم المنتج أو الصانع لها ووجود براءات اختراع أو غيرها من حقوق الملكية الصناعية والاسم أو الشكل الذي تعرف به أوجب المادة ٣٧ منه أن تكون هذه البيانات مطابقة للحقيقة وذلك بقصد حماية جمهور المستهلكين من كل تضليل في شأن حقيقة ما يعرض عليه من منتجات . ولما كان محل تطبيق كل من القانونين يختلف عن الآخر ولكل منهما أحكام خاصة متميزة ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلط بين القانونين فقال بانتفاء جريمة تقليد الرسم الصناعي المسجل بسبب اختلاف البيانات التجارية في كل من الرسمين فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله وتكون الأحكام بهذا الخطأ قد حجت نفسها عن بحث عناصر جريمة تقليد الرسم الصناعي التي اقامها الطاعن على المتهم . ولا يصلح عوار الحكم أنه تساند في

قضائه بالبراءة إلى دعامة أخرى هي قوله من بعد إنه لم يثبت تسجيل الرسم الصناعي الخاص بالطاعن ذلك بأن ما أثبتته المحكمة في مدوناته من تسجيل هذا الرسم تحت رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٩ ومن أن الطاعن قدم شهادة التسجيل يناقض ما انتهى إليه عدم ثبوت تسجيله . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون فضلا عن الخطأ في تطبيق القانون معيبا بالتناقض والقصور في السبب .

(الطعن رقم ١٢٦٣٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٤/١٩)

٢. لما كان من المقرر أن جريمة الحيازة بقصد الترويج وإن استلزمت فضلا عن القصد الجنائي العام ، قصدا خاصا هو نية دفع العملة المقلدة إلى التداول مما يتعين معه على الحكم استظهاره إلا أن المحكمة لا تلتزم بإثباته في حكمها على استقلال متى كان ما أورده عن تحقق الفعل المادى يكشف بذاته عن توافر تلك النية الخاصة التي يتطلبها القانون وذلك ما لم تكن محل منازعة من الجانب فإنه يكون متعيّنا حينئذ على الحكم بياها صراحة وإيراد الدليل على توافرها وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه حاز بقصد الترويج العملات الورقية المقلدة المضبوطة وأورد على ذلك أدلة سائفة - من أقوال شاهد الإثبات واعتراف المتهم والمتعاملين معه وتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها لما أورد في تحصيله لواقعة الدعوى أنه والمتهمين الآخرين يروجون العملات المقلدة وكان الطاعن لا يدعى أن هناك هدفا غير الترويج في مجازته للعملات المضبوطة فإن منعه في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن عدم تحدث الحكم صراحة وعلى استقلال عن علم الطاعن بتقليد الأوراق المالية التي يتعامل بهذا يعيبه ما دامت الوقائع كما أثبتته تفيد توافر هذا العلم لديه وكان فيما أوردته الحكم ما يوفر علم الطاعن بتقليد هذه الأوراق وهذا العلم من حقيق محكمة

الموضوع تستقل به وتستخلصه من الوقائع والعناصر المطوَّحة عليها ، فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١١٢٨٦ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٥/١٠)

٣. لما كانت الحماية الجنائية لجرائم التزيف والترويج في قانون العقوبات المصري تشمل جميع أنواع العملة المعدنية والورقية ، سواء كانت عملة وطنية أو أجنبية . والمراد بالعملة وسيلة الدفع القانونية التي تضعها الدولة لتحمل قيمة محددة وتخصصها للتداول في المعاملات وتفرض الالتزام بقبولها ويستوى في العملة المزيفة والمروجة أن تكون وطنية أو أجنبية ، وهو مظهر للتعاون الدولي على محاربة تزيف العملة وترويجها ، فضلا عن أن العملة الأجنبية على الرغم من عدم تداولها القانوني في مصر - بالمعنى المتقدم - فيحدث التعامل بها أو التحويل منها أو إليها بالشروط والأوضاع التي يقررها وزير الاقتصاد وقد ذهبت اتفاقية جنيف في عام ١٩٢٩ إلى عدم التمييز بين العملة الوطنية أو الأجنبية قى صدر الحماية ، وجاء القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ محققا هذا الحكم بما أدخله من تعديل على المادة ٢٠٢ من قانون العقوبات ساوى بمقتضاه بين العملة الوطنية والعملة الأجنبية فأصبح نصها " يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من قلّد أو زيف أو زور بأية كيفية عملة ورقية أو معدنية متداولة قانونا في مصر أو في الخارج .." وكذا ما نص عليه القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بإضافة المادة ٢٠٢ مكررا إلى قانون العقوبات بالعقاب على تقليد أو تزيف أو تزوير العملات التذكارية الأجنبية متى كانت الدولة صاحبة العملة المزيفة تعاقب على تزيف العملة التذكارية المصرية . هذا إلى أن القيود الموضوعة على التعامل بالعملة الأجنبية في مصر لا تلغى صفة التداول القانوني عن هذه العملة ما دامت معترفا بتداولها داخل الدولة التي أصدرتها ، ومن ثم يجب أن تكون العملة المزيفة والمروجة متداولة قانونا في مصر أو في الخارج ويتوافر التداول القانوني متى فرض القانون على الجميع الالتزام بقبول العملة في التداول القانوني أن العملة قد صدرت من الحكومة ، باعتبارها أمّا وحدها التي تملك سلطة إصدار العملة وإذا كان الطاعن لا ينزع في أن العملة الورقية الأجنبية المقلدة المضبوطة

" ورقة من فئة المائة دولار أمريكي " متداولة قانونا في الخارج ، فإن الواقعة موضوع الدعوى لما ينطبق عليه نص المادتين ٢٠٣، ٢٠٢ من قانون العقوبات ، ويكون الحكم المطعون فيه قد صادف هذا النظر ، قد اصاب صحيح القائلون ، ولا عليه إن التفت عما أثاره الطاعن في هذا الخصوص من أن مدونات الحكم حلت من بيان القانون أو القرار الذى يسمح بموجبه للورقة المالية من فئة المائة دولار الأمريكي بالتداول - على فرض إثباته - باعتباره دفعا قانونيا ظاهر البطلان . هذا فضلا عن أن الحكم وقد أورد مؤدى المادتين ٢٠٢ و ٢٠٣ من قانون العقوبات في صلبه ، يكون قد أفصح - بما لا يدع مجالا للشك - عن معاملة الطاعن بما ، بما يتحقق به مراد الشارع من الإشارة إلى نص القانون الذى حكم بموجبه .

(الطعن رقم ١١٢٨٦ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٥/١٠)

٤. لما كان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل الصادر في شأنه العلامات التجارية قد عرف العلامة التجارية في المادة الأولى منه ونص في المادة الثالثة على أنه يعتبر من قام بتسجيل العلامة التجارية مالكا لها دون سواء ولا تجوز المنازعة في ملكية إذا استعملها من قام بتسجيلها بصفة مستمرة خمس سنوات على الأقل من تاريخ التسجيل دون أن ترفع بشأنها دعوى حكم بصحتها ثم نظم في المادة السادسة وما بعدها إجراءات التسجيل وإفراد المادة ٣٣ منه لبيان العقوبات التى يتعين تطبيقها على ١ - من وزر علامة تم تسجيلها طبقا للقانون أو قلدها بطريقة تدعو إلى تضليل الجمهور وكل من استعمل بسوء القصد علامة مزورة أو مقلدة . ٢ - من وضع بسوء القصد على منتجاته علامة مملوكة للغير . لما كان ذلك ، فإن الشارع يكون قد أفصح عن مراده بأن مناط الحماية التى أسبغها على ملكة العلامة التجارية بتأثير تقليدها أو استعمالها من غير مالكيها هو بتسجيلها والذى يعتبر ركنا من أركان جريمة تقليدها .

(الطعن رقم ١٥٥٦٧ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٩/٢١)

٥. لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يستظهر ما إذا كانت العلامة المؤتم تقليدها

قد سجلت وما بينها وبين العلامة المقلدة من وجوه التشابه فإنه يكون معيها بالقصور مما يعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإعادة بالنسبة لجميع التهم المسندة للطاعنين ما دام أن الحكم اعتبرها جرائم مرتبطة وقضى بالعقوبة المقررة لأشدها عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٥٥٦٧ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٩/٢١)

٦. لما كان من المقرر أن التقليد يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد والعبرة فيه بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف بحيث يكون من شأنه أن ينخدع به الجمهور في المعاملات ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المسترجعة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثابتها بالحكم وإلا كان قاصرا . وكان من المقرر أن القاضي في المواد الجنائية إنما يستند في ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذي يقتنع به وحده ، ولا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأى غيره ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يبين أوجه التشابه بين كل من الخاتم الصحيح والخاتم المقلد ومدى انخداع الجمهور بهذا الخاتم الأخير ، واكتفى في ثبوت التقليد برأى رئيس شئون العاملين ومدير مكتب الهيئة للتأمينات الاجتماعية في هذا الخصوص يكون قاصرا السبب .

(الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢٢)

٧. لما كان مناط الارتباط في حم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات هو كون الجرائم المرتبطة قائمة لم يقض في إحداها بالبراءة ، وكانت احكامه قد خلصت في منطق سائق إلى قيام الارتباط بين جرمي الشروع في تقليد العملة الورقية وحيازة أدوات مما تستعمل في التقليد ارتباطا لا يقبل التجزئة ، فقد وجب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وهي عقوبة الشروع في التقليد فإذا أسفر تمحيص احكامه لدفاع الطاعن عن تحقق موجب الإعفاء من العقاب في جريمة الشروع في التقليد فإذا أسفر تمحيص احكامه لدفاع الطاعن عن تحقق موجب الإعفاء من العقاب في جريمة الشروع في

التقليد ، امتنع عليها توقيع عقوبة الجريمة الأخف وهي جريمة حيازة أدوات مما تستعمل في التقليد .

(الطعن رقم ٢٥٤٨٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢١)

٨. إذ كانت العلامات المعاقب على تقليدها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات هي الإشارات والرموز الخاصة ببعض المصالح الأميرية أو السلطات العامة والتي تصطلح على استعمالها لغرض من الأغراض أو الدلالة على معنى خاص أيا كان نوعها أو شكلها وهي تنطبق على الآلة التي تشمل على اصل العلامة أو علسى الأثر الذى ينطبع عند استعمالها ولما كان الخاتم الذى تم تقليده إنما هو شعار خاص بمركز قبل و صدر شيرا اصطلاح على استعماله لغرض معين هو الختم به على الشهادات الصحية المستوفية لشروطها فهو بهذه المثابة يعتبر علامة مميزة له ودالة عليه وتقليده لا شك فعل مؤثم .

(الطعن رقم ٨٧١٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٤)

٩. المقصود بالتقليد هو المحاكاة التى تدعو إلى تضليل الجمهور لما يبين العلامتين الصحيحة والمقلدة من أوجه التشابه .

(الطعن رقم ٥٦٤١ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠١/٢/٩)

تلبس

١. لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " تحصل الواقعة في أنسه تنفيذاً للأمر الصادر بضبط المساعد ونسليمه لما نسب إليه من غياب عن وحدته العسكرية ، توجه النقيب ضابط مباحث مركز شرطة شبين القناطر وبصحته الملازم أول إلى منزل المذكور فأبصره خارجاً من مسكنه وما أن شاهدهما حتى أسرع بالفرار محاولاً الهرب فأسرعه خلفه إلا أنه سقط على الأرض وتمكننا من ضبطه فإذ به تتايه حالة من الارتباك الشديد جعلتهما يشتبهان في أمره ، وبتفتيشه وقائياً عشر بداخل الجيب الأيمن الجانبي الكبير للصديري الذي كان يرتديه المذكور حال ضبطه على طريقتين بداخلهما مادة " الخشيش المخدر " كما عشر بداخل الجيب الأيسر الجانبي الكبير لسذات الصديري على لفافتين من البلاستيك بداخل كل منهما كمية كبيرة من مخدر الأفيون ، كما عشر بذات الجيب على مبلغ ١٤٠ جنيهاً من فئات ورقية مختلفة " . وقد أورد الحكم على ثبوت الواقعة - على السياق المتقدم - أدلة مستفاه من أقوال الضابطين وما ورد بتقرير المعامل الكيماوية ، وأورد لدى تحصيله شهادة الشاهدين ورده على الدفع ببطان أمر القبض ان ضابط فرخ التحريات بإدارة الشرطة العسكرية أرسل كتاباً لمركز الشرطة تضمن أمراً بضبط الطاعن وهو مساعد بالقوات المسلحة ، لارتكابه جريمة الغياب عن وحدته العسكرية . لما كان ذلك ، وإن كان الضابط الذي أصدر الأمر بـالقبض على الطاعن لا يعدو أن يكون من مأموري الضبط القضائي عملاً بنص المادة ٢/١٢ من قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ومن ثم لا يملك حق إصدار هذا الأمر وبالتالي يكون أمره ذاك قد وقع باطلاً ، إلا أن كتابه - سالف البيان - تضمن إبلاغ الشرطة بوقوع جريمة الغياب عن الوحدة العسكرية وباسم مرتكبها وهو الطاعن . لما كان ذلك ، وكان البين من

الأوراق - وهو ما لا يمارى الطاعن في صحته - أن الضابطين شاهدا الطاعن يقف بالطريق بدائرة اختصاصها المكاني ، فإنما يكونان بذلك قد شاهدا الجريمة المذكورة - وهي من الجرائم المستمرة المعاقب عليها بالحبس عملا بالمادة ١٥٦ من قانون الأحكام العسكرية المعدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٣ - وهى في حالة تلبس كما شاهدا مرتكبها . لما كان ذلك ، وكان قسانون الأحكام العسكرية متقدم الذكر قد نص في المادة العاشرة منه على أن " تطبق فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القانون النصوص الخاصة بالإجراءات والعقوبات الواردة في القوانين العامة " وكانت المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية قد أباحت لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات والجح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اقمامه ، فإن قيامهما بالقبض على الطاعن يكون متفقاً وصحيح القانون . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١/٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية قد أجازت لمأمور الضبط القضائي في هذه الحالة أن يفتش المقبوض عليه ، فإن القبض على الطاعن وتفتيشه يكونان قد تمما صحيحين ، و يكون الحكم وقد انتهى إلى رفض الدفع بطلانهما قد صادف صحيح القانون ، ولا يغير من ذلك ما قد يتضح فيما بعد بالنسبة لجريمة الغياب عن الوحدة العسكرية التي ارتكبها الطاعن ، لما هو مقرر من أن الأصل في الأعمال الإجرائية أنها تجرى على حكم الظاهر وهي لا تبطل من بعد نزولا على ما يتكشف من أمر الواقع . لما كان ذلك ، فإن النعي على الحكم في هذا الشأن لا يكون سديداً.

(الطعن رقم ١٦١١٣ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٩/٢/١٧)

٢ . لما كانت المادتان ٣٤، ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلتان بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ المتعلق بضمان حريات المواطنين قد أجازتا لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات أن يقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل

كافية على اتمامه ، فإذا لم يكن حاضرا جاز للمأمور إصدار أمر بضبطه وإحضاره ، كما أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن ضابط الواقعة قام بضبط الطاعن الأول وتفتيش مسكنه نفاذا لإذن النيابة العامة فعر على المستندات المزورة التي عددها الحكم بمذوناته وقد دله على أن الطاعن الثاني شريكه في التزوير ومن ثم فإن انتقال مأمور الضابط القضائي إلى الطاعن الثاني وضبطه يكون إجراء صحيحا في القانون إذا ضبط المستندات المزورة بمسكن الطاعن الأول تكون الجريمة متلبسا بها مما يبيح لمأمور الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها بغير إذن من النيابة العامة ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن الثاني من بطلان القبض عليه دفاع قانوني ظاهر البطلان ولا على الحكم إن التفت عن الرد عليه . هذا فضلا عن أنه لا جدوى من النعي على الحكم عدم الرد على الدفع ببطلان القبض على الطاعن الثاني ما دام البين من الواقعة كما صار إثابتها في الحكم ومن استدلاله أن الحكم لم يستند في الإدانة إلى دليل مستمد من القبض المدعى ببطلانه وإنما أقام على الدليل المستمد من أقوال شهود الإثبات وتقارير قسم أبحاث التزيف والتزوير وهو دليل مستقل عن القبض ويكون ما يثيره الطاعن الثاني في هذا الشأن غير مقبول .

(الطعن رقم ٥٧٦٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١١/٣/١٩٩٩)

٣. ولئن كان تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفايتها لقيام حالة التلبس أمرا موكلا لتقدير محكمة الموضوع دون معقب إلا أن ذلك مشروط بأن تكون الأسباب والاعتبارات التي بنيت عليها المحكمة هذا التقدير صالحة ، لأن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، وكان مؤدى ما أورده الحكم المطعون فيه في معرض بيانه لواقعة الدعوى ، وما حصله من أقوال الضابط - على السياق المتقدم - لا يبين منه أنه قد تبين أمر

الأسلاك الكهربائية التي اشتراها الطاعن من أحد الأحداث لإعادة بيعها بأسعار أعلى والمخطور تداولها والتي تستخدم في توصيل التيار الكهربائي للمنازل قبل إمساكه به ، وكان مجرد معرفة الضابط المذكور الذي ألقى القبض عليه بأنه يعمل في الإتجار في المهمات والأدوات الكهربائية الخطورة والمتحصلة من السرقة ، ليس فيها ما يرر القبض عليه وتفتيش محله لعدم توافر المظاهر الخارجية التي تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة إخفاء أشياء متحصلة من جناية سرقة المسندة إليه وتوافر بها حالة التلبس التي تتيح لمأمور الضبط القضائي القبض عليه وتفتيش محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه أغفل الدفع ببطلان القبض والتفتيش لعدم توافر حالة التلبس ولعدم وجود إذن من النيابة العامة إيرادا وردا مما يعيبه بالقصور في التسيب إذا أنه من أوجه الدفاع الجوهرية التي تعين الرد عليها سيما وأنه اعتمد - بين ما اعتمد عليه - في الإدانة على شهادة من أجرى هذا الإجراء ونتيجة التفتيش التي أسفرت عن ضبط الأسلاك الكهربائية موضوع الجريمة ولا يعصم الحكم من هذا الخطأ ما قام عليه من أدلة أخرى لما هو مقرر من أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهي إليه لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم .

(الطعن رقم ٢١٦٤٦ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٢٢)

٤. من المقرر في قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو بإدراكها بحاسه من حواسه ، ولا يغنيه عن ذلك تلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل من الغير شاهدا كان أو متهما يقر على نفسه ما دام هو لم يشهدها أو يشهد أثرا من آثارها ينبئ بذاته عن وقوعها .

(الطعن رقم ٢١٦٤٦ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٢٢)

٥. لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفع الطاعن ببطلان القبض والتفتيش ورد عليه في قوله " ثابت بالأوراق من أن المتهم الأول قد أقر بمحضر جمع الاستدلالات بأنه يقوم بتزويرها المستندات المضبوطة معه بالاشتراك مع المتهم الثاني نظير مقابل مادی وأرشد عن مكان إقامته ، فانتقل ضابط الواقعة إلى حيث يقطن المتهم الثاني وأفهمه أنه حضر من قبل المتهم الأول طالبا منه إحدى شهادات الخبرة التى يقوم بتزويرها فأعطاه إياها وعناظرهما تين أنهما مثل تلك الشهادات المزورة المضبوطة بسيارة المتهم الأول ، مما تتوافر معه قيام حالة التلبس التى تبيح القبض والتفتيش وبعد تقديم المتهم الثانى شهادة الخبرة المزورة طوعية واختيارا قام ضابط الواقعة بالقبض عليه وتفتيش مسكنه حيث عثر بداخل إحدى حجراته على قطعة من فئة العشرة قروش ومجموعة من الأحبار والمزيلات وأدوات التزوير المضبوطة ، مما يضحى معه هذا الدفع قد جاء على غير سند وأساس من الواقع والقانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر أن الطاعن هو الذى قدم شهادة مزورة من مثل الشهادات المزورة المضبوطة مع المتهم الأول إلى الضابط طوعية واختيارا وقبل أن يقبض عليه ويفتش مسكنه ، فإن الجريمة تكون فى حالة تلبس تبيح القبض والتفتيش ويكون ضبط هذه الشهادة المزورة وما تلاه من قبض وتفتيش أسفر عن ضبط باقى المضبوطات صحيحا فى القانون .

(الطعن رقم ١٢٥٨٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٥/١٨)

٦. لما كان الحكم قد عرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش لانقضاء حالة التلبس واطرحه بقوله " إن الدفع بانقضاء حالة التلبس وأن تخلص المتهم من اللقافة التى كانت يجوزته ليس إراديا وإنما نتيجة الخوف من ضابط الواقعة فردود عليه أن الثابت من أوراق الدعوى ضابط الواقعة ما تطمئن المحكمة له من شهادته أن

المتهم قد نزل من السيارة التي كان يستقلها حاملا للقفاز المضبوطة محاولا الابتعاد عن مكان الضبط وألقى بالقفاز ، فإن هذا الذي بدر من المتهم يعد تخليا إراديا وأنه وضع بهذا التصرف نفسه موضوع الشك والريبة والتي تطمئن لضابط الواقعة حين ضبطه وتفتيشه ويكون الإجراء الذي تم مع المتهم قد صادف صحيح القانون والدفع المبدي في غير محله " ولما كان الحكم - على السياق المتقدم - قد استظهر في بيانه واقعة الدعوى وفي رده على دفاع الطاعن ببطالان إجراءات القبض والتفتيش لانتفاء حالة التلبس أن الطاعن هو الذي أسقط القفاز أرضا في محاولة للتخلص منها وبفض ضابط الواقعة لها عثر فيها على المخدر ، وأبان الحكم أ، تخلى الطاعن عن المخدر لم يك وليد سعى مقصود أو إجراء غير مشروع بل كان طوعية واختيارا فإن الجريمة تكون في حالة تلبس تبيح القبض والتفتيش ، ولا يؤثر في توافر هذه الحالة ما يشير الطاعن من أن الضابط لم يشاهد ما حوته القفاز قبل القبض عليه لما هو مقرر من أنه يكفي للقول بقيام حالة التلبس بإحراز المخدر أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة . ولا يشترط أن يكون من شاهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها ، بل إنه يكفي في ذلك تحقق تلك المظاهر ، والبت في ذلك من صميم عمل محكمة الموضوع ، وإذا ما كان ذلك فإن الحكم إذ قضى برفض الدفع ببطالان إجراءات القبض والتفتيش يكون سديدا في القانون .

(الطعن رقم ١٢٢٦٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٢٣)

٧. لما كانت المادة ١/٤١ من الدستور قد نصت على أن " الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس وفيما عدا حالة التلبس ، لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة وذلك وفقا لأحكام القانون " . وكان مؤدى هذا النص أن أى قيد

يرد على الحرية الشخصية بوصفها حقاً طبعياً من حقوق الإنسان ، يستوى في ذلك أن يكون القيد قبضاً أو تفتيشاً أو حبساً أو منعا من التنقل أو كان دون ذلك من القيود ، لا يجوز إجراؤه إلا في حالة من حالات التلبس كما هو معرف قانوناً ، أو بإذن من السلطات القضائية المختصة ، ولا يغير من ذلك عبارة " وفقاً لأحكام القانون " التي وردت في نهاية تلك المادة ، بعد إيرادها الحالتين اللتين يجوز فيهما القبض والتفتيش على السياق المتقدم ، لأن هذه العبارة لا تعني تفويض الشارع العادى في إضافة حالات أخرى تبيح القبض على الشخص وتفتيشه ، والقول بغير ذلك يقضى إلى إمكان تعديل نص وضعه الشارع الدستورى بإرادة الشارع القانونى وهو ما لا يفيد نص المادة ٤١ من الدستور ، وإنما تشير عبارة " وفقاً لأحكام القانون " إلى الإحالة إلى القانون العادى في تحديد الجرائم التى يجوز فيها صدور الأمر بالقبض على الشخص وتفتيشه وبيان كيفية صدوره إلى غير ذلك من الإجراءات التى يتم بها القبض والتفتيش . لما كان ذلك ، فإن ما قضى به الدستور في المادة ٤١ منه من عدم جواز القبض والتفتيش في غير حالة التلبس إلا بأمر يصدر القاضى المختص أو النيابة العامة وفقاً لأحكام القانون ، يكون حكماً قابلاً للإعمال بذاته ، وما نصت عليه المادة ١٩١ من الدستور يبقى صحيحاً نافذاً ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقاً للقواعد والإجراءات المقررة في هذا الدستور لا ينصرف حكمها بداهة إلا إلى التشريع الذى لم يعتبر ملغياً أو معدلاً بقوة نفاذ الدستور ذاته بغير حاجة إلى تدخل من الشارع القانونى . لما كان ذلك ، وكان مفاد ما قضى به نص المادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية من تخويل مأمور الضبط القضائى الحق في تفتيش الشخص إذا قامت ضده أثناء تفتيش منزل المتهم قرائن قوية على أنه يخفى معه شيئاً يفيد في كشف الحقيقة ، دون أن يصدر أمر قضائى ممن يملك سلطة إصداره ، أو أن تتوافر في حقه حالة التلبس يخالف حكم المادة

٤١ من الدستور على النحو المتقدم ، فإن المادة ٤٩ من قسانون الإجراءات الجنائية تعتبر منسوخة ضمناً بقوة الدستور نفسه منذ تاريخ العمل بأحكامه دون تربص صدور قانون أدنى ، ولا يجوز الاستناد إليها في إجراء القبض والتفتيش منذ ذلك التاريخ .

(الطعن رقم ١٩١٧٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٧)

٨. من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضابط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو إدراكها بحاسة من حواسه ، وكانت الواقعة من أورها الحكم المطعون فيه ليس فيها ما يدل - على أن الجريمة شوهدت في حالة من حالات التلبس المبينة على سبيل الحصر بالمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، كما خلت أيضا من بيان أن أمرا بالقبض على المطعون ضدها وتفتيشها قد صدر من جهة الاختصاص وكان الحكم المطعون فيه قد رتب على ذلك انعدام كل أثر لهذا التفتيش من عثور على المخدرات معها واستبعد الدليل المستمد من ذلك الإجراء الباطل وذلك من بعد أن فطن - لا مشاحة - إلى أن المادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية نسخت بالمادة ١/٤١ من الدستور ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ١٩١٧٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٧)

٩. لما كان الحكم قد عرض للدفع ببطالان القبض والتفتيش ورد عليه بقوله " وحيث إنه يعن الدفع ببطالان القبض والتفتيش لوقوعهما في مكان خاص بدون إذن من النيابة فإن من المقرر أن التفتيش الذي يجرمه القسانون على رجال الضبطية القضائية هو الذى يكون في إجراءات اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك حرمة المساكن فيما عدا أحوال التلبس والأحوال الأخرى التى منحهم فيها القانون حق القبض والتفتيش بنصوص خاصة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لرجال السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة

المنشورة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح وهو إجراء إداري مقيّد بالغرض منه ولا يتجاوز إلى التعرض لجريمة الأشخاص واستكشاف الأشياء المغلقة ما لم يدرك مأمور الضبط القضائي بحسه قبل التعرض لها كنه ما فيها مما يجعل أمر حيازتها أو احترازها جريمة فيكون التفتيش في هذه الحالة قائما على حالة التلبس لا على حق ارتياد المحال العامة والإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح وكان الضابط لدى دخول محل المتهم وهو من المحال العامة المباح دخولا للجمهور المتعامل معه قد أدرك بحاسة الشم انبعاث رائحة الحشيش من تعاطي الشخص وتفتيشه وبيان كيفية صدوره إلى غير ذلك من الإجراءات التي يتم بها القبض والتفتيش . لما كان ذلك ، فإن ما قضى به الدستور في المادة ٤١ من عدم جواز القبض والتفتيش في غير حالة التلبس إلا بأمر يصدر من القاضي المختص أو النيابة العامة وفقا لأحكام القانون ، يكون حكما قابلا للإعتقال بذاته ، وما نصت عليه المادة ١٩١ من الدستور من أن " كل ما قرره القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا نافذا ومع ذلك يجوز إلغاؤه أو تعديلها وفقا للقواعد والإجراءات المقررة في هذا الدستور لا ينصرف حكمها بداهة إلا إلى التشريع الذي لم يعتبر ملغيا أو معدلا بقوة نفاذ الدستور ذاته بغير حاجة إلى تدخل من الشارع القانوني . لما كان ذلك ، وكان مفاد ما قضى به نص المادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية من تحويل مأمور الضبط القضائي الحق في تفتيش الشخص إذا قامت ضده أثناء تفتيش منزل المتهم قرائن قوية على أنه يخفي معه شيئا يفيد في كشف الحقيقة ، دون أن يصدر أمر قضائي ممن يملك سلطة إصداره ، أو أن تتوافر في حقه حالة التلبس يخالف حكم المادى ٤١ من الدستور على النحو المتقدم ، فإن المادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية تعتبر منسوخة ضمنا بقوة الدستور نفسه منذ تاريخ العمل بأحكامه دون ترخيص

صدر قانون أدنى ، ولا يجوز الاستناد إليها في إجراء القبض والتفتيش منذ ذلك التاريخ .

(الطعن رقم ١٩١٧٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٧)

١٠. من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو إدراكها بحاسة من حواسه ، وكانت الواقعة كما أوردتها الحكم المطعون فيه ليس فيها ما يبدل - على أن الجريمة شوهدت في حالة من حالات التلبس المينة على سبيل الحصر بالمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، كما خلت أيضا من بيان أن أمرا بالقبض على المطعون ضدها وتفتيشها قد صدر من جهة الاختصاص وكان الحكم المطعون فيه رتب على ذلك انعدام كل أثر لهذا التفتيش من عثور على المخدر معها واستبعد الدليل المستمد من ذلك الإجراء الباطل وذلك من يحد أن فطن - لا مشاحة - إلى أن المادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية نسخت بالمادة ١/٤١ من الدستور ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو الخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ١٩١٧٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٧)

١١. لما كان الحكم قد عرض للدفع بطلان القبض والتفتيش ورد عليه بقوله " وحيث إنه يعن الدفع بطلان القبض والتفتيش لوقوعهما في مكان خاص بدون إذن من النيابة فإن من المقرر أن التفتيش الذي يجرمه القانون على رجال الضبطية القضائية هو الذي يكون في إجراءات اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك حرمة المساكن فيما عدا أحوال التلبس والأحوال الأخرى التي منحهم فيها القانون حق القبض والتفتيش بنصوص خاصة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لرجال السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول أقال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح وهو إجراء إداري مقيد بالغرض منه ولا يتجاوز إلى التعرض لحرية الأشخاص واستكشاف الأشياء المغلفة

ما لم يدرك مأمور الضبط القضائي بحسه قبل العرض لها كنه ما فيها مما يجعل أمر حيازتها أو إحرازها جريمة فيكون التفتيش في هذه الحالة قائما على حالة التلبس لا على حق ارتياد الخال العامة والإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح وكان الضابط لدى دخول محل المتهم وهو من الخال العامة المباح دخولها للجسمهون المتعامل معه قد أدرك بحاسة الشم انبعاث رائحة الحشيش من تعاطي النرجيلة كما أدرك بحاسة الرؤية يتخلى عن لفافة بإرادته واختياره وبالتقاطها وفضها وجد بها مخدر الحشيش في الوقت الذي كان أمامه على المنضدة قطعتان من الحشيش كل هذه المظاهر والدلالات تدل على أن المتهم كان في حالة تلبس تبيح لرجل الضبط القبض على المتهم وتفتيشه الأمر الذي يكون معه هذا الدفع على غير سند صحيح وتري المحكمة الالتفات عنه " . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم بمدوناته من أن دخول الضابط إلى محل الطاعن الذي كان مفتوحا - بما لا يجادل فيه الطاعن بأسباب طعنه - بعد المواعيد المقررة لاستبيان سبب فتحه في ذلك الوقت فإن دخوله يكون مشروعا ، وكان في مشاهدة الضابط للطاعن حال تعاطيه النرجيلة التي تبعث منها رائحة مخدر الحشيش وتحليه عن الجوهر المخدر والقاذو على الأرض دون اتخاذ أى إجراء من الضابط الذي كلن دخوله الخل مشروعا الأمر الذي يكون معه تخلى الطاعن عن المخدر قد حصل طوعية واختيارا مما يشكل جريمة متلبس بها تبيح القبض ، وكان ما أورده الحكم في الرد على الدفع بطلان القبض والتفتيش كاف وسانغ ويتفق وصحيح القانون .

(الطعن رقم ٢٢٠٣١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٥)

١٢ . لما كان الاستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف فإن طلب الضابط تحقيق الشخصية من المطعون ضده لاستكشاف أمره يعد استيقافا لا قبضا

ويكون تخليه بعد ذلك عن عبلة النقاب التي تقطعها الضابط وتبين له أن بداخلها المخدر قد تم طواعية واختيارا بما يوافر قيام حالة التلبس التي تبيح القبض والتفتيش .

(الطعن رقم ٣٢٠١ لسنة ٦١ ق جلسة ١٤/١٢/١٩٩٩)

١٣ . من المقرر أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه وإدراكها بحاسة من حواسه ولا يغيث عن ذلك تلقى نبأها عن طريق النقل من الغير شاهدا كان أم متهما يقر على نفسه ، ما دام هو لم يشهدها أو يشهد أثرًا من آثارها ينشئ بذاته عن وقوعها . لما كان ذلك ، وكانت الوقائع - على ما جاء به الحكم المطعون فيه - على النحو السالف بيانه أنه تم القبض على الطاعن وتفتيشه لمجرد كونه متواجدا مع المأذون بتفتيشه دون أن يكون إذن النيابة العامة صادرا بتفتيشه أو تفتيش من عساه يكون موجودا مع المأذون بتفتيشه ، لدى تنفيذه ، ودون قيام حالة من حالات التلبس بالجريمة كما هو معروف قانونا أو توافر حالة تميز القبض عليه وبالتالي تفتيشه ، فإن تفتيشه يكون باطلا ، ويطل كذلك كل ما ترتب عليه تطبيقا لقاعدة كل ما يترتب على الباطل فهو باطل ، ويكون ما أسفر عنه ذلك التفتيش وشهادة من أجراه قد وقعت باطلة ، لكونها مرتبة عليه ولا يصح التعويل على الدليل المستمد منها في الإدانة .

(الطعن رقم ٢٣٧٦٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٧/١/٢٠٠٠)

١٤ . لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع بطلان القبض ورد عليه في قوله " لما كان تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بما وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفايتها لقيام حالة التلبس أمرا موكولا إلى محكمة الموضوع دون معقب عليها ما دامت الأسباب التي بنت عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، وإذ قرر المتهم بتحقيقات النيابة على ما سلف بيانه أن والد المجني عليه الأمر الذي يكون معه ضبط والد المجني عليه وعمه

للمتهم وقد تم عقب اعتدائه على الجنى عليه ببرة يسيرة الأمر الذى أجازته المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية الأمر الذى يكون معه ضبط المتهم بمعرفة والد وعم الجنى عليه قد تم صحيحا ، ومن ثم فقد جاء الدفع المبدى من دفاع المتهم بمجلسه ببطلان القبض على المتهم على غير سند ويتعين رفضه . " وهذا الذى انتهى إليه الحكم ، صحيح فى القانون ذلك بأن المادتين ٣٨،٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية أجازتا لغير مأمورى الضبط القضائى من آحاد الناس أو من رجال السلطة العامة تسليم وإحضار المتهم إلى أقرب مأمور للضبط القضائى فى الجنايات أو الجنح التى يجوز فيها الحبس الاحتياطى أو الحبس على حسب الأحوال ، متى كانت الجناية أو الجنحة فى حالة تلبس ، وتقتضى هذه السلطة - على السياق المتقدم - أن يكون لآحاد الناس أو رجال السلطة العامة العامة التحفظ على المتهم وجسم الجريمة الذى شاهده معه أو ما يتولى على هذا الجسم بحسبان ذلك الإجراء ضروريا ولازما للقيام بالإجراء الذى استنه القانون وذلك كما يسلّمه إلى مأمور الضبط القضائى . لما كان ذلك ، وكان ما فعله والد الجنى عليه وعمه بوصفهما من آحاد الناس من اقتياد للطاعن بعد اعتدائيه على الجنى عليه إلى مأمور الضبط القضائى ومن إبلاغهما بما وقع منه لا يعدو - فى صحيح القانون - أن يكون مجرد تعرض ماضى يقتضيه واجبهما فى التحفظ على المتهم بعد إذ شاهدا جريمة اعتدائه على الجنى عليه ببرة يسيرة ، وكان كفى لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ، وكان الثابت من مدونات الحكم أنه انتهى إلى قيام هذه الحالة استنادا إلى ما أورده فى هذا الخصوص - على النحو المتقدم - من عناصر سائغة لا يمارى الطاعن فى أن لها معنيها من الأوراق .

(الطعن رقم ١٥١٤٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٤)

١٥ . من المقرر أنه كفى لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ، وكان الثابت من مدونات الحكم أنه انتهى إلى قيام هذه الحالة استنادا إلى ما أورده فى هذا الخصوص - على النحو المتقدم - من عناصر سائغة لا يمارى الطاعن فى أن لها معنيها من الأوراق ، وكان تقدير

الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفايتها لقيام حالة التلبس أمرا موكولا إلى محكمة الموضوع دون معقب عليها مادامت الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها .

(الطعن رقم ١٥١٤٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٤)

١٦ . لما كانت المادتان ٣٧ ، ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية أجازتا لغير مأموري الضبط القضائي من آحاد الناس أو من رجال السلطة العامة تسليم وإحضار المتهم إلى أقرب مأمور للضبط القضائي في الجنايات أو الجنح التي يجوز فيها الحبس الاحتياطي أو الحبس على حسب الأحوال ، متى كانت الجنائية أو الجنحة في حالة تلبس ، وتقتضى هذه السلطة - على السياق المتقدم - أن يكون لآحاد الناس أو رجال السلطة العامة التحفظ على المتهم وجسم الجريمة الذي شاهده معه أو ما يتولى على هذا الجسم بحسبان ذلك الإجراء ضروريا ولازميا للقيام بالإجراء الذي استنه القانون وذلك كيما يسلمه إلى مأمور الضبط القضائي . لما كان ذلك ، وكان ما فعله والد المجني عليه وعمه بوصفهما من آحاد الناس من اقتياد للطاعن بعد اعتدائه على المجني عليه إلى مأمور الضبط القضائي ومن إبلاغهما بما وقع منه لا يعدو - في صحيح القانون - أن يكون مجرد تعارض مادي يقتضيه واجبهما في التحفظ على المتهم بعد إذ شاهدها جريمة هتك عرض في حالة تلبس كشفت عنها مشاهدتهما للمتهم بعد اعتدائه على المجني عليه ببرهة يسرة .

(الطعن رقم ١٥١٤٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٤)

١٧ . لما كان تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها ومسدى كفايتها لقيام حالة التلبس أمرا موكولا إلى محكمة الموضوع إلا أن ذلك مشروط أن تكون الأسباب والاعتبارات التي تبني عليها المحكمة تقديرها صالحة لأن

تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها . لما كان ذلك وكان سقوط اللقافة عرضا من الطاعن عند إخراج تراخيص سيارته لا يعتبر تخليا منه عن حيازتها القانونية ، وكان ما شهد به ضابط الواقعة بتحقيق النيابة - على السياق المتقدم - لا يبين منه أنه قد تبين محتوى اللقافة قبل فضاها فإن الواقعة على هذا النحو لا تعتبر من حالات التلبس الميئنه بطريق الحصر في المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية ولا تعد في صورة الدعوى من المظاهر الخارجية التي تنبئ بذاتها عن توافر جريمة متلبس بما تحجز لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم وتفتيشه وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على صحة هذا الإجراء فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٧)

١٨ . من المقرر في قضاء محكمة النقض أنه إذا كانت النيابة العامة بعد التحريات التي قدمها إليها رجال الشرطة قد أمرت بتفتيش شخص معين ومن قد يتصادف وجوده معه وقت التفتيش على أساس مظنة اشتراكه معه في الجريمة السبى أذن بالتفتيش من أجلها ، فإن الإذن الصادر بالتفتيش بناء على ذلك يكون صحيحا في القانون وبالتالي يكون التفتيش الواقع بناء عليه على المأذون بتفتيشه ومن كان يرافقه صحيحا أيضا دون حاجة إلى أن يكون المأذون بتفتيشه ، وإذا كان الحكم قد التزم هذا النظر وافر ما تم من إجراءات بالنسبة للطاعنة التي يعتبر الإذن قد شملها باعتبارها من المتواجدين في السيارة الذين أجاز تفتيشهم ، فإن منعى الطاعنة في هذا الصدد لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٢٥٦٠١ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٢)

١٩ . من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو بإدراكها بحاسة من حواسه ، ولا يغنيه عن ذلك تلقي نبأها عن طريق الرواية أو النقل من الغير شاهدا كلن ،

أم متهما يقر على نفسه ، ما دام هو لم يشهدا أو يشهد أنرا من آثارها تنبئ بذاته عن وقوعها ، كما وأنه ولئن كان تقدير الظروف التي تلابس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها . وتقدير كفايتها لقيام حالة التلبس أممو موكولا إلى تقدير محكمة الموضوع ، دون معقب ، إلا أن ذاك مشروط بأن تكون الأسباب والأعتبارات التي بنيت عليها الحكمه هذا التقدير صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها .

(الطعن رقم ٢٥٦٣٢ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١)

٢٠ . لما كان الحكم المطعون فيه يبه واقعة الدعوى في قوله نقلا عن أقوال شاهد الإثبات أنه " أثناء مروره بشارع ترعة الزمر بالمنيب لتفقد حالة الأمن والنظام العام شاهد المتهم واقفا يدير منضدة لألعاب القمار فطلب إليه تقديم ما يفيد تحقيق شخصيته وعندما أبرز من جيب جلبابه كارتية الحزب الوطني سقطت منه لفافة سلوفانية كبيرة عديعة اللون فالتقطها من الأرض وفضها فوجدتها تحتوى على قطعة من مادة الحشيش المخدر فأجرى تفتيشه فعثر بذات الجيب من جلبابه على لفافة سلوفانية أخرى صغيرة الحجم تحتوى على قطعة من مادة الحشيش المخدر أيضا . وأضاف أنه بسؤال المتهم في تحقيقات النيابة نفى ما نسب إليه وبمجلسة المحاكمة اعتصم بالإنكار ودفع محاميه بطلان القبض والتفتيش لانعدام حالة التلبس وطلب القضاء ببراءته وأورد الحكم في معرض رده على هذا الدفع بأن " المتهم هو الذى أوجد حالة التلبس المينة بعمله ويصح من ثم الاستشهاد عليه بضبطه معه على تلك الصورة " . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم أن الضابط لم يتبين محتويات اللفافة عرضا من الطاعن عند إخراج تحقيق شخصيته لا يعتبر تحليا منه عن حيازتها بل تظل رغم ذلك في حيازته القانونية وإذا كان الضابط لن يستين محتوى اللفافة قبل فضها ، فإن الواقعة على هذا النحو لا تعتبر من حالات التلبس المينة بطريق الحصر في المادة ٣٠ من قانون

الإجراءات الجنائية ، ولم تتوفر - في صورة الدعوى - مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ، وتبيح بالتالي لمأمور الضبط القضائي إجراء التفتيش ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على صحة هذا الإجراء ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٩٧٠١ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١٢)

٢١. من المقرر أن التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها ، ويكفي لتوافرها أن يكون شاهداً قد حضر ارتكابها بنفسه وأردك وقوعها بأية حاسة من واسه ، متى كان الإدراك بطريقة يقينية لا تختمل شكاً ، ويكفي في حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة معينة ، وكان مجرد وضع الراكب في وسيلة النقل العامة لشيء من متاعه على الأرض إلى جواره أو حوزته يقدمه دون أن ينكشف ما بداخله لا تتحقق به حالة من حالات التلبس التي حددها المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، كما أنه لا يفيد بذاته أن صاحب ذلك المتاع قد تخلى عنه ، ولا يبيح لمأمور الضبط القضائي أن يفرضه ليرى ما بداخله ما لم يلبس ذلك من الظروف أو يصاحبه من الأفعال ما ينشئ عن أن صاحب المتاع قد أراد التخلي عنه .

(الطعن رقم ٢٦٨٧٦ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٣)

٢٢. من المقرر أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو بادراكها بحاسة من حواسه ، ولا يغني عن ذلك تلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل من الغير شاهداً كان أو منهما يقر على نفسه ، ما دام هو لم يشاهدها أو يشهد أثراً من آثارها ينشئ بذاته عن وقوعها ، وكان مؤدى الواقعة التي أوردتها الحكم ليس فيها ما يدل على أن الجريمة شوهدت في حالة التلبس المينة على سبيل الحصر بالمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا يصح الاستناد إلى القول بأن الطاعن كان وقت القبض

عليه في حالة من حالات التلبس بجرعة هتك العرض المسند إليه ارتكابها لجسرد
إبلاغ والد الجني عليه بالواقعة أو إقرار الطاعن لمأمور الضبط بارتكابها ما دام هو
لم يشهدا أو يشهد أثرا من آثارها ينبي عن وقوعها .

(الطعن رقم ٢٧٩٤٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٦)

٢٣ . إن كان الحكم قد عرض لدفع الحاضر عن المتهمين الأول والثاني ببطلان
القبض والتفتيش وما تلاهما من إجراءات لانعدام حالة التلبس والقائم على أن
الضابط لم يتبين كفه ما كان بيد المتهم الأول ولا تميز ما يعلو الحجارة " لكون
لون المخدر يشابه لون المعسل ورد على ذلك بقوله " أن مشاهدة المتهم وهو
يقوم بتقطيع شئ لم يبينه بأسنانه ويضعه على أحجار البشيشة وإثر مشاهدته (أى
الضابط) لقطع من مادة تشبه الحشيش تملو المعسل على بعض الأحجار مما
ينبي عن وقوع جريمة تعاطى مادة مخدرة ومن ثم فإن الجريمة تكون في حالة تلبس
تبيح له أن يقبض على المتهمين وأن يفتشهم وبالتالي يكون هذا الدفع على غير
أساس ويتعين الإلتفات عنه " . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من قانون
الإجراءات الجنائية " تنص على أنه لمأمور الضبط القضائي أحوال التلبس
بالجنائيات أو الجناح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر أن يأمر
بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتقاه " ومن المقرر أن
حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة
بمشاهدتها بنفسه أو يادراكها بحاسة من حواسه ، ولا يغنيه عن ذلك تلقى نبأها
عن طريق الرواية أو النقل من الغير شاهدا كان أو متهما يقر على نفسه مادام
هو لم يشهدا أو يشهد أثرا من وتحيط بها وقت ارتكابها ومدى كفايتها لقيام
حالة التلبس أمرا موكولا إلى محكمة الموضوع إلا أن ذلك مشروط أن تكون
الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها المحكمة تقديرها صالحة لأن تؤدى إلى
النتيجة التي انتهت إليها . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في

معرض بيانه لواقعة الدعوى وما حصله من اقوال الضابط - الى السياق المتقدم - لا يبين منه أن الضابط قد تبين أمر المخدر وأدراك كنهه على وجسه اليقين في تقديره فإنه لا يكون قد أدرك ياحدى حواسه جريمة متلبس بها حتى يصح له من بعد إدراكها ان يقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهمه بها وذلك بالنظر إلى أن التلبس حالة تلازم الجريمة لا شخص مرتكبها فيتعين ابتداء التحقق من وقوعها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه رغم اعتناقه هذا النظر - فى رده على الدفع بانعدام حالة التلبس - بما قرره فى قوله " ويكفى لتوافر حالة التلبس أن يكون شاهدا قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه سواء كان ذلك عن طريق السمع أو النظر أو الشم متى كان ذلك الإدراك بطريقة يقينية لا تختمل شكاً " . إلا أنه بعد ذلك خرج على ما قرره واعتبر بقيام حالة التلبس لما رآه الضابط يشبه الحشيش . ولا تلزم بين الاشتباه القائم على الشك والإدراك القائم على اليقين . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه على ما يبين من مدوناته قد أفاد أقام الإدانة على فهم خاطئ بقيام حالة التلبس بالجريمة دن أى دليل آخر مستقل عنها ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٤١ من الدستور قد نصت على أن الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تفس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد وتفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ويصدر هذا الأمر من القاضى المختص أو النيابة العامة وذلك وفقاً لأحكام القانون ، وكان مخكمة النقض عملاً بالمادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها ما هو ثابت فيه أنه بنى على مخالفة القانون أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعنين

لبطلان القبض الخاطئ الذى وقع ضدهم وبطلان شهادة أجراه والدليل المستمد منه ، وعد قيام دليل آخر فى الدعوى .

(الطعن رقم ٥٣٩٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠١/١/١٦)

٢٤ . من المقرر أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائى من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو بإدراكها بحاسة من حواسه ، ولا يغنيه عن ذلك تلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل من الغير شاهداً كان ، متهما يقر على نفسه مادام هو لم يشهدها أو يشهد أثراً من آثارها ينبئ بذاته عن وقوعها وإنه لمن كان تقدير الظروف التى تلبس الجريمة وتحيطها وقت ارتكابها ومدى كفايتها لقيام حالة التلبس أمراً موكولاً إلى محكمة الموضوع إلا أن ذلك مشروط أن تكون الأسباب والاعتبارات التى بنت عليها المحكمة تقديرها صالحة لأن تودى إلى النتيجة التى انتهت إليها .

(الطعن رقم ٥٣٩٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠١/١/١٦)

٢٥ . إذ كان مأمورا الضبط القضائى لم يتبين أنه ما بداخل المحققين الموجود أحدهما على تابلوه السيارة والثانى الذى كان بيد أحد الطاعنين يحقن به الآخر ولم يدركا بأى من حواسهما احتواء أيهما على المخدر فإنه لا تكون قد قامت جريمة متلبسا بها وبالتالي فليس لهما من بعد أن يتعرضا للطاعنين بالقبض أو التفتيش ولا تفتيش السيارة الخاصة التى لها حرمة مالكها ، فبأن فعلاً فإن إجرائهما يكون باطلاً ، وإذا يبطل القبض والتفتيش لوقوعهما فى غير حالة التلبس فإنه يبطل الدليل المستمد منهما ويتعين استبعاد شهادة من أجرائهما ، وإذ لا يوجد فى أوراق الدعوى من دليل سوى ما أسفر عنه القبض والتفتيش الباطلين وشهادة من أجرائهما فإنه بعد استبعادها تغدو الأوراق خلواً من دليل للإدانة ويتعين من ثم والأمر كذلك نقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعنين مما

نسب إليهما عملا بالمادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٩٦٥١ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠١/٣/٢١)

٢٦. التلبس على ما يبين من نص المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، وأن حالة التلبس بالجنائية تبيح لمأمور الضبط القضائي - طبقا للمادتين ٣٤ ، ٤٦ من هذا القانون - أن يقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتقائه وأن يفتشه ، وتقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من الأمور الموضوعية البحت التى توكل بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع - وفق الوقائع المعروضة عليها - بغير معقب ، ما دامت النتيجة التى انتهت إليها تتفق منطقيا مع المقدمات والوقائع التى ألبسها فى حكمها .

(الطعن رقم ٣٠٤٠ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠١/١١/١٧)

تهديد

١. لما كانت الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٢٥ عقوبات هي جنائية عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة تختص محكمة الجنايات بنظرها وأن المدعية بالحقوق المدنية الطاعنة - لا يحق لها أن تحرك الدعوى بالطريق المباشر البتة سواء أمام محكمة الجنح أو أمام محكمة الجنايات وذلك أن الشارع في قانون الإجراءات الجنائية أجاز رفع الدعوى بطريق الادعاء المباشر في الجنح والمخالفات أمام الجنايات فلا يجوز تحريك الدعوى الجنائية فيها بهذا الطريق وذلك واضح من نصي المادتين ٢٣٢، ٢٣٣ من قانون الإجراءات فقد وردتا في الباب الثاني - من الكتاب الثاني - " في محاكم المخالفات والجنح " ونصتا على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من المدعى بالحقوق المدنية - ولم يرد نظرهما في الباب الثالث - من الكتاب الثاني - من القانون ذاته والخاص بمحاكم الجنايات ومن ثم فقد كان على محكمة أول درجة أن تقضى بعدم قبول الدعوى المقامة من الطاعنة عن الجريمة المار ذكرها والدعوى المدنية التابعة لها أما وهي لم تفعل وقضت ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية فإنها تكون قد أعطأت وكان على المحكمة الاستئنافية وقد رفع إليها الاستئناف عن الشق المدني وحده أن تقضى بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية وبعدم قبولها وإذا كان العيب السذى شاب الحكم مقصوراً على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح محكمة النقض الخطأ وتحكم بمقتضى القانون بعدد قبول الدعوى المدنية عن الجريمة محل النعي .

(الطعن رقم ١٧١٣٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٨)

٢. إن الشارع إذ نص في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات على أن يحكم في جميع الأحوال بالأشغال الشاقة المؤقتة على من قبض على شخص دون وجه وهدده بالقتل أو عذبه بالتعذيبات البدنية قد جعل التهديد بالقتل

والتعذيب قسامين بمزلة واحدة من جهة توافر موجب تشديد العقوبة ، وكان الحكم و لكن أورد في بيان واقعة الدعوى أن الطاعن الأول اعتدى على المجسنى عليهم بالضرب ، ولم يدلل على واقعة الضرب تلك بما ينتجها من وجوه الأدلة ، إلا أنه لم يسائل الطاعنين عن تعذيب المجنى عليهم بالتعذيبات البدنية ، وكان الحكم قد خلص سائفا إلى توافر ظرف التهديد بالقتل الموجب وحده لتغليظ العقوبة ، فلا مصلحة للطاعنين في المنازعة في توافر أحد الظرفين متى توار الآخرو ، ويكون نعيمهم على الحكم في هذا الخصوص غير مقبول .

(الطعن رقم ٢٧٦٧٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٢)

تهريب ضريبي

١. من المقرر وفقا للمادة ١٨ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ قد نصت على أن " تسرى الضريبة على الأرباح التي يحققها من يشيدون أو يشيرون العقارات لحسابهم عادة بعد بيعها وعن الأرباح الناتجة من عمليات تقسيم أراضي البناء والتصرف فيها ". لما كان ذلك وكان مؤدى النص المتقدم في صريح لفظه يحدد المسؤولية الجنائية في استحقاق الضريبة على أرباح بائعي أراضي البناء بعد تقسيمها أن تكون هذه الأراضي من راضى البناء أو المعدة للبناء فإن انحسر عنها هذا الوصف كان تقسيمها غير مؤثم . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعة قد انصب على أن التصرفات قد تمت على أرض زراعية وليست على أرض بناء أو معدة للبناء مما ينتفى معه شرط استحقاق الضريبة وكان دفاع الطاعة على ما سبق بيانه يعد في خصوص هذه الدعوى هاما وجوهريا لما يترتب على ثبوت صحت من انحسار التائيم عن الفعل فإنه كان يتعين على المحكمة وقد أبدى هذا الدفاع أمامها أن تعرض له عن استقلال وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت الالتفات عنه أما وهي لم تفعل فقد أضحي حكمها مشوبا بالقصور في التسيب .

(الطعن رقم ٨٢٨٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٦/٢٠)

٢. لما كانت المادة ١٣ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه " تفرض ضريبة سنوية على صافي أرباح أصحاب المهن والمنشآت التجارية أو الصناعية ... بغير استثناء إلا ما ينص عليه القانون ... " والمادة ١٤ منه على أنه " تسرى هذه الضريبة على أرباح كل منشأة مشغلة في مصر متى كانت متخذة شكل منشأة فردية ... " والمادة ٣٤ منه على أنه " على الممول أن يقدم إقرارا مينا به مقدارا أرباحه أو خسائره وفقا لأحكام هذا القانون ويقدم الإقرار مقسابل إيصال أو يرسل بالبريد الموصى عليه يعلم الوصول إلى مأمورية الضرائب المختصة قبل أول

ابريل من كل سنة أو خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية للممول ... وعلى الممول أن يرفق بالإقرار صورة من آخر ميزانية معتمدة وكشفًا ببيان الاستهلاكات التي أجرتها المنشأة مع بيان المبادئ المحاسبية التي بنيت عليها الأرقام الواردة في الإقرار " والمادة ١٣١ منه في فقرتها الأولى على أنه " يلتزم كل مول من ممولى الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على أرباح المهن غير التجارية والضريبة العامة على الدخل أن يقدم إلى مصلحة إقراراً بما ليده من ثروة هو وزوجته وأولاده القصر مهما تنوعت وأينما كانت وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية أو خلال ستة أشهر من تاريخ مزاولة النشاط الذى يخضع إيراده للضريبة ... " والمادة ١٣٣ منه على أنه " يلزم كل من يزاول نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو حرفياً أو مهنياً أو نشاطاً غير تجارى أن يقدم إلى مصلحة الضرائب إخطاراً بذلك خلال شهرين من تاريخ مزاولة هذا النشاط ... " وتبين اللائحة التنفيذية البيانات التي يجب أن يتضمنها الإخطار والمستندات المؤيدة له " والمادة ١٣٨ على أنه " يعاقب بالسجن كل من تخلف عن تقديم إخطار مزاولة النشاط طبقاً للمادة ١٣٣ من هذا القانون باستعمال إحدى الطرق الاحتيالية الآتية (٦) إخفاء نشاط أو أكثر مما يخضع للضريبة . " لما كان ذلك وكان من المقرر أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل ، وأنه متى كانت عبارة القانون واضحة الدلالة على مراد الشارع منها فإنه يتعين قصور تطبيقها على ما يتأدى من صريح نص القانون ، لما كان ذلك ، وكان البين من النصوص سائلة البيان مجتمعة أن الشارع إذ ألزم الممول بتقديم إقرار عن مقدار أرباحه أو خسائره وإقرار بثروته وإخطار مصلحة الضرائب بمزاولة النشاط . وأوجب عليه أن يرفق بهذا الإخطار وتلك الإقرارات المستندات المؤيدة له وحساب الأرباح والخسائر وأن يبين المبادئ المحاسبية التي استند إليها في تحديد

أرباحه أو خسائره ، فقد دل بذلك على أنه إنما يخاطب الممولين الذين يزاولون وجوه نشاط مشروعية فحسب ، دون أولئك الذين يتخذون من الجريمة وجهها لنشاطهم ، ذلك أنه فضلا عن أن في تأثيم نشاط هؤلاء - الذى قد يصل إلى حد الحكم بمصادرة الأموال التحصلية من هذا النشاط - ما يحقق القصاص منهم فإنه لا يتأتى - فى حكم العقل والمنطق - القول بأن النصوص آتية البيان وردت فى صفة عامة تشمل وجوه النشاط كافة سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة ، لأن النشاط المؤثم خفى بطبيعته وظهوره إلى حيز العلانية يوجب إنزال العقاب بمن يزاوله فلا يصح من ثم إلزام من يباشر مثل هذا النشاط أن يقر به لما ينطوى عليه ذلك من إجباره على الإقرار على نفسه بارتكاب فعل مجرم قانونا وهو ممتنع وتجره عنه إرادة الشارع لمخالفته المبادئ الأساسية المقررة بالمادة ٦٧ من الدستور من أن الإنسان برئ إلى أن تثبت إدانته ، وما هو مقرر من أن عسبء الإثبات إنما يقع على عاتق سلطة الأتقام . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بالجرائم المسندة إليه مخالفا بذلك النظر المتقدم ، فإنه يكون قد أخطأ فى تأويل القانون وفى تطبيقه .

(الطعن رقم ١٣٢٦٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٧/٢٨)

٣. ولئن كانت المادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات - المعمول به بعد تاريخ الواقعة - قد نصت على إلغاء القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الاستهلاك إلا أن نصوص القانون المذكور لم تجعل الأفعال المكونة للجرائم التى نسب إلى المطعون ضده ارتكابها غير معاقب عليها ولم تقرر لها عقوبة أخف من العقوبة التى كانت مقررة فى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المعمول به وقت ارتكابها ومن ثم فلا يتحقق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ سالف الذكر معنى القانون الأصلح وذلك لما هو مقرر من أنه إذا تماقب قانونان ولم يكن الثانى أصلح للمتهم يجب دائما تطبيق الأول على الأفعال التى وقعت قبل إلغائه ، وذلك لامتناع تطبيق

الثاني على واقعة سبقت صدوره ولأن الشارع بنصه في القانون الثاني على إلغاء القانون الأول لم يقصد أن يشتمل هذا الإلغاء عدم العقاب على الأفعال السبق عاقب عليها أيضا القانون الثاني ، ولا محل لما ذهب إليه النيابة العامة لدى محكمة النقض من أن الأفعال التي نسب إلى المطعون ضده وإن كان معاقبا عليها بالمادة ٤٧/٤، ٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ سالف الذكر إلا أنها غير مؤثرة لعدم ورود السلعة التي نسب إلى المطعون ضده التهريب من سداد الضريبة المستحقة عليها بالجدول رقم (١) المرافق للقانون ، ذلك أن مفاد نص المادتين ٢، ٤٧ من القانون المذكور أن الضريبة العامة على المبيعات تفرض على جميع السلع المصنعة محليا والمستوردة فما عدا السلع التي تستثنى بنص خاص كالشأن بالنسبة للسلع موضوع الدعوى المطروحة - وأن مناط عدم تأييم التهريب من سداد الضرائب على السلع التي لم ترد بالجدول رقم نشاط المخالف على عدم تقديم الملتزم بالضريبة بيان إلى مصلحة الضرائب بالرصيد الموجود لديه من السلع التي تم إخضاعها للضريبة أو زيادة الضريبة المفروضة عليها في اليوم السابق لسريان الضريبة الجديدة أو الزيادة خلال خمسة عشر يوما من التاريخ المذكور وعدم أداء الضريبة خلال المدة التي يحددها رئيس المصلحة أو إنشاء أو تشغيل أى مصنع أو معمل لإنتاج أية سلعة من هذه السلع إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الإدارية المختصة ، ولا يكون غطا آخر من أنماط التهريب من الضريبة المنصوص عليها في القانون - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - لأنه عندئذ لا أثر لورود السلعة في الجدول رقم (١) أو عدم ورودها في تجريم الفعل أو إباحته ، لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالخطأ في تأويل القانون .

(الطعن رقم ٩٦٩٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٦)

٤. لما كان البين من استقراء نصوص القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الاستهلاك أن المخاطب بأحكامه والملتزم بأداء الضريبة وعليه تقع تبعة التهريب منها هو المنتج أو المستورد للسلعة الخاضعة للضريبة -

بحسب ما إذا كانت محلية أو مستوردة - إذا كانت مدرجة بالجدول المرافق للقانون - وأن حيازة تلك السلعة دون أن تكون مصحوبة بما يفيد سداد الضريبة عنها لا تعتبر في حكم التهرب طبقا للبند ٤ من المادة ٥٤ من القانون سالف الذكر إلا إذا كانت حيازتها بغرض التجارة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه د دان الطاعن بتهمة التهرب من ضريبة الاستهلاك وألزمه بالتعويض دون أن يبين صفة الطاعن وما إذا كان منتجا أو مستوردا للسلعة المضبوطة وما إذا كانت قد وردت في الجدول المرافق للقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الاستهلاك وما إذا كانت ضمن السلع الواردة بالجدول المرافق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون الضريبة على المبيعات والمعمول به من ٣ مايو سنة ١٩٩١ ليان أى القانونين أصلح للمتهم ، كما لم يبين الحكم قيمة السلعة والأسس التى اقام عليها حسابه للضريبة والتعويض المستحق وما إذا كانت السلعة أو بعض منها قد تم ضبطه مما يكون له أثر في قضاء الحكم فإن الحكم يكون معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ٢٨٩٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٧)

٥ . لما كان قانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ قد نص في مادته الرابعة على استحقاق الضريبة بمجرد بيع السلعة واعتبار سحب السلعة من أماكن تضييعها في حكم البيع ، ونص في المادة ١١-١/٥٤ منه على أن يعتبر في حكم التهرب من الضريبة ويعاقب عليها بذات العقوبات المنصوص عليها في المادة (٥٣) . (١) سحب السلعة الخاضعة للضريبة من مصانع ومعامل إنتاجها دون سداد الضريبة المستحقة. (١١) عدم الإقرار عن الضريبة المستحقة وتوريدها في المواعيد المستحقة . لما كان ذلك ، وكان قد صدر من بعد قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ والمعمول به اعتبارا من ١٩٩١/٥/٣ والذي ألغى العمل بالقانون رقم

١٣٣ لسنة ١٩٨١ المشار بيانه ، ونص في المادة الخامسة منه على إلزام المكلفين بتحصيل الضريبة وبالإقرار عنها وتوريدها للمصلحة في المواعيد المنصوص عليها فيه ، وفي المادة السادسة على استحقاق الضريبة يتحقق واقعة بيع السلعة بمعرفة المكلفين واعتبر في حكم البيع قيام المكلف باستعمال السلعة في أغراض خاصة أو شخصية أو التصرف فيها بأى من التصرفات القانونية ، كما نص في المادة ٤٣ منه على العقوبات المقررة على التهرب من الضريبة ، وفي المادة ٤٤ على أن " بعد قريبا من الضريبة ويعاقب عليه بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة ما يأتي ٢.... - بيع السلعة دون الإقرار عنها وسداد الضريبة المستحقة ...". لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ سالف الذكر قد خلا من أى نص يقتضى باعتبار سحب السلعة الخاضعة للضريبة من مصانع ومعامل إنتاجها في حكم البيع أو اعتبار هذا الفعل قريبا حكما من الضريبة المذكورة ومن ثم فقد أضحي هذا الفعل المكون للجريمة التي دين الطاعن باقترافها بمنأى عن التائيم في ظل تطبيق أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات المار ذكره ، ويكون القانون الأخير هو الواجب التطبيق إعمالا لحكم المادة الخامسة من قانون العقوبات باعتباره القانون الأصلح للمتهم طالما أنه صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات .

(الطعن رقم ٢٠٦٥٩ لسنة ٦٤ في جلسة ٢٠٠٠/١/١٢)

٦. إذ كان البين من الأوراق أن النيابة العامة قدمت المطعون ضده بوصف أنه قُرب من أداء الضريبة على الاستهلاك بأن قام بسحب " البطاريات السائلة" الميينة بالأوراق من أماكن إنتاجها دون سداد الضريبة المستحقة عليها " وهى التهمة التي كانت منصوفا عليها في المسواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤/١ ، ٩ ، ٥٣ ، ٥٤/١ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الاستهلاك . لما كان ذلك ، وكانت المادة الخامسة من قانون العقوبات قد نصت على أن "

يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها . ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه ثانيا قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره .." وكان قد صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن الضريبة العامة على المبيعات المعمول به اعتبارا من الثالث من مايو سنة ١٩٩١ وألغى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الاستهلاك . لما كان ذلك ، وكان البين من نصوص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المار ذكره أنها خلّت من تأييم فعل سحب السلع من أماكن إنتاجها دون سداد الضريبة المستحقة عليها ، فإن الفعل المسند إلى المطعون ضده - وإن كان معاقبا عليه بالمادتين ٥٣ ، ٥٤ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ - قد أضحى بموجب قانون الضريبة على المبيعات فعلا غير مؤثم ، ويغدو غير منتج سائر نعي الطاعين على الحكم الصادر ببراءة المطعون ضده ليفصح الطعن المقدم من كان منهما عن عدم قبوله موضوعا .

(الطعن رقم ٨٣٧١ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٨)

٧. إن المادة الخامسة من قانون العقوبات وقد نصت على أنه " يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها . ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم ثانيا قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره " وكان قد صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن الضريبة العامة على المبيعات المعمول به اعتبارا من الثالث من مايو سنة ١٩٩١ وألغى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الاستهلاك ، وكان البين من نصوص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ أنها خلّت من تأييم واقعة سحب السلع من أماكن إنتاجها المسندة إلى الطاعة . فإن الفعل المسند إليها وإن كان معاقبا عليه بالمادتين ٥٣ ، ٥٤ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ ، قد أضحى بموجب قانون الضريبة على المبيعات فعلا غير مؤثم . الأمر الذى يكون لمحكمة النقض وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام

محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم
لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها وتنقضى بإلغاء الحكم المستأنف وبإراءة الطاعة مما
اسند إليها .

(الطعن رقم ١٢٦١٩ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠١/١٠/١٧)

٨. المادة الخامسة من قانون العقوبات قد نصت على أن " يعاقب على الجرائم
بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل
وقبل الفصل فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره " . وقد
صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن الضريبة العامة على المبيعات الى ألغى
القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الضريبة العامة على الاستهلاك وكانت
التهمة التى نسبتها النيابة العامة إلى الطاعن هى التهرب الحكى من أداء ضريبة
الاستهلاك بأن حاز سلعة خاضعة لهذه الضريبة (شرايط فيديو) بغرض التجارة
دون أن تكون مصحوبة بمستندات تفيد سداد الضريبة - وهى التهمة المعاقب
عليها بالمادتين ٥٣، ٥٤ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ٨١ وكان القانون رقم
١١ لسنة ١٩٩١ وأن كان قد حرم فى الفقرة التاسعة من المادة ٤٧ منه حالات
التهرب الحكى من أداء الضريبة على المبيعات ومنها حيازة السلع الخاضعة
للضريبة بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة ونص على افتراض هذا العلم إذا لم
يقدم من وجدت فى حيازته هذه السلع المستندات الدالة على سداد الضريبة إلا
أن القانون المذكور قصر هذه الحالات على السلع التى وردت على سبيل الحصر
بالجدول رقم (١) المرافق له ولما كانت السلعة موضوع الاتهام فى الدعوى الماثلة
وهى - شرايط فيديو - لم ترد بالجدول المذكور ومن ثم فلا تعتبر حيازتها بقصد
الاتجار دون تقديم المستندات الدالة على أداء الضريبة من حالات التهريب
الحكى المعاقب عليها طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وتضحى واقعة
التهرب المسندة إلى الطاعن غير مؤثرة فى ظل القانون الأخير .

(الطعن رقم ٢٥١٧ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠١/١١/٥)

تهريب جمركي

١. لما كانت المادة ١٢٤ مكررا من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ قد نصت في فقرتها الأولى على أنه " مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر يعلقب على تهريب البضائع الأجنبية بقصد الإتجار أو الشروع فيه أو على حيازتها بقصد الإتجار مع العلم بأنها مهربة بالحس مدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تتجاوز خمسين ألف جنيه وتطبق سائر العقوبات والأحكام الأخرى المنصوص عليها في المادة ١٢٢ ، وفي حالة العود يجب الحكم بمثلى العقوبة والتعويض " . كما نصت المادة ١٢٢ من القانون ذاته على أنه " ويحكم على الفاعلين والشركاء متضامنين بتعويض يعادل مثلى الضرائب الجمركية المستحقة ، فإذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الأصناف الممنوعة كان التعويض معادلا لمثلى قيمتها أو مثلى الضرائب المستحقة أيهما أكثر وفي جميع الأحوال يحكم علاوة على ما تقدم بمصادرة البضائع موضوع التهريب ، فإذا لم تضبط حكم بما يعادل قيمتها ويجوز الحكم بمصادرة وسائل النقل والأدوات والمواد التي استعملت في التهريب وذلك فيما عدا السفن والطائرات ما لم تكن قد أعدت أو أجرت فعلا لهذا القصد ... " وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على اعتبار التعويضات المنصوص عليها في القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم ومن بينها قانون الجمارك آنف الذكر من قبيل العقوبات التكميلية التي تنطوي على عنصر التعويض و أجاز نظرا لتوافر هذا العنصر تدخل الخزنة أمام المحكمة الجنائية بطلب الحكم بهذا التعويض ثم الطعن في الحكم الذي لا يصدر بشأنه ، وإذ كان هذا هو النظر الصحيح في القانون ذلك بأن الصفة المختلطة للجزاءات المقررة بالقوانين آنفة الذكر يختلط فيها معنى الزجر والردع المستهدف من توقيع العقوبة بما في ذلك التشديد في

حالة العودة بالتعويض المدنى للخزانة جبرا للضرر وهذه الصفة المختلطة تجعل من المتعين أن يطبق في شأنها باعتبارها عقوبة القواعد القانونية العامة في شأن العقوبات ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم بها إلا من المحكمة الجنائية وحدها دون المحكمة المدنية وأن المحكمة تحكم بها من تلقاء نفسها بغير توقف على تدخل الخزانة العامة ولا يقضى بها إلا على مرتكب الجريمة فاعلين أصليين أو شركاء دون سواهم فلا تمتد إلى ورثتهم ولا المستولين عن الحقوق المدنية وتلتزم المحكمة في تقديرها الحدود التي رسمها القانون ولأنها لا تقوم إلا على الدعوى الجنائية فإن وفاة المتهم بارتكاب الجريمة يترتب عليه انقضاء الدعوى عملا بالمادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، كما تنقضى أيضا بمضى المدة المقررة في المادة ١٥ من ذات القانون ولا تسرى في شأنها أحكام اعتبار المدعى بالحق المدنى تاركا دعواه ، هذا ومن جهة أخرى ونظرا لما يخالف هذه العقوبة من صفة التعويض المترتب على الجريمة فإنه يجوز للجهة المثلثة للخزانة العامة صاحبة الصفة والمصلحة في طلب الحكم بهذه التعويضات أن تتدخل أمام المحكمة الجنائية طالبة الحكم بها وذلك إعمالا للأصل العام المقرر في المادة ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية وأن تطعن فيما يصدر بشأن طلبها من أحكام ذلك بأن هذا التدخل وإن وصف بأنه دعوى مدنية أو وصفت مصلحة الجمارك بأنها مدعية بالحقوق المدنية لا يغير من طبيعة التعويض المذكور ما دام أنه ليس مقابل ضرر نشأ عن الجريمة بالفعل بل هو في الحقيقة والواقع عقوبة رأى الشارع أن يكمل بها العقوبة الأصلية وليس من قبيل التعويضات المدنية الصرفة ، كما أن طلب مصلحة الجمارك فيه يخرج في طبيعة خصائصه عن الدعوى المدنية التي ترفع بطريق التبعة أمام المحكمة الجنائية ، وكان قضاء الحكم الابتدائي بإبراء المطعون ضده يشمل بالضرورة الشق الخاص بالتعويض بما يجوز معه لمصلحة الجمارك الطعن عليه بالاستئناف بشأن طلبها ومضى رفع استئنافها كان على

الحكمة الاستثنائية أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم من جهة وقوعه وصحة نسبه إليه لترتب على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة في ذلك بقضاء محكمة أول درجة ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر لقضائه بعدم جواز الاستئناف ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ .

(الطعن رقم ١٧٨٦٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٩)

٢. لما كان الأصل أن محكمة الموضوع لا تقيّد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم وأن من واجبه أن تمحص الدعوى المطروحة عليها بجميع أوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، لأنها وهي تفصل في الدعوى لا تقيّد بالواقع في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المخال عليها بل إنما مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بهذا الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجرّبه بالجلسة ، إلا أنه يجب أن تلتزم في هذا النطاق بالألا يعاقب المتهم عن واقعة مادية غير التي وردت في أمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور دون أن تضيف إليها شيئاً ، وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الدعوى رفعت على المطعون ضده بوصف انه حاز بضائع أجنبية بقصد الإتجار دون أن يقدم المستندات الدالة على سداد الضريبة الجمركية وكان الفعل المادى المكون لهذه الجريمة يختلف عن الفعل المادى المكون لجريمة التهريب من سداد ضريبة الاستهلاك المؤتممة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ ومن ثم فهي واقعة مغايرة للواقعة الواردة بطلب التكليف بالحضور ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ، ويكون ما يثيره الطاعن (بصفته) المدعى بالحقوق المدنية بصفته من أن الاقحام المسند إلى المطعون ضده وإذن تحريك الدعوى هو قربه من سداد ضريبة الاستهلاك وليس قريبا جركيا يكون على غير سند .

(الطعن رقم ٢١٥١٣ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٦/٣)

٣. لما كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن استنادا إلى الأدلة السائغة التي أوردها اتفاقه مع التهم السادس على قُرب الأقمشة المضبوطة ومساعدته له ولباقى المتهمين بفتح مصنعهم لهم كى يتم وضع تلك الأقمشة في خزان السيارة المضبوطة تمهيدا لتحويلها . كما أثبت في حق التهم الأول قيادته للسيارة والأقمشة مخبأة فيها ودخوله بها إلى المكان المخصص للتفتيش بتنفيذ الشاحنات بقصد عبور هذا المنفذ واجتياز الخط الجمركى فإنه بذلك يكون قد تجاوز مرحلة التفتيش ودخل فعلا في دور التنفيذ بخطوة من الخطوات المؤدية حالا إلى إرتكاب جريمة التهريب ويكون ما خلص إليه الحكم من إدانة الطاعن بالاشتراك في جريمة الشروع في التهريب الجمركى قد اصاب صحيح القانون ويضحى ما ينهه الطاعن على الحكم في هذا الصدد مجرد جدل موضوعى في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها منها وهو ما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٨٥٢٦ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٧)

٤. لما كانت المادة ١٢٤ مكررا من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ بعد أن نصت على أن يعاقب على قُرب البضائع الأجنبية بقصد الإتجار أو الشروع فيه بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه . وتطبق سائر العقوبات والأحكام الأخرى المنصوص عليها في المادة ١٢٢ نصت في فقرتها الثانية على أنه "استثناء من أحكام المادة ١٢٤ من هذا القانون لا يجوز رفع الدعوى العمومية في الجرائم المنصوص عليها في الفقرة السابقة إلا بناء على طلب وزير المالية أو من ينيبه " . وكان مؤدى هذا النص هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية في جريمة الشروع في قُريب البضائع

الأجنبية بقصد الإتجار إلا بناء على طلب من وزير المالية أو من ينيه . فإن الحكم الصادر بالإدانة في هذه الجريمة يجب أن يشير في مدوناته إلى صدور هذا الطلب . وإذا كان هذا البيان جوهريا لاتصاله بسلامة إجراءات تحريك الدعوى الجنائية فإن إغفاله يترتب عليه بطلان الحكم . ولا يفنى عن النص عليه أن يكون الطلب موجودا بالفعل ضمن أوراق الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنين بجريمة الشروع في تهريب بضائع أجنبية بقصد الإتجار وعاقبهما بالعقوبات المقررة لها . وعلى الرغم من ذلك فقد خلا من الإشارة إلى أن الدعوى الجنائية قد رفعت عن هذه الجريمة بناء على طلب من وزير المالية أو من أنابه في ذلك . مقتصرنا على القول بأنه " قد أرفق بمحضر الضبط طلب تحريك دعوى جنائية مؤرخ في ١٩٩٢/١٠/٢٤ ضد المتهمين " وأن " النيابة العامة حركت الدعوى الجنائية بناء على طلب الجمارك ... " وهي عبارة مبهمة غامضة لا تفصح عن صدر منه طلب رفع الدعوى وعن صفته في إصدار هذا الطلب . فإن الحكم يكون مشوبا بالبطلان .

(الطعن رقم ٥٢٢٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٢)

٥ . لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى في تفسير المادة ١٢١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ على أن المراد بالتهريب الجمركي هو إدخال البضاعة في إقليم الجمهورية أو إخراجها منه على خلاف القانون وهو ما عبر عنه الشارع بالطريق غير المشروعة ، وهو لا يقع فعلا أو حكما إلا عند اجتياز البضاعة للدائرة الجمركية ، وعلى ذلك فإن حيازة السلعة فيما رواه هذه الدائرة - من غير المهرب لها فاعلا كان أو شريكا - لا يعد في القانون تهريبا في جريمة فيه ولا عقاب عليه ، ويظل خاضعا للأصل المقرر وهو أن البضائع الموجودة فيما وراء حدود الدائرة الجمركية تعتبر خالصة الرسوم الجمركية وأم مدعى خلاف هذا الأصل هو المكلف قانونا بإثباته . وإذا كان ذلك ، وكان الطاعن بصفته لا يدعى

أنه أقام الدليل على عدم تسديد الرسوم الجمركية على البضائع المضبوطة اقتصر في نعيه على القول بوجود صورة أخرى للتهريب الجمركي والمنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ١٢١ من قانون الجمارك آنف الذكر . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي القاضي ببراءة المطعون ضدهما من تهمة التهريب الجمركي . فإن ما ينهه الطاعن على الحكم يكون غير منتج طالما أن الفعل ذاته غير مؤثم .

(الطعن رقم ٦٢١٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢٩)

٦. إذا كان البين من إستقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من قانون الجمرك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ إن الشارع منح موظفي الجمرك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والأمتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق باعتبار أنها دوائر معينة ومغلقة حددها القانون سلفا لإجراء الكشف والتفتيش والمراجعة فيها وأن الشارع بالنظر إلى طبيعة التهريب الجمركي وصلته المباشرة بصالح الخزانة العامة ومواردها ومدى الاحترام الواجب للقيود المنظمة للاستيراد والتصدير لم يتطلب بالنسبة إلى الأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه في إحدى الحالات المبررة له في نطاق الفهم للمبادئ المقررة في القانون المذكور بل أنه تكفى أن تقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تتم عن شبهة في توافر التهريب الجمركي فيها - في الحدود المعرف بها في القانون - حتى يثبت له حق الكشف عنها . والشبهة المقصودة في هذا المقام هي حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها في العقل القول بقيام مظنة

التهرب من شخص موجود في حدود دائرة الرقابة الجمركية وتقدير ذلك منوط بالقائم بالتفتيش تحت إشراف محكمة الموضوع ، أما خارج نطاق الدائرة الجمركية ، فليس لموظفي الجمارك حق ما في تفتيش الأشخاص والأماكن والبضائع بحثاً عن مهربات .

(الطعن رقم ١٦٨٨٣ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٩/١٠/٢٠٠٠)

٧. إذا كان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن المادة ١٢٤ من قانون الجمارك إذ نصت على أنه " لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات في جرائم التهريب إلا بناء على طلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من ينييه " فقد دلت على أن الخطاب الموجه فيها من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية التي لا تبدأ إلا بما تتخذه هذه السلطة من أعمال التحقيق ولا ينصرف فيها الخطاب إلى غيرها من جهات الاستدلال التي يصح لها اتخاذ إجراءاته دون توقف على صدور الطلب ممن يملكه قانوناً . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خلص إلى ما يخالف هذا المنظر وأبطل إجراءات الاستدلال التي اتخذت تأسيساً على عدم صدور الطلب المشترط إليه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٦٨٨٣ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٩/١٠/٢٠٠٠)

٨. إذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى بطلان إجراءات الضبط والتفتيش لعدم توافر حالة التلبس دون أن يستجلي صفة من قام بالضبط وهل هو من موظفي الجمارك أم من غيرهم وما إذا كان الضبط قد تم داخل نطاق الدائرة الجمركية أو منطقة الرقابة الجمركية بعد تحديد مداها أو خارج هذا النطاق بما يستقيم معه لمن قام بالضبط عدم مراعاة قيود التفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو التقييد بقيودها ، فإنه كون قد حال دون تمكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون في هذا الخصوص ما يعيبه بالقصور في البيان ويوجب نقضه والإعادة في خصوص الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٦٨٨٣ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٩/١٠/٢٠٠٠)

حریمه

١. لما كانت جريمة إعداد مكان لألعاب القمار التي دين بها الطاعن تتكون من ركنين أساسيين الأول اتخاذ محل خصيصا للعب الميسر . على اختلاف أنواعه مد دام أن حكم الصدفة أو الحظ هو الذي يتغلب على حيل المقامرين أو قوقم أو مهارقم ، والثاني إباحة الناس عامة للدخول فيه بقصد المقامرة ، فاجتماع هذين الركنين يستوجب العقاب النصوص عليه في القانون . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه اقتصر في بيان الواقعة والتدليل على ثبوتها في حق الطاعن على قوله " وحيث إن الواقعة تنخلص في أن المتهم ارتكب المخالفة الثابتة من محضر الضبط ، وحيث إن الإتهام ثابت قبل المتهم في محضر الضبط ومن عدم دفع الإتهام بدفاع مقبول ومن ثم يتعين إدانته بمواد الإتهام ونص المادة ٣٠٤ / ٢ ج . " ولم يصف الحكم المطعون فيه سوى قوله " الإتهام المسند إلى المتهم قد ثبت في حقه وذلك أخذا بما ورد بتحريات الشرطة المرفقة بالأوراق وما أسفر عنه الضبط أو التفتيش وباعتراف المتهم المستأنف المسطر بمحضر الضبط ومن أقوال كل منو.....و..... والتي تطمئن إليها المحكمة ومن ثم تقضي بمعاقبته بمواد الإتهام الواردة بقيد ووصف النيابة العامة " دون أن يستظهر أركان الجريمة التي دان بها الطاعن فلم يبين أنه اتخذ محلا خصيصا للعب الميسر على اختلاف أنواعه وما إذا كان قد أباح للناس عامة الدخول فيه بقصد المقامرة و اكتفى بالإحالة إلى محضرى التحريات والضبط واعتراف المتهم و أقوال من اشار إليهم في مدوناته دون أن يورد مضمونها ووجه الاستدلال بها على ثبوت الإتهام

بعضه القانونية كافة ، فإنه يكون قد تعيب بالقصور في التسبب بما يطله
ويوجب نقضه والإعادة .

(الطعن رقم ٨٢١٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٣/١١)

٢. لما كان الفصل في التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو طبيعة الفعل
المادى المكون للجريمة كما عرفه القانون ، سواء كان الفعل إيجابيا أو سلبيا ارتكابه
أو تركا ، فإذا كانت الجريمة تتم وتنتهى بمجرد إتيان الفعل كانت وقتية . أما إذا
استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة ،
والعبرة من الاستمرار هنا بتدخل إرادة الجاني في الفعل في النهي لارتكابه
والاستعداد لمقارفته أو بالزمن الذى يليه والذى تستمر آثاره الجنائية في أعقابه ، ولما
كانت المادة الثانية من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن الحال التجارية تنص
على أنه " لا يجوز إقامة محل تسرى عليه أحكام هذا القانون أو إدارته إلا ترخيص
بذلك " فإن مفاد ذلك أن الفعل المادى المؤثم هو إقامة المحل قبل الترخيص به ،
وهو يتم وينتهى بمجرد إتمام إقامة المحل.

(الطعن رقم ٤٤٦٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢٢)

٣. جريمة الإتلاف المؤتممة قانونا بنص المادة ٣٦١ من قانون العقوبات إنما هى
جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائي فيها متى تعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهى
عنه بالصورة التى حددها القانون واتجاه إرادته إلى إحداث الإتلاف أو التخريب
وعلمه بأنه يحدله بغير حق ، وهو ما يقتضى أن يتحدث الحكم عنه استقلالا أو
أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه ، وكان من
المقرر أن الحكم الصادر بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت
التي استند إليها وأن يذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به كيما يتسنى
لحكمه النقض مراقبة تطبيق القانون صحيحا على الواقعة كما صار إلتزامها في

الحكم . وكان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بالمادة ٣٦١ من قانون العقوبات لم يستظهر توافر القصد الجنائي في جريمة الإتلاف وكانت مدوناته لا تفيد في ذاتها أن الطاعن تعمد إتلاف السيارة محل الاتهام ، واستند في قضائه إلى ما جاء بمحضر الشرطة والمعاينة دون إيراد مضمونهما وبيان وجه استدلاله بهما على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية فإنه يكون معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ١٦٧٧٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٣)

٤ . إذ كانت جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على الجنى عليه بقصد خدعه والاستلاء على ماله فيقع الجنى عليه ضحية الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في ممل الغير ممن لا يملك التصرف وكان القانون قد نص على أن الطرق الاحتيالية في جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبنية على سبيل الحصر في النص المشار إليه كما أنه يشترط لتحقيق جريمة إعطاء شيك دون رصد توافر أركان ثلاثة هي إصدار ورقة تتضمن التزاما صرفيا معينا هي الشيك أي إعطاؤه للمستفيد وتخلف الرصيد الكافي القابل للصرف أو تجميده ثم سوء النية ويصدق ذلك على الشيك الاسمي فيخضع لحكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات إلا أن ذلك مقصور على العلاقة بين الساحب والمستفيد تقديرا بأن الجريمة تتم بهذه الأفعال وحدها دون غيرها من الأفعال التالية لذلك وأنها لا تقع إلا على من تحرر الشيك باسمه كما أن الشيك الاسمي غير معد للتداول بالطرق التجارية بل بطريق الحوالة المدنية ويقتصر استعماله على الحالة التي يجب فيها تحصيل قيمته بمعرفة المستفيد . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه أنه بعد أن حصل واقعة الدعوى في أن

المحكوم عليه الآخر حصل على قرض من البنك الأهلي بضمان شيكات مسحوبة على الطاعن ولما قدم البنك الشيكات لتحصيل قيمتها من البنك المسحوب عليه أو في بما قيمته ٥٥٥ ألف جنيه ود بقيمة الشيكات للرجوع على الساحب ثم أشار إلى اقوال المتهمين وبعض أحكام القانون ثم خلص بإدانته عن جريمة النصب استنادا إلى ما ثبت بالأوراق دون أن يعنى ببيان واقعة النصب وما صدر من المتهم (الطاعن) من أفعال احتيال مما حمل البنك الأهلي على تسليم المال المحكوم عليه الآخر واعتمد في الإدانة على ما ثبت بالأوراق دون بيان مضمون ما جاء بها ووجه استدلاله بما على ثبوت التهمة فإنه كون معينا بالقصور بما يوجب نقضه بالنسبة لجريمة النصب . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى بالنسبة للجريمة الثانية (إعطاء شيك بدون رصيد) والتدليل على ثبوته على ما قاله من أن المتهم أعطى بسوء نية للبنك الأهلي الشيكات المبنية بالأوراق والبالغ قيمتها ٨٧١٥٠٠ جنيه وليس لها رصيد قائم وقابل للسحب وأن التهمة ثابتة من اعتراف المتهم بمحضر الشرطة دون أن يبين واقعة الدعوى ودون أن يود في مدوناته البيانات الدالة على استيفاء الشيكات لشرائطها القانونية هذا فضلا عن أن الطاعن دفع أمام محكمة أول درجة بعدم توافر أركان الجريمة في حقه لأن الشيكات اسمية غير قابلة للتداول ورغم ذلك لم يلتفت الحكم المطعون فيه إلى هذا الدفاع مع أنه واقع مسطور مطروح عليه فلم يحصله إثباتا له أو ردا عليه على الرغم من جوهريته لما يترتب عليه من عدم توافر أركان الجريمة وأيد الحكم الابتدائي لأسبابه . لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون معينا بما يطله ويوجب نقضه عن التهمتين بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الآخر لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .

(الطعن رقم ٨٧٢١ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢)

جوازات سفر

إذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في قوله " تتحصل الواقعة فيما جاء بمحضر مصلحة وثائق السفر المؤرخ ١٩٨٩/١/٣ من أنه وردت شكوى تتضمن أن المتهمة استخرجت جواز سفر من المصلحة أثبت فيه أنها آنسة بالرغم من أنها متزوجة وحيث أثبت الكشف بالمصلحة أن التهمة حصلت على جواز سفر رقم ٨٤/.... وأقرت فيه أنها متزوجة وإقرار من الزوج أنها لا تعمل بالحكومة والقطاع العام وحصلت على الجواز رقم ٨٨/.... وأثبتت فيه أنها آنسة غير متزوجة وتعمل مدرسة بكلية الطب جامعة الأزهر وأقرت بالصحيفة رقم ٢ من سجل الجواز المذكور أنها آنسة ولم تتزوج ولا تحمل جواز سفر آخر . ومن ثم فإن حقيقة الواقعة كما حلها الحكم على النحو المار بيانه - هي الإدلاء ببيانات غير صحيحة لتسهيل حصول الطاعة على جواز سفر خلافا لما ذهبت إليه النيابة في وصفها الاقحام ومن بعدها الحكم المطعون فيه من الادلاء بتلك البيانات كان بغرض تسهيل الحصول على تأشيرة خروج . لما كان ذلك ، وكان بين من استقراء نصوص القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٨ أن الشارع لم يؤتم واقعة الحصول على أكثر من جواز سفر أو الإدلاء بأقوال كاذبة أمام السلطة المختصة . وكان ما أبدته الطاعة أمام السلطة المختصة من أقوال كاذبة من أنها غير متزوجة حال كونها متزوجة مع علمها بذلك لتسهيل حصولها على جواز سفر هو من قبيل الإقرارات الفردية التي تصدر من طرف واحد وتخضع للتحقيق والتثبت فإن تقرير غير الحقيقة في هذا الإقرار غير معاقب عليه ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بإدانة المطعون ضدها عن واقعة غير مؤتم فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه وإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضدها من التهمة المنسوبة إليها .

(الطعن رقم ١١٩٢٨ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠١/٩/٢٣)

حكم

أولاً: إصداره والتوقيع عليه

١. من المقرر أن خلو الحكم من بيان صدوره باسم الشعب لا ينال من شرعيته أو
يؤس ذاتيته ولا يترتب بطلانه .

(الطعن رقم ٥١٥٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٢/١٦)

٢. لما كانت المادة ٤٧١ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " إذا كان
الاستئناف مرفوعاً من النيابة العامة . فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا
إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة " وكان قضاء محكمة
النقض قد جرى على أن حكم هذه المادة يسرى كذلك على استئناف المدعى
بالحقوق المدنية الحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت
الواقعة سواء استأنفته النيابة العامة أم لم تستأنفه ، كما أن مقتضى الجمع بين
حكمي المادتين ٤٠٩ و ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية يجعل النص على أن
التشديد كان بإجماع الآراء واجبا لصحة كل من الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر
بناء على استئناف النيابة أو المدعى بالحقوق المدنية والحكم الصادر في معارضة
المتهم في ذلك الحكم ، ومن ثم فإنه لا يكون أمام المحكمة الاستئنافية وهي تقضي
في المعارضة إلا أن تقضي بتأييد الحكم المستأنف مادام الحكم الغيابي لم يصدر
بالإجماع . لما كان ذلك ، وكان الحكم في استئناف النيابة العامة والمدعين
بالحقوق المدنية قد صدر بإلغاء الحكم المستأنف الصادر بالبراءة ورفض الدعوى

المدينة دون أن ينص على صدوره بإجماع آراء القضاة الذين أصدروه ، فإنه يكون باطلا .

(الطعن رقم ٢٢٦٣٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٣)

٣. من المقرر أن القانون لم يترتب البطلان على عدم توقيع كاتب الجلسة على الحكم بل يكون له قوامه بتوقيع رئيس الجلسة عليه .

(الطعن رقم ٤٨١٠١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٩/٧/٢١)

٤. ولئن كان البين من ورقة الحكم الرسمية للحكم الغيابي الاستثنائي أنه صدر بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد ، إلا أن العبارة بما نطق به في وجه الخصوم والثابت من محضر الجلسة من أنه صدر بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف ، وهو ما أيده رول القاضي حسينا تين من المفردات ومن ثم فإن ما ورد بورقة الحكم الرسمية لا يعدو أن يكون خطأ ماديا .

(الطعن رقم ١٨١٦٠ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/١٩)

٥. لما كان مفاد ما نصت عليه المادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من أنه إذا لم يكن الطعن مقاما من النيابة العامة فلا ينقض الحكم إلا بالنسبة إلى من قدم الطعن ما لم تكن الأوجه التي بني عليها النقض تتصل بغيره من المتهمين معه وأن طعن النيابة العامة في الحكم بطريق النقض ينقل النزاع فيما يتعلق بالدعوى الجنائية لمصلحة طرفيها من المتهم والنيابة العامة فتصل به محكمة النقض - متى استوفى شرائطه القانونية - اتصالا بخولها النظر فيه لمصلحة الطرفين المذكورين - وحينئذ يحق لمحكمة

النقض بناء على طعن النيابة العامة - أن تنقض الحكم لمصلحة الطاعنة أو لمصلحة المتهم في الحالات التي يخولها فيها القانون نقضه من تلقاء نفسها - لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي المعارض فيه من المطعون ضده والقاضى بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر أنه صدر بإجماع آراء القضاة الذين أصدروه خلافا لما تقضى به المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاء المحكمة ، ولما كان من شأن ذلك أن يكون الحكم المطعون فيه فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابي الاستثنائي القاضى بإلغاء البراءة قد افتقد شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقا للقانون ، ولا يكفي في هذا أن يكون الحكم الغيابي الاستثنائي قد نص على صدره بإجماع آراء القضاة لأن المعارضة في الحكم الغيابي من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الأولى بالنسبة إلى المعارض بحيث إذا رأت المحكمة أن تقضى في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بإلغاء حكم البراءة فإنه يكون من المتعين عليها ان تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة لأن الحكم في المعارضة وإن صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي إلا أنه في حقيقته قضاء منها بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة . لما كان ذلك فإن الحكم الصادر فيه يكون قد خالف القانون اعتبارا بأن اشتراط الإجماع لإلغاء الحكم الصادر بالبراءة أو تشديد العقوبة المحكوم بها هو من القواعد الموضوعية المتعلقة بأصل الحق في العقاب ، ومن ثم فقد كان لزاما على الحكم المطعون فيه وقد تخلف شرط الإجماع أن يقضى بتأييد الحكم المستأنف .

(الطعن رقم ١٠٦٢٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٦)

٦. إن القانون وإن أوجب أن يكون الحكم موقعا عليه يامضاء مصدره إلا أنه لم يرسم شكلا خاصا لهذا التوقيع عليه فعلا ممن اصدره وكون الحكم مهورا بتوقيع غير مقروء لا يفصح عن شخص مصدره ليس في مخالفة القانون ، وكان الطاعنون لا يمارون في أن الحكم المطعون فيه قد وقع فعلا من رئيس الهيئة التي أصدرته فإن ما يثيرونه نعيًا على الحكم في هذا الصدد يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ٢٢٤٢٧ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢)

٧. من المقرر أن القاضي وهو يحاكم متمهما يجب أن يكون مطلق الحرية في هذه المحاكمة غير مقيد بشئ مما تضمنه حكم صادر في ذات الواقعة على متهم آخر ، ولا مجال من أن يكون من وراء قضائه على مقتضى العقيدة التي تكونت لديه قيام تناقض بين حكمه والحكم السابق صدوره على مقتضى العقيدة التي تكونت لدى القاضي الآخر .

(الطعن رقم ٢٠٦٢٥ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٠)

٨. لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه خلص فيما أورده في أسبابه وما انتهى إليه في منطوقه من تأييد الحكم الغيابي الاستثنائي المعارض فيه القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد - وهو ما يخالف ما نطقت به المحكمة علنا في مواجهة الخصوم وذلك وفقا للثابت في محضر الجلسة وروى القاضي من قبول المعارضة شكلا وإلغاء الحكم المعارض فيه وتأييد حكم محكمة أول درجة الصادر بإدانة الطاعن . لما كان ذلك ، وكانت العبرة فيما تقضى به الأحكام هي بما تنطق به المحكمة في وجه الخصوم بمجلس القضاء بحسبان أنه بهذا الإجراء تخرج

الدعوى من سلطتها وبصير الحكم حقا للخصوم فيمتنع العدول عنه أو تعديله ولو تحقق لها خطأ ما قضت به - إلا أن يكون خطأ ماديا محضا مما يجوز لها تصحيحه طبقا للمادة ٣٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية أو غموضا أو إبهاما مما يجوز الرجوع إليها فيه لتفسيره وفقا للمادة ١٩٢ من قانون المرافعات . لما كلن ما تقدم ، وكان ما قضت به المحكمة قد خالف في اسبابه ومنطوقه ما نطقت به بالجلسة ، فإنه يكون باطلا مما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٣٢٤٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٥)

٩ . لما كانت العبرة في تحديد ماهية الحكم هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يود في أسبابه ومنطوقه سهوا وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد صدر في استئناف قضت فيه المحكمة بقبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضده ، فإنه لا ينال من سلامة ما جاء بالنموذج المطبوع المخر عليه من أن الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة فيتعين إلغاؤه إذ محل ذلك لا يعدو مجرد سهو لا يغير من حقيقة الواقع .

(الطعن رقم ٥٤٨٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٥)

١٠ . من المقرر أن العبرة في بيان المحكمة التي صدر منها الحكم هي بحقيقة الواقع ، وأن محضر الجلسة يكمل الحكم في ذلك ، لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة محضر أولى جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أنه مستهل باسم محكمة أمن الدولة بالجيزة ، وكانت هذه المحكمة هي المختصة بنظر الجرائم التي نص عليها المشرع في قانون إيجار لأماكن - ومنها الجريمة موضوع الطعن - طبقا لنص المادة ٤/٣ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ ، ومن ثم فإنه لا يقدح في الأمر أن يدون في صدر النموذج المطبوع لحكمها اسم محكمة أمن الدولة

طوارئ إذ هو مجرد بيان مطبوع لا يمس سلامة الحكم ، لأن العبرة هي بحقيقة الواقع التي أكدها نظر المعارضة والاستئناف ، والمعارضة الاستئنافية في ذلك الحكم ، ومن ثم يكون الحكم الابتدائي قد صدر من محكمة مختصة لها ولاية الفصل في الدعوى ، وإصدار الحكم فيها ، ومن ثم يكون الطعن بالنقض رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ والمادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٢٠٤٥٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠١/١/٤)

ثانيا : وصفه :

١١ . الأصل تطبيقا للفقرة الأولى من المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ المعمول به اعتبارا من ٥ من نوفمبر سنة ١٩٨١ بعد صدور الحكم المطعون فيه - أن يكون المتهم حاضرا بنفسه جلسات المرافعة إلا أنه يجوز أن يحضر عنه وكيله في غير الأحوال التي يجوز الحكم فيها بالحبس . ومتى كان حضور المتهم شخصا أمرا واجبا فإن حضور وكيله عنه خلافا للقانون لا يجعل الحكم حضوريا ، فإن الحكم المطعون فيه يكون حكما غاييا وصفته المحكمة خطأ بأنه حكم حضوري بتوكيل ويكون بهذه المثابة قابلا للمعارضة التي لا يبدأ ميعادها إلا من تاريخ إعلانه به .

(الطعن رقم ٣٩٤٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٢/٢١)

ثالثا : بيانات الدباجة

١٢ . لما كان من الثابت من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن ديباجته قد خلت من بيان المحكمة التي صدر منها مما يؤدي إلى الجهالة ويجعله كأنه لا وجود له وذلك بعد أن اتضح من محاضر جلسات المحاكمة

لابتدائية أنها لم تستوف بيان المحكمة التي صدر منها الحكم ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه وقد ايد الحكم الابتدائي الباطل واعتق أسبابه قد تعيب بما يطله .

(الطعن رقم ٤٦٨٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٨)

١٣. لما كان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه الذي أنشاء لنفسه أسبابا مستقلة واستوفى بيان المحكمة التي أصدرته أنه انتهى إلى تأييد الحكم المستأنف لأسبابه وكان هذا الحكم المستأنف قد خلت ديباجته من بيان اسم المحكمة التي أصدرته كما أن محضر الجلسة قد خلا أيضا من هذا البيان ، لما كان ذلك ، وكان خلصو الحكم من هذا البيان الجوهرى يؤدى إلى الجهالة ويجعله كأنه لا وجود له وهو ما يمتد أثره إلى الحكم المطعون فيه الذى قضى بتأييده واخذ بأسبابه ومن ثم يكون معيبا .

(الطعن رقم ١٩٠٦٦ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/١/٢٢)

١٤. لما كان البين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه وانه وإن خلت ديباجته من تاريخ إصداره إلا أن منطوقه قد ذيل بما يفيد صدوره فى السادس عشر من فبراير سنة ١٩٩١ ، وكان القانون لم يشترط إثبات البيان فى مكان معين فإن ما يثيره الطاعنون فى هذا الصدد لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٦٦٠٤ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٦)

١٥. لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن ديباجته قد خلت من بيان المحكمة التي صدر منها مما يؤدى إلى الجهالة به . ويجعله كأن لا وجود له ذلك بعد أن اتضح من محضر جلسة المحكمة الاستئنافية أنه لم يستوقف هذا البيان فإن الحكم المطعون فيه يكون قد تعيب بالبطلان مما يوجب نقضه فى خصوص ما قضى به فى الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٦٩٧٢ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٣)

رابعاً : التسبب المعيب :

١٦. لما كان البين من المفردات المضمومة أن ما أورده الحكم على لسان الضابط من ان الطاعن الثاني ارتكب واقعة قتل المجنى عليهما قد ثبت نقضيه في الأوراق إذ قرر الضابط أن المذكور لم يكن متواجداً بمسرح الجريمة ، وإذ كان لا يعرف مبلغ الأثر الذي كان لهذا الخطأ في عقيدة المحكمة لو تفتنت إليه وكانت الأدلة في المواد الجنائية ضمايم متساندة فإن الحكم المطعون فيه إذ عول - فيما عول عليه - من إدانة الطاعن على ما أورده على خلاف الثابت في الأوراق يكون معيباً بالخطأ في الإسناد .

(الطعن رقم ٢٤٥٦٣ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٩/١/٧)

١٧. من المقرر أن الحكم الصادر بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التي عول عليها وأن يذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد عول - من بين ما عول عليه في إدانة الطاعن - على أقوال ولم يورد مؤداه ، فإنه يكون معيباً بالقصور الذي يطله .

(الطعن رقم ٢٥٦٧ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١/١٤)

١٨. لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه في معرض استبعاده نية القتل لدى الطاعن أورد أن الطاعن لم يقصد من إطلاق العيار الناري إصابة المجنى عليها أو قتلها مما مفاده نفى قصد التعدي لديه ، ثم عاد فأورد أن الواقعة في حقيقتها تشكل جريمة الضرب المقصي إلى الموت مما مؤداه توافر ذلك القصد في حقه . لما كان ذلك ، فإن اعتناق الحكم هاتين الصورتين المتعارضتين لواقعة الدعوى لما يدل على اختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة ، الأمر الذي يستحيل معه على محكمة النقض أن

تعرف على أى أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها فى الدعوى ، فضلا عما ينبى عنه من أن الواقعة لم تكن واضحة لديها بالقدر الذى يؤمن معه خطوطها فى تقدير مسئولية الطاعن ، ومن ثم يكون حكمها متخاذا فى أسبابه متناقضا فى بيان الواقعة تناقضا يعيبه .

(الطعن رقم ٤٠٠٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٢/٧)

١٩ . تعيب الحكم - عدم تحديده تاريخ الواقعة أو الخطأ فيه - حده أن يتصل هذا التاريخ بحكم القانون فيها أو يدعى المتهم الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمضاف إليه بالحكم المطعون فيه فى رده على الدفع بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية لقوات أكثر من ثلاثة أشهر على علم الجنى عليه بالجريمة ومرتكبها قد عول على التاريخ الذى ادعاه المدعى بالحقوق المدنية لذلك العلم رغم منازعة الطاعن فيه ولم يحدد التاريخ إلى وقائع ثابتة رغم اتصال هذا التحديد بسلامة الدفع أو عدم صحته فإنه يكون معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ١٠٢٨٧ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٢٤)

٢٠ . من المقرر أنه ينبغى ألا يكون الحكم مشوبا بإجمال أو إهمام مما يتعذر معه تبين مدى صحة الحكم من فسادة فى التطبيق القانونى على واقعة الدعوى وكلان البين من الحكم المطعون فيه أنه دان الطاعن بجريمة هناك عرض صي لم يبلغ ثمانية عشر عاما من عمره بغير قوة أو تهديد ، دون أن يورد مصدر ما أورده عن عمر الجنى عليه ، وهل هو ورقة رسمية أم تقدير أهل الخبرة ، دون أن يبين الأساس الذى استند إليه فى احتساب عمر الجنى عليه ، وهل اعتمد فى ذلك على التقويم الهجرى أم التقويم الميلادى - مع أن سن الجنى عليه ركن جوهرى فى الجريمة موضوع المحاكمة - مما يصم الحكم بالقصور فى البيان .

(الطعن رقم ٢٠٥٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٣/١٢)

٢١. لما كان ما يعاه الطاعن الثاني على الحكم لإدانته بذات الأدلة التي أخذ بها الطاعن الأول رغم تبين موقفيهما في الدعوى مردودا بأنه ليس لزاما على المحكمة أن تورّد أدلة الإدانة قبل كل من الطاعنين على حدة ، ومن ثم فلا جناح عليها إذا جمعت في حكمها في مقام التدليل على ثبوت جريمة الضرب المفضى إلى الموت في حق الطاعنين نظرا لوحدة الواقعة وما دامت الأدلة قبلهما تتحد وتتساند في معظمها وما دام حكمها قد سلم من عيب التناقض أو الغموض في أسبابه بحيث تبقى مواقف كل من الطاعنين والأدلة قبلهما معددة بغير لبس ، فإن ما يعاه الطاعن الثاني على الحكم بما تقدم يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٢٥٩٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٥/١٨)

٢٢. لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم صادر بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أن كان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها وسلامة مأخذها تمكينا نحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني عى الواقعة كما صار إثابتها بالحكم وإلا كان قاصرا .
وإذ كان الحكم المطعون فيه لم يبين واقعة الدعوى ولا ماهية الحكم الصادر لصالح المدعى بالحقوق المدنية والذي امتنع الطاعن من تنفيذه وما إذا كان بممكنه القيام بالتنفيذ من عدمه وما إذا كان الطاعن قد أعلن بالسند التنفيذي المطلوب تنفيذه أم لا ، ولم يبين الحكم سنده في القضاء بالإدانة فإنه يكون مشوبا بالقصور في البيان بما يوجب نقضه والإعادة .

(الطعن رقم ٢٣٢٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٢٧)

٢٣. لما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بانقضاء الدعوى الجنائية في قوله " حيث إن الثابت من صورة قيد الوفاة المقدم بجلسة اليوم أن المتهم قد توفي إلى رحمة الله تعالى بتاريخ ١٩٨٩/١/١٠ ومن ثم يتعين انقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم عملاً بالمادة ١٤٤.ج " لما كان ذلك ، وكان الثابت من الإطلاع على المفردات المضمومة أن وكيل المتهم قرر بتقرير الاستئناف أن صحة اسم موكلة " وهو ذات ما قرره بمحضرى جلسة ١٠ من أبريل سنة ١٩٩٣ أمام محكمة أول درجة ، وجلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٩٣ أمام محكمة ثاني درجة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل دلالة ما ورد بتقرير الاستئناف ومحضرى جلسة المخاكمة أمام درجتى التقاضى بما يشير إلى اختلاف شخص المتهم المسند إليه ارتكاب الجريمة والمحكوم عليه فيها عن شخص المتوفى بما قد يغير وجه الرأى فيما انتهت إليه المحكمة من الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية ، ولم تقل كلمتها فيها ، فإن ذلك ينبئ عن أنه المحكمة أصدرت حكمها دون تمحيص الدعوى والإحاطة بظروفها مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على الوجه الصحيح بما يعيب الحكم ويوجب نقضه وإعادة .

(الطعن رقم ٨٦٦٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٦/١٠)

٢٤. لما كانت المادة ١٨ فقرة (١) من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن السجل التجارى قد نصت على عقاب " كل من يقدم بسوء قصد بيانات غير صحيحة تتعلق بطلبات القيد أو التأشير في السجل أو بالتحديد أو الخو " ويبين من هذا النص أن المشرع اشترط لقيام تلك الجريمة توافر ركنين ، والأول هو تقديم بيانات غير صحيحة في السجل التجارى تتعلق بطلبات القيد أو التأشير أو الجديده أو الخو في ذلك السجل ، والثاني أن يكون تقديم تلك البيانات قد تم عن سوء قصد من قدمها وهو ما يتحقق بتوافره القصد الجنائى في تلك الجريمة ، مما

يتعين معه أن يعنى الحكم القاضى بالإدانة فى هذه الجريمة بيان ركنيها ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على الجريمة التى دان الطاعن بها ، ولم يورد ماهية البيانات غير صحيحة التى قدمها الطاعن والطلب الذى يتعلق بها ، ولم يستظهر توافر القصد الجنائى فى حقه فإنه يكون قاصرا عن بان التهمة بعناصرها القانونية كافة ، الأمر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثابتها فى الحكم ، ومن ثم فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه والإعادة .

(الطعن رقم ٤٠٢٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/١١)

٢٥ . لما كان من المقرر أنه مادامت خطة الدفاع متروكة لرأى الخامى وتقديره وحده فلا يجوز للمحكمة أن تستند إلى شئ من أقواله هو فى إدانة المتهم وإذ عول الحكم المطعون فيه فى اطمئنانه إلى أقوال المتهم الأخرى التى استند إليها من بين الأدلة التى بنى عليها قضاءه بإدانة الطاعن على هذا الدفاع الذى أسنده إلى محاميه - على خلاف الواقع - فإنه يكون قد استند فى إدانة الطاعن إلى دليل باطل أسنده إلى المدافع عنه بما يعيب الحكم .

(الطعن رقم ٢١١٣٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٣)

٢٦ . لما كان يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه لمدى تحصيله لواقعة الدعوى قد أورد أن المتهم قام بأعمال حفر وتبوير وتشوين مواد بناء على أرض زراعية ، وعند إيراده للأدلة التى صحت لديه على ثبوت الواقعة نقل عن تقرير الخبير المتدب فى الدعوى أن المتهم قام بالبناء على أرض زراعية بغير ترخيص ، وقضى بمعاقبته عن هذه الجريمة . لما كان ذلك ، وكان تضارب الحكم - على السياق المتقدم - فى بيان حقيقة الأفعال التى ارتكباها الطاعن ومسا إذا كانت تشكل جريمة تبوير أرض زراعية المعاقب عليها بالمادتين ١٥١ و ١٥٥

من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ أم جريمة بناء على أرض زراعية بغير ترخيص المعاقب عليها بالمادتين ١٥٢ و ١٥٦ من ذات القانون إنما يدل على اختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة ، فضلا عما ينبئ به من أن الواقعة لم تكن واضحة لدى المحكمة إلى الحد الذي يؤمن معه الخطأ في تحديد العقوبة لأمر الذي يجعل الحكم معيبا بالتناقض .

(الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٦)

٢٧ . من المقرر أنه وإن كان يكفي أن تشكك محكمة الموضوع في ثبوت التهمة لتقضى للمتهم بالبراءة ورفض الدعوى المدنية قبله إلا أن حد ذلك أن تكون قد أحاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة وألمت بأدلتها وخلا حكمها من عيوب التسيب ، وكان الحكم المطعون فيه قد وقف في تبرير قضائه عند حد القول بأن المحكمة قد اطمأن وجددها إلى عدم صحة الواقعة كما جاء بمحضر الضبط والتحقيقات وإلى انتفاء التهمة المسندة إلى المتهمين ، وهي عبارة مجملة لا تكفي لحمل قضاء الحكم لما تنبئ عنه بذاتها عن أن المحكمة أصدرته بغير إحاطة بالدعوى عن بصر وبصيرة ودون إلام شامل بأدلتها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في التسيب .

(الطعن رقم ٢٣٦٣ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٠)

حكم : تسيب معيب

٢٨ . لما كان الين من المقررات - التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا لما ورد بوجه النعي - أنه ما أثبتته الحكم ونسبه إلى الشهود المذكورين ليس له أصل في الأوراق ، وأنه ثمة خلاف جوهري بين أقوالهم وأقوال إذ لم يقل أيهم بما قال به الأخير من أنه رأى الطاعن يطعن الخنجي عليه بالمطواة ، ومن ثم تكون

المحكمة قد أقامت قضاءها بالإدانة على دليل لا سند له من أوراق الدعوى ، بما يعيب الحكم بالخطأ في الإسناد .

(الطعن رقم ١٨٦٤٧ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٤)

٢٩ . لما كان الحكم المطعون فيه في تحصيله للواقعة قد أورد أن الطاعن الأول قد تفاضت مبلغ عشرين ألف جنيه كمقدم إيجار عن شقة يملكها إيجارها الشهري مائة وثلاثين جنيها ، وفي نهاية أسبابه أورد أن ما تقاضاه الطاعنان بالفعل هو مبلغ ٢٣٧٦٠ جنيه ثم عاد وقرر أنه مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه وأنه يتعين تغريم الطاعنين ثلاثون ألف جنيه وهو ما يتناقض مع ما قضى به الحكم من تغريم الطاعنين مبلغ ٢٣٧٦٠ جنيه وإلزامها برد مبلغ ١١٨٨٠ جنيه ، ولما كان تضارب الحكم - على السياق المتقدم - في تحديد المبالغ التي تقاضاها الطاعنان خارج نطاق عقد الإيجار كمقدم إيجار والزائدة عما يحق للمالك أن يتقاضاه كمقدم إيجار من المستأجر يدل على اختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة بالاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة ، فضلا عما ينبى به من أن الواقعة لم تكن واضحة لدى المحكمة إلى الحد الذي يؤمن معه الخطأ في تحديد العقوبة ، الأمر الذي يجعل الحكم معيبا بالتناقض .

(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢٩)

٣٠ . لما كان من المقرر أن الأحكام يجب أن تبنى على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها ، فإذا استند الحكم إلى رواية أو واقعة لا أصل لها في التحقيقات فإنه يكون معيبا لانبثاقه على أساس فاسد متى كانت الرواية أو الواقعة هي عماد الحكم .

(الطعن رقم ١٤٥٧٥ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٥)

٣١. لما كان من المقرر أنه يجب ألا يجهل الحكم أدلة الثبوت في الدعوى بل عليه أن يبينها بوضوح بأن يورد مؤداها في بيان مفصل يتحقق به الغرض الذي قصده الشارع من تسيب الأحكام وتمكن معه محكمة النقض من إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه عول - من بين ما عول عليه في الإدانة - على تقرير المعمل الكيماوى وعرض إليه في قوله " وثبت من تقرير المعمل الكيماوى أن الأقراص المضبوطة واردة بالقرارين ٤٨٧ لسنة ١٩٨٥ و ٢٤٥ لسنة ١٩٩٢ فإن الحكم المطعون فيه - على السياق المتقدم - يكون قد أشار فقط إلى الدليل الفنى دون أن يعنى بإيراد مضمونه في بيان كاف ، وعلى نحو خلا من الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها ، ومن ثم يكون معيباً بالقصور في البيان .

(الطعن رقم ١٥١٨٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٩)

٣٢. لما كان نقض الحكم يترتب عليه إلغاؤه ويعتبر بالتالى معدوم الأثر فيصبح الحكم المنقوض لا وجود له قانوناً ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أحال سواء في تحصيله وقائع الدعوى أو في أسبابه - على ما أورده الحكم الابتدائى الصادر من محكمة بجلسته سنة ١٩٨٦ والمؤيد لأسبابه بالحكم الاستئنافى الصادر بجلسته سنة ١٩٨٨ والمؤيد لأسبابه بالحكم الاستئنافى الصادر بجلسته سنة ١٩٨٨ والسابق القضاء بنقضه - يكون قد أحال على حكم ملغى عدم الأثر فإنه يكون معيباً .

(الطعن رقم ١٩٦٤٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٤)

٣٣. لما كان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه يعد أن عرض لوقائع الدعوى ولأحكام القانون في جريمة البلاغ الكاذب المنصوص عليها بالمادة ٣٠٥ من

قانون العقوبات أقام قضاءه بإدانة الطاعن عن تلك الجريمة استنادا إلى أن الأخير
تعمد الكذب فيما بلغ به ضد المدعى بالحقوق المدنية وأنه قصد الإضرار به ، ثم
عاد وأورد - على خلاف ذلك - عند تبريره لقضائه في الدعوى المدنية ما مؤداه
أن الطاعن لم يتعمد ذلك وإنما أنه عن تسرع في الاتهام ورعونة وعدم تبصر . لما
كان ذلك ، فإن ما أورده المحكمة في أسباب حكمها على الصورة المتقدمة
يناقض بعضه الآخر مما بين منه أن المحكمة فهمت الدعوى على غير حقيقتها
وينبئ عن أن الواقعة لم تكن واضحة لديها إلى الحد الذي يؤمن معه الخطأ في
تقدير مسئولية المحكوم عليه الأمر الذي يجعل الحكم معيبا بالتناقض والتخاذل .

(الطعن رقم ٨٣٥٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٧)

٣٤ . لما كان البين من المفردات المضمومة أن المطعون ضده قد أقر بمحضضر
الاستدلالات بارتكابه الحادثة بأن صفع الجنى عليها على وجهها ليفقدها حركة
المقاومة وجذب " السلسلة الذهبية " التي كانت تتزين بها وأن بعضا من العامة
قبضوا عليه حال فراره من مكان الجريمة . وأن الجنى عليها تعرفت عليه كما
ثبت من التحقيقات - ايضا - أن الجنى عليها تعرفت على المطعون ضده عند
عرضه عليها بمعرفة وكيل النيابة المحقق دون إنكار ذلك من شاهديها ولم تنف
هي احتمال وجود مساهم آخر في الجريمة ، فضلا عن أن مؤدى أقوال شاهدى
الإثبات الثانى والثالث تفيد أنهما شاركا العامة في القبض على المطعون ضده . لما
كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بالبراءة دون أن يعرض للدليل
المستمد من إقرار ضده بمحضضر الاستدلالات وتعرف الجنى عليها عليه وتحريات
الشرطة التى وردت بالتحقيقات على لسان الضابط مجربها - الشاهد الأول -
دون أن تدلى المحكمة برأيها في هذه الأدلة بما يقيد أنها فطنت إليها ووزنتها ولم
تقتنع بها أو رأتها غير صالحة للاستدلال بها على المطعون ضده ، فإن الحكم يكون
مشوبا بالقصور .

(الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٧)

٣٥. لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن طلب إعفاء من العقاب تأسيساً على أنه مكن السلطات من القبض على المحكوم عليه الثاني ، وبين من الحكم المطعون فيه أنه وإن أورد هذا الدفاع إلا أنه اقتصر في الرد عليه بقوله " إن طلب الإعفاء من العقاب لا ينطبق على المتهم " . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات تنص على أنه " يجوز للمحكمة إعفاء الجاني من العقوبة إذا حصل الإخبار بعد الشروع في التحقيق متى مكن السلطات من القبض على غيره من مرتكبي الجريمة أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة " ، فإن دفاع الطاعن سالف البيان يشكل دفاعاً جوهرياً إذ من شأنه لو صح أن يؤثر في مسؤوليته وتغير به وجه الرأي في الدعوى ، وإذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه وإن أشار في مدوناته إلى أن تحريات الشرطة دلت على أن الطاعن والمحكوم عليه الثاني سئل بتحقيقات النيابة العامة وأنكر ما أسند إليه ، إلا أنه خلا تماماً مما يشير إلى كيفية القبض على المحكوم عليه الثاني ، مما كان يتعين معه على المحكمة تقول كلمتها في هذا الدفاع الجوهري بأسباب سائلة لا تعسف فيها ، أبداً وهي لم تفعل واكتفت في الرد على دفاع الطاعن بالعبرة بالمر بيانهما ، وهي عبارة قاصرة تماماً لا يستطيع معها الوقوف على مسوغات ما قضى به الحكم في هذا الشأن ، ومن ثم فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يوجب نقضه والإعادة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن ، ولا محل للقول بأن العقوبة المقضى بها مقررّة لجريمة حيلزة أدوات مما تستعمل في تقليد العملة الورقية التي دين بها الطاعن ، ذلك بأن الحكم قد اعتبر الجريعتين مرتبطتين ارتباطاً لا يقبل التجزئة وأوقع عليه عقوبة الجريمة الأشد هي جريمة الشروع في تقليد العملة الورقية عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٢٥٤٨٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢١)

٣٦. من أنه وإن كان الأصل أن للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة طالما أنها كانت مطروحة على بساط البحث ، إلا أنها لا تصلح وحدها لأن تكون دليلا أساسيا على ثبوت التهمة ولما كان الثابت أن محور الغضر لم يبين للمحكمة مصدر تحرياته لمعرفة ما إذا كان من شأنها أن تؤدي إلى صحة ما انتهى إليه من ان الطاعن يؤجر وينسخ ويبيع الأفلام المضبوطة للغير لإثارة شهوات الجمهور وغرائزه ، فإن التحريات بهذه المثابة لا تعدو أن تكون مجرد رأى لصاحبها يخضع لاحتمالات الصحة والبطان والصدق والكذب إلى أن يعرف مصدره ويتحدد كنهه ويتحقق القاضي منه بنفسه حتى يستطيع أن يسطر رقابته على الدليل ويقدر قيمته من حيث صحته أو فساده وإنتاجه في الدعوى أو عدم إنتاجه ، وإذ كانت المحكمة قد جعلت أساس اقتناعها رأى محور الغضر ، فإن حكمها يكون قد بنى على عقيدة حصلها الشاهد من تحريه لا على عقيدة استقلت المحكمة بتحصيلها بنفسها ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من قيام الدليل على توافر ركن القصد الجنائي لدى الطاعن فإنه يكون معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ١٧٧٥٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٠)

٣٧. لما كان من المقرر أنه ينبغي ألا يكون الحكم مشوبا بإجمال أو إهمام مما يتعذر معه تبين مدى صحة الحكم من فساده في التطبيق القانوني على واقعة الدعوى ، وهو يكون كذلك كلما جاءت أسبابه مجملة أو غامضة فيما أثبتته أو نفتته من وقائع سواء كانت متعلقة ببيان توافر أركان الجريمة أو ظروفها أو كانت بصدد الرد على أوجه الدفاع الهامة أو الدفع الجوهرية أو كانت متصلة بعناصر الإدانة على وجه العموم أو كانت أسبابه يشوبها الاضطراب الذي ينبى عن اختلال فكرته من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانوني وتعجز بالنال محكمة النقض عن أعمال رقابتها على الوجه الصحيح .

ولما كان الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وتدليله عليها لم يبين أى من التهمتين المسندتين إلى الطاعنة هى التى ثبتت وأوقع عليها عقوبتها ، واقتصر فى قضائه على الإشارة بعبارة مبهمة إلى أن " التهمة " ثابتة فى حق المتهمين على الرغم من اختلاف الاتهامات المسندة إلى كل منهم فى وصفها ، دون أن يورد الدليل على توافر كل منها بأركانها القانونية ، مما لا يبين منه أن المحكمة قد فهمت واقعة الدعوى على الوجه الصحيح ولا يتحقق معه الغرض الذى قصده الشارع من تسييب الأحكام . ومن ثم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالغموض والإهمال والقصور .

(الطعن رقم ١٦٧٢٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٨)

٣٨ . لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بما وسلامة المأخذ وإلا كان قاصرا وكان البين من الحكم الابتدائى الذى اعتنى أسبابه الحكم المطعون فيه أنه لم يبين الواقعة والأدلة التى استند إليها ومكان وقوع الجريمة وما إذا كان مسكونا أو معد للسكنى أو فى ملحقاته أو إحدى اغلات المعدة للعبادة ، أو أنه كان مسورا بحائط أو بسياج من شجر أخضر أو حطب يابس أو بخنادق ، وهى أركان جوهرية فى خصوصية الدعوى باعتبار أن الحكم قد دان الطاعن استنادا إلى الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣١٧ عقوبات فإن الحكم يكون مشوبا بعيب القصور .

(الطعن رقم ٨١٨٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٨)

٣٩ . لما كان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن أنتج وعرض للبيع بضائع مغموشة وعرض للبيع منتجات تحمل علامة مزورة وأدار منشأة قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة ، ثم انتهى إلى إدانة

الطاعن بقوله ومن ثم يكون - المتهم - قد ارتكب الجريمة المؤثمة بمواد الإتهام ". لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ينبغي ألا يكون الحكم مشوباً بإجحال أو إهمام مما يتعدى معه تبن مدى صحة الحكم من فسادة في التطبيق القانوني على واقعة الدعوى ، وهو يكون كذلك كلما جاءت أسبابه بمجمل غامضة فيما أثبتته أو نفتته من وقائع سواء كانت متعلقة ببيان توافر أركان الجريمة وظروفها أو كانت متصلة بعناصر الإدانة على وجه العموم أو كانت أسبابه يشوبها الاضطراب الذى ينشأ عن اختلال فكرته من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى أو التطبيق القانوني ويعجز بالتالى محكمة النقض عن إعمال رقابتها على الوجه الصحيح ، ولما كان الحكم في بيان تدينه على ثبوت الواقعة قد اقتصر على الإشارة بعبارات مبهمه إلى أن التهمة ثابتة قبل المتهم دون أن يحدد التهمة الثابتة في حقه من المتهم الثلاث المسندة إليه مما لا يبين منه أن المحكمة قد فهمت واقعة الدعوى على الوجه الصحيح ولا يتحقق معه الغرض الذى قصده الشارع من تسيب الأحكام . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالغموض والإهمام والقصور مما يعجز هذه المحكمة - محكمة النقض - عن إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى والتقرير برأى فيما يشتره الطاعن بأوجه طعنه - فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإعادة .

(الطعن رقم ٣٢٥١ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠١/٤/٩)

خامساً : التسيب غير المعيب :

٤٠ . أشار الحكم إلى نص المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات التى تعاقب على النصب والشروع فيه ولا يعيبه أن أخطأ في بيان رقم كل من المادتين ٤٥، ٤٧ من القانون المذكور المتعلقين بتعريف الشروع في الجريمة وتحديد عقوبته .

(الطعن رقم ٨٣٥٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٧)

٤١. لما كان الطاعن لا يمارى في أن ما أثبتته الحكم من أقواله الشاهد الأول بتحقيقات النيابة العامة له معينة في تلك التحقيقات ، فإنه لا يقدح في سلامة الحكم أن يكون قد أخطأ في قوله إنه شهد بذلك في الجلسة ، إذ الخطأ في مصدر الدليل لا يضيع أثره ، ومن ثم تنحصر عن الحكم قالة الخطأ في الإسناد .

(الطعن رقم ١٢٥٩٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٥/١٨)

٤٢. خطأ الحكم فيما أورده من اشتراك النقيب في اجراء التحريات على الرغم من اقتصار دوره على المشاركة في اجراء الضبط ، فإنه بفرض وقوعه في هذا الخطأ ، فإنه لا يعدو أن يكون خطأ في ماديا لا اثر له في منطق الحكم واستدلالة على إحراز الطاعنين للمخدر ، فإن دعوى الخطأ في الإسناد لا تكون مقبولة ، لما هو مقرر من أن الخطأ في الإسناد الذى يعيب الحكم هو الذى يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التى خلصت إليها .

(الطعن رقم ١٣٧١١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٧/٤)

٤٣. لما كان من المقرر أنه لا ينال من سلامة الحكم إطراحه شهادة المستشفى وأصل التوكيل اللذين تساند إليهما الطاعن للتدليل على احتجازه بالمستشفى أثناء فترة التحريات وعدم إقامته بمدينة الإسكندرية ذلك أن الأدلة في المواد الجنائية إقناعيه وللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل والمنطق أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى اطمأنت إليها من باقى الأدلة القائمة في الدعوى ومن ثم فإن ما ينعه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا .

(الطعن رقم ١٨٦٤٢ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٩/٢٨)

٤٤ . لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة في سنة ١٩٩٧ أن المحكمة رأت نظر هذه الدعوى مع الدعاوى المطروحة أمام دائرة أخرى ، فحدد لنظرها جلسة ١٩٧٧ أمام الدائرة التي تنظر الدعاوى المماثلة ، كما بين من الحكم المطعون فيه أن الدعوى جنابات مطاى نظرت مع الدعوى الراهنة واطلعت عليها المحكمة وعلى ما أثير فيها من دفاع ، بما يفيد أن الدعوى سالفة الذكر كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة تحت نظر الخصوم ، ومن ثم فلا يعيب الحكم تعويله على اعتراف الطاعن الثاني بتحقيقات النيابة العامة في تلك الدعوى ، لما هو مقرر من أنه إذا نظرت قضيتان أمام المحكمة في وقت واحد وحصلت المرافعة في القضيتين مرة واحدة وأثبت في إحدهما تلك المرافعة ، فإنه لا ضرر على المحكمة إذ هي استندت في حكمها في الأخرى إلى ما ثبت لها في القضية التي أثبت فيها المرافعة مما جعلها تظمن إلى الأخذ بالدليل المقدم فيها .

(الطعن رقم ٢٠٢٠٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٠)

٤٥ . لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه ببراءة المطعون ضده من قمة حيازة جوهر الخشيش المخدر على أساس بطلان إذن انتفتيش لابتناؤه على تحريات غير جدية فإنه لا يجدى الطاعنة النعى على الحكم بالفساد في الاستدلال بشأن إطراح أقوال شاهد الإثبات لأن تعيب الحكم في ذلك على فرض صحته يكون غير منتج طالما أنه قد تساند إلى دعامة أخرى صحيحة تكفي لحمله إذ من المقرر أنه لا يقدح في سلامة الحكم القاضي بالبراءة أن تكون إحدى دعاماته معيبة ما دام الثابت أن الحكم قد أقيم على دعامات أخرى تكفي وحدها لحمله ومن ثم فإنه لا جدوى للطاعنة من تعيب الحكم بالفساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ١٣٥٠٠ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٧)
٤٦. من المقرر أنه لا يقدح في سلامة الحكم القاضي بالبراءة أن تكون إحدى دعائمه معيبة مادام الثابت أن الحكم قد أقيم على دعائم أخرى تكفي وحدها لحمله ومن ثم فإنه لا حدود للطاعة من تعيب الحكم بالفساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ٨٣٥٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٧)
٤٧. لما كان الأصل - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية لم يشترط أن يتضمن الحكم بالبراءة أمورا أو بيانات معينة أسوة بأحكام الإدانة ، وأنه يكفي لسلامة الحكم بالبراءة أن تشبك المحكمة في صحة إسناد التهمة إلى المتهم ، وهي غير ملزمة بأن ترد على كل دليل من أدلة الإتهام لأن في إغفال التحدث عنه ما يفيد حتما أنها أطرحتها ولم تر فيها ما تظمن معه إلى الحكم بالإدانة ، ومن ثم فلا يعيب الحكم وهو يقضى بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية عدم تصديده لتسايقته المدعية بالحقوق المدنية من قرائن وما قدمته من مستندات تشير إلى ثبوت الإتهام مادامت المحكمة قد قطعت في أصل الواقعة وتشككت في إسناد التهمة إلى المتهم - المطعون ضده - ومن ثم فإن ما تثيره الطاعة في هذا الصدد ينحصر إلى جدل في تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٣٦٤٨ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١٣)
٤٨. لما كانت المادة ١٣ من قانون العقوبات قد نصت على أن " كل محكوم عليه بالإعدام يشق " ومن ثم فلا يعيب الحكم عدم نفيه على ذكر طريقة تنفيذه عقوبة الإعدام التي انتهت إلى القضاء بها .

(الطعن رقم ٣١١٧٥ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٣)

٤٩. لا يقدح في سلامة الحكم القاضي بالبراءة أن تكون إحدى دعاماته معيبة مادام الذابت أن الحكم قد أقيم على دعائم أخرى متعددة أخرى متعددة تكفي لحمله ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالبراءة على دعائم أخرى متعددة تكفي وحدها لحمله فإن تعيب الحكم في إحدى دعاماته - بفرض صحته - يكون غير منتج ويكون النعي في هذا الشأن .

(الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٣)

٥٠. إذ كان الحكم المطعون فيه قد أورد مضمون كل دليل من الأدلة التي استند إليها في قضائه على نحو يبين منه وجه استدلاله به على ثبوت التهم المسندة إلى الطاعنين ويحقق مراد الشارع الذي استوجبه في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية من وجوب بيان مؤدى الأدلة التي يستند إليها الحكم الصادر بالإدانة فإنه لا ينال من سلامة الحكم أن يكون قد أورد أقوال القضاة في تحقيقات التفتيش القضائي جملة لما هو مقرر أنه إذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة فلا بأس على الحكمة إن هي أوردت مؤدى شهادتهم جملة ثم نسبته إليهم جميعا تفاديا للتكرار الذي لا موجب له : وإذ كان الطاعنون لا يجادلون في أن قضاة الدائرة قد اتفقت كلمتهم على عدم عرض الدعوى رقم عليهم أو اتخاذ أى قرارات أو أحكام فيها فإن منعى الطاعنين في هذا الصدد يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٢٢٤٢٧ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢)

٥١. لا يقدح في سلامة الحكم المطعون فيه عدم ضبط الأسلحة أو الأدوات التي استعملت في الإكراه ذلك لأنه مادام أن الحكم قد اقتنع من الأدلة السائغة التي أوردتها بأن الطاعن كان يحمل سلاحا استعمله في الإكراه وهو ما يكفي للتدليل

على توافر ظرف الإكراه في حقه ولو لم يضبط هذا السلاح ، فإنه فلا محل لما
ينعاه الطاعن في هذا الشأن .

(الطعن رقم ٢٢٥٩٣ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٦)

٥٢. من المقرر أنه لا يعتبر محل الواقعة في الحكم الجنائي من البيانات الجوهرية
الواجب ذكرها إلا إذا رتب الشارع على حدوث الواقعة في محل معين أثرا
قانونيا بأن جعل منه ركنا في الجريمة أو ظرفا مشددا أما في غير ذلك فإنه يكفي
في بيان مكان الجريمة مجرد الإشارة إليه مادام أن المتهم لم يدفع بعدم اختصاص
المحكمة بنظرها .

(الطعن رقم ٧٩٨١ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٢/٨)

٥٣. إذا كان الثابت بورقة الحكم المطعون فيه أنه قضى في منطوقه برفض معارضة
الطاعين في الحكم الغيابي الاستئنافي القاضي بسقوط الاستئناف ، في حين أن
الثابت بمحضر الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أنه قضى بقبول
معارضة الطاعين شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وقبول
الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف القاضي بإدانة
الطاعين وإلزامهما بالتعويض المدنى المؤقت . لما كان ذلك ، وكان البين من
المقررات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ، أن منطوق الحكم
المطعون فيه حسبما ورد ببول رئيس الهيئة التي أصدرته هو ذات منطوقه الوارد
بمحضر الجلسة التي صدر فيها ، وإذا كان من المقرر أن العبرة في تحديد ماهية
الحكم هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في اسبابه ومنطوقه سهوا ، وكان
البين مما تقدم ، أن الحكم المطعون فيه قد قضى في حقيقته بإلغاء الحكم المعارض
فيه وقبل الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف ، فإنه لا
ينال من سلامته ما ورد بنهاية منطوقه بالموذج المطبوع المحرر عليه من قبول
المعارضة الاستئنافية شكلا وتأييد الحكم الاستئنافي المعارض فيه - القاضي

بسقوط الاستئناف - إذ كل ذلك لا يعدو مجرد سهو وخطأ في الكتابة وزلة قلم ولا يخفى هذا الخطأ على من يراجع الحكم كله .

(الطعن رقم ٢٠٤٦٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠١/٢/٢٦)

٥٤. من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد اعتراف متهم إلى ما أورده من اعتراف متهم آخر ، ما دامت متفقة مع استند إليه الحكم منها .

(الطعن رقم ٢٠٠٦٤ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/٧/٩)

٥٥. من المقرر أنه ليس بال لازم تطابق اعترافات المتهم ومضمون الدليل الفنى على الحقيقة التى وصلت إليها المحكمة بل يكفى ان يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق .

(الطعن رقم ٧٧٠٤ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠٢/١/١)

٥٦. من المقرر أنه لا يعيب الحكم ان يحيل في إيراد أقوال شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .

(الطعن رقم ٢٦٧٢٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٢/٢/٢)

٥٧. من المقرر أن القانون لم يرم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم ببيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ، فمضى كان ما أورده الحكم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - كافيا فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون لارتكاب الطاعن لجناية تسهيل الاستيلاء بغير حق على مال مما نص عليه فى المادة ١١٣ من قانون العقوبات مما يضحى معه منعه فى هذا الشأن غير سديد .

(الطعن رقم ٣٠٠٩٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٢/٣/٣)

٥٨. من المقرر أنه لا يعيب الحكم خطؤه فى الإسناد ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة .

(الطعن رقم ٣٠٠٩٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٢/٣/٣)

٥٩. من المقرر إنه ليس بلازم أن تتطابق اعترافات المتهم ومضمون الدليل القننى على الحقيقة التى وصلت إليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفى أن يكون جماع الدليل غير متناقض مع جوهر الدليل القننى تناقضا يستعى على الملاءمة والتوفيق .

(الطعن رقم ٥٤٧٦ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٢/٣/١٣)

٦٠. الأصل إنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل القننى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى - كما أخذت به المحكمة - غير متناقض مع الدليل القننى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق .

(الطعن رقم ٣٤٨٩٤ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠٢/٥/٨)

٦١. لما كان الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه أن دياجته قد خلت من بيان المحكمة التى صدر منها مما يؤدى إلى الجهالة ويجعله كأنه لا وجود له وذلك بعد أن اتضح من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أنها لم تستوف بيان المحكمة التى صدر منه الحكم ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد تعيب بما يبطله .

(الطعن رقم ١٥٦٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٢١)

٦٢. لما كان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أنه أثبت فيها حضور المدافع مع المدعين بالحقوق المدنية والثابت اسميهما فى تلك المحاضر وأتهما ادعيا مدنيا بمبلغ ٥٠١ جنيه قبل المتهمين جميعا فضلا عن أن مدونات الحكم قد تضمنت اسم المدعين بالحقوق المدنية وطلباتها فإنه تنحسر عنه فى هذا الخصوص قالة القصور التى يرميه بها الطاعن .

(الطعن رقم ٨٥٨٧ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٤/٤)

٦٣. لما كان البين من الحكم الصادر في المعارضة الابتدائية بمجلس ٨ إبريل سنة ١٩٩٣ أنه بعد أن أفصح عن أخذه بأسباب الحكم المعارض فيه وتعديل العقوبة على النحو الوارد بالمنطوق اقتصر منطوقه على القول " بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم الغيبي المعارض فيه والاكتفاء " فإنه يكون بذلك قد خلا من منطوقه الفاصل في موضوع الدعوى . لما كان ذلك ، وكان خلو الحكم من منطوقه يطله لفقدانه عنصرا من مقومات وجوده قانونا حتى لو أمكن استخلاصه من أسباب الحكم باعتبار أن منطوق الحكم هو الذي يتعلق به حق الخصوم بالنسبة لما قضى به الذي يكتسب حجية الشيء المقضى به وأنه إذا كانت هذه الحجة تمتد بالضرورة إلى ما يكون من الأسباب مكملا للمنطوق ومرتبطا به ارتباطا وثيقا بحيث لا يكون للمنطوق قوام إلا به فإن هذا لا يصدق عند عدم وجود المنطوق أصلا ، ومن ثم فإن الحكم المتأنف يكون قد لحق به البطلان وكذا الحكم المطعون فيه القاضي بتأييده .

(الطعن رقم ١٦٨٣٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٤/١٥)

٦٤. من المقرر أن الغرض من ذكر البيانات الخاصة عن المتهم وصفته وصناعته ومحل إقامته بالحكم هو التحقق من أنه الشخص الذي رفعت عليه الدعوى الجنائية وجرت محاكمته فإذا ما تحقق هذا الغرض من ذكر اسم المتهم ولقبه كمال هو ثابت في الحكم وكان الطاعن لا ينازع في أنه الشخص المطلوب محاكمته ولم يدع أنه من الأحداث الذين لسنهم تأثير في مسئوليتهم أو عقابهم فإن إغفال هذا البيان لا يصح أن يكون سببا في بطلان الحكم ويكون النعي عليه بذلك غير سليم .

(الطعن رقم ١٠٢٤١ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٤/٢٢)

٦٥. لما كانت المادة التاسعة من قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ في شأن السلطة القضائية قد نصت على أن تصدر أحكام المحاكم الابتدائية من ثلاثة أعضاء ، وكان التشكيل الذي نصت عليه هذه المدة مما يتعلق بأسس النظام القضائي ويترتب على مخالفته بطلان الحكم . لما كان ذلك ، وكان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن الهيئة التي أصدرته مشكلة برئاسة الأستاذ..... ورئيس المحكمة وعضوية القضاة.....و.....و..... خلافا لما أوجبه القانون فإن هذا الحكم يكون باطلا .

(الطعن رقم ٢١١٧٦ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٢)

٦٦. لما كانت المادة التاسعة من القرار بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية قد نصت في فقرتها الثالثة على أن أحكام دوائر المحكمة الابتدائية تصدر من ثلاثة أعضاء ، وكان التشكيل الذي نصت عليه هذه المادة مما يتعلق بأسس النظام القضائي ويترتب على مخالفته بطلان الحكم بطلانا مطلقا لتعلقه بالنظام العام إعمالا لحكم المادة ٣٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية والتي تنص على انه " إذا كان البطلان راجعا لعدم مراعاة أحكام القوانين المتعلقة بتشكيل المحكمة أو بولايته بالحكم في الدعوى أو باختصاصها من حيث نوع الجريمة المعروضة عليها ، وبغير ذلك مما هو متعلق بالنظام العام ، جاز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى ، وتقضى به المحكمة ولو بغير طلب " لما كان ذلك ، وكان لمحكمة النقض طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لمصلحة التهم من تلقاء نفسها . إذا تبين مما هو ثابت فيه أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشكلة وفقا للقانون لما كان ذلك ، وكان

الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه ومن محضر جلسة النطق به أن الهيئة التي أصدرته مشكلة برئاسة السيد رئيس المحكمة وعضوية السادة و و ز القضية بمحكمة شمال القاهرة الابتدائية خلافا لما أوجبه القانون فإن هذا الحكم يكون باطلا مما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٨٨٩٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٦)

٦٧. لما كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة أول درجة والحكم الصادر منها أن المحكمة المتعقدة برئاسة الأستاذ القاضي بعد أن سمعت طلبات وكيل المدعى بالحقوق المدنية في حضور الطاعنين ومحاميهما أجلت الدعوى ١٧ من يناير سنة ١٩٩٣ لإعلان المتهمين الآخرين بالدعوى المدنية ثم جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٩٣ حيث سمعت مرافعة الدفاع عن الطاعنين وفي هذه الجلسة الأخيرة صدر الحكم وجاء بديباجته أن السدى أصدره الأستاذ الرئيس بالمحكمة وذلك دون أن يسمع المرافعة ومن ثم فإن ذلك الحكم يكون باطلا ويكون الحكم المطعون فيه إذ أيده يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون متعيينا نقضه . لما كان ذلك ، وكان قضاؤها باطلا بطلانا متصلا بالنظام العام لصدوره من قاضي لم يسمع المرافعة فإنه لا يعتد به كدرجة أولى للتقاضي ولا يجوز لمحكمة ثاني درجة تصحيح هذا البطلان - عملا بالفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية - لما في ذلك من تفويت تلسك الدرجة على الطاعن مما يتعين معه أن يكون النقض مقرونا بإلغاء الحكم الابتدائي المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فيها مجددا من قاضي آخر.

(الطعن رقم ١٤٥٧٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٦/١)

٦٨. لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى تعديل الحكم الابتدائي فيما قضى به من عقوبة وانتهى في مدوناته إلى بيان أسباب ذلك التعديل دون أن

يورد الأسباب التي اعتمد عليها فيما انتهى إليه من ثبوت التهمة التي دان الطاعن بها ودون أن يحيل في هذا الخصوص إلى اسباب الحكم المستأنف ، ويكون بذلك قد أغفل إيراد الأسباب التي بنى عليها مخالفا حكم المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية التي توجب أن يشمل الحكم على تلك الأسباب ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٩٣٩٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٦/٣)

٦٩. لما كانت الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن القضائية قد نصت على " أن تصدر الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية من ثلاثة أعضاء " لما كان ما تقدم وكان ما نص عليه القرار بقانون سالف الذكر يتعلق بأسس النظام القضائي وأن مخالفته يترتب عليها بطلان الحكم لتعلقه بالنظام العام . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن امام محكمة النقض يسمح لهذه المحكمة أن تنقض المحكمة من تلقاء نفسها إذا تبين مما هو ثابت فيه أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشكلة طبقا للقانون . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محاضر جلسات الحكم المطعون فيه ومدوناته أن الهيئة التي نظرت الدعوى أمام محكمة الدرجة الثانية مشكلة من أربعة أعضاء خلافا لما أوجبه القانون من أن يكون تشكيلها من ثلاثة فإن الحكم على حالته يكون باطلا .

(الطعن رقم ٢٨٩٤٧ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٩/٢٠)

٧٠. لما كان اليبين من الاطلاع على المقررات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن الحضر توجه إلى محل إقامة الطاعن لإعلانه بجلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، وأثبت بورقة الإعلان أنه لعدم الاستدلال فقد أعلنه مع مأمور القسم ، وكان من المقرر أن إعلان المعارض بالحضور بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته ، وكانت إجراءات الإعلان طبقا لنص المادة

٢٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تتم بالطرق المقررة في قانون المرافعات ، وكانت المادتان ١٠، ١١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية توجبان أن يتم تسليم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه ، وإذا لم يجد المحضر المطلوب إعلانه في موطنه ، كان عليه تسليم الورقة إلى من يقرر أنه وكيله أو أنه يعمل في خدمته أو أنه من الساكنين معه من الأزواج والأقارب والأصهار ، وإذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة إليه طبقا لمسا ذكر ، أو امتنع من وجده منهم عن الاستيلاء وجب عليه أن يسلمها في اليوم ذاته إلى جهة الإدارة التي يقع موطن المعلن إليه في دائرتها ، ووجب عليه في جميع الأحوال خلال أربع وعشرين ساعة أن يوجه إلى المعلن إليه في موطنه الأصلي أو المختار كتابا مسجلا يخبره فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة . لما كان ذلك ، وكان ما أثبتته محضر بورقة الإعلان من عدم الاستدلال لا يكفي للاستيثاق من جدية ما سلكه من إجراءات سابقة على الإعلان إذ لا يبين من ورقته ما إذا كان عدم الاستدلال منصرفا إلى الموطن أو إلى المعلن إليه ، وإذا لم يكن منصرفا إلى الموطن الثابت بالإعلان فلا يبين منه أن المحضر لم يجد المعلن إليه "الطاعن" مقيما بالموطن المذكور أو وجد مسكنه مغلقا أو لم يجد من يصح تسليم الإعلان إليه أو امتنع من وجده منهم عن الاستيلاء ، فإن عدم إثبات ذلك بورقة التكليف بالحضور يترتب عليه بطلانها طبقا لنص المادة ١٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن استنادا إلى هذا الإعلان الباطل ، قد صدر باطلا لقيامه على الإجراءات معيبة من شأنها حرمان الطاعن من ابداء دفاعه بالجلسة الأخيرة التي حددت لنظر معارضته في الحكم النهائي الاستثنائي لسبب لا بد له فيه وهو نظره بجلسة لم يعلن بها .

(الطعن رقم ١٦٥٢٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٥)

٧١. النعى على الحكم المطعون فيه بالبطالان لإغفاله بيان اسم المدعى بالحق المدني في الدعوى المدنية، مردود بأن هذا البيان لا يكون لازماً إلا في حالة الحكم في الدعوى المدنية لصالح رافعها وأما في حالة الحكم برفض الدعوى المدنية - كما هي الحال في الدعوى - فإن هذا البيان لا يكون لازماً في الحكم لعدم قيام الموجب لإثباته في مدوناته ، وبذلك فلا يكون الحكم مشوباً بالبطالان لإغفاله إيراد ذلك البيان .

(الطعن رقم ٢٠٦٩٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٧)

٧٢. لما كان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن حُكِمَ الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية يسرى كذلك على استئناف المدعى بالحقوق المدنية الحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة سواء استأنفته النيابة العامة أم لم تستأنفه فمتى كان الحكم الابتدائي قد قضى ببراءة المتهم وبرفض الدعوى المدنية المرفوعة عليه من المدعى بالحقوق المدنية كما هو الحال في الدعوى فإنه لا يجوز إلغاء هذا الحكم في شقه الصادر في الدعوى المدنية والقضاء فيها استئنافاً بالتعويض إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة كما هو الشأن في الدعوى الجنائية نظراً لتبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية من جهة والارتباط بالحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي الذي قضى بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة برفض الدعوى دون أن يصدر بإجماع الآراء فإنه يكون قد خالف القانون إذ كان لزاماً على هذا الحكم القضاء بتأييد الحكم المستأنف .

(الطعن رقم ١١٦٣٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٢)

٧٣. ولئن كان من المقرر أنه مادامت الدعوى الجنائية قد رفعت أمام محكمة الجنايات عن واقعة يعتبرها القانون جنائية ، فإن الحكم الذى يصدر فيها غاييها يجب أن يخضع لمدة السقوط المقررة للعقوبة فى مواد الجنايات وهى عشرين سنة وذلك عملا بالمواد ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٥٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، إلا أن محل ذلك أن يكون هذا الحكم صحيحا وكان مفاد نص المادة ٣٨٤ من قانون الإجراءات الجنائية - فى مفهومه المخالف - أنه لا يجوز تخكمة الجنايات بالحكم على المتهم فى غيبته إلا بعد إعلانه قانونا بالجلسة التى تحدد لنظر دعواه ، وإلا بطلت إجراءات المحاكمة ، لأن الإعلان القانونى شرط لازم لصحة اتصال المحكمة بالدعوى ، ولما كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن لم يعلن بالجلسة التى نظرت فيها الدعوى - خلافا لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه - فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلة ويبطل حتما الحكم الصادر عليه بناء عليها ، وعليه فإن الحكم الغيابى الصادر من محكمة أمن الدولة العليا بتاريخ ١٤ من فبراير سنة ١٩٨٢ - وقد وقع باطلا على نحو ما سلف - يكون لغوا ولا قيمة له ولا يترتب أثرا بما لازمه عدم سريان القواعد المقررة لسقوط العقوبة على الواقعة التى تظل خاضعة لقواعد التقادم المقررة للدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ٦٦٣٢ لسنة ٦٦ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٠)

٧٤. لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التى يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا . وإذا كانت هذه الورقة هى السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم على الوجه الذى صدر به بناء على الأسباب التى أقيم عليها فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة إسناده إلى اصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا من

بيان تاريخ إصداره ولا عبء التاريخ المدون أن يبين يوم إصداره . وكان خلص الحكم من هذا البيان الجوهري يؤدي إلى بطلانه . ولا يرفع هذا العوار أن يكون محضر الجلسة قد استوفى تاريخ إصدار الحكم لأنه وإن كان الأصل أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الدياجة إلا أنه من المستقر عليه أن الحكم يجب أن يكون مستكملا بذاته شروط صحته ومقومات وجوده فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من بيانات جوهريه بأى دليل غير مستمد منه أو بأى طريق من طرق الإثبات . ولكل ذى شأن أن يتمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض عند إبداء الأسباب التى بنى عليها الطعن . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا .

(الطعن رقم ٥٢٤٣ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٦)

٧٥ . لما كان البين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد صدر بإلغاء الحكم الابتدائي الصادر بانقضاء الدعوى الجنائية قبل الطاعن والمحكوم عليها الأخرى - وهو صنو للحكم الصادر بالبراءة - دون أن يذكر أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافا لما تقتضى به المادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه "إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة " ، ولما كان من شأن ذلك - كما جرى عليه قضاء محكمة النقض - أن يصبح الحكم المذكور باطلا فيمّا قضى به من إلغاء البراءة ، وذلك لتخلف شروط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقا للقانون .

(الطعن رقم ١٨٣٣١ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٦)

٧٦ . لئن كان الأصل أن تتبع أطراف الدعوى سيرها من جلسة إلى أخرى طالما كانت متلاحقة حتى يصدر الحكم فيها إلا أنه إذا انقطعت حلقة الاتصال بين الجلسات يقوم إحداها بأن تفر مقر المحكمة إلى مكان آخر ، فإنه يكون لزاما

إعلان المنهم إعلانا جديدا بالجلسة التي حددت بالجلسة السبق حددت لنظر الدعوى بمقرها الجديد ، لما كان ذلك ، وكانت جلسةالتي تأجلت إليها الدعوى وصدر فيها الحكم المطعون فيه قد أنعقدت بمقرر مأمورية دكرنس الاستنافية ، وكان الثابت من مطالعة المفردات - التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن - أن الطاعن لم يعلن بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى أملا المحكمة بمقرها الجديد - من محكمة المنصورة الابتدائية إلى مأمورية دكرنس الإستنافية - وكان بسبب عدم إعلانه لتلك الجلسة لم تح له فرص الدفاع عن نفسه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر باطلا ، لابتائه على إجراءات معيبة من شأنها حرمان الطاعن من استعمال حقه في الدفاع .

(الطعن رقم ٩٧٢٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٣١)

٧٧. لما كان من المقرر أن ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت ، لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها قانونيا ، وإذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به بناء على الأسباب التي أقيم عليها ، فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة إسناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه ، وإذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من تاريخ إصداره فإنه يكون باطلا ، خلوه من هذا البيان الجوهرى ، وإذا كان الحكم الاستنافي المطعون فيه قد أخذ بأسباب هذا الحكم ولم ينشئ لقضائه أسبابا جديدة قائمة بذاتها فإنه يكون باطلا كذلك ، ولا يقدح في ذلك أن يكون محضر الجلسة قد استوفى بيان تاريخ إصدار الحكم ، لأنه إذا كان الأصل أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الديباجة إلا أنه من المستقر عليه أن الحكم يجب أن يكون مستكملا بذاته لشروط صحته ومقرمات وجوده فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من بيانات جوهرية بأى دليل غير مستمد

منه أو بأى طريقة من طرق الإثبات ولكل ذى شأن أن يتمسك بهذا البطلان أمام محكمة التقض عند إيداع الأسباب التى بنى عليها الطعن ، وكان الثابت من مطالعة الحكم الصادر من محكمة الإعادة - موضوع الطعن المائل - أنه أحل إلى اسباب ومنطوق الحكم المستأنف على الرغم من بطلانه مما يعيبه .

(الطعن رقم ٣٢١١ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٨)

٧٨. لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن ديباجته قد خلت من بيان احكامه التى صدر منها مما يؤدى إلى الجهالة به ، ويجعله كأن لا وجود له ، وذلك بعد أن اتضح من محضر جلسة المحكمة الاستئنافية أنه لم يتوف هذا البيان بأن الحكم المطعون فيه يكون قد تعيب بالبطلان .

(الطعن رقم ١٦٩٧٢ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٣)

٧٩. لما كان البين من محضر جلسة ١٩٩١/١/١٩ التى نظرت فيها الدعوى أن الهيئة التى سمعت المرافعة كانت مؤلفة من الأساتذة رئيسا و..... و..... عضوين وقررت حجز الدعوى للحكم بجلسته ١٩٩١/٢/١٦ ثم بجلسته ١٩٩١/٣/٣٠ وفى هذه الجلسة صدر الحكم المطعون فيه وقد ثبت بورقة الحكم أن الهيئة التى أصدرته كانت مؤلفة من الأساتذة رئيسا و..... و..... عضوين ولما كانت المفردات المضمومة خالية من مسودة الحكم أو قائمة يمكن من الاطلاع عليها الوقوف على ما إذا كان القاضى الأستاذ الذى سمع المرافعة قد وقع على أى منها وكانت المادة ١٧٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية توجب أن يحضر القضاة الذين أشتروا فى المداوله تلاوة الحكم فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع مسودة الحكم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالبطلان متعيينا نقضه .

(الطعن رقم ٥٤٠٦ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٢)

٨٠. لما كان الأصل فى الأحكام الجنائية أن تبني على المرافعة التى تحصل أمام المحكمة وعلى التحقيق الشفوى الذى تجريه بنفسها فى الجلسة ، ويجب أن تصدر

الأحكام من القضاء الذين سمعوا المرافعة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة أول درجة والحكم الصادر منه أن المحكمة المنعقدة برئاسة الأستاذ القاضي بعد أن سمعت طلبات وكيل المدعى بالحقوق المدنية في حضور الطاعنين ومحاميهما أجلت الدعوى لجلسة سنة ١٩٩٣ لإعلان المتهمين الآخرين بالدعوى المدنية ثم جلسة سنة ١٩٩٣ حيث سمعت مرافعة الدفاع عن الطاعنين وفي هذه الجلسة الأخيرة صدر الحكم وجاء بديانته أن الذى أصدره الأستاذ الرئيس بالمحكمة وذلك دون أن يسمع المرافعة ومن ثم فإن ذلك الحكم يكون باطلا ويكون الحكم المطعون فيه إذ أيده معيبا بالخطأ في تطبيق القانون متعينا نقضه . لما كان ذلك ، وكانت محكمة أول درجة وإن قضت في موضوع الدعوى إلا أنه قد وقع قضاؤها باطلا لا يعتد به كدرجة أولى للتقاضى ولا يجوز شحكة ثنائى درجة تصحيح هذا البطلان - عملا بالفقرة الأولى من المادة ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية - لما فى ذلك من تفويت تلك الدرجة على الطاعن مما يتعين معه أن يكون النقض مقرونا بإلغاء الحكم الابتدائى المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فيها مجددا من قاض آخر دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى والزام المطعون ضده المصاريف المدنية .

(الطعن رقم ١٤٥٧٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٦/١)

٨١. لما كانت العبرة فيما تقضى به الأحكام هى بما تنطبق به المحكمة فى وجه الخصوم بمجلس القضاء ، بحسبان أنه بهذا الإجراء تخرج الدعوى من سلطتها ويصير الحكم حقا للخصوم فيمتنع عليها العدول عنه أو تعديله ولو تحقق لها خطأ ما قضت به إلا أن يكون خطأ ماديا محضا مما يجوز لها تصحيحه طبقا للمادة ٣٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية أو غموضا أو إبهاما مما يجوز الرجوع إليها لتفسيره وفقا للمادة ١٩٢ من قانون المرافعات وإذا ما كان ذلك ، وكان الأمر

ليس مقصوراً على مجرد خطأ مادي لا يأبه به ، إذ تردى الحكم فغاير تماماً ما قضت به المحكمة وخالف أسباباً ومنطوقاً ما نطقت به بالجلسة ، فإنه يكون باطلاً ، وهو ما يوجب نقضه والإعادة .

(الطعن رقم ٩٠٦٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٣)

٨٢. العبرة فيما تقضى به الأحكام هي بما تنطق به المحكمة في وجه الخصوم بمجلس القضاء بحسبان أنه بهذا الإجراء تخرج الدعوى من سلطتها ويصير الحكم حقاً للخصوم فيمتنع العدول عنه أو تعديله ولو تحقق لها خطأ ما قضت به - إلا أن يكون خطأ مادياً محضاً مما يجوز لها تصحيحه طبقاً للمادة ٣٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية أو غموضاً أو إهماماً مما يجوز الرجوع إليها فيه لتفسيره وفقاً للمادة ١٩٢ من قانون المرافعات . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه خلص فيما أورده في أسبابه وما انتهى إليه في منطوقه إلى تأييد الحكم الغيائي الاستثنائي المعارض فيه القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد - وهو ما يخالف ما نطقت به المحكمة علناً في مواجهة الخصوم وذلك وفقاً للثابت في محضر الجلسة وروول القاضي من قبول المعارضة شكلاً وإلغاء الحكم المعارض فيه وتأييد حكم محكمة أول درجة الصادر بإدانة الطاعن . وإذ كان ما قضت به المحكمة قد خالف في أسبابه ومنطوقه ما نطقت به بالجلسة ، فإنه يكون باطلاً مما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٣٢٤٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٥)

٨٣. لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية لا تجيز - إذا كان الاستئناف مرفوعاً من النيابة العامة - تشديد العقوبة المحكوم بها وإلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن حكم هذه الفقرة يسرى كذلك على استئناف المدعى بالحقوق المدنية الحكم الصادر برفض دعواه بناءً على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة ،

سواء استأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفه ، فمضى كان الحكم المستأنف فقد قضى ببراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية المرفوعة عليهما من المدعية بالحقوق المدنية لعدم ثبوت الواقعة - كما هو الحال في الدعوى - فإنه لا يجوز إلغاء هذا الحكم الصادر في الدعوى المدنية والقضاء فيها استئنافيا بالتعويض إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة ، كما هو الشأن في الدعوى الجنائية بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى ، كما يسرى حكم الفقرة المشار إليها على الحكم الصادر في المعارضة الاستئنافية المرفوعة من المدعى عليه في الدعوى المدنية أو المستول عن الحقوق المدنية فيها ، ولا يغنى عن النص فيه على إجماع القضاة الذين أصدروه أن يكون الحكم الغيابي الاستئنافي القاضي بإلغاء الحكم برفض الدعوى المدنية قد نص على هذا الإجماع ، لأن المعارضة في الحكم الغيابي من شأنها أن تعيد القضية إلى حالتها الأولى بالنسبة للمعارض ، فإذا رأت المحكمة أن تقضى في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر بإلغاء الحكم برفض الدعوى المدنية وجب عليها أن تصدر حكمها بإجماع آراء قضاة ، ولأن الحكم في المعارضة وإن صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي ، إلا أنه قضاء منها بإلغاء الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية من محكمة أول درجة . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بهذا الإلغاء دون أن يصدر بإجماع الآراء يكون قد خالف القانون ، اعتبارا بأن اشتراط الإجماع لإلغاء الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية هو من القواعد الموضوعية المتعلقة بأصل الحق في التعويض ، فإنه في ذلك شأن الحكم الصادر بإلغاء الحكم القاضي بالبراءة أو تشديد العقوبة المحكوم بها ، فهو من القواعد الموضوعية المتعلقة بأصل الحق في العقاب ، ومن ثم كان لزاما على الحكم المطعون فيه وقد تخلف شرط الإجماع أن يقضى بتأييد الحكم المستأنف .

(الطعن رقم ٢١٤٢٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٠)

٨٤. إن المادة التاسعة من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ إذ نصت على أن تصدر أحكام المحاكم الابتدائية من ثلاثة أعضاء ، وكان التشكيل الذي نصت عليه هذه المادة مما يتعلق بأسس القضائي ويترتب على مخالفته بطلان الحكم وكان حكمة النقض طبقا لنص الفقرة الثانية من الملة

٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذ تبين مما هو ثابت فيه أن المحكمة التي اصدرته لم تكن مشكلة وفقا للقانون ، وكان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه ومن محضر الجلسة التي صدر فيها أن الهيئة التي اصدرته مشكلة برئاسة الأستاذ رئيس المحكمة وعضوية رئيس المحكمة وكل من القاضيين و.....

خلافًا لما أوجبه القانون ، فإن هذا الحكم يكون باطلا .

(الطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠١/٤/١١)

٨٥. إذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى إدانة الطاعن طبقا للمواد ٢٩، ٣٨، ١/٤٢، من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل ، وعنى بالإشارة إلى أنها قد عدل ومن ثم فليس بلازم أن يشير إلى القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ الذي أجرى هذا التعديل لأن ما استحدثه من أحكام قد أندمج في القانون الأصلي واصبح من أحكامه منذ بدء سريانه ، كما أنه لا يشترط على الحكم أن يشير إلى الجدول الملحق بالقانون ، ذلك أن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت في فقرتها الأخيرة على أن كل حكم الإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه فقد أبانت بوضوح أن البطلان مقصور على عدم الإشارة إلى نصوص القانون الموضوعي على اعتبار أنه من البيانات الجوهرية التي تقتضيها قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات وأما إغفال الإشارة إلى نص تعريفى ، كما هو الشأن في الجدول الملحق بقانون المخدرات ، فإنه لا ييطل الحكم ويضحي معنى الطاعن في هذا الصدد غير سديد .

(الطعن رقم ٢٩٩٩٨ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/٤/٢٣)

٨٦. إذا كان البين من الاطلاع على الأوراق وعلى مذكرة القلم الجنائي للنيابة المختصة أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون

فيه فقد ، ولما كان لم يتيسر الحصول على صورة رسمية من هذا الحكم الصادر في الدعوى وكان مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضى به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا مادامت طرق الطعن فيه لم تستفيد ، ولما كانت جميع الإجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت فإنه يتعين عملا بنص المادتين ٥٥٧،٥٥٤ من قانون الإجراءات النائية أن يقضى بإعادة المحاكمة .

(الطعن رقم ١٦٧٨٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٠٠١/٥/٨)

٨٧. إذ كان البين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن ديباجته خلت من بيان اسم المحكمة التي صدر منها ، كما أن محضر الجلسة قد خلا أيضا من هذا البيان ، وكان خلو الحكم من هذا البيان الجوهرى يؤدى إلى الجهالة ويجعله لا وجود له ، وهو ما يمتد أثره إلى الحكم المطعون فيه الذى قضى بتأييده وأخذ بأسبابه ومن ثم تعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة .

(الطعن رقم ١٤٢٠٧ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠١/٦/١٢)

سابعاً : حجته :

٨٨. لما كان من المقرر بنص المادتين ٤٥٤ ، ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، أن قوة الأمر المقضى للحكم الجنائي سواء أمام المحكمة الجنائية أم أمام المحاكم المدنية ، لا تكون إلا للأحكام النهائية بعد صيرورتها باتة ، وأن الحكم متى صار كذلك أصبح عنواناً للحقيقة بل أقوى من الحقيقة ذاتها ، فلا يصح النيل منه ، ولا مناقشة المراكز القانونية التي استقر به ، ويضحي الحكم بذلك حجة على الكافة ، حجية متعلقة بالنظام العام ، بما يوجب على المحاكم إعمال مقتضى هذه الحجة ، ولو من تلقاء نفسها ، ومن ثم كان محظوراً محاكمة الشخص عن ذات الفعل مرتين . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة التي استندت إلى التهم (المطعون ضده) وحكم من أجلها من محكمة جنح العجوزة بالبراءة في الدعوى رقم

..... لسنة ١٩٨٦ جرح العجوزة ، هى ذات الواقعة التى يحاكم عنها المطعون ضده فى الدعوى الماثلة - كما سلف البيان - وهو ما يسلم به الطاعن وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر ذلك وتوافر شروط صحة الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بأسباب سائغة وبأدلة لا ينزع الطاعن بأن لها أصلها الثابت فى الأوراق ، فإن ما انتهى إليه من إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، يكون قضاء سليما لا يخالف القانون ، ولا يقدح فى ذلك ، ما انبنى عليه الطعن من أن الحكم الصادر فى الدعوى رقم لسنة ١٩٨٦ جرح العجوزة سند الدفع هو حكم شكلى لم يفصل فى موضوع الدعوى ، ولا يكون من شأنه انقضاء الدعوى الجنائية ، ذلك أن هذا الحكم أخذ بما ساقه الطاعن بأسباب طعنه - مبنى على انتفاء الدليل على ارتكاب المتهم - المطعون ضده - لجرمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ، ومن ثم فإنه يكون قد تجاوز شكل الدعوى وتعرض لموضوعها من حيث مدى ثبوت الاتهام المسند إلى المتهم فيها وصحة نسبته إليه ، وفصل فى ذلك بحكم قطعى بالبراءة - لا يمارى الطاعن فى أنه لم يبادر إلى اتخاذ إجراءات الطعن عليه بالطرق المقررة فى القانون ، وإذ لم يفعل فقد أصبح هذا القضاء باتا حائزا قوة الأمر المقضى بما لا يجوز معاودة التصدى لذات الواقعة بين ذات الطرفين مرة أخرى لوحدة الأشخاص والسبب والموضوع ، الأمر الذى يكون معه الطعن قد أفصح عن عدم قبوله موضوعا مع مصادرة الكفالة .

(الطعن رقم ١٧٦٣٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١/١١)

٨٩. لما كان من المقرر أنه إذ استأنفت النيابة العامة وكان ميعد المعارضة لازال ممثدا أمام المحكوم عليه غيابيا - فيعين إيقاف الفصل فى استئناف النيابة العامة حتى ينقضى ميعد المعارضة ، أو يتم الفصل فيها ، وترتبا على هذا الأصل يكون الحكم الذى صدر من المحكمة الاستئنافية بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٩٠ بناء

على استئناف النيابة العامة للحكم الغيابي القاضي بالعقوبة قبل الفصل في المعارضة التي رفعت عنه من المحكوم عليه غيابيا - الطاعن - معيا بلبطلان ، إلا أنه لما كان هذا الحكم قد أصبح نهائيا باستنفاد طرق الطعن المقررة قانونا - بالمعارضة الإستئنافية سالفة البيان والطعن عليه بطريق النقض والذي قضى فيه بجلسة ١١ نوفمبر سنة ١٩٩٣ بعدم قبوله ومصادرة الكفالة ، فإنه ينتج أنسره القانوني تنتهي به الدعوى الجنائية عملا بنص المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، فإنه كان من المتعين على المحكمة الاستئنافية وقد عرض عليها الاستئناف الذي رفع من التهم - الطاعن - عن الحكم المعارض فيه أن تضع الأمور في نصابها ، وتقضى بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها ، ومتى كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بتأييد الحكم المستأنف - القاضي بعدم جواز نظر المعارضة - وكان هذا القضاء يلتقى في النتيجة مع الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، مما يغني عن القضاء بتصحيح الحكم المطعون فيه ، والحكم بمقتضى القانون على النحو المار بيانه ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٥٢٤١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٢/١٠)

٩٠ . من المقرر أن مناط حجية الأحكام هو وحدة الخصوم والموضوع والسبب فلا يكفي سبق صدور حكم جنائي نهائي في محاكمة معينة بل يعين أن يبين من هذه المحاكمة والمحاكمة التالية اتحاد في الموضوع وفي السبب وفي أشخاص المتهمين ، وكانت الطاعنة تذهب في أسباب طعتها إلى أن الحكم السابق صدره لم يتناول الطاعنة ، وإنما صدر بإدانة آخر كما أنها تدعى أن الإصابة التي أحدثت العاهة قد أحدثها غيرها .

(الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٧/٣/١٩٩٩)

٩١ . لما كان مبدأ حجية الأحكام يفترض وحدة الموضوع والسبب والخصوم ، فإذا كانت الواقعة المادية التي تطلب سلطة الاتهام محاكمة المتهم عنها قد طرحت على المحكمة التي خولها القانون سلطة الفصل فيها ، فإنه يمتنع بعد الحكم النهائي الصادر منها إعادة نظرها ، حتى ولو تغير الوصف القانوني طبقاً لأحكام القانون الذي يطبقه قضاء الإعادة ، وإلى هذا الأصل أشارت المادة ٥٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية حين نصت على أنه لا يجوز الرجوع إلى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائياً بناء على ظهور أدلة جديدة أو ظروف جديدة أو بناء على تغير الوصف القانوني للجريمة . لما كان ذلك ، وكانت واقعة الضرب التي أسندت إلى المطعون ضده وحكم عليه من أجلها من محكمة الجناح بحكم نهائي وبات هي الواقعة ذاتها التي قدم بها من جديد إلى محكمة الجنايات بوصف جديد هو الضرب المفضى إلى موت الجنى عليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر ذلك بأسباب سائغة ، فإن ما انتهى إليه من القضاء بعدم جواز نظير الدعوى الجنائية لسابقة الفصل فيها يكون قد وافق صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٠٥٠٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ٩/٥/١٩٩٩)

٩٢ . لما كان ما يثيره الطاعن بشأن إغفال الحكم الإشارة إلى سبق محاكمة متهم آخر حدث وإدانته عن الواقعة موضوع الدعوى المطروحة مردوداً بما هو مقرر من أنه ليس على الحكم إلا أن يورد ما له أثر في قضائه ، هذا إلى أن الحكم الصادر من محكمة الأحداث بإدانة متهم حدث عن واقعة جنائية لا يكون حجة مانعة من محاكمة متهم آخر غير حدث وإدانته عن ذات الواقعة .

(الطعن رقم ١٥٥٤٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٧/١١)

٩٣. لما كان من المقرر أنه إذا رفعت الدعوى عن واقعة معينة بوصف معين وحكم فيها بالبراءة لا يجوز بعد ذلك رفع الدعوى عن تلك الواقعة ذاتها بوصف جديد أمام القضاء عن ذات الفعل و ضد ذات المتهم . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة التي طلب المدعى بالحق المدني محاكمة الطاعن عنها في اللجنة موضوع الطعن المائل ومحلها العريضة رقم ٥ لسنة ١٩٨٧ والمقيدة تحت رقم لسنة ١٩٨٧ إدارى قصر النيل هي بذاتها التي سبق طرحها على المحكمة - التي خولها القانون سلطة الفصل فيها - في اللجنة رقم لسنة ١٩٨٧ عابدين ، والتي قضى فيها ببراءة الطاعن والمؤسسة أيضا على ذات العريضة رقم ٥ لسنة ١٩٨٧ المشار إليها ، والتي لا ينازع المدعى بالحق المدني في أنها هي الأصل في الدعويين - فإن المحكمة ، إذ عادت إلى نظر الدعوى بوصف آخر للفعل وفصلت في موضوعها من جديد بالنسبة للطاعن بعد أن زالت ولايتها بإصدار الحكم الأول - يكون حكمها المطعون فيه قد أخطأ في القانون خطأ يؤذن لحكمة النقض عملا بنص المادة ١/٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح الحكم على مقتضى القانون بالقضاء بنقض الحكم المطعون فيه وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في اللجنة رقم لسنة ١٩٨٧ عابدين .

(الطعن رقم ١٦٥٩٥ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٤)

٩٤. من المقرر أنه إذا رفعت الدعوى عن واقعة معينة بوصف معين وحكم فيها بالبراءة لا يجوز بعد ذلك رفع الدعوى عن تلك الواقعة ذاتها بوصف جديد أمام القضاء عن ذات الفعل و ضد ذات المتهم - لما كان ذلك ، وكانت الواقعة التي طلب المدعى بالحق المدني محاكمة الطاعن عنها في اللجنة موضوع الطعن المائل ومحلها العريضة رقم لسنة والمقيدة تحت رقم لسنة

إدارى قصر النيل هي بذاتها التي سبق طرحها على المحكمة - التي خولها القلنون سلطة الفصل فيها - في الجلسة رقم لسنة عابدين والتي قضى ببراءة الطاعن والمؤسسة أيضا على ذات العريضة رقم ألفا هي الأصل في الدعويين - فإن المحكمة إذا عادت إلى نظر الدعوى بوصف آخر للفعل وفصلت في موضوعها من جديد بالنسبة للطاعن بعد أن زالت ولايتها بإصدار الحكم الأول - يكون حكمها المطعون فيه قد أخطأ في القانون خطأ يؤذن لمحكمة النقض عملا بنص المادة ١/٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح الحكم على مقتضى القانون بالقضاء بنقض الحكم المطعون فيه وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الجلسة رقم لسنة عابدين .

(الطعن رقم ١٦٥٩٥ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٤)

٩٥ . من المقرر أن نطاق الاستئناف بتحديد بصفة رافعة ، ومن ثم فإن استئناف المدعى بالحقوق المدنية وهو لا صفة له في التحدث إلا عن الدعوى المدنية ولا شأن له بالدعوى الجنائية ولا ينقل النزاع أمام المحكمة الاستئنافية إلا في خصوص الدعوى المدنية دون غيرها ، طبقا لقاعدة الأثر النسبي للطعن ولما كانت الدعوى الجنائية قد انحسم الأمر فيها بالقضاء فيها ابتدائيا بالبراءة ، وصيرورة هذا القضاء نهائيا بعدم الطعن عليه ممن يملكه وهي النيابة العامة وحدها ، فإن تصدرى المحكمة الاستئنافية للدعوى الجنائية والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح يكون تصديا منها لما لا تملك القضاء فيها ، فضلا فيما لم تنقل إليها ولم يطرح عليها مما هو مخالف للقانون وبصم حكمها بالبطلان ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا من هذه الناحية مما يتعين معه نقضه وتأييد الحكم المستأنف القضاى بالبراءة عملا بالمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وذلك بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الآخر الذى لم يقبل طعنه شكلا لإتصال وجه النعى الذى بنى عليه النقض به

ولوحدة الواقعة وحسن سير العدالة وذلك عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

(الطعن رقم ١٤٤٥٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢١)

٩٦. لما كان من المقرر أن مناط حجية الأحكام هي وحدة الخصوم والموضوع والسبب ، ويجب للقول باتحاد السبب أن تكون الواقعة التي يحاكم المتهم عنها هي بعينها الواقعة التي كانت محلا للحكم السابق ولا يكفى للقول بوحدة السبب في الدعويين أن تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى أو أن تتخذ معها في الوصف القانوني أو أن تكون الواقعتان كلتاهما حلقة من سلسلة وقائع متماثلة ارتكبتها المتهم لغرض واحد إذا كان لكل واقعة من هاتين الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المغايرة التي يمتنع معها القول بوحدة السبب في كل منها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت اختلاف ذاتية الواقعة محل الدعوى الراهنة ، وظروفها والنشاط الإجرامي الخاص بها عن الواقعة الأخرى اختلافا تتحقق به هذه المغايرة فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون فيما قضى به من رفض الدعوى بعدم جواز نظر الدعوى لسابق الفصل بها .

(الطعن رقم ٢٨٩٠٩ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٧)

ثامنا : سقوطه

٩٧. جرى قضاء هذه المحكمة على أن بطلان الحكم الغيابي طبقا لهذا النص مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة ، لإعادة نظر الدعوى ، أما إذا قبض عليه ولم يحضر جلسة المحاكمة ، فإنه لا معنى لسقوط الحكم الأول ، بل يجب إذا لم يحضر فعلا أمام المحكمة أن يقضى بعدم سقوط الحكم الأول وباستمراره قائما .

(الطعن رقم ٢٧١٨ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/١٢)

حيازة

لما كان البين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم الطعون فيه أنه عول في إدانة الطاعن بجرعة دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة على مجرد أنه اقام بإغلاق الأبواب المؤيدة إلى الحجرتين موضوع النزاع المؤجرتين منه للمدعية بلطخوق المدنية . لما كان ذلك ، وكان الدخول المكون للركن المادى في الجريمة المذكورة هو كل فعل يعتبر تعرضا ماديا للغير في حيازته للعقار حيازة فعلية بنية الأفتات عليها بالقوة ، والقوة في هذه الجريمة هى ما تقع على الأشخاص لا على الأشياء ، وكان ما استند إليه الحكم في إدانة الطاعن لا يصدق عليه معنى الدخول بالمعنى الاصطلاحى الذى عناه الشارع وبينه حسبا تقدم ، كما أنه لا يتحقق به استعمال القوة بالمعنى المذكور حين ذلك الدخول ، فإن ما أورده الحكم تبريرا لقضائه لا يبين ما وقع من الطاعن من أفعال تعد دخولا لعين النزاع بقصد منع حيازتها بالقوة مما يجعله معيبا بالقصور في البيان

(الطعن رقم ٧٨٨٣ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٣/٤/١٩٩٩)

حياسة أفلام وصور مخلة بالآداب

١. إغفال المحكمة الإطلاع على الصور والأفلام المنافية للآداب وعرضها باعتبارها من أدلة الجريمة - على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصم ، ليدى رأيه فيها ، ويضمن إلى أن هذه الأفلام والصور موضوع الدعوى هي التي دارت عليها المرافعة يعيب إجراءات المحكمة - لأن اطلاع المحكمة على الصور والأفلام المنافية للآداب موضوع الدعوى المطروحة إجراء جوهري من إجراءات المحكمة في مثل هذه الدعاوى يقتضيه واجبها في تمحيص الدلائل الأساسية في الدعوى - على اعتبار أن هذه المضبوطات تحمل أدلة الجريمة وتعين بسطه في الحكم ، لتتمكن محكمة النقض من مراقبة الاستدلال به ، وهو ما فات محكمة أول درجة إجراؤه وغاب على محكمة الدرجة الثانية تداركه مما يعيب الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٣٠١٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٥)

٢. لما كان البين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى ومسؤدى أقوال ضابط الواقعة بما حصله أن رئيس قسم حماية الآداب وردت إليه معلومات بأن المتهم يحوز أفلام فيديو منافية للآداب العامة ، ويقوم بتأجيرها ونسخها وبيعها للغير ، فأذنت له النيابة العامة في ضبط ما يحوزه من تلك المصنفات ، وأدوات نسخها ، وإذ انتقل لتنفيذ الإذن لم يجد المتهم في مسكنه فبادر بتفتيش المسكن في حضور أقارب المتهم فعثر على شريطي فيديو بها أفلام لممارسات جنسية ، وهذا الذى أورده الحكم لا تتحقق به أركان الجريمة التي دانه بها كما هي معرفة به في القانون ، ذلك أمّا من الجرائم العمدية التي يقتضى القصد الجنائي فيها تعتمد اقتراف الفعل ، وهو تمكين الغير من الاطلاع عليها ، ويقتضى فوق ذلك تعتمد النتيجة ، وهي إيقاظ شهوات الجمهور وإثارة غرائزه ، فهذا هو

باعت العقاب وهو الحد المشروع لتطبيق النص الذى لا يصلح تجاوزه ماسا بالمبادئ الأساسية المقررة لحرمة المنازل وللحرية الشخصية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر ركان القصد الجنائى ، وكان لا يكفى فى استظهاره ما جاء بالحكم فى صدد تحصيله لواقعة الدعوى من أن محرر المحضر علم من تحرياته أن الطاعن يؤجر وينسخ ويبيع هذه الأفلام للغير ذلك أن الأحكام يجب أن تبنى على الأدلة التى يقتنع منها القضاء بإدانة المتهم أو براءته ، صادرا فى ذلك عن عقيدة يحصلها هو مما يجريه من التحقيق مستقلا فى تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ، ولا يصح فى القانون أن يدخلا فى تكوين عقيدته بصحة الواقعة التى اقام قضاءه عليها أو بعدم صحتها حكما لسواه .

(الطعن رقم ١٧٧٥٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٠)

حيازة مفرقات

من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة حيازة المفرقات يتحقق دائما متى ثبت علم الجاني بأن ما يحزره مفرق أو مما يدخل في تركيب المفرقات ولا ضرورة بعد ذلك في حكم المادة ١٠٢ "أ" من قانون العقوبات إثبات نية في استعمال المفرق أو ما في حكمه في التخريب والإتلاف ، كما أن القصد الجنائي لا شأن له بالبائع على الحيازة .

(الطعن رقم ٢٤٨٠٦ لسنة ٦٧ في جلسة ٢٠٠٠/٢/٦)

حيازة عمله مقلدة

لما كان القصد الجنائي في جريمة حيازة عملة ورقية مقلدة والشروع في ترويجها ، يقتضى على الجاني وقت ارتكاب الجريمة علما يقينيا بتوافر أركانها فإذا ما نازع المتهم في توافر هذا القصد ، كان لزاما على المحكمة استظهاره استظهارا كافيا ، وإذا كان الطاعن قد أنكر علمه بتقليد العملة المضبوطة ، وكان القدر الذى أورده الحكم - فيما سلف بيانه - في سبيل التدليل على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن والرد على دفاعه بانتفائه لديه ، لا يكفى لتوافر هذا القصد ولا يسوغ به إطراح دفاع الطاعن بانتفائه ، فإنه يكون معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ٢١٣٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٨)

خطف

١. لما كان القانون قد سوى في جريمة الخطف المنصوص عليها في المادة ١/٢٩٠ من قانون العقوبات بين الفاعل والشريك إذ هو يعتبر فاعلا في هذه الجريمة من ارتكباها بنفسه أو بواسطة غيره ، ومن ثم فإن عدول المتهم عن ارتكاب الجريمة لا تأثير له على مسئوليته الجنائية إذا وقعت الجريمة فيؤاخذ عليها بصفته فاعلا ، وذلك بأن مساهمته في الجريمة تتم بمجرد قيامه بالأفعال المكونة للجريمة وعدوله بعد ذلك لا يفيد إلا إذا كان قد استطاع أن يزيل كل أثر لتدخله في ارتكاب الجريمة قبل وقوعها . ولما كانت جريمة الخطف التي ارتكباها الطاعن مع غيره قد وقعت فعلا ، وكان ما أورده الحكم بمدوناته يتضمن الرد على ما اتاره الطاعن في هذا الخصوص فضلا عن أ، المحكمة لم تكن ملزمة بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان ، ومن ثم فلا محل لما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الشأن .

(الطعن رقم ١٠٦٩٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٢)

٢. إن النص في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات المعدلة بموجب القانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ على أن " كل من خطف بالتحيل أو الإكراه أنشئ بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة . ومع ذلك يحكم على فاعل هذه الجنائية بالإعدام إذا اقترنت بها جنائية الواقعة المخطوفة بغير رضائها " يدل على أن جريمة خطف أنشئ المقترنة بموقعها بغير رضائها ، تعتبر جريمة مستمرة تمتد الحالة الجنائية فيها وتتجدد بتدخل إرادة الفاعل في بقاء المخطوفة في الموضع الذي أخفاها فيه ، فإذا قام الفاعل أثناء استمرار الحالة الجنائية بمواقعة المخطوفة بغير رضائها توافر في حقه ظرف الاقتران ولا يقدر في ذلك أن يتم الوقاع بإيلاج غير كامل لصغر سن المخطوفة - كالحال في الدعوى الماثلة - كما أن التحيل والإكراه في جريمة الخطف وعدم الرضاء في جنائية الوقاع المنصوص عليها في

المادة سائلة البيان أمور تتحقق بعدم بلوغ الجنى عليها درجة التمييز. لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر بأسباب سائغة توافر تلك الظروف في حق المحكوم عليه حسما يتطلبها القانون ، وكانت جريمة الخطف المقرنة بجناية الواقعة المخطوفة بغير رضائها وإن استلزمت وحدة الفاعل في هاتين الجريمتين إلا أنها لا تتطلب وحدة القصد والغرض لديه عند ارتكابه الجريمة الأولى بما لا شائبة معه تشوب الحكم .

(الطعن رقم ١٧٤١١ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٣)

٣. إن جريمة خطف الأتني بالتحايل والإكراه المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بإبعاد هذه الأتني عن المكان الذي خطفت منه أيا كان هذا المكان بقصد العبث بها وذلك باستعمال أية وسائل مادية أو معنوية من شأنها سلب إرادتها .

(الطعن رقم ١٥٨٧٠ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/١/٢٢)

٤. إن جريمة خطف طفل بالتحيل أو الإكراه المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات تقوم على عنصرين أساسيين أولهما إنتزاع الطفل المخطوف من بيته قسرا عنه أو بالفسخ والخداع بقدر نقله إلى محل آخر وإخفائه فيه عن لهم الحق في المحافظة على شخصه والثاني نقله إلى ذلك المحل الآخر واحتجازه فيه تحقيقا لهذا القصد فكل من قارف هذين الفعلين أو شيئا منهما اعتبر فاعلا أصليا في الجريمة .

(الطعن رقم ٣٥٣٢٤ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠١/٣/١٣)

٥. القصد الجنائي في جريمة خطف الأطفال إنما يتحقق بتعمد الجاني انتزاع المخطوف من أيدى ذويه الذين لهم حق رعايته وقطع صلته بهم مهما كان غرضه من ذلك.

(الطعن رقم ٣٥٣٢٤ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠١/٣/١٣)

خيانة أمانة

١. لما كان الين من محضر جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٩ أمام محكمة أول درجة أن أقوال الشاهدين وتضمنت أن الطاعن والمطعون ضده قد اشترى قطعة الأرض موضوع عقد البيع موضوع الاتهام مشاركة بينهما وكان من المقرر أن يد الشريك على نصيب شريكه في مال تعتبر يد وكيل فإن الحكم المطعون فيه ، إذ لم يفتن إلى دلالة تلك الأقوال وانثرا في قيام عقد الأمانة ، فإنه يكون معيا أيضا بما يوجب نقضه ، ولا يقدر في ذلك ما هو مقرر من أن من حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد إذ أن ذلك حده ألا تمسخ تلك القول بما يحيلها عن معناها ، ويحرفها عن مواضعها .

(الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٣/٢/١٩٩٩)

٢. لما كان لا يوجد قانونا ما يمنع المدعى بالحقوق المدنية من توجيه اليمين الخامسة للزاع بشأن وجود عقد الأمانة لدى نظر الدعوى الجنائية ، لأن الدفع الذى يوجهه المتهم بإنكار هذا العقد يثير مسألة مدنية بحتة تطبق عليها قواعد الإثبات المدنية ، وهى تجيز لكل من الخصام أن يكلف الآخر باليمين الخامسة للزاع ، فيجوز للمدعى الذى يعوزه الدليل الكتابي على وجود عقد الوديعة بهذه الطريقة أمام المحكمة الجنائية ، إذ لا يصح تسوئ مركزه لمجرد سلوكه الطريق الجنائي يدل الطريق المدنى ، ولا وجه للقول بعدم جواز توجيه اليمين الخامسة أمام القضاء الجنائي ، لأن ما يمتنع توجيهه هو اليمين التى يتكون موضوعها الفعل الإجرامى ، إذ لا يجوز وضع المتهم في حرج ، إما أن يثبت في يمينه وإما أن يعترف بجريمته ، إذ يعتبر ذلك نوعا من الإكراه على الاعتراف ، وهو أمر غير متحقق في الدعوى المطروحة اعتبارا بأن موضوع اليمين فيها ليس الفعل الإجرامى ، ولكنه عقد مدنى . لما كان ذلك ، وكان قضاء الدائرة المدنية لمحكمة

النقض جرى على جواز توجيه اليمين الحاسمة على سبيل الاحتياط إذ يتعذر على الخصم أن يعرف على رأى المحكمة في الأدلة التي ساقها إلا بعد الحكم في النزاع فيصبح الباب مغلقاً أمامه ، لإبداء حقه في التمسك بتوجيه اليمين الحاسمة إذا ما رفضت المحكمة الأدلة الأخرى التي تمسك بها صدور حكم نهائي في النزاع ، فلا يستطيع بعد ذلك أن يوجه اليمين الحاسمة إلى خصمه ومن ثم فلا مفسر من أن يتمسك الخصم باليمين الحاسمة على سبيل الاحتياط أثناء نظر الدعوى .

(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٢/١٣)

٣. لما كان من المقرر أنه لا يصح إدانة متهم بجريمة خيانة الأمانة إلا إذا اقتنع القاضي بأنه تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات وكانت العبرة في القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود في صدد توقيع العقاب إنما هو بالواقع بحيث لا يصح تأييم إنسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابه متى كان ذلك مخالفاً للحقيقة . ولما كان دفاع الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية أنه لم يتسلم المنقولات الوارد ذكرها في قائمة المنقولات ، وتأييدا لدفاعه استشهد بشاهدين سمعتهم المحكمة إلا أن الحكم لم يشر إلى ذلك الدفاع ، وكان دفاع الطاعن على هذه الصورة يعد دفاعا جوهريا لإتصاله بتوافر أو عدم توافر أركان الجريمة المسندة إليه مما كان معه على المحكمة أن تعرض له وتستظهره وتمحصه كشفاً لمدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت إطراره بما يدفعه إن رأت إطراره ، أما وهي لم تفعل فليكن حكمها يكون معيباً بالقصور .

(الطعن رقم ٣٤٠٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٢/١٧)

٤. لما كان من المقرر أنه لا يصح إدانة متهم بجريمة خيانة الأمانة إلا إذا اقتنع القاضي بأنه تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، وكانت العبرة في القول بثبوت قيام عقد من

هذه العقود في صدد توقيع العقاب إنما هي بحقيقة الواقع ، وكان البين من منونات الحكم الابتدائي ، أنه أقام قضاءه بالإدانة استنادا إلى قائمة منقولات الزوجية المقدمة في الدعوى دون ذكر مؤداهها وبيان طبيعة العلاقة بين الطاعن والمدعية بالحقوق المدنية من واقع تلك القائمة ، واستظهار واقعة استلام الطلعن لأعيان الجهاز والأساس القانوني لها ، حتى يتضح وجه استدلاله بأن قائمة المنقولات - المقدمة في الدعوى - تعد عقدا من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا في بيان الأركان القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها .

(الطعن رقم ١٨٨٠ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٢٤)

٥. لما كانت المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات قد نصت على أن من استحصل على ورقة مضمّنة على بياض - بأى طريقة كانت - وكتب في البياض الذى فوق الإمضاء سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات التى يترتب عليها الإضرار بصاحب الإمضاء ، فإنه يعدّ مزوورا ويعاقب بعقوبة التزوير ، وكان الطاعن لم يدع أنه قد حصل على الورقة المضمّنة على بياض والتى حرر عليها الإيصال موضوع الاتهام بناء على تسليم اختيارى كأمانة من موقعها ، فإن تغيير الحقيقة في هذه الورقة يثبت المديونية المدعى بها في البياض الذى فوق الإمضاء الصحيح يكون - طبقا لصحيح القانون - تزويرا مؤثما بموجب المادة سالفة الذكر ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه - بفرض صحة ما أورده الطاعن بأسباب طعنه في هذا الصدد - إذا استخلص مما أورده تقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير أن إيصال الأمانة موضوع الدعوى هو محرر موزور - رغم ثبوت صحة التوقيع - ورتب على ذلك قضاء براءة المتهم يكون قد أعمل القانون إعمالا صحيحا وتنحصر عنه بالتالى قالة الخطأ في الإسناد ومخالفة الثابت بالأوراق في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ١٠٣٨٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٥/١٠)

٦. لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد ضمن أسبابه أنه لم يقم لديه دليل على أن المطعون ضده تسلم من الطاعن الورقة الموقعة من الأخير على بياض ، والتي زعم الطاعن أن المطعون ضده ملأ بيانات المديونية فيها بأكثر من مديونية الطاعن للمطعون ضده ، فإنه بحسب الحكم المطعون فيه ذلك لتأييد حكم البراءة من جريمة الأمانة المؤثرة بالمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات ، ولا يغنى في ذلك نعى الطاعن بأن المحكمة لم تجبه إلى الطاعن ضم الدعوى المدنية المرفق فيها السند المقال بأنه موقع على بياض ، ولا ما أثبتته الخبر في هذه الدعوى من أن التوقيع على بياض ، لأن الجريمة لا تصل بهذا التوقيع ولكن يزعم تغيير الحقيقة ممن استؤمن على الورقة .

(الطعن رقم ٢٢٦٩١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٩)

٧. من المقرر في جريمة خيانة الأمانة أن يلتزم القاضى بتحديد التكييف القانونى للعلاقة بين المتهم والمجنى عليه ولا يتقيد في تحديد هذا التكييف بما أسبغه المتعاقدان على العلاقة بينهما ويخضع هذا التكييف لرقابة محكمة النقض ، وكلان الحكم المطعون فيه قد اعتنق صورة أخرى للواقعة تعارض وتتناقض مع الصورة الأولى للواقعة كما أوردتها حكم محكمة أول درجة واقره عليها فإن في اعتناق الحكم لهاتين الصورتين المتعارضتين لواقعة الدعوى إحداهما تسلم الطاعن لمال من شخص لتوصيله لآخر بموجب سند يثبت لذلك فاختمه لنفسه ، اضرازا به والصورة الأخرى أن حقيقة العلاقة هي تصفية حسابات بين نجل الطاعن والمدعى بالحقوق المدنية مما يفصح عن اختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدن استقرارها الاستقراء الذى يجعلها في حكم الوقائع الثابتة الأمر الذى يستحيل معه على محكمة النقض أن تعرف على أى أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى ، ومن ثم ، يكون حكمها متخاذلا في أسبابه متناقضا في بيان

الواقعة تناقضا يعيبه ويعجز محكمة النقض في أن تدلى برأيها فيما يثيره الطاعن بوجه الطعن . وذلك لما يعيبه .

(الطعن رقم ١١٥٠٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢١)

٨. لما كانت المحكمة في جريمة خيانة الأمانة في حل من التقييد بقواعد الإثبات المدنية عند القضاء بالبراءة ، لأن القانون لا يقيد بها بتلك القواعد إلا عند الإدانة في خصوص إثبات عقد الأمانة ، فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم بدعوى مخالفة القانون يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٣٦٤٨ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١٣)

٩. من المقرر أن الرهن الذي قصده الشارع في خيانة الأمانة المعاقب عليها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات التي أعملها الحكم المطعون فيه هو الرهن الحيازي دون الرهن الرسمي ، والمتعاقد في عقد الرهن الحيازي - كما عرفته المادة ١٠٩٦ من القانون المدني - الذي يتصور ارتكابه خيانة الأمانة هو المرهن الذي يتسلم الشيء المرهون بناء على عقد الرهن فيصير في حيازته الناقصة ويلتزم بالحفاظ عليه ورده عينا إلى الراهن بعد استيفاء حقه ، فيستولى عليه مدعيا ملكيته لنفسه منكرا ملكية الراهن له فلا ، يتصور وقوع هذه الجريمة من المدين الراهن الذي ظل الشيء المرهون في حيازته هو ثم تصرف فيه .. باعتباره مالكا له - وكانت المادة ٣٢٣ مكررا من قانون العقوبات قد اعتبرت في حكم السرقة اختلاس الأشياء المنقولة الواقع من رهنها ضمنا لدين عليه أو على آخر يستوى في ذلك أن يكون الشيء المرهون قد انتقل إلى حيازة الدائن أو ظل الشيء المرهون في حيازة الراهن وسواء كانت لضمان دين عليه أو على آخر دون أن يؤثر في ذلك معنى السرقة - كما هو متعارف عليه ، إذ له في هذه الجريمة مدلول آخر خاص به . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنتين دون أن يبين سنده في إدانتهم بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات مع أن الشيء المرهون مقدم

من أخرى ضمنا لدين عليها - ولم ينتقل الشيء المرهون إلى حيازة الدائن المرهّن - البنك - كما لم يعرض لدلالة ما انتهى إليه من اختلاس الطاعنين للشيء المرهون من غيرهما في مدى توافر أركان الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٣٢٣ مكررا من قانون العقوبات ، فإنه يكون فوق فسادة في الاستدلال معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ١٩١٩٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٣)

١٠ . يجوز في المواد التجارية إثبات وجود التصرف القانوني أو إنقضاؤه بشهادة الشهود أيا كانت قيمته ما لم يوجد نص أو اتفاق يقضى بغير ذلك ، كما أن وجوب الإثبات بالكتابة في المواد المدنية ليس من النظام العام ، فيجوز السؤل عنه وقبول الإثبات بالبينة والقرائن ، فلا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ، ويجب على من يريد التمسك بعدم جواز إثبات الحق المدعى به عليه بالبينة أن يتقدم بذلك إلى محكمة الموضوع قبل سماع الشهود ، كما أنه يجوز الإثبات بالبينة فيما كان يجب إثباته بدليل كتابي إذا وجد مانع مادي أو أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي ، أو إذا فقد الدائن سنده الكتابي بسبب أجنبي لا يد له فيه على ما جرى به نص المادة ٦٣ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ . لما كان ما تقدم ، فإن محكمة الموضوع بدرجتها وقد أغفلت طلب الطاعن إثبات وجود العقد بأركانه بالبينة لقيام المانع الأدبي من الحصول على سند بالكتابة يشهد له ، دون أن تعرض له في حكمها برد ينفي لزومه ، تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإعادة في خصوص الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ٥٧٠٥ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠١/٥/٢٨)

١١ . إن تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموما ومنها جريمة خيانة الأمانة مما يستقل به قاضي الموضوع ولا رقابة عله في ذلك لحكمة النقض ، وكان ميعاد إنقضاء الدعوى الجنائية بجريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ إيداع الشيء المختلس لدى

من أؤتمن عليه بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم إلا إذا قام الدليل على خلافه .

(الطعن رقم ٢٥٤٦٣ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠١/١/٣٠)

١٢ . من المقرر أنه لا تصح إدانة متهم بجرعة خيانة الأمانة إلا إذا إقنع القاضي بأنه تسلم المال بعقد من عقود الأمانة الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، وأن العبرة في القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود في صدد توقيع العقاب إنما هي بالواقع بحيث لا يصح تأليم انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابه متى كان ذلك مخالفا للحقيقة وان المحكمة في جريمة خيانة الأمانة في حل من التقييد بقواعد الإثبات المدنية عند القضاء بالبراءة لأن القانون لا يقيد بها تلك القواعد إلا عند الإدانة في خصوص إثبات عقد الأمانة إذ زاد موضوعه عن النصاب المحدد في القانون ولا كذلك البراءة لا تنفاء موجب تلك الحيلة واسلاسا لمقصود الشارع في الا يعاقب برئ مهما توافر في حقه من ظواهر الأدلة .

(الطعن رقم ٨٤٣١ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٩)

أحكام عامة

١. لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام مسئولية الطاعنين عن جريمة الإتلاف واعتمد احكم - من بين الأدلة التي عول عليها في إدانتهم - على معاينة مكان الحادث ، بيد أنه اكتفى بالإشارة إليها دون أن يورد فحواها أو يبين وجه الاستدلال بها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه يجب إيراد الأدلة التي تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها في الحكم بيانا كافيا فلا تكفى مجرد الإشارة إليها ، بل ينبغي سرد مضمون الدليل ، وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ، وبلغ اتفاقه مع باقي الأدلة التي أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها ، وإذا فات الحكم المطعون فيه بيان مؤدى ما اشتملت عليه المعاينة ووجه استناده إليها فإنه يكون مشوبا بالقصور .

(الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٣)

٢. لما كانت جريمة الإتلاف المؤثمة قانونا بنص المادة ٣٦١ من قانون العقوبات إنما هي جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائي فيها متى تعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التي حددها القانون ، واتجاه إرادته الى احداث الإتلاف أو التخريب وعلمه بأنه يحدثه بغير حق ، وهو ما يقتضى أن يتحدث الحكم عنه استقلالاً ، أو أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - لم يستظهر توافر القصد الجنائي في جريمة الإتلاف ، وكانت مدوناته لا تفيد في ذاتها ان الطاعن تعمد إتلاف الأموال موضوع الاتهام فإنه يكون مشوبا بالقصور .

(الطعن رقم ٣٥٠٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٥)

٣. لما كان البين من مطالعة الحكم الابتدائي - المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - أن النيابة العامة أسندت الى المطعون ضدهما قسمة إتلاف زرعاً غير محصود ، وطلبت عقابهما بالمادة ٣٦٧ من قانون العقوبات ، ومحكمة أول درجة قضت عملاً مادة الاتهام - بتوقيع عقوبة السجن لمدة أسبوعاً مع الشغل ، وإذ استأنفا ، قضت المحكمة الاستئنافية بتعديل الحكم المستأنف الى استبدال عقوبة الغرامة مائة جنيه بعقوبة الحبس المقضى به على المطعون ضده بها . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات توجب توقيع عقوبة الحبس مع الشغل على كل من أتلف زرعاً غير محصود ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف - الذي صادف صحيح القانون - فيما قضى به مادام تصحيح هذا الخطأ لا يخضع لأى تقدير موضوعى بعد أن قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت صحة اسناد التهمة ماداماً الى المطعون ضدهما ، وذلك اعمالاً لنص المادة ٣٩ من قانون حالا واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٦٨٠٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٨)

٤. لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة التى صدر فيها الحكم أن أحداً من الطاعن أو المدافع عنه لم يثر شيئاً بصدد بطلان اعتراف الطاعن بالتحقيقات لأنه جاء نتيجة إكراه ماضى أدبى ووليد إجراءات باطلة ، وإنما قصارى ما أثبت بالمحضر وأطرحه الحكم المطعون فيه مجرد قول المدافع عن الطاعن (ولا بد أن يكون الاعتراف اختيارياً حتى ولو كان صادفاً) وهو قول لا يمكن حمله على الدفع ببطلان ذلك الاعتراف ، ومن ثم فإنه لا يكون للطاعن النعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها ، ولا يقبل منه التحدى بذلك الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولا .

(الطعن رقم ٧٩٨١ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٢/٨)

٥. إن المحكمة ليست ملزمة في أخذها باعتراف المتهم أن تلزم نصه وظاهره بل لها أن تجربته وأن تستبط منه الحقيقة كما كشف عنها ، ولا يلزم في الاعتراف أن يرد على الواقعة بكافة تفاصيلها ، بل يكفي فيه أن يرد على وقائع تستتج المحكمة منها ومن باقى عناصر الدعوى بكافة الممكنات العقلية والاستنتاجية اقرار الجاني للجريمة .

(الطعن رقم ٦٢٦٣ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٥/٧)

٦. الخطأ في تسمية اقرار الطاعن بالانتهابات التي تليت عليه بمجلسة المحكمة اعترافا - على فرض وقوعه - لا يعيب الحكم طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحدة الأثر القانوني للاعتراف ، وهو الاكتفاء به وحده ، والحكم على الطاعن بغير سماع الشهود ، بل بنت معتقدها كذلك على أدلة أخرى عددتها .

(الطعن رقم ٣١١٧٥ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٢)

٧. الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ولها أن تأخذ به متى اطمأنت الى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع ، كما أن لها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزول إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه بغير معقب عليها مادامت تقم تقديرها - كالشأن في الطعن المطروح - على أسباب سائغة .

(الطعن رقم ٢٠٠٦٤ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/٧/٩)

٨. إذ كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وقبل الدفع بطلان اجراءات القبض والتفتيش برر قضاء براءة المطعون ضده تأسيسا على أن إذن التفتيش صدر بعد ضبط المطعون ضده وتفتيشه ، ولما كان ذلك ، وكان الشلب بمدونات الحكم أن المطعون ضده قد اعترف بتحقيقات النيابة العامة بساحرازه المادة المخدرة المضبوطة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل مناقشة أقوال

المطعون ضده بمحض النيابة ، فضلا عن عدم بيان مدى استقلالها عن اجراءات القبض والتفتيش التي قام بطلانها وتقاعس عن بحث دلالتها وتقدير قيمتها باعتبارها أحد أدلة الثبوت التي قام الاقحام عليها ، وكان من الحائز أن يكون الاعتراف وحده دليلا تأخذ به المحكمة ولو مع بطلان القبض والتفتيش فإن الحكم إذا أغفل التحدث عن هذا الدليل ومدى صلته بالاجراءات التي قرر بطلانها يكون قاصر البيان ، ولا يقدح في ذلك ما هو مقرر من أنه يكفي أن يتشكك القاضي في ثبوت التهمة ليقضى بالبراءة لأن حد ذلك أن يكون قد أحاط بالدعوى عن بصر وبصورة وألم بأدلتها وخلا حكمه من الخطأ في القانون ومن عيوب التسبيب وهو ما تردى فيه الحكم المطعون فيه مما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥١٧٣ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠١/١١/٢٨)

٩. إن المقرر وفقا لقواعد الإثبات المدنية أن صورة الورقة العرفية لا حجية لها في الإثبات إلا بمقدار ما تهدى الى أصل الموقع عليه ، فإذا لم ينكر الخجوج بالورقة مطابقة الصورة لأصلها كانت هذه الصورة حجة في الإثبات . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الطاعن وإن جحد الصورة الضوئية لقائمة المنقولات المقدمة من المدعية بالحقوق المدنية إلا أنه لم يقدم للمحكمة أصل تلك القائمة والذي يدعى باستحصاله عليها من المطعون ضدها لقاء تسلمها المنقولات ، بما تكون معه منازعته غير جدية ، ولا على المحكمة إن هي التفتت عن إنكاره لها وأخذت بالورقة من غير إجراء تحقيق إعمالا لحقها المقرر في المادة ٣٠ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، ولما هو مقرر من أن الصورة الضوئية العرفية من المستند - بفرض توقيع الخصم على أصلها - إنما تخضع كقرينة لمطلق سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة إن

شاءت أخذت بها في خصوص ما تصلح لإثباته قانونا وإن شاءت أطرحتها والتفتت عنها دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي دعت الى ذلك بلا معقب من محكمة النقض ، فإن ما يناه الطاعن على الحكم من خطأ لمخالفته قواعد الاثبات المدنية لا يكون سديدا .

(الطعن رقم ١٠٣٠٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠١/٩/١٨)

١٠. من المقرر أنه متى كان الحكم قد صدر ضد المدعى بالحق المدنى بإلغاء الحكم المستأنف ويرفض الدعوى المدنية وذلك من غير أن يعلن للحضور أمام المحكمة الاستئنافية ومن غير ان يسمع دفاعه في الدعوى إعمالا لنص المادة ٤٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية فإن الحكم يكون قد بنى على مخالفة إجراء من إجراءات المحاكمة مما يطله بما يوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٤٨٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠١/١/١٥)

١١. إن الأصل المقرر في المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجر به المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود مادام ذلك ممكنا ، ولا يجوز الافتات على هذا الأصل الذى افترضه المشرع لأية علة مهما كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا .

(الطعن رقم ١٦٨٦٢ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/٢/٨)

١٢. لما كان البين من دفاع الطاعن بمحاضر جلسات المحاكمة أنه لم يسلك طريق الطعن بالتزوير على صحيفة الحالة الجنائية التى تمت إجراءات المضاهاة عليها ، كما لم يدع أن أحدا منعه من اتخاذ تلك الإجراءات ، ومن ثم فإن منعه في هذا الشأن لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٣٦٦٥ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٣/٢٢)

١٣. إن إغفال الإطلاع على الورقة محل الجريمة عند نظر الدعوى يعيب إجراءات المحاكمة لأن اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة إجراء جوهري من إجراءات المحاكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبها في تمحيص الدليل الأساسي في الدعوى على اعتبار أن تلك الورقة هي الدليل الذي يحمل شواهد التزوير ، ومن ثم يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ليبدى كل منهم رايه فيها ويضمن الى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت مرافعته عليها ، الأمر الذي فات محكمة أول درجة إجراءه وغاب عن محكمة ثان درجة تداركه ، ويضحى الحكم المطعون فيه معيبا بما يطله .

(الطعن رقم ٥٣٢٨ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠١/٤/٢٨)

١٤. من المقرر أن الدعوى إذا أقيمت على المتهم من لا رفعها قانونا وعلى خلاف ما تقتضى به المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ ، فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوما قانونا ، ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن هي فعلت كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر ، ولا تملك المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تصدى لموضوع الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصود دونها ، وهو أمر من النظام العام - لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط أصل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولمصلحة اتصال المحكمة بالواقعة .

(الطعن رقم ١٨٤٦٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠١/١/١٦)

١٥. لما كانت عقوبة جريمة إحراز سلاح أبيض كنص المادة ٢٥ مكررا من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر ، المعدل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ هي الحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه ، ولما كانت المادة السابعة من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث تنص على أنه " فيما عدا المصادرة وإغلاق

اغل لا يجوز أن يحكم على الحدث الذى لا تجاوز سنه خمسة عشرة سنة ويرتكب جريمة أية عقوبة أو تدبير مما نص عليه فى قانون العقوبات ، وإنما يحكم عليه بإحدى التدابير الآتية : (١) التوبيخ (٢) التسليم (٣) الإلحاق بالتدريب المهنى (٤) الإلزام بواجبات معينة (٥) الاختبار القضائى (٦) الإيداع فى إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية (٧) الإيداع فى إحدى المستشفيات المتخصصة . كما تنص المادة الخامسة عشر منه فى فقرتها الثالثة على أنه إذا ارتكب الحدث الذى تزيد سنه على خمس عشرة سنة لجنة يجوز الحكم فيها بالحبس ، فللمحكمة بدلا من الحكم بالعقوبة المقررة بها أن تحكم عليه بإحدى التدبيرين الخامس أو السادس المنصوص عليهما فى المادة السابعة من هذا القانون ، وتنص المادة الثانية والثلاثون منه على أن " لا يعتد فى تقدير سن الحدث بغير وثيقة رسمية فإذا ثبت عدم وجودها تقدر بواسطة خير ، فإن مؤدى ذلك أنه لا يجوز الحكم على الحدث الذى لا يتجاوز سنه خمس عشرة سنة بعقوبة بعقوبة الحبس اعتبارا بأن هذه العقوبة من العقوبات المنصوص عليها فى قانون العقوبات وهو ما يضحى معه تحديد السن - بالركون فى الأصل الى الأوراق الرسمية قبل ما عداها - ذا أثر فى تعيين ما إذا كان يحكم على الحدث بإحدى التدابير والعقوبات التكميلية المنصوص عليها فى القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ أو بعقوبة من تلك المنصوص عليها فى قانون العقوبات ومنها الحبس ، ومن ثم يتعين على المحكمة استظهار هذه السن فى هذه الحال فى حكمها على نحو ما ذكر .

(الطعن رقم ١٥٢٩٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٤)

١٦. لما كانت المادة ١٢٧ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بإصدار قانون الطفل تنص على أنه " يجب على المحكمة فى حالات التعرض للانحراف وفى مواد الجنائيات والجناح وقبل الفصل فى أمر الطفل أن تستمع الى اقوال المراقب الاجتماعى بعد تقديمه تقريراً بحالته يوضح العوامل التى دفعت الطفل للانحراف

أو التعرض له ومقترحات اصلاحه كما يجوز للمحكمة الاستعانة في ذلك بأهل الخبرة " . يدل دلالة واضحة على أنه يتحتم على المحكمة - بالنسبة للحالات التي أوردها النص - قبل الحكم على الطفل أن تستمع الى اقوال المراقب الاجتماعي في شأن العوامل التي دعت الطفل الى ارتكابه الجريمة أو التعرض للانحراف ومقترحات اصلاحه بعد أن يقدم الخبير ذلك التقرير عن الطفل المعنى ، والغرض الذي رمى إليه الشارع من إيجاب ما تقدم هو إحاطة قاضي الموضوع بالظروف الاجتماعية والبيئية والعوامل التي دفعت لطفل الى ارتكاب الجريمة ونحت به الى الانحراف أو حفزته الى ما تقدم ، وذلك حتى يكون على بينة من العوامل تلك وما لها من أثر في تفريد العقاب وفي اختيار التدبير الجنائي الملائم للطفل بغية اصلاحه ، وهو ما يجعل الإجراء آنف الذكر - الاستماع الى المراقب الاجتماعي بعد تقديم تقريره في تكييفه الحق ووضعه الصحيح - إجراء من الاجراءات الجهرية التي قصد بها الشارع مصلحة المتهم الطفل ، فعدم الاستماع الى المراقب الاجتماعي يكون قعوداً عن إجراء جوهري وتقصيراً منه يترتب عليه البطلان . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات المحكمة ومن مدونات الحكم المطعون فيه أنها قد خلت من قيام المحكمة بالاستماع للمراقب الاجتماعي على السياق المتقدم ، فإن الحكم يكون قد تعيب بالبطلان بما يوجب نقضه والاعادة .

(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٠/١٢/٥)

١٧. إن البين من الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت أمام محكمة الجنح على المتهمين الستة بوصف أنهم بتاريخ ١٤ من مارس سنة ١٩٩٤ ارتكبوا جنح الضرب المنطبقة عليها المادتين ١/٢٤١ ، ٢ ، ١/٢٤٢ ، ٣ من قانون العقوبات فقضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واحالتها للنياية العامة لاتخاذ شئونها فيها - تأسيساً على ما ثبت من تخلف عاهة مستديعة بالجنى عليه في جريمة

الضرب المسندة الى المتهم الأول ، فلم تتأنف النيابة العامة وقدمت القضية الى محكمة الجنايات بتهمة احداث العامة المستديعة بالنسبة للمتهم الأول ، وبتهمة الضرب المنطبقة عليها المادتين ١/٢٤١ ، ٢ ، ١/٢٤٢ ، ٣ من قانون العقوبات بالنسبة الى المتهمين المائلين ، فقضت محكمة الجنايات ببراءة المتهم الأول واذلى قصرت نظر الدعوى عليه وقضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى بالنسبة للمتهمين الآخرين تأسيسا على أن الوقائع المسندة إليهم تكون جنح الضرب المغايرة وغير المرتبطة بالجناية المسندة الى المتهم الأول ، وذلك دون أن تجرى تحقيقا أو تسمع دفاعا بشأنها بالجلسة ، والنيابة العامة تقدمت الى محكمة النقض بالطلب المائل لتحديد المحكمة المختصة بالنسبة للمتهمين أنفى الذكر على أساس توافر حالة النزاع السلبى يتخلى كل من محكمة الجنايات ومحكمة الجنح عن نظر الدعوى . لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة لم تطعن بالاستئناف وبالتالي لم تطعن بالنقض فى الحكم الصادر من محكمة الجنح وكذا لم تطعن بالاستئناف وبالتالي لم تطعن بالنقض فى الحكم الصادر من محكمة الجنايات ، فقد أصبحت كلتا المحكمتين متخلىة عن اختصاصها ، وهو ما يتحقق به النزاع السلبى اذلى رسم القانون الطريق لتلاقى نتائجه فناط بمحكمة النقض تعيين المحكمة المختصة بنظر الدعوى عملا بالمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان الحكم الصادر من محكمة الجنح بعدم اختصاصها بنظر الدعوى قد صدر على خلاف القانون بالنسبة الى المتهمين المائلين لأن الوقائع المسندة إليهم تكون جنح الضرب التى تدخل فى اختصاص محكمة الجنح فإن محكمة الجنايات إذ خلصت قبل إجراء أى تحقيق الى الحكم بعدم الاختصاص بنظرها تكون قد أصابت صحيح القانون . لما كان ما تقدم فإنه يتعين قبول هذا الطلب وتعيين محكمة جنح مركز لنظر الدعوى بالنسبة لما أسند لكل من المتهمين المائلين .

(الطعن رقم ٢٨٦٧٨ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/٥/٢)

١٨. لما كان البين من نص المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن تنازع الاختصاص المنصوص عليه في هاتين المادتين لا يكون لا حيث يقع تنازع إيجابي أو تنازع سلبي في الاختصاص حين جهتين من جهات التحقيق أو الحكم تابعتين لمحكمة ابتدائية واحدة وبين جهتين تابعتين لمحكتين ابتدائيتين أو من محكتين من محاكم الجنايات أو من محكمة عادية ومحكمة استئنافية قررت كل منهما نهائيا اختصاصها ، وهذه هي صورة التنازع الإيجابي ، أو عدم اختصاصها ، وتلك هي صورة التنازع السلبي ، كما أن التنازع قد يقيمه حكم واحد فيجيز للنيابة العامة تقديم طلب تعيين المحكمة المختصة ينظر الدعوى دون انتظار صدور حكم آخر من محكمة أخرى وذلك حرصا على العدالة وتجنب تعطيلها ، ولكن شرط ذلك أن تكون الأوراق قاطعة بذاتها ودون إعمال السلطة التقديرية للمحكمة بقيام هذا التنازع .

(الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٥/٢)

١٩. إن ركن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة السرقة مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود بل لمحكمة الموضوع أن تبينها من ظروف الدعوى ، وما توحى به ملاساقها .

(الطعن رقم ٨١٧٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠١/٢/١٥)

٢٠. إذ كانت جريمة الإخلال بالالتزام التعاقدى المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا (ج) من قانون العقوبات يتوافر ركنها المادى بالامتناع عن التنفيذ كليا أو جزئيا أو تنفيذ الالتزام على نحو يخالف نصوص العقد أو قواعد القانون التى تحكمه أو اعتبارات حسن النية التى يلتزم بها المتعاقد ، كما أن هذه الجريمة من الجرائم العمدية ويجب لثبوت القصد الجنائى فيها أن يكون فعليا لا افتراضيا ،

ومن ثم فإنه يشترط لصحة الحكم بالإدانة في هذه الجريمة أن يبين الحكم نصوص العقد والالتزامات المتولدة عنه والتي يلتزم المتعاقد بتنفيذها على نحو مفصل وسلوك المتعاقد في التنفيذ وتعمده الإخلال به ، وكان الحكم المطعون فيه سواء في تحصيله لواقعة الدعوى أو بصدد التدليل على ثبوت جريمة الإخلال العمدى في حق الطاعن الرابع ، لم يورد تفاصيل العقد الذى ارتبط الطاعن به مع الشركة الجنى عليها والمواصفات الفنية للساسات والهيكل الخرساني الذى تعاقدا على استكمال تنفيذه والأصول والأسس التى يتعين أن يكون التنفيذ عليها حتى يتبين مدى مخالفة الطاعن لهذه المواصفات وتلك الأصول والأسس بل اقتصر على بيان ووصف ما قام به الطاعن من أعمال على وجه معيب بالمخالفة لما كان يجب أن يكون عليه التنفيذ دون أن يبين ماهية هذا الوجوب ومصدره بما إذا كان هو العقد أو القانون فإنه يكون قد جاء قاصرا في بيان الركن المادى للجريمة ، ولا يكفي بيانا لهذا الإخلال ما أشار إليه الحكم من أن الطاعن لم يقيم بإنهاء الأعمال المسندة إليه في الموعد المحدد وهو ١٩٨٣/٩/١ لأن هذا الوجه من الإخلال ليس هو العنصر الوحيد الذى بنى عليه الحكم قضاء في تقدير الضرر اذلى ألزم الطاعن - وآخر متضامنين - بغرامة تعادل قيمته . هذا فضلا عن أن الحكم لم يستظهر أن ما قام بجه الطاعن من أعمال مخالفة كان عن عمد حتى يتوافر في حقه القصد الجنائي في هذه الجريمة ، ومن ثم فإنه لا يكون قد بين الواقعة المستوجبة للعقوبة - بركنها المادى والمعنوى - بيانا كافيا مما يضمنه بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون والتعرف على صحة الحكم من فساده والتقارير برأى فيما يثيره الطاعن مما يتسع له وجه الطعن ويتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإعادة بالنسبة لجريمة الإخلال بالالتزام التعاقدى المنسوبة الى الطاعن الرابع وغيرها من التهم الأخرى المرتبطة بها .

(الطعن رقم ١٥٥٨٤ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠١/١٠/٢١)

٢١. النص في المادة ١١٦ من قانون العقوبات على أن " كل موظف عام كان مسئولاً عن توزيع سلعة أو عهد إليه بتوزيعها وقال لنظام معين فأخل عمداً بنظام توزيعها يعاقب بالحبس ، وتكون العقوبة السجن إذا كانت السلعة متعلقة بقوت الشعب أو احتياجاته أو إذا وقعت الجريمة في زمن حرب " ، يدل على أن هذه الجريمة من الجرائم العمدية التي يتعين لقيامها توافر القصد الجنائي العام بما يتطلبه هذا القصد من علم المتهم بأنه موظف عام مسئول عن توزيع سلعة أو معهود إليه بتوزيعها ، وأن يكون هذا التوزيع خاضعاً لنظام معين وضعته سلطة مختصة بوضعه قانوناً وعلم الموظف ذلك بقواعد هذا النظام التي ينسب إليه الإخلال بها ، وعلم بما ينطوي عليه فعله من إخلال واتجاه إرادته إلى فعله أو امتناعه ، وكان من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في تلك الجريمة بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه ، وكان ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى كاف وسائغ في بيان أركان جريمة الإخلال عمداً بنظام توزيع سلعة متعلقة باحتياجات الشعب ، فإن ما يثيره الطاعن من قصور الحكم أو غموضه في استظهار أركان جريمة الإخلال بنظام التوزيع يكون في غير محله ، هذا إلى أنه لا جدوى لما ينعله الطاعن على الحكم بالوجه المتقدم مادامت المحكمة قد طبقت المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات وعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عن جميع الجرائم موضوع الاتهام التي دارت عليها المحاكمة ، وهي عقوبة مقررة لجرمي التصرف في السلع التموينية خارج نطاق الجمعية التعاونية الفتوية وشراء هذه السلع لغير استعماله الشخصي ولإعادة البيع المعاقب عليهما بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ١/٣ ، ٢ ، مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ اللتين اثبتهما الحكم في حق الطاعن .

(الطعن رقم ٨١٢٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٢)

٢٢. إن الموظف أو المستخدم العام هو الذى يعهد إليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام عن طريق شغله منعياً يدخل فى التنظيم الإدارى لذلك المرفق ، وكان المشرع كلما رأى اعتبار أشخاص معينين فى حكم الموظفين العمامين فى موطن ما أورد به نصاً ، كالأشأن فى جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية وغيرها من الجرائم الواردة بالباين الثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات حين أورد فى الفقرة السادسة من المادة ١١١ منه أنه يعد فى حكم الموظفين العموميين فى تطبيق نصوص الجرائم المشار إليها أعضاء مجالس إدارة ومديرو ومستخدمو المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم فى مالها بنصيب ما بأية صفة كانت ، وكما أورد كذلك فى الفقرة (هـ) رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والمديرين وسائر العاملين فى الجهات التى اعتبرت أموالها أموالاً عامة طبقاً للمادة ١١٩ منه ، وكذا ما نصت عليه المادة ٩٢ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التعاون الاستهلاكى من أنه فى تطبيق أحكام قانون العقوبات (أ) يعتبر مؤسسو الجمعية التعاونية وأعضاء مجلس إدارتها زمندبو التصفية ومراجعوا الحسابات والمديرون والعاملون فى حكم الموظفين العموميين ، وكان الطاعن قد سلم فى أسباب طعنه بأنه مجرد عامل بالجمعية يقتصر دوره على استلام حصص السلع التموينية المخصصة للجمعية التعاونية الاستهلاكية ويتولى بعد ذلك صرفها بمعرفته دون القيام بتوزيعها . فإن ذلك يكفى لتوافر صفته الوظيفية لتطبيق أحكام المادة ٢/١١٦ من قانون العقوبات التى أعملها الحكم المطعون فى حقه ، ويضحى ما يثيره الطاعن من أن الحكم اعتبره عضواً بمجلس إدارة الجمعية التعاونية المذكورة غير مقبول .

(الطعن رقم ٨١٢٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٢)

٢٣. لما كان الأصل في تعدد الجرائم الذي يستوجب تطبيق أحكام المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون هذه الجرائم قد ارتكبت دون أن يحكم في واحدة منها . لما كان ذلك ، وكان الطاعنين قد قررا باسباب طعنهما أنه قد صدر في الجنحة رقم لسنة ١٩٩٦ حلوان حكم نهائي ، فإنه لا يقبل منه أن يثير دعوى الارتباط ويكون منعه على غير اساس . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٢٨٩٠٩ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٧)

٢٤. إنه لما كان البين من الاطلاع على أوراق الجنحة موضوع الطعن المائل - أن النيابة العامة اقامت الطاعنين بوصفهما مستخدمين لدى شركة طلبا وأخذتا لنفسيهما رشوة لأداء عمل من أعمال وظيفتهما بأن نلبا وأخذ الشيكات المينة بالتحقيقات من (نائب رئيس مجلس إدارة شركة الفة الذكر والشريك المساهم فيها) مقابل تقدير قيمة حصله في الشركة ، كما اقامت الطاعنين وآخر بأنهم توصلوا الى الاستيلاء على الشيكات موضوع التهمة الأولى من ، وكان ذلك بالاحتيال ، وادعى الأخير مدنيا قبل المتهمين بمبلغ ٥٠١ جنيه كتعويض مؤقت ، وبجلسات المحاكمة دفع المتهمون بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الجنحة ، فقضت المحكمة حضوريا بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الجنحة سالفة الذكر بالنسبة لتهمة النصب ورفض الدفع بالنسبة لتهمة الرشوة وبجس كل من الطاعنين ستين مع الشغل وبمصادرة الشيكات المتحصلة من الجريمة وألزمهما بأن يؤديا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٥٠١ جنيه كتعويض مؤقت . فاستأنف الطاعنان هذا الحكم وتمسكا بذات الدفع فقضت المحكمة الاستئنافية حضوريا برفض الاستئناف موضوعا وتأيد الحكم المستأنف ، واست المحكمة قضاءها في الدفع على أن الدعويين وإن اتحدتا في

الخصوم والموضوع والسبب بما يوجب القضاء بعدم جواز نظر الدعوى في قسمة
النصب إلا أنه يتعين رفض الدفع في شأن قسمة الرشوة المرتبطة بما لأنها الجريمة
الأشد أعمالاً لقواعد الارتباط . لما كان ذلك ، وكان بين من مطالعة مفردات
الجلسة رقم لسنة ١٩٩٥ المنتزعة المضمومة أن محلها أن المدعى
بالحقوق المدنية في الطعن المائل أقامها بطريق الادعاء المباشر ضد الطاعنين
وآخرين بتهمة النصب لتوصلهم إلى الاستيلاء على الشيكات سائلة الذكر
الصادرة منه بطرق احتيالية بأن طلبوا وأخذوا هذه الشيكات لقاء تقديرهم
لخصته في شركة ، وقضت فيها المحكمة بعد تحقيق أجرته ببراءة
المتهمين لعدم الجريمة إذ خلت الواقعة من طرق احتيالية وأيد هذا القضاء
استنفاياً . لما كان ذلك ، وكان ما استندت إليه المحكمة في رفضها للدفع بعدم
جواز نظر الدعوى موضوع الطعن المائل في خصوص قسمة الرشوة خطأ في فهم
وتطبيق القانون ، ذلك بأن الارتباط القانوني الذي لا يحول دون تصدى المحكمة
للعقوبة المقرر لها العقاب الأشد رغم سبق محاكمة المتهم عن الجريمة الأخف
أعمالاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات يكون عند وقوع
عدة جرائم بعدة أفعال لغرض واحد ، وكانت مرتبطة ببعضها ، أما إذا كون
الفعل الواحد جرائم متعددة - على ما جرى به نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢
سائلة الذكر - وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون
غيرها ، ويعني ذلك أن تلتزم المحكمة في هذه الحالة بأن تقضى في الفعل على
أساس وصفه الأشد وتصرف النظر عن سائر أوصافه ، مما يقتضاه أن تبحث
المحكمة الفعل الذي ارتكبه الجاني بكافة أوصافه القانونية التي يحملها ، وهي
مختصة بالنظر في ذلك عملاً بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وعليها
أن تحكم بالعقوبة المقررة للوصف الأشد منها ، ولا يغير من ذلك أن تكون
الدعوى حركت بطريق الادعاء عنه بطريق الادعاء المباشر إذ عليها في هذه

الحالة ان تقضى بعدم قبولها ، وهي متى اصدرت حكمها في الدعوى فلا تملك اعادة نظرها إلا بالظن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون ، كما أنه لا يجوز الرجوع الى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها ثانيا بناء على تغيير الوصف القانوني للجريمة ، وذلك على ما سجلته المادتان ٤٥٤ ، ٤٥٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، فإنه لا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام القضاء عن ذات الفعل وضد نفس المتهم . لما كان ما تقدم ، وكانت الواقعة التي طلبت سلطة الاتهام محكمة الطاعين عنها في اللجنة موضوع الطعن المائل سبق أن طرحت على محكمة الموضوع في اللجنة رقم واصدرت فيها حكما نهائيا ببراءة الطاعين ، فإن المحكمة إذ عادت الى نظر الدعوى - بوصف آخر للفعل - وفصلت في موضوعها من جديد بالنسبة للطاعين بعد أن زالت ولايتها بإصدار الحكم الأول ، يكون حكمها المطعون فيه قد أخطأ في القانون بما يؤذن لهذه المحكمة عملا بالمادة ١/٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، أن تصحح الحكم على مقتضى القانون بالقضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ٢٦٧٨ لسنة ٧٠ في جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)

٢٥. من المقرر أن الحد المعاقب على نقله أو إزالته طبقا للمادة ٣٥٨ من قانون العقوبات هو الحد النابت برضاء الطرفين ، أو بحكم القضاء أو المتعرف عليه من قديم الزمان على أنه هو الحد الفاصل بين ملكين متجاورين . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان واقعة الدعوى ، واكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى ما جاء بالمعينة وشهادة مدير الجمعية الزراعية والتحريسات دون أن يورد مضمون شئ من ذلك ، ودون ان يستظهر ما إذا كان الحد محل الجريمة قد تم وضعه تنفيذا لحكم قضائي ، أو أن الطاعين قد ارتضاه أو كان متعارفا عليه من قديم الزمان ، فإنه يكون معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ١٥٥٥٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٣)

٢٦. لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفاع الطاعن بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس وأطرحه ، بما مؤداه أن الطاعن أخذ المسدس الخاص بـالجنى عليه بعد طرح الأخير أرضاً ثم قام بإطلاق العيار الذى استقر برأس الجنى عليه وأدوى بحياته وبالتالي فإن الخطر الذى كان محتملاً من قبل الجنى عليه وموجهها صوب الطاعن قد زال بسقوط الجنى عليه أرضاً واستيلاء الطاعن على سلاحه ولم يثبت من الأوراق وجود أسلحة أخرى مع الجنى عليه ، وخلص الحكم الى قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس في حق المتهم الآخر - والد الطاعن - بما مؤداه أن والد الطاعن فوجئ بالجنى عليه يطلق عياراً نارياً على نجله الطاعن مما أحق به اصابة في بطنه بررت للمذكور رد الاعتداء ومنعه من الاستمرار فيه فضرب الجنى عليه بفأل على رأسه فأحدث اصابته ، وكان يبين مما أورده الحكم ودلل عليه تدليلاً سائفاً من نفي توافر حالة الدفاع الشرعى في حق الطاعن يتفق وصحيح القانون إذ أن حق الدفاع الشرعى لم يشع لمعاقبة معتد على اعتدائه وأن حالة الدفاع الشرعى لا تتوافر متى أثبت الحكم أن ما قارقه الطاعن من تعد إنما كان من قبيل القصاص والانتقام ، وهذا الذى أثبتته الحكم لا يتعارض مع ما خلص إليه من توافر حالة الدفاع الشرعى في حق المتهم الآخر والد الطاعن بعد أن أثبت أنه فوجئ باعتداء الجنى عليه على نجله الطاعن بمسدس وهو فعلاً يتخوف أن يحدث منه الموت ، وهذا التخوف مبنى على أسباب معقولة تبرر الاعتداء بالوسيلة التى كانت بيد المدافع ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذه الخصوص يكون غير قويم .

(الطعن رقم ١٤٣٠٦ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/١/٨)

٢٧. إن التشاجر بين فريقين إما أن يكون اعتداء من كليهما ليس فيه من مدافع حيث تنتفى مظنة الدفاع الشرعى عن النفس ، وإما أن يكون مبادأة بعدوان

فريق وردا له من الفريق الآخر فصدق في حقه حالة الدفاع الشرعى عن النفس ، وكان ما قاله الحكم لا يصلح ردا لنفى ما اتاره الطاعن من أنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه ، ذلك أن الحكم حين أفصح عن اقتناعه بعدم صحة هذا الدفاع بقوله أنه لم يثبت من الأوراق أن المجنى عليه بادر المتهم بالاعتداء قد تناقض مع ما أورده من أن مشاجرة حدثت بين فريق الطاعن وفريق المجنى عليه واعتداء نجل المجنى عليه على الطاعن بمطواة ، كما لم يتعرض الحكم لاستظهار الصلة بين هذا الاعتداء الذى وقع على الطاعن والاعتداء الذى وقع منه وأى الاعتدائين كان الأسبق وأثر ذلك في قيام أو عدم قيام حالة الدفاع الشرعى لديه ، فإن الحكم يكون قاصر البيان مما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٣٣٩٨٦ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/٥/١٤)

٢٨. إن مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني لشعوره واختياره وقت ارتكاب الحادث هو أن يكون سبب هذا الحالة راجعا على ما تقضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات لجنون أو عاهة في العقل دون غيرهما ، وكان دفاع المتهم يتعين اعترافه لسذاجته وصغر سنه لا يتحقق به دفع بانعدام مسئوليته لهذا السبب أو ذلك ، بل هو دفاع يتوافر به عذر قضائي مخفف يرجع مطلق الأمر في اعماله أو اطراحه لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض ، ومن ثم فلا يعيب الحكم قعوده عن الرد على هذا الدفاع .

(الطعن رقم ٣١٥٥٦ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠١/١٢/٦)

٢٩. من المقرر أن مناط الإعفاء المقرر بالفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أن يكون إخبار الجاني السلطات بالجريمة - بعد علمها بما - هو الذى مكنها من ضبط باقى الجناة ، وإذ كان ضبط هؤلاء هو الغاية التى تغياها الشارع في هذه الحالة فإنه يلزم أن يكون ذلك الإخبار قد اتسم بالجديّة والكفاية ووصل بالفعل الى ضبط باقى الجناة الذين ساهموا في اقتراف الجريمة فلا

يكفى أن يصدر من الجاني في حق آخرين قول مرسل عار من الدليل وإلا انفسح المجال لالصاق الاتهامات بهم جزافا بغية الإفادة من الإعفاء وهو ما ينأى عنه قصد الشارع . فإذا كان ما أدلى به الجاني لم يحقق غرض الشارع من ضبط بلفي الجناة وكشف صلتهم بالجريمة المخبر عنها فلا حق له في الانتصاع بالإعفاء ، وكان الثابت من المقررات المضمومة أن الأقوال التي أدلى بها الطاعن لم تتعد مجرد قول مرسل عار من دليله ولم يساهم في تحقق غرض الشارع لضبط من يكون قد ساهم في اقتراف الجريمة فإنه لا يتحقق به موجب الإعفاء من العقاب المقرر بالفقرة الثانية من المادة ٤٨ من قانون المخدرات لتخلف المقابل له ويكون الحكم قد اصاب صحيح القانون في رفض طلب الطاعن الإعفاء من العقاب المقرر بتلك المادة .

(الطعن رقم ٣٢٤٥٨ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/٥/٨)

٣. إن الفقرة الثالثة من المادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه " إذا كان الاستئناف مرفوعا من غير النيابة العامة فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف " ، فإنها بذلك تكون قد دلت على أنه إذا كان الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده دون النيابة العامة فليس للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى إذا ما ثبت لها أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى في حقيقتها جناية لما في ذلك من تسوئ لمركز المستأنف بعد أن حاز قضاؤه الضمنة بالاختصاص قوة الأمر المقضى ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى - على خلاف ذلك - بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى استنادا الى أن الواقعة تثير شبهة الجناية فإنها تكون قد خالفت ما نص عليه القانون في المادة المذكورة مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه ، ولما كان ذلك الحكم قصر بحثه على الاختصاص ولم يتعرض للواقعة الجنائية ذاتها من ناحية ثبوتها أو عدم ثبوتها ضد المطعون ضدهم حتى

تمكن محكمة النقض من إنزال صحيح القانون عليها فإنه يتعين إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لتفصل فيها من جديد .

(الطعن رقم ٢٠٢٣٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢٠)

٣١. إن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقاً في الجلسة وإنما تبنى قضاءها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المعروضة عليها إذ أن حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاة مقتضيات حق الدفاع بل إن القانون أوجب عليها طبقاً للمادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة - تندبه لذلك - الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفي كل نقص في اجراءات التحقيق ، كما لا يرد على ذلك بما هو مقرر من أن المحكمة في جريمة خيانة الأمانة في حل من التقيد بقواعد الإثبات المدنية عند القضاء بالبراءة إذ أن هذا القول مشروط بأن تكون قد أحاطت في حكمها بالدعوى وظروفها وفطنت لدفاع الخصوم فيها وحققتة أو تناولته برد سائغ .

(الطعن رقم ٥٧٠٥ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠١/٥/٢٨)

٣٢. من المقرر أن لمأمور الضبط القضائي عملاً بالمادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستجوبه ، وكان الاستجواب اغطور هو الذي يواجه فيه المتهم بأدلة الاقحام التي تساق عليه دليلاً دليلاً ليقول كلمته فيها تسليماً بما أو دحضاً لها ، وإذا كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن ما أثبتته مأمور الضبط القضائي في محضر ضبط الواقعة من اقوال نسبها للطاعن لا يعدو أن يكون تسجيلاً لما أبداه أمامه من اعتراف في نطاق إدلائه باقواله بما لا يعد استجواباً ولا يخرج عن حدود ما يسطر بمأمور الضبط القضائي .

(الطعن رقم ٣٠٥١٣ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٤)

٣٣. لما كان من المقرر أن تقرير جديده التحريات وكفائتها لإصدار أمر التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في معرض الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش ، لعدم جدية التحريات سائغا وكافيا في الافصاح عن اقتناع المحكمة بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفائتها لتسويغ اصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن ، ولا يغير من ذلك عدم بيلن سن الطاعن أو سوابقه بمحضر الاستدلالات مادامت المحكمة قد اطمأنت الى الطاعن هو المقصود بالإذن ، كما أن عدم بيان نوع المخدر لا يقدح في جدية ما تضمنه من تحريات ، فإن ما ينعم الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا .

(الطعن رقم ٢٨٥٨٩ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢)

٣٤. لما كان البين من الحكم المطعون فيه انه أورد تحريات الشرطة في قوله " أن تحريات العقيد الضابط بإدارة مكافحة مخدرات القاهرة قد دلت على أن التهمة تحوز وتحرز كمية من المخدرات بمسكنها لتقوم بترويجها بين المتعاطين ، فقام باستصدار إذن من النيابة العامة بضبطها وتفتيشها ومسكنها ، وكان ما أورده الحكم بالنسبة لتحريات الشرطة كافيا في بيان مضمونها ، ومن ثم فإن المحكمة لم تكن ملزمة من بعد بأن تورد مؤدى تلك التحريات تفصيلا ، وحسبها في ذلك أن يكون الدليل الذى اطمأنت إليه واقتنعت به له مأخذه الصحيح من الأوراق .

(الطعن رقم ٢٨٩٠٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٤)

٣٥. لما كانت جناية الاستيلاء على مال عام بغير حق المنصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات تتحقق متى استولى الموظف العام أو من في حكمه على مال عام بانتزاعه خلسة أو حيلة أو عنوة بنية تملكه وتضييع المال على ربه ، ولا يشترط لقيام هذه الجريمة ما يشترط في جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة

١١٢ من ذلك القانون من أن يكون المال مسلم للموظفة بسبب الوظيفة ، وإذا كان مؤدى ما أثبتته الحكم المطعون فيما تقدم أن الطاعة وهى منتجة بشركة الشروق للتأمين التى تساهم الدولة فى مالها بنصيب صرعت فى تسهيل استيلاء المحكوم عليه الثانى على المبلغ المملوك للشركة والمملوك للدولة ، وكانت الطاعة لا تجحد صفتها التى أثبتتها الحكم من كونها موظفة عامة كما لا تنازع فى طعنها بشأن ملكية الدولة للمال فإن ما وقع منها تنافر به _ بهذه المثابة - الأركان القانونية للجناية الأولى التى نصت عليها المادة ١١٣ سالفه الذكر ، وكان الحكم قد التزم هذا النظر القانونى فى رده على دفاع الطاعة فى شأن ما اثارته فى هذا الخصوص فإن النعى على الحكم لهذا السبب لا يكون سديدا .

(الطعن رقم ١٣٦٠٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠١/٢٠)

٣٦. لا يجوز تدخل للمحكمة فى رواية الشاهد ذاتها وأخذها على وجهه يخالف صريح عبارتها ، أو اقامتها قضائها على فروض تناقض صريح روايته ، بل كل ما لها ان تأخذ بما اذا هى اطأنت إليها أو تطرحها إن لم تتق بها ، وكان يبين من مما أثبتته الحكم عند تحصيله لواقعة الدعوى وسرده لأقوال ضابط الواقعة ما يفيد أن تخلى الطاعن عن الكيس المحتوى المادة المخدرة كان اختياريا لكونه وليد إجراء مشروع هو حق الضابط فى استيقافه وقائد الدراجة البخارية للإطلاع على تراخيصها ومحاولة قائدتها الاستدارة للخلف والفرار عند رؤيته للضابط والقوة المرافقة له ، فى حين أن الثابت من مطالعة المفردات المضمومة - تحقيقا لوجه الطعن - أن الضابط لم يذكر سببا لاستيقاف المتهمين بل قرر أنه أعد كميناً بطريق ترابى ومعه قوة من الشرطة السرية واستتروا حتى لا يراهم القادم فى الطريق وإذا رأى الدراجة البخارية قادمة فى اتجاهه تربث حتى اقتربت ليحقق مفاجأة راكبيها ثم خرج والقوة المرافقة من مكمنه وأشار لهما بالتوقف فاستدار قائدتها بدراجته محاولا الفرار فقامت القوة المرافقة بالقبض عليهما ، ومن ثم ألقى

الطاعن بكيس يحمله فتبعه بصره والتقطه وعند فضه تبين بداخله المادة المخدرة ، وإذ كان ما أورده الحكم تبريراً لما خلص إليه من مشروعية استيقاف الضابط للمتهمين من أنه كان للاطلاع على تراخيص دراجتهما البخارية لا اصل له في الأوراق ، فإن الحكم يكون قد تدخل في رواية الشاهد وأخذ بها على وجه يخالف صريح عبارتها وهو ما لا يجوز ولا يصلح رداً على ما دفع به المتهمان من بطلان القبض والتفتيش لانتهاء حالة التلبس مما يؤذن بنقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

(الطعن رقم ١٦٤١٢ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/٥/١٤)

٣٧. لئن كان من المقرر أن القيود الواردة على حق رجل الضبط القضائي في اجراء القبض والتفتيش بالنسبة الى السيارات إنما ينصرف الى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها إلا في الأحوال الاستثنائية التي رسمها القانون طالما هي في حيازة أصحابها ، أما بالنسبة للسيارات المعدة للإيجار - كالسيارة التي كان الطاعن ضمن ركبائها والتي ضبط فيها المخدر - فإن من حق مأموري الضبط القضائي إيقافها أثناء سيرها في الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور التي تمنع استعمال السيارات في غير الغرض المخصص لها وهو في مباشرته لهذا الاجراء إنما يقوم بدوره الإداري الذي خوله إياه القانون ، إلا أن ذلك مشروط بمراعاة ضوابط الشرعية المقررة للعمل الإداري ، فلا بد له أن يستهدف مصلحة عامة وأن يكون له سند من القانون وان يلتزم بالحدود اللازمة لتحقيق غاية المشرع من منحه هذه الصلاحية وأن يلزم في مباشرتها بالقواعد الدستورية والقانونية وإلا وصم عمله بعدم المشروعية والانحراف بالسلطة ، وغذ كان البين مما سردته الحكم المطعون فيه أن ضابط الواقعة استوقف السائرة الأجرة التي يستقلها الطاعن والمحكوم عليه الآخر ضمن ركبائها لمباشرة اختصاصه الإداري في الاطلاع على التراخيص

بيد أنه جاوز في مباشرته لهذا الاجراء الإجاري حدود غرض المشرع من منحه هذه الصلاحية ولم يلتزم في مباشرتها بالقواعد الدستورية والقانونية بأن تعترض حرية الأشخاص ومد بصره الى أمتعة الركاب واستكشف الأشياء المغلفة غير الظاهرة دون مبرر ، فإن تجاوزه لحدود الاطلاع على تراخيص السيارة الى التحقق من شخصيات ركابها وعنه في أمتعتهم المغلفة يتسم بعدم المشروعية وينطوى على انحراف بالسلطة فإذا تخلى الطاعن من بعد عن أمتعته - يانكار صلته بها - فلا يمكن وصف هذا التخلي بأنه كان تخليا إراديا منه بل دفعه إليه الاجراء غير المشروع اذلى سلكه ضابط الواقعة ، وغذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على صحة هذا الاجراء ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٣٢٢١٧ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/٦/١١)

٣٨. الاستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة على سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف وهو أمر مباح لرجل السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية منه واختيارا في موضوع الريب والظن ، وكان هذا الوضع ينشئ عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحرى وللكشف عن حقيقته عملا بحكم المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - والفصل في قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه من الأمور التي يستقل بتقديرها قاضى الموضوع بغير معقب مادام لاستنتاجه ما يسوغه .

(الطعن رقم ٣٠٤٠ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠١/١١/١٧)

٣٩. إذ كان مؤدى ما حصله الحكم أن الطاعن بعد أن وقع الكشف الطبي على الجنى عليها وتبين حملها ، عمد الى اجراء عملية تفريغ رحمها ، فإن في ذلك ما يكفى لبيان تعمدته إثناء الحمل قبل الأوان وهو ما يتحقق به الركن المعنوى في

جرمة الاسقاط التي دانه بارتكابه ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سليم .

(الطعن رقم ٥٦٩٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/١٦)

٤٠. لما كان لا يجدى إثارة الطاعنين أن الحكم لم يفصح عن بيان شخص المتهم الذى اطلق النار على كل من المجنى عليهم تحديدا أو أحدث اصابته والتي أودت بحياته مادامت الواقعة كما أثبتها الحكم لا تعدو أن تكون صورة من صور الاتفاق على ارتكاب الجريمة ، فإن ما يثيرانه في هذا الشأن يكون لا محل له .

(الطعن رقم ١٤١٣٦ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/١/٤)

٤١. إن الاشتراك بطريق الاتفاق إنما يتحقق باتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، ويتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، وكان من المقرر أنه ليس على المحكمة أن تدلل على حصول الاشتراك في ارتكاب الجريمة بأدلة مادية محسوسة ، بل يكفيها للقول بمحصوله ان تستخلص ذلك من ظروف الدعوى وملابساتها ، وأن يكون في وقائع الدعوى نفسها ما يسوغ الاعتقاد بوجوده ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل على اشتراك الطاعنة الثانية في ارتكاب الجريمة بطريق الاتفاق والتحريض بالأدلة السانقة التي أوردها ، فإن هذا حسبه ليستقيم قضاؤه .

(الطعن رقم ١٧٦٠٢ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٥/٢٤)

٤٢. لما كان البين من الاطلاع على أوراق القضية والمفردات المضمومة أن ما استند إليه الحكم في الثبات توافر ركن الخطأ في حق الطاعن يخالف ما نقله عن تقرير الطبيب الشرعى من أن إصابة المجنى عليها كانت نتيجة حرق كهربائى بالساق أثناء جراحة لاستئصال غدة درقية ويعزى الحرق الكهربائى الى خلل مفاجئ في كفاءة عمل جهاز الدياثرمي (الكى الكهربائى) سواء كان ذلك نتيجة لاختلاف

وارتفاع مفاجئ في التيار الكهربائي أو عطل مفاجئ في مكونات الجهاز وفي كلا الحالتين لا يعتبر الجراح مسئولاً عن ذلك ، وأن الطبيب الجراح ليس مسئولاً عما أصاب الجنى عليها ولا يعتبر ذلك خطأ أو إهمال من جانب الطبيب الجراح وإنما المسئول عن هذا الشخص المكلف بصيانة الأجهزة الكهربائية ، وكان من المقرر أنه لا يسوغ للمحكمة أن تستند في دحض ما قال به الخبير الفني الى معلومات شخصية ، بل كان يتعين عليها إذا ما ساورها الشك فيما قرره الخبير في هذا الشأن أن تستجلى الأمر بالاستعانة بغيره من أجل الخبرة لكونه من المسائل الفنية البحتة التي لا يصح للمحكمة أن تحل محل الخبير فيها . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور في السبب والفساد في الاستدلال بما يعيبه .

(الطعن رقم ١٠٦٢٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٦)

٤٣. لما كانت المادة ١١٦ مكرراً (أ) من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن " كل موظف عام تسبب بخطفه في إلحاق ضرر جسيم بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الغير أو مصالحهم الممهودة بها الى تلك الجهة بأن كان ذلك ناشئاً عن إهماله في أداء وظيفته أو عن إخلال بواجباتها أو عن إساءة استعمال السلطة يعاقب بالسجن وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين الخ " ، والجريمة المنصوص عليها في المادة من الجرائم غير العمدية ويتوقف تحققها على توافر أركان ثلاثة هي : خطأ ، وضرر جسيم ، ورابطة سببية بين ركني الخطأ والضرر الجسيم وقد حدد المشرع للخطأ صوراً ثلاثاً هي : الإهمال في أداء الوظيفة والإخلال بواجباتها وإساءة استعمال السلطة ، والخطأ الذي يقع من الأفراد عموماً في الجرائم غير العمدية يتوافر متى تصرف الشخص تصرفاً لا يتفق والخطة التي تقضى بها ظروف الحياة العادية وبذلك فهو عيب يشوب مسلك

الإنسان لا يأتيه الرجل العادى المتبصر الذى أحاطت به ظروف خارجية مماثلة للظروف التى أحاطت بالمسئول ، والسلوك المعقول العادى للموظف تحكمه الحياة الاجتماعية والبيئة والعرف ومألوف الناس فى أعمالهم وطبيعة مهنتهم وظروفها ، أما الضرر فهو الأثر الخارجى للإهمال المعاقب عليه وشرطه فى هذه الجريمة أن يكون جسيما وقد ترك المشرع تقدير مبلغ جسامته لقاضى الموضوع لاختلاف مقدار الجسامة فى كل حالة عن غيرها تبعا لاعتبارات مادية عديدة ، كما أنه يشترط فى الضرر أن يكون محققا وأن يكون ماديا بحيث يلحق أموال أو مصالح الجهة التى يعمل بها الموظف أو يتصل بها بحكم وظيفته أو أموال أو مصالح الغير المعهود بها الى تلك الجهة وأما رابطة السببية فيجب أن تتوافر بين خطأ الموظف والضرر الجسيم بحيث تكون جريمة الموظف نتيجة سلوكه فعلا كان أو امتناعا . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مفاده أن المبنى عليه (المطعون ضده الثانى) توجه لصرف شيك خاص به من بنك مصر فرع وأثناء إقامته لاجراءات الصرف طلب منه أحد الأشخاص تصوير جواز السفر وأخذ منه الشيك وقطعة المعدن الخاصة بصرفه وإذ عاد من تصوير الجواز خارج البنك اكتشف قيام هذا الشخص بصرف قيمة الشيك رغم أنه لا يصرف لحامله وأضاف أن المسئول عن الخزينة هو المسئول عن صرف الشيك لعدم اطلاعه على جواز السفر أو التوقيع على الشيك وأضاف الحكم أن التهمان أنكرا ما نسب إليهما من إهمال وقدمتا مذكرة طلبا أصليا فيها الحكم بالبراءة تأسيسا على أن الاجراءات التى اتبعت فى صرف الشيك تمت بإشراف مفتش مالى وإدارى وفقا لتعليمات البنك وطلب احتياطيا سماع أقوال كلا المفتشين بشأن اتباعهما للتعليمات واللوائح واسترسل الحكم منتبيا الى أن التهمة ثابتة قبل المتهمين ثبوتا كافيا حيث أنهم لم يدفعوا التهمة بئمة دفع أو دفاع مقبول الأمر الذى ترى معه الحكمة معاقبتهم بمواد

الالتزام وعملا بنص المادة ٤٠٣/٢ أ.ج ، ولما كان هذا الدفاع الذى حصله الحكم يعد جوهريا في خصوصية هذه الدعوى لتعلقه بركنين من أركان الجريمة التى دين بها الطاعنين - هما ركن الخطأ وعلاقة السببية - مما شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى وإذ نفت الحكم كلية عن هذا الدفاع ولو يسقطه حقه ولم يعن بتمحيصه بلوغا الى غاية الأمر فيه فإنسه يكون مشوبا بالقصور فى التسيب والإخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٣٣٣٣ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٥)

٤٤. لما كانت المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية وإن أوجب على محكمة الجنايات أن تأخذ برأى مفتى الجمهورية قبل أن تصدر حكمها بالإعدام إلا أن ذلك لا يعمل من رأى المفتى دليلا من أدلة الدعوى مما يجب طرحه على الخصوم بجلسة مرافعة للوقوف على حقيقته ومناقشته - قبل إصدار الحكم - وإذ مفاد نص المادة المار بياها أن المحكمة تكون عقيدتها بالإدانة وتقدر عقوبة الإعدام قبل إرسال أوراق الدعوى الى المفتى بعد ان تكون الدعوى قد استكملت كل اجراءاتها حتى يمكن إبداء المفتى الرأى فيها ، وهو رأى لا يقيد المحكمة ولا تنتظره فيما لم يصل خلال العشرة أيام التالية لإرسال الأوراق إليه بل لها أن تحكم فى الدعوى بما رآته ، ولما كان ذلك ، فإن نعى الطاعنين بعدم طرح رأى المفتى بجلسة المرافعة - بفرض صحة ذلك - قبل الحكم يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ٧٢٤٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٥)

٤٥. لما كانت المادة ١٣ من قانون العقوبات قد نصت على أن كل محكوم عليه بالإعدام يشنق ، ومن ثم فلا يعيب الحكم عدم ذكر طريقة تنفيذ عقوبة الإعدام التى انتهى الى القضاء بها .

(الطعن رقم ٣١١٧٥ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٣)

٤٦. إن حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم يخول له إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق طالما أن باب المرافعة مازال مفتوحا ، وكان طلب الدفاع عن الطاعن فى ختام مرافعته سماع شهود الاثبات ، إذ يعد طلبا جازما تلتزم المحكمة بإجابه طالما لم تنته الى البراءة ، إلا أن المحكمة أطرحت هذا الطلب قولاً منها " فلم تتمكن المحكمة من سماعهم بعد إعلانهم قانوناً بجلسته ١١/٨/١٩٩٧ وقد ورد الإعلان للشهود الثلاثة أنهم تركوا محل اقامتهم بقرية (.....) وقيمون بالقاهرة ولم يستدل على عنوان أيا منهم بمدينة القاهرة " ، فإن ما ذكره الحكم حال رفض طلب الدفاع عن الطاعن لا يسوغ به ذلك إذ كان يتعين عليه أن يدقق النظر فيما حوته ورقة الاعلان وأن يعاود مرة أخرى الى طلب الشهود بعد التحرى عن محل اقامتهم الجديد وهو أمر ليس متعذراً أو مستحيلاً على رجال الشرطة إذا قصدوا التعرف على محل اقامتهم الجديد إن كان ذلك صحيحاً ، أما الارتكان الى أول إفادة بعدم الاستدلال على عنوان أيا منهم بمدينة القاهرة والاعراض عن طلب التحقيق وهو ما يفيد أن المحكمة كانت فى عجلة من أمرها ولم يسعها أن تتحقق عن يقين أن الشهود قد تعذر إعلانهم للشهادة ، إذ كان عليها أن تتخذ من جانبها كافة الوسائل الممكنة لتحقيق دفاع الطاعن ، بإعادة إعلان الشهود بعد تكليف النيابة بالبحث عن محل اقامتهم الجديد ، فضلاً عن أن المحكمة لم تورد شيئاً عن الشواهد الرابع رئيس مباحث مركز وهو من مستخدمى الدولة ولا يتعذر الاعتداء إليه ببذل شئ من العناية ، وإذ كان ذلك ، فإن الحكم - فوق فسادة فى الاستدلال - يكون قد أحل بالحق فى الدفاع .

(الطعن رقم ٢٠٥٧ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٧/١٣)

٤٧. من المقرر ان تأجيل الدعوى إدارياً لجلسة أخرى يوجب اعلانه قانونياً بالحضور بالجلسة التى أجل إليها نظر معارضته .

(الطعن رقم ٢٧٦٠٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠١/٤/١٤)

٤٨. إن القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها التي استخلصت منها المحكمة الإدانة ومؤداها حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها وإلا كان الكم قاصرا ، وكانت الواقعة المادية التي تتمثل في إقامة البناء هي قوام الركن المادى في جريمة البناء على أرض زراعية ، كما أن مناط التأثيم فيها أن تكون الأرض المقام عليها البناء من الأراضى الزراعية ، كذلك فإن المقصود بالمنشأة في جريمة إقامة إنشاءات على أرض مملوكة للدولة هو كل شئ متماسك ينشأ أو يقام على الأرض ويتصل بها اتصال قرار ، كما أن مناط التأثيم فيها أن تكون الأرض زراعية أو فضاء ، وإذا كان الحكم المطعون فيه سواء فيما اعتنقه من أسباب الحكم الابتدائي أو ما أضاف إليه من أسباب أخرى قد خلا من بين واقعة الدعوى وفحوى محضر الضبط الذى تساند إليه في الإدانة ولم يفصح عن ماهية أعمال البناء التي تمت والتي من شأنها توافر الركن المادى المكون للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما ، ولا كذلك استظهر طبيعة الأرض التي أقيم عليها البناء ، ولذا غدا مشوبا بالقصور الذى يطله ويوجب نقضه والاعادة

(الطعن رقم ١٦٥٤١ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/١٠/١٥)

٤٩. يكفى لتفليظ العقاب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقررة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما ، ولما كان شرط استئزال العقوبة للنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ المذكورة هو أن يكون وقوع القتل لأحد المقاصد البينة بها ومن بينها التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل وعلى محكمة الموضوع في حالة ارتباط القتل بجنحة سرقة أن تبين غرض المتهم من القتل وأن تقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة ، وكان ما أورده

الحكم يتحقق به ظرفا الاقتران والارتباط المشددان لعقوبة القتل العمد كما هما معرفان به في القانون ، فإنه يكون قد اصاب في تطبيق الفقرتين الثانية والثالث من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ، هذا الى أن توافر أى من هذين الطرفين كان لتوقيع عقوبة الاعدام .

(الطعن رقم ٣٢٥٨٧ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٤)

٥٠. إن أمر الإحالة هو عمل من أعمال التحقيق فلا محل لإخضاعه لما يجري على الأحكام من قواعد البطلان ، ومن ثم فإن القصور في أمر الإحالة لا يبطّل المحاكمة ولا يؤثر على اجراءاتها كما أن إبطال أمر إحالة الدعوى الى محكمة الموضوع بعد اتصالها بما يقتضى أعادتها الى مرحلة الإحالة وهو أمر غير جائز باعتبار تلك المرحلة لا تخرج عن كونها جبهة تحقيق فلا تجوز إعادة الدعوى إليها بعد دخولها في حوزة المحكمة .

(الطعن رقم ١١٩٦٨ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٣)

٥١. لما كان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسبق صدور أمر النيابة العامة بأن لا وجه لإقامتها هو من قبيل الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه ، ويتعلق بالنظام العام ، وهو من الدفع الجوهرية ، فيتعين على المحكمة ، متى أبدى أمامها أن تتحرى حقيقة الواقع في شأنه وأن تجري ما تراه لازما من تحقيق بلوغا الى غاية الأمر فيه ، كما ان أمر الحفظ الذي تصدره النيابة العامة بعد قيامها بأى إجراء من إجراءات التحقيق هو في صحيح القانون أمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية له بمجرد صدور حجتيه في مواجهة كافة الخصوم في الدعوى ، ومقتضى هذه الحجة امتناع العودة الى الدعوى إلا في الحالات وبالكيفية التي قررها الشارع في المواد ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولو جاء الأمر في صيغة الحفظ الإدارى وسواء كان مسببا أم لم يكن ، وإذا كان مفاد نصوص المواد ١٢٧ ، ٢١٠ ، ٢٣٢ فقرة ثالثة من قانون الاجراءات الجنائية

أن الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية يقيد المدعى بالحقوق المدنية ، فلا يجوز له أن يحرك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر ، وكل ما له حق الطعن في ذلك الأمر أمام محكمة الجنايات منعقدة في غرفة مشورة في مواد الجنايات وأمام محكمة الجنب المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة في مواد الجنب والمخالفات ، وينبى على قبول الطعن إلغاء الأمر وحالة الدعوى الجنائية الى المحكمة المختصة ، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب في تبرير اطراح هذا الدفع - على خلاف صحيح القانون - الى أن قرار النيابة العامة يحفظ الأوراق بعد مباشرتها التحقيق في الشكوى ليست له حجة مانعة لمن تقدم بها من اللجوء للدعاء المباشر ودون أن تتحرى المحكمة حقيقة الأمر وذلك ببحث توافر شرائط الدفع في الواقع المعروض وإجراء ما قد يلزم من تحقيق للقطع بحقيقة الأمر فيه ، فإن الحكم يكون قد أخطأ صحيح القانون خطأ أسلسه الى القصور في السبب والاخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ١٣٤٧٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٥)

٥٢. من المقرر أن الأصل أن الأمر من النيابة يحفظ الشكوى إداريا الذي لم يسبقه تحقيق قضائي لا يكون ملزما لها بل إن لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر الى طبيعته الإدارية كما انه من المقرر أيضا أن الأمر الصادر من النيابة العامة بالحفظ بعد تحقيق أجرته هو في حقيقته أمر منها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ، إذ العبرة بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه ، والأصل أن الأمر بعدم وجود وجه يجب أن يكون صريحا ومدونا بالكتابة ، إلا أنه قد يستفاد استتاجا من تصرف أو جراء آخر إذا كان هذا التصرف أو الاجراء يترتب عليه حتما - وبطريق اللزوم العقلي - هذا الأمر ، وإن الأمر الصادر من النيابة بالحفظ يمنع من العودة الى اقامة الدعوى العمومية متى كان بناء على تحقيقات أجريت إذا لم تظهر أدلة جديدة في المدة المقررة لانقضاء الدعوى العمومية .

(الطعن رقم ٢٠٦٢٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٣١)

٥٣. لا يقدح في سلامة الحكم المطعون فيه عدم ضبط الأسلحة والأدوات التي استعملت في الإكراه ذلك لأنه مادام أن الحكم قد اقتنع من الأدلة السائغة التي أوردها بأن الطاعن كان يحمل سلاحا استعمله في الإكراه وهو ما يكفي للتدليل على توافر ظرف الإكراه في حقه ولو لم يضبط هذا السلاح .

(الطعن رقم ٢٣٥٩٣ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٦)

٥٤. إذ كان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان الألفاظ الميينة التي وجهتها الطاعة الى المجنى عليه واكتفى في بيانها بالإحالة على شكوى المجنى عليه دون أن يورد مضمونها وبين العبارات التي اعتبرها إهانة . لما كان ذلك ، وكان ممن المقرر أن القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والاهانة يتحقق متى كانت الألفاظ الموجهة الى المجنى عليه شائنة بذاتها ، وأنه يتعين على الحكم الصادر بالإدانة في جريمة إهانة موظف عام أن يشتمل بذاته على بيان ألفاظ الإهانة حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان الألفاظ التي اعتبرها ميينة - على ما تقدم بيانه - فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه .

(الطعن رقم ٢٧٤٣٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠١/٣/٢٥)

٥٥. إذ كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه انه اقتصر في بيان واقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق الطاعن على قوله " وحيث تخلص الواقعة فيما جاء بمحضر الضبط ، وحيث إن الركن المادى في الفعل المؤثم قد توافر فيما أثبتته محرر المحضر من قيامه بشهادة شاهد الواقعة ، وحيث إنه عن الركن المعنوى فإن المشرع لا يتطلب قصد جنائيا خاصا ويكفى أن يتم فعل من علم وإرادة ولا يوجد في الأوراق ما يقدح في ذلك ، وحيث إنه لم ترد

في اجابة المتهم ما قد ينفي الاتهام الموجه إليه والحكمة لا تصدق دفاع المتهم غير المؤيد بدليل ، وحيث إن المحكمة قد استقر لها حسما سبق اثباته تحقق الركن المادى بفعل المتهم وتوافر القصد الجنائي لديه وسلامة الإسناد إليه وثبوت التهمة عليه ، ومن ثم يتعين عقاب المتهم طبقا لمواد القيد والمادة ٢/٣٠٤ من قانون الاجراءات " . لما كان ذلك ، وكان الشارع قد أوجب في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة ، حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ وإلا كان قاصرا ، وكان من المقرر أن الحكم الصادر بالإدانة ، حتى يتضح في جريمة اهانة موظف عام أثناء تأدية وظيفته يجب أن يشتمل بذاته على بيان ألفاظ الاهانة التي بنى قضاءه عليها حتى يمكن حكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتا في الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يورد الواقعة وأدلة النبوت التي اقام عليها قضاءه بالإدانة ومؤدى كل منها واكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر الضبط دون بيان العبارات التي عدها اهانة ، فإنه يكون معيبا بالقصور الذي يطله بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٣٦٤٩ لسنة ٦١ جلسة ٢٠٠١/٤/١٩)

٥٦. إن جريمة تقاضى مبلغ خارج نطاق عقد الإيجار على سبيل الخلو لا تتحقق إلا بتوافر صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الإيجار ، كما إنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة في هذه الجريمة أن تبين المحكمة في حكمها طبيعة عقد الإيجار المبرم بين طرفي العلاقة وما نص عليه فيه من أجرة وتأمين وتاريخ تحريره وبدء الالتزام به ، تحديدا لنطاق العقد المذكور وبيانا له في الحكم بوصفه من الظروف التي وقعت فيها الجريمة والأدلة التي استخلصت منها الادانة . لما كان ذلك ، وكلان

الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه والمكتل بالحكم المطعون فيه قد اقتصر بياننا لواقعة الدعوى وتديلا على ثبوتها في حق الطاعن على مجرد قوله " وحيث ان الواقعة على ما تستخلصها المحكمة من الأوراق توجز فيما أبلغ به المستأجر من أن الشئ تمقاضي منه مبلغ ٧٨٠٠ جنيه على سبيل خلة الرجل ، وحيث أن التهمة ثابتة قبل الشئ ثبوتا كافيا تطمئن إليه المحكمة مما جاء بمحضر الضبط ومن عدم دفعيا من قبل الشئ بدفاع مقبول ، ومن ثم يتعين معاقبته عملا بمواد الاتهام " ، ولم يزد الحكم المطعون فيه إلا ما تعلق بأسباب إيقافه عقوبة الحبس المقضى بما ، فخلا بذلك من بيان صفة الشئ ومن تبيان أركان عقد الإيجار ومقدار الأجرة والتأمين المنصوص عليهما فيه ، ولذا جاء مجهلا في هذا الخصوص ، هذا الى أنه عملا في الادانة على ما تضمنه محضر الضبط دون أن يبين فحواه ولا كذلك مؤداه ووجه استدلاله به على لبس التهمة بعناصرها القانونية فبدا بذلك معيبا بالقصور الذى يوجب نقضه والاعادة .

(الطعن رقم ١٩٠٩٧ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠١/١/٧)

٥٧. إن الشارع بما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٣ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ يؤتم فعل المالك الذى يتخلف دون مقتضى عن تسليم الوحدة السكنية في الموعد المحدد ، مما مؤداه انحسار التأثيم حال انقضاء الاقتضاء .

(الطعن رقم ٢٠٤٥٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠١/١/١٤)

٥٨. إن المادة ٦ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قد أجازت للمالك تمقاضي مقدم إيجار من المستأجر لا يتجاوز أجرة سنتين بالشروط التى حددتها ، ومن ثم يضحى تمقاضي المقدم في هذه الحدود فعلا غير مؤتم ، وكانت المادتان ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ٣/٢٥ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قد قصرتا العقوبات الأصلية والتكميلية التى فرضتاها على فعل تمقاضي مقدم

إيجار على ما يتقاضاه المالك بالمخالفة لأحكام القانون ، ومن ثم تكون العبرة في حساب مقدار الغرامة أو المبلغ الذى يلزم برده أو يدفعه الى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادى هى بما يتقاضاه المالك زيادة عن أجرة السنتين التى يجوز له قانونا تقاضيها ، كما أن الأجرة التى يعول عليها فى هذا الشأن هى الأجرة التى يتفق عليها وقت تقاضى المقدم .

(الطعن رقم ٢٣١٨٨ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠١/١٠/٧)

٥٩. إذ كانت العقوبة الأصلية المقررة - لفعل تقاضى مقدم إيجار بالمخالفة للقانون - بالمادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ هى الغرامة التى تعادل مثلى ما تقضاه على خلاف القانون ، وكانت العقوبة التكميلية التى نصت عليها المادة ٣/٢٥ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ هى إلزام المخالف برد ما حصل عليه على خلاف القانون الى من أداه مثليه الى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادى . لما كان ذلك ، وكان الين من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه أنه قد اشار الى ان الطاعن تقاضى ثلاثة آلاف جنيه - وهى كما ورد بوصف التهمة مقدم إيجار - وقد ألزمه الحكم بغرامة قدرها ٤٩٢٠ جنيهًا ، ومثلها الى صندوق الاسكان ورد ما تقضاه الى صاحب الشأن وقد خلّت مدونات الحكم من قيمة الأجرة المتفق عليها ، وكان هذا البيان لازماً فى خصوصية هذه الدعوى للتعرف على صحة الحكم من فسادة فى تطبيق العقوبة ومدى اتفاقها وحكم القانون على الأسس السالف بياها فإنه يكون معيماً بالقصور ، فوق خطئه فى تطبيق القانون ، الأمر الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون والتقرير برأى فيما يثيره الطاعن - مما يتسع له وجه الطعن - بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٣١٨٨ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠١/١٠/٧)

٦٠. إن المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد حددت الأحوال التي يمتنع فيها على القاضى الحكم فى الدعوى لما بينها وبين وظيفة القضاء من تعارض ، من هذه الأحوال أن يكون القاضى قد قام بوظيفة النيابة العامة فى الدعوى فيتعين على القاضى فى تلك الأحوال أن يمتنع من تلقاء نفسه عن الحكم فى الدعوى ولو لم يطلب أحد الخصوم رده وإلا وقع قضاؤه باطلا بطلانا متصلا بالنظام العام لصدوره من قاضى محظور عليه الفصل فيها ، واساس وجوب الامتناع هو ان قيام القاضى بعمل يجعل له رأيا فى الدعوى يتعارض مع ما يشترط فى القاضى من خلة الذهن عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم فى حيدة وتجرد . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطسلاع على محضرى جلسى المحاكمة أمام محكمة أول درجة والحكم الصادر منها أن السيد عضو اليمين بالهيئة التى اصدرت الحكم المطعون فيه كان ممثلا للنباة العامة فى الدعوى أثناء نظرها والحكم فيها ، وذلك قبل تعيينه قاضيا ، مما كان لزومه أن يمتنع عن نظر تلك الدعوى والحكم فيها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا متعينا نقضه والاعادة .

(الطعن رقم ١٠٠١٠ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/٦)

٦١. من المقرر أنه يشترط لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين هما : ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها ، وأن يكون الجاني عالما بكذبها ومتوينا السوء والاضرار بالجنى عليه ، وان يكون الأمر المخبر به مما يستوجب عقوبة فاعله ولو لم تقم دعوى بما اخبر به ، وكان من المقرر - ايضا - ان الحكم الجنائي الصادر فى جريمة من الجرائم إنما يقيد المحكمة التى تفصل فى دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التى كانت محل الجريمة من حيث ما سبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه على عدم توافر جريمة البلاغ الكاذب فى حق المطعون ضده على رأى قانونى مبناه افتراض

صحة الواقعة في القضية رقم لسنة ١٩٩٨ الجمر ك مآدام أن براءة الطاعن منها أساسها عدم كفاية الدليل وليس عدم صحتها ، وهو افتراض لا سند له من القانون ذلك أن المحكمة تعرضت لصحة الواقعة موضوع البلاغ أو كذبها بالبحث والتمحيص الواجب لتكوين رأى فاصل فيها وإنما يدل على أنه لم تجد نفسها بحاجة الى هذا البحث للفصل في التهمة المعروضة عليها ، ومن ثم لا يصح أن يستفاد من قضائها بالبراءة لعدم كفاية الدليل رايًا فاصلا في شأن صحة الواقعة أو كذبها وبالتالي فما كان يصح لحكمة دعوى البلاغ الكاذب ان تلزم به من حيث صحة البلاغ على نحو ما التزمت ، بل كان من المتعين عليها ألا تعترف له بحجية ما وأن تصدى هي لواقعة البلاغ وتقدر بنفسها مدى صحة التبليغ فيها أو كذبه ، أما وهي لم تفعل فإن قضاءها يكون معيبا .

(الطعن رقم ١٠١١٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٥)

٦٢. إذ كان الين من الحكم المطعون فيه أنه عول في إدانة الطاعن على مجرد صدور حكم براءة المدعى بالحقوق المدنية في الدعوى رقم لسنة ١٩٨٨ أمن دولة الجزئية - التي اتمه فيها الطاعن يتقاضى خلو رجل وعدم تحرير عقد ايجار - دون ان يستظهر ما إذا كان حكم البراءة قد اقيم على عدم صحة الاتهام فيكون له حجية في دعوى البلاغ الكاذب - أم أنه اقيم على الشك في الاتهام فلا تكون له هذه الحجية ، كما أنه لم يدلل البتة على توافر القصد الجنائي قبل الطاعن متمثلا في تعمد الكذب في التبليغ عن علم و يقين لا يداخله شك بأن الواقعة كاذبة منويا السوء والاضرار بمن أبلغ في حقه . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد تعيب بالقصور الذي ييظهر .

(الطعن رقم ٢٦٨٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠١/١٢/٥)

٦٣. إنه متى صدر حكم وأوجب التنفيذ كان على كل مخاطب بهذا الحكم وعلى كل مكلف بتنفيذ احكام القضاء أن يبادر الى تنفيذه نزولا على ما لأحكام من

قوة الأمر المقضى واحتراما لهية الدولة ممثلة في سلطتها القضائية ، فإذا امتنع موظف - عامدا - عن تنفيذ حكم واجب التنفيذ بعد انذاره على النحو الذى رسمه القانون ، وكان تنفيذه داخلا في اختصاصه الوظيفي فقد اقترف الجريمة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ١٢٣ من قانون العقوبات ، ولا يحق له ان يدفع مسئوليته عنها بأن الحكم المطلوب تنفيذه باطل طالما لم يصدر حكمه بطلانه أو بإيقاف تنفيذه ، كما لا يشفع لهذا الموظف - بعد وقوع الجريمة - أن يصدر حكم بإلغاء الحكم المنفذ به أو بإيقاف تنفيذه ، وإن كان يصح أن يعتبر ذلك من قبيل الظروف القضائية المخففة عند تقدير العقوبة أو التعويض . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص في فقرتها الأولى على أنه " لا تثريب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك ، وكان الحكم المنفذ به - على ما حصله الحكم المطعون فيه - قد صدر من محكمة القضاء الإدارى بجلسته ١٩٨٩/٢/٦ فقد كان واجب التنفيذ منذ صدوره وحتى تاريخ ١٩٨٩/١٢/١١ الذى صدر فيه الأمر من دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا بإيقاف تنفيذه ، ومضى كان امتناع المطعون ضده عن تنفيذ الحكم المذكور قد وقع في الفترة التى كان التنفيذ فيها واجبا فإن صدور قرار دائرة فحص الطعون من بعد لا يكون له أثر على الجريمة بعد وقوعها ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ انتهى الى ما يخالف ذلك قد أخطأ في ساويل القانون خطأ حجب - مرة أخرى - عن بحث استيلاء الواقعة المسندة الى المطعون ضده باقى اركان الجريمة المسندة إليه مما يقتضى أن يكون مع النقص الاعادة .

(الطعن رقم ١٦٢٤١ لسنة ٦٣ في جلسة ٢٠٠١/٥/٢٨)

٦٤. إذ كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بإلغاء الحكم الابتدائي الصادر بإدانة المطعون ضده من جريمة اقامة بناء على أرض زراعية دون ترخيص وبراءته الى انعدام صلاحية الأرض المقام عليها المبنى وان حدودها مبان ، وكان من المقرر أن جريمة اقامة بناء بغير ترخيص وجريمة اقامة البناء على أرض زراعية بغير ترخيص ولئن لزم لقيام كل منهما عناصر واركان قانونية ذاتية تنفاير في احدهما عن الأخرى إلا ان الفعل المادى المكون للجريعتين واحد وهو اقامة البناء سواء تم على أرض زراعية أو اقيم دون ترخيص ، من ثم فإن الواقعة المادية التى تتمثل في اقامة البناء هو عنصر مشترك بين كافة الاوصاف القانونية التى يمكن ان تعطى لها والتى تتباين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون ولكنها كلها نتائج ناشئة من فعل البناء الذى تم مخالفا للقانون . لما كان ذلك ، وكانت واقعة اقامة بناء على أرض زراعية دون ترخيص ولئن لم تثبت في حق المطعون ضده تأسيسا على أن تلك الأرض غير زراعية إلا أنه لما كان ذلك الفعل بذاته يكون من جهة اخرى جريمة اقامة بناء بغير ترخيص بالتطبيق لأحكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء وهى قائمة على ذات الفعل الذى كان محلا للاهتمام بذلك الوصف الآخر ، فقد كان يتعين على المحكمة التزاما بما يجب عليها من تمحيص الواقعة بكافة كيوفها واوصافها ان تضى على الواقعة الوصف الصحيح وهو اقامة البناء بغير ترخيص ، أما وأنها لم تفعل وقضت بالبراءة في الواقعة المطروحة عليها برمتها فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٣٣٨٨ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠١/٤/٢)

٦٥. إذ كانت النيابة العامة قد اقامت الدعوى الجنائية على الطاعن بوصف أنه أجرى تدعيم بناء دون ترخيص من الجهة المختصة وطلبت عقابه بالمواد ٤ ، ١/٢٢ ، ٢٢ مكررا من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم

٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، وكانت احكام تنظيم المبني قد نظمتها المواد من ٤ الى ١٨ الواردة في الباب الثاني من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء المعدل بالقوانين ارقام ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٦ ، ٢٥ لسنة ١٩٩٢ ، وكانت المادة ٢٩ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بادی الذکر بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ تنص في فقرتها الاولى على أنه " تسرى احكام الباب الثاني من هذا القانون على عواصم المحافظات والبلاد المعيرة مدنا بالتطبيق لقانون الحكم المحلي ، فإن تلك المادة مع صراحة نصها ووضوح عبارتها تجل بجلاء على اخراج القرى من نطاق سريان احكام هذا الباب بصفة مطلقة ولا يغير من هذا النظر ما تضمنته الفقرة الثانية من المادة ذاتها من جواز اعفاء مدينة أو قرية أو جهة من تطبيق بعض أحكام الباب الثاني من هذا القانون أو لائحته التنفيذية لاسباب تاريخية أو ثقافية أو سياحية أو تحقيقا لغرض قومي أو مصلحة اقتصادية أو مراعاة للظروف العمران وما توحى به صياغة هذه الفقرة على نحو يدل على سريان أحكام الباب الثاني على القرى لأن الأصل هو أن تنظيم المباني الواردة أحكامه في الباب الثاني من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر لا تسرى إلا على عواصم المحافظات والبلاد المعيرة مدنا طبقا لقانون الحكم المحلي ، دلالة ذلك ان المادة ٢٩ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ قد نصت على عدم سريان احكام الباب الثاني من هذا القانون على القرى والجهات الأخرى إلا بقرار من وزير الاسكان بناء على طلب المحافظ المختص وقد خلا نص هذه المادة بعد تعديله من تقرير هذا الحكم بالنسبة للقرى ، ومن ثم يضحى تطبيق احكام الباب الثاني من القانون سالف الذكر مقصورا على عواصم المحافظات والبلاد المعيرة مدنا تطبيقا للفقرة الأولى من المادة ٢٩ من هذا القانون لما هو مقرر من انه لا عقوبة إلا بنص

يعرف الفعل المعاقب عليه ويبين العقوبة الموضوعة له ومن عدم التوسع في تفسير نصوص القانون الجنائي عدم الأخذ فيه بنظرية القياس والأخذ - في هذه الحالة - بالتفسير الأصلح للمتهم . لما كان ذلك ، وكان المقرر أن المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم صادر بالإدانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار الباقيا في الحكم ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكل بالحكم المطعون فيه قد جاء بمجمل المكان الذي اقيم فيه البناء محل التدعيم وهو بيان جوهرى في خصوصية هذه الدعوى لما يترتب عليه من أثر في تحديد مدى انطباق وسريان أحكام الباب الثانى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ على الواقعة المادية التى تنطوى عليها الأوراق مما يعجز هذه المحكمة عن القول بكلمتها في صحيح القانون فيما يثيره الطاعن بوجع الطعن - من اقامة البناء في قرية لا يسرى عليها القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ - ولذا يكون الحكم معينا بالقصور في التمييز الذى يوجب نقضه والاعادة .

(الطعن رقم ٤٤٥١ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠١/٥/٢٩)

٦٦. إن الواقعة المادية التى تتمثل في اقامة البناء هى قوام الركن المادى في جريمة البناء على ارض زراعية ، ومن ثم يجب على الحكم بالإدانة ان يعنى باستظهار ماهية اعمال البناء محل المساءلة واستجلاء حقيقة الأمر فيها كيما يتضح وجه التأنيم في الدعوى ، وإذ ما كان الحكم المطعون فيه لم يبين ماهية اعمال البناء التى دان الطاعن بإقامتها ، ولذا غدا قاصرا عن استظهار توافر الركن المادى في الجريمة ، مما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠١/١٢/٩)

٦٧. من المقرر أنه لا يشترط لتوقيع عقوبة اختلاس الأشياء المخجوز عليها إداريا أو قضائيا صحة الحجز بل يعاقب المختلس ولو كان الحجز مشوبا بالبطلان مصادام القضاء لم يحكم بطلانه قبل وقوع الاختلاس ، ويكفي ان يثبت ان مرتكب الجريمة قد علم بوقوع الحجز . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٥٢٩٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠١/١/١)

٦٨. لما كان القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ قد صدر بعد صدور الحكم المطعون فيه وقبل الفصل فيه بحكم بات في ١٩٩٨/١٢/٢٠ وعمل به في ١٩٩٩/١/٤ بإضافة المادة ١٨ مكررا (أ) الى قانون الإجراءات الجنائية والتي جرى نصها على أنه للمجنى عليه ولو كيله الخاص في اللجنة المنصوص عليها في المادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات أن يطلب الى النيابة العامة او المحكمة بحسب الأحوال اثبات تصالحه مع المتهم ويترتب على الصلح القضاء الدعوى الجنائية ولو كانت مرفوعة بطريق الادعاء المباشر .

(الطعن رقم ٣٧٢٦ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠١/٢/٢٨)

٦٩. لما كانت الفقرة الثالثة من المادة ١٥٤ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ قد نصت على أنه " يعتبر مخالفا في تطبيق هذا الحكم كل من يملك او يحوز أو يشتري أو يبيع اتربة متخلفة عن تجريف الأرض الزراعية أو يزل عنها بأية صفة أو يتدخل بصفته وسيطا في شئ من ذلك ويستعملها في أى غرض من الأغراض إلا إذا أثبت أن التجريف كان صادرا طبقا لأحكام المادة ١٥٠ من هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذا لأحكامه " ، وكانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بحكمها الصادر بتاريخ ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٩٦ في الدعوى رقم ١٠ لسنة ١٨ ق

دستورية بعدم دستورية الفقرة الثالثة من المادة ١٥٤ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ساقطة الذكر لمخالفتها لنصوص المواد ٤١ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ١٦٥ من الدستورية . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن أحكام المحكمة الدستورية في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة ويترب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيق من اليوم التالى لنشر الحكم فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائي تعتبر الأحكام التي صدرت بالإدانة استناد الى ذلك النص كأن لم تكن ، ومن ثم فإن حكم المحكمة الدستورية العليا سالف الذكر يعد بمثابة تشريع ناسخ لحكم الفقرة الثالثة من المادة ١٥٤ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ وتعتبر هذه الفقرة ملغاه ضمنا مما يخرج الواقعة التي كانت مؤتممة بمقتضاها عن نطاق التجريم مادام السند التشريعي في تجربتها قد ألغى لأنه لا جرعة ولا عقوبة إلا بنص . كما يبين من نص المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا أن المشرع قد أعمل فكرة الأثر الرجعي إعمالا كاملا إذا تعلق الحكم بعدم الدستورية بنصوص جنائية حتى ولو كانت الأحكام الجنائية الصادرة بالإدانة استنادا إليها أحكاما باتة ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن استنادا الى الفقرة الثالثة من المادة ١٥٤ المقضى بعدم دستوريته ، وكانت الواقعة كما حصلها الحكم لا تخضع لأي نص تجرمة آخر ، وكان قضاء المحكمة الدستورية العليا سالف الذكر يتحقق به معنى القانون الأصلح بالنسبة للطاعن واجب تطبيقه مادامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه مازالت قائمة لم يفصل فيها بحكم بات عملا بالفقرة الثانية من المادة الخامسة قانون العقوبات ، وكانت المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٩ تخول لمحكمة النقض أن تنقض الحكم

من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة الطاعن عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض المشار إليها .

(الطعن رقم ٢٥٠٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٠٠١/٤/٧)

٧٠. إن التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها بغض النظر عن شخص مرتكبها فمن حق رجل الضبطية القضائية أن يقبض على كل متهم يرى أنه ضالع في الجريمة سواء كان فاعلاً أو شريكاً وأن يفتشه بغير إذن من النيابة العامة ، ولا يغير من ذلك القول بأن الطاعن لم يكن موجوداً مع المتهمين الثلاثة الذين تم اقيادهم متلبسين بترويج العملة المقلدة وحيازتها لأن المتهم الثاني بإقراره لمأمور الضبط أن الطاعن هو الذى سلمه الأوراق المالية المقلدة بعد أن قام بتقليدها وإرشاده عن مكانه فقد دل على شخص الطاعن ومكانه القريب فهو بذلك فى حكم المتهم الخلطى الذى تجزى المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية تتبعه وضبطه وتفتيشه ولو أراد الشارع الحضور الذى يمثل فيه الحاضر أمام رجال الضبط القضائى . لما كان متيسراً هؤلاء أن يقوموا بأداء واجباتهم التى فرضها القانون عليهم من المبادرة الى القبض على المتهم الذى توافرت الدلائل على إتمامه وهو الأمر المراد أصلاً من خطاب الشارع لمأمور الضبط فى المادة ٣٤ سالفة الذكر . لما كان ذلك ، فإن القبض على الطاعن وتفتيشه بعد أن توافرت حالة التلبس يكون قد وقع صحيحاً ومشروعاً ويصح الدفع ببطالان القبض والتفتيش بهذه المثابة قانونياً ظاهر البطلان لا تلزم المحكمة فى الأصل بالرد عليه .

(الطعن رقم ٢٤٣١٠ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/٩/٣٠)

٧١. ليس بشرط لاعتبار التزوير واقعا فى محرر رسمى أن يكون هذا المحرر قد صدر بداءة من موظف عمومى ، فقد يكون عرفياً فى أول الأمر ثم ينقل إلى محرر رسمى بعد ذلك إذا ما تداخل فيه موظف عمومى فى حدود وظيفته أو

نسب إليه التداخل فاتخذ المحرر الشكل الرسمي ، ففي هذه الحالة يعتبر التزوير واقعا في محرر رسمي بمجرد أن يكتسب هذه الصفة وتسحب رسميته إلى ما سبق من إجراءات إذ العبرة بما يؤول إليه المحرر الرسمي وليس بما كان عليه في أول الأمر . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب بمدوناته إلى القول أن البيان الذي أثبتته المتهم الأول على الصفة الأولى من العقد المصدق عليه يعتبر في حد ذاته محررا مزورا أثبت فيه محرره باتفاق وتحريض ومساعدة المتهم الرابع - الطاعن - على غير الحقيقة أن العقد قد أفرغ في الصورة الرسمية ومهره بتوقيعه وبخاتم مأمورية الشهر العقارى بما يشكل في حق المتهم الأول جرم التزوير في محرر رسمي وفي حق المتهم الرابع جرم الاشتراك في هذا التزوير ، فإن ما انتهى إليه الحكم من اعتبار التزوير قد تم في محرر رسمي يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون بريئا من قالة مخالفة القانون أو الخطأ في تأويله .

(الطعن رقم ٦٠٩٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠١١/٢٠)

٧٢. إن كان الحكم قد عرض لدفع الحاضر عن المتهمين الأول والثاني ببطلان القبض والتفتيش وما تلاهما من إجراءات لانعدام حالة التلبس والقائم على أن الضابط لم يتبين كنه ما كان بيد المتهم الأول ولا تميز ما يعلو الحجارة " لكون لون المخدر يشابه لون المعسل ورد على ذلك بقوله " أن مشاهدة المتهم وهو يقوم بقطيع شئ لم يبينه بأسنانه ويضعه على أحجار الشيثة وإثر مشاهدته (أى الضابط) لقطعن من مادة تشبه الحشيش تعلو المعسل على بعض الأحجار مما ينبئ عن وقوع جريمة تعاطى مادة مخدرة ومن ثم فإن الجريمة تكون في حالة تلبس تبيح له أن يقبض على المتهمين وأن يفتشهم وبالتالي يكون هذا الدفع على غير أساس ويتعين الإلغاف عنه " . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية " تنص على أنه لمأمور الضبط القضائي أحوال التلبس بالجنايات أو الجنح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر أن يلزم

بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اقامه " ومن المقرر أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو بإدراكها بحاسة من حواسه ، ولا يفنيه عن ذلك تلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل من الغير شاهدا كان أو متهما يقر على نفسه مادام هو لم يشهدها أو يشهد أثرا من وتحيط بها وقت ارتكابها ومدى كفايتها لقيام حالة التلبس أمرا موكولا إلى محكمة الموضوع إلا أن ذلك مشروط أن تكون الأسباب والإعتبارات التى بنت عليها المحكمة تقديرها صالحة لأن تؤدى إلى النتيجة التى انتهت إليها . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه فى معرض بيانه لواقعة الدعوى وما حصله من اقرار الضابط - الى السياق المتقدم - لا يبين منه أن الضابط قد تبين أمر المخدر وأدراك كنهه على وجه اليقين فى تقديره فإنه لا يكون قد أدرك بإحدى حواسه جريمة متلبس بها حتى يصح له من بعد إدراكها ان يقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اقامه بها وذلك بالنظر إلى أن التلبس حالة تلازم الجريمة لا تشخص مرتكبها فيتعين ابتداء التحقيق من وقوعها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه رغم اعتناقه هذا النظر - فى رده على الدفع بانعدام حالة التلبس - بما قرره فى قوله " ويكفى لتوافر حالة التلبس أن يكون شاهدا قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه سواء كان ذلك عن طريق السمع أو النظر أو الشم متى كان ذلك الإدراك بطريقة يقينية لا تختمل شكاً " . إلا أنه بعد ذلك خرج على ما قرره واعتبر بقيام حالة التلبس لما رآه الضابط يشبه الحشيش . ولا تلزم بين الاشتباه القائم على الشك والإدراك القائم على اليقين . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه على ما يبين من مدوناته قد أفاد أقام الإدانة على فهم خاطئ بقيام حالة التلبس بالجريمة دون أى دليل آخر مستقل عنها ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٤١ من الدستور قد نصت على أن الحرية

الشخصية حتى طبعي وهي مصنونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد وتفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ويصدر هذا الأمر من القاضى المختص أو النيابة العامة وذلك وفقا لأحكام القانون ، وكان غحكمة النقض عملا بالمادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها ما هو ثابت فيه أنه بنى على مخالفة القانون أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعنين بطلان القبض الخاطى الذى وقع ضدهم وبطلان شهادة أجراه والدليل المستمد منه ، وعد قيام دليل آخر فى الدعوى .

(الطعن رقم ٥٣٩٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠١/١/١٦)

٧٣. من المقرر أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائى من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو بإدراكها بحاسة من حواسه ، ولا يغنيه عن ذلك تلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل من الغير شاهدا كانا ، متهما يقر على نفسه مادام هو لم يشهدها أو يشهد أثرا من آثارها بنى بذاته عن وقوعها وأنه لئن كان تقدير الظروف التى تلبس الجريمة وتحيطها وقت ارتكابها ومدى كفايتها لقيام حالة التلبس أمرا موكولا إلى محكمة الموضوع إلا أن ذلك مشروط أن تكون الأسباب والاعتبارات التى بنت عليها المحكمة تقديرها صالحة لأن تؤدى إلى النتيجة التى انتهت إليها .

(الطعن رقم ٥٣٩٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠١/١/٦)

٧٤. إذ كان مأمورا الضبط القضائى لم يتبين كنه ما بداخل المحققين الموجود أحدهما على تابلوه السيارة والثانى الذى كان بيد أحد الطاعنين يحقق به الآخر ولم يدركا بأى من حواسهما احتواء أيهما على المخدر فإنه لا تكون قد قامت

جرعة متليما بها وبالتالي فليس لهما من بعد أن يتعرضا للطاعنين بالقبض أو التفتيش ولا تفتيش السيارة الخاصة التي لها حرمة مالكيها ، فإن فعلا فإن إجرائهما يكون باطلا ، وإذا بطل القبض والتفتيش لوقوعهما في غير حالة التلبس فإنه يبطل الدليل المستمد منهما ويتعين استبعاد شهادة من أجرائهما ، وإذا لا يوجد في أوراق الدعوى من دليل سوى ما اسفر عنه القبض والتفتيش الباطلين وشهادة من أجرائهما فإنه بعد استبعادها تغدو الأوراق خلوا من دليل للإدانة ويتعين من ثم والأمر كذلك نقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعنين مما نسب إليهما عملا بالمادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٩٦٥١ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠١/٣/٢١)

٧٥. التلبس على ما يبين من نص المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، وأن حالة التلبس بالجناية تبيح لمسأور الضبط القضائي - طبقا للمادتين ٣٤ ، ٤٦ من هذا القانون - أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهمه وأن يفتشه ، وتقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من الأمور الموضوعية البحث التي توكل بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع - وفق الوقائع المعروضة عليها - بغير معقوب ، مما دامت النتيجة التي انتهت إليها تتفق منطقيا مع المقدمات والوقائع التي أثبتتها في حكمها .

(الطعن رقم ٣٠٤٠ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠١/١١/١٧)

٧٦. إذ كانت العلامات المعاقب على تقليدها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات هي الإشارات والرموز الخاصة ببعض المصالح الأميرية أو السلطات العامة والتي تصطلح على استعمالها لغرض من الأغراض أو الدلالة على معنى خاص أيا كان

نوعها أو شكلها وهي تنطبق على الآلة التي تشمل على اصل العلامة أو على الأثر الذي ينطبع عند استعمالها ولما كان الخاتم الذي تم تقليده إنما هو شعار خاص بمركز قبل وصدر شبرا اصطلاح على استعماله لغرض معين هو الختم به على الشهادات الصحية المستوفية لشروطها فهو بهذه المثابة يعتبر علامة مميزة له ودالة عليه وتقليده لا شك فعل مؤثم .

(الطعن رقم ٨٧١٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٤)

٧٧. المقصود بالتقليد هو المحاكاة التي تدعو إلى تضليل الجمهور لما يبين العلامتين الصحيحة والمقلدة من أوجه التشابه .

(الطعن رقم ٥٦٤١ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠١/٧/٩)

٧٨. إن المادة الحادية عشر من قانون التخطيط العمراني الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ إذ نصت على أنه " في تطبيق أحكام هذا القانون بقصد بالتقسيم كل تجزئة لقطعة أرض داخل نطاق المدن إلى أكثر من قطعتين كما يعتبر تقسيما إقامة أكثر من مبنى واحد وملحقاته على قطعة الأرض سواء كانت هذه المباني متصلة أو منفصلة " فإن مؤداها أنه يشترط لإسباغ وصف التقسيم على الأرض أن تكون تجزئة الأرض داخل نطاق المدن ، وأن تكون التجزئة لأكثر من قطعتين أو إنشاء أكثر من مبنى واحد وملحقاته على قطعة الأرض سواء كانت هذه المباني متصلة أو منفصلة وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه يلزم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة إنشاء تقسيم بالمخالفة لأحكام القانون أو إقامة بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها أن يعنى الحكم باستظهار العناصر التي أوردتها المادة الحادية عشرة سائلة الذكر وأن يثبت توافرها ، وكان الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان واقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق الطاعن والمتهم الآخر على قوله " وحيث إن التهمة ثابتة قبل التهم ثبوتا كافيا وذلك من الأفعال الثابتة بالأوراق ومحضر الضبط

وجمع الاستدلالات وعدم حضور المتهم ودفع الاتهام بدفاع مقبول . وحيث
تضمن المحكمة لإدانة المتهم لثبوت الاتهام قبله مما يتعين إدانته عملاً بمواد الاتهام
والمادة ٢/٣٠٤ .ج . " . دون أن يبين حقيقة الواقعة أو يستظهر ما إذا كان
هناك تقسيم بالمعنى الذى عنته المادة الحادية عشرة من قانون التخطيط العمرانى
سابقة البيان وصلة الطاعن به ، واقتصر على الإشارة بعبارة مبهمة إلى أن
التهمة ثابتة قبل المتهم من الأوراق ومحضر الضبط وجمع الاستدلالات ، دون أن
يحدد المتهم المقصود بعبارة ويكشف عن ماهية الأوراق التى ارتكن إليها
ويوضح فعوى محضر الضبط وجمع الاستدلالات الذى تساند إليه ، فإنه يكون
معيباً بالقصور ، والذى يوجب نقض الحكم المطعون فيه والإعادة بالنسبة
للطاعن والمحكوم عليه الآخر الذى لم يقرر بالطعن مادام العيب الذى شاب
الحكم يتصل به وكان طرفاً فى الخصومة الاستئنافية التى صدر فيها .

(الطعن رقم ٤٥٤٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٧)

٧٩ . إذ كانت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه " تقطع
المدة بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائى أو
إجراءات الاستدلال إذا اتخذت فى مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمى .
وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع ، وإذا تعددت الإجراءات التى
تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء " وفاد هذا النص أن
كل إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع
المدة حتى فى غيبة المتهم ، وكان ما قامت به المحكمة من ندب خبير فى الدعوى
فى الجلسة التى شهد وكيل المطعون ضدها وفى مباشرة الخبير للمهمة التى نذبت
الحكمة لأدائها وحضور أحد المطعون ضدها بشخصه وحضور الآخر بوكيل
عنه أمام الخبير هى جميعها من إجراءات المحاكمة التى تقطع المدة ، ذلك أن
إجراءات المحاكمة التى عنها المشرع تشمل كل ما يتعلق بسير الدعوى أمام

محكمة الموضوع ومنها إجراءات التحقيق الجنائي سواء باشـرـتـها بـنـفـسـها أو باشـرـها أحد الخـبـراء بـنـدب مـنـها ، ومن ثـم فإن الجلسـات الـتي يعقدهـا الخـبـير لمباشرة المهمة المندوب لها هي كغيرها من الإجراءات الـتي تباشـرها المحـكمـة ، وكانت مباشـرـتـها إياها ترسلها على الزمن الـذي لم يبلغ غايته المسقطة للدعوى وقبل أن يمضى على آخر إجراء قامت به المدة المحددة للتقادم ، الأمر الـذي يجعل الدعوى ما تزال ماثلة في الأذهان ولم تندرج في حيز النسيان الـذي جعله الشارع علة السقوط .

(الطعن رقم ٣٠٥٣١ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠١/١/٨)

٨٠. إن تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموما ومنها جريمة إقامة مبان بغير ترخيص مما يستقل به قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك لحكمة النقض وأن ميعاد إنقضاء الدعوى الجنائية بجريمة إقامة مبان بغير ترخيص لا يبدأ إلا من تاريخ إتمام البناء .

(الطعن رقم ٤٢٨٩٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠١/١/٣٠)

٨١. إن القاعدة العامة في إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة هي أن مدتها تبدأ من تاريخ وقوع الجريمة دون أن يؤثر في ذلك جهل المجنى عليه بوقوعها وليست جريمة شهادة الزور مستثاه من هذه القاعدة ، وكانت هذه الجريمة وقتية تقع وتنتهي بمجرد وقوع قول الشهادة ولذا يجب أن يكون جريان مدة إنقضاء الدعوى فيها من ذلك الوقت ، فإذا دفع لدى محكمة الموضوع بأن جريمة شهادة الزور قد وقعت في تاريخ معين وإن الدعوى الجنائية قد سقطت وجب عليها أن تحقق هذا الدفع ثم ترتب على ما يظهر لها النتيجة الـتي تقتضيها ، وكانت محكمتا أول وثاني درجة لم تجر أيهما تحقيقا في هذا الشأن حتى يتبين لها وجه الحقيقة بل ولت في ذلك على الحكم القاضي بإبطال إعلـام الـورائـة واعتبرت تاريخ صدوره هو تاريخ وقوع الجريمة في حين أن شهادة الطاعن في

تلك الدعوى كانت قبل صدور الحكم حتماً حصله الحكم الابتدائي في مدوناته ، وهو التاريخ الذى بنى الطاعن دفعه بانقضاء الدعوى الجنائية على أساسه ، فإن الحكم المطعون فيه وقد اعتق أسباب الحكم الابتدائي يكون فضلاً عن قصوره قد أخل بحق الطاعن في الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه

(الطعن رقم ٤٦٦١٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٠٠١/٥/٢٦)

٨٢. لما كان الأصل في الدعوى المدنية التي ترفع صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية أن يكون الفصل فيها وفي موضوع الدعوى الجنائية بحكم واحد ، كما هو مقتضى نص الفقرة الأولى من المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية بحيث إذا أصدرت المحكمة الجنائية حكمها في موضوع الدعوى الجنائية وحدها امتنع عليها بعدئذ الحكم في الدعوى المدنية على استقلال لزوال ولايتها بالفصل فيها ، وقد ورد على هذا الأصل أحوال استثناء القانون ، من بينها حالة سقوط الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها - المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية - كالتقدم فبان صدور الحكم الجنائي بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة لا يؤثر في سير الدعوى المدنية التي سبق رفعها معها ، فيسوغ للقاضي الجنائي عندئذ أن يمتنع في نظر الدعوى المدنية إلى أن يفصل فيها بحكم مستقل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ، وبين مما أورده الحكم الابتدائي - الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه في ذكر وقائع الدعوى - أن مدة التقادم قد اكتملت قبل رفع الدعوى وكان الاستثناء الوارد في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية مقصوراً على حالة انقضاء الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها ، فلا يسرى على حالة انقضاء الدعوى الجنائية قبل رفعها - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - فإن المحكمة إذا فصلت في الدعوى المدنية تكون قد خرجت

عن حدود ولايتها وخالفت القانون . لما كان ذلك ، وكان العيب الذى شاب الحكم مقصورا على مخالفة القانون ، فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح المحكمة هذا الخطأ بنقض الحكم المطعون فيه في خصوص الدعوى المدنية وتصحيحه بعدم قبولها .

(الطعن رقم ١٨٣٤٧ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٤)

٨٣. من المقرر أن جريمة التزوير بطبيعتها جريمة وقتية تقع وتنتهى بمجرد وقوع التزوير في محرر ياحدى الطرق المنصوص عليها في القانون ، ولذا يجب أن يكون جريان مدة سقوط الدعوى بها من ذلك الوقت، واعتبار يوم ظهور التزوير تاريخا للجريمة محلة الا يكون قد قام الدليل على وقوعها في تاريخ سابق ، وكان تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموما مما يستقل به قاضى الموضوع ، ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن الجريمة المنسوبة للطاعن هى التزوير في محرر عرقى ، وأنها وقعت بتاريخ ١٩٨٠/٦/١ وتم الإبلاغ عنها في عام ١٩٨٩ ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بانقضاء الدعوى الجنائية لمضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الجريمة ولم يكن ثمة سبب لانقطاع التقادم ، أو وقفه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا .

(الطعن رقم ١٨٣٤٧ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٤)

٨٤. تنص الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أن يكون تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى يتدبها لذلك مأمور الضبط القضائي وممراد الشارع من هذا النص هو الحفاظ على عورات المرأة التى يخدش حياؤها إذا مست عندما يكون التفتيش واقعا على المواضع الجسمية التى لا يجوز لمأمور الضبط القضائي الاطلاع عليها ومشاهدتها وعلى ذلك فإذا وقع التفتيش على

موضع لا يتطوى على مساس بعورات المرأة أو الاطلاع عليها فإنه يقع صحيحا إذا ما قام به مأمور الضبط القضائي بغير أنثى وإذا كان الضابط قد قام بضبط الكيس المخنوى على المخدر أسفل حشية (مرتبطة) سرير المتهم ولم يلامس جزءا حساسا من جسدها ومن ثم يقع هذا الإجراء صحيحا متجا لأثاره هذا إلى أن القانون لم يوجب على مأمور الضبط القضائي اصطحاب أنثى عند انتقاله لتنفيذ إذن تفتيش أنثى غداً أن هذا الإلزام مقصور على إجراء التفتيش ذاته في مواضع تعتبر من عورات المرأة وهو ما تخلف بالنسبة لواقعة الدعوى فبان ما تشتره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له ثمة سند متعينا لإطراحه جانباً والالتفات عنه "... وإذا كانت المحكمة قد أثبت أن السيدة المصاحبة للضابط المأذون له بالتفتيش هي التي أجرت تفتيش الطاعنة ولم تعثر معها على ثمة مخدرات ، ثم قام الضابط بتفتيش الحجرة فعثر على المخدر داخل خشبة "سرير" المتهم لا تريب على المحكمة إن هي رفضت الدفع ببطالان التفتيش ، لعدم إجرائه بمعرفة أنثى ، ومن ثم فإن ما تشتره الطاعنة في هذا الصدد لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٢١٧٣٧ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٦)

٨٥. من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وأن القانون لا يشترط شكلاً في الإذن بالتفتيش فلا يدل من صحتة خلوه من بيان مهنة المأذون بتفتيشه أو الأماكن التي يتردد عليها طالما أنه الشخص المقصود بالإذن .

(الطعن رقم ١٤٧٢٢ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/٢/٩)

٨٦. لما كان البين مما حصله الحكم المطعون فيه أن القبض على الطاعن وتفتيشه قبل إيداعه حجز القسم تمهيداً لعرضه على النيابة العامة كان لا تمامه بارتكابه جنحة لعب القمار التي ربط لها القانون عقوبة الحبس والغرامة التي لا تجاوز

انف جنيه ، وكان من المقرر أنه ما دام من الجائز للضابط قانونا القبض على الطاعن وإبداعه حجز القسم تمهيدا لعرضه - على سلطة التحقيق وفقا للمادتين ٣٤، ٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية فإنه يجوز تفتيشه على مقتضى المادة ٤٦ من ذلك القانون ، أن تفتش الشخص قبل إبداعه حجز القسم تمهيدا لعرضه على سلطة التحقيق أمر لازم ، لأنه من وسائل التوقي والتحوط من شر من قبض عليه إذا ما سولت له نفسه التماسا للفرار أن يعتدى على غره بما قد يكون محرزا له من سلاح أو نحوه .

(الطعن رقم ١٩٦٧٨ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٩)

٨٧. لما كان بطلان التفتيش مقتضاه قانونا عدم التعويل على أى دليل يكون مستمدا منه . وبالتالي فلا يعتد بشهادة من قام بهذا الإجراء الباطل ، ولما كانت الدعوى - حسبما حصلها الحكم المطعون فيه - لا يوجد فيها من دليل سواء ، فإنه يتعين الحكم ببراءة الطاعن عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وبصادرة المخدر المضبوط عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل .

(الطعن رقم ١٩٧٠١ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٢)

٨٨. إن المادة الخامسة من قانون العقوبات وقد نصت على أنه " يعاقب على الجرائم بتقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها . ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم ثانيا قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره " وكان قد صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن الضريبة العامة على المبيعات المعمول به اعتبارا من الثالث من مايو سنة ١٩٩١ وألغى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الاستهلاك ، وكان الين من نصوص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ أفما خلت من تأثيم واقعة سحب السلع من أماكن إنتاجها المسندة إلى الطاعنة . فإن

الفعل المسند إليها وإن كان معاقبا عليه بالمادتين ٥٣، ٥٤ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١، قد أضحي بموجب قانون الضريبة على المبيعات فعلا غير مؤتم. الأمر الذى يكون تحكمة النقض وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها وتنقض بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة الطاعنة مما اسند إليها.

(الطعن رقم ١٢٦١٩ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠١/١٠/١٧)

٨٩. المادة الخامسة من قانون العقوبات قد نصت على أن " يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه ثانيا قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره ". وقد صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن الضريبة العامة على المبيعات الى ألغى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الضريبة العامة على الاستهلاك وكانت التهمة التى نسبتها النيابة العامة إلى الطاعن هى التهرب الحكيمى من أداء ضريبة الاستهلاك بأن حاز سلعة خاضعة لهذه الضريبة (شرايط فيديو) بغرض التجارة دون أن تكون مصحوبة بمستندات تفيد سداد الضريبة - وهى التهمة المعاقب عليها بالمادتين ٥٣، ٥٤ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ٨١ وكان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وأن كان قد حرم فى الفقرة التاسعة من المادة ٤٧ منه حالات التهرب الحكيمى من أداء الضريبة على المبيعات ومنها حيازة السلع الخاضعة للضريبة بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة ونص على افتراض هذا العلم إذا لم يقدم من وجدت فى حيازته هذه السلع المستندات الدالة على سداد الضريبة إلا أن القانون المذكور قصر هذه الحالات على السلع التى وردت على سبيل الحصر بالجدول رقم (١) المرافق له ولما كانت السلعة موضوع الاقام فى الدعوى الماثلة وهى - شرايط فيديو - لم ترد بالجدول المذكور ومن ثم فلا تعتبر حيازتها بقصد الاتجار دون تقديم المستندات الدالة على أداء الضريبة

من حالات التهريب الحكيمى المعاقب عليها طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وتضحى واقعة التهريب المسندة إلى الطاعن غير مؤثرة في ظل القانون الأخير .

(الطعن رقم ٢٥١٧ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠١/١١/٥)

٩٠. إذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى بطلان إجراءات الضبط والتفتيش لعدم توافر حالة التلبس دون أن يستجلى صفة من قام بالضبط وهل هو من موظفى الجمارك أممن غيرهم وما إذا كان الضبط قد تم داخل نطاق الدائرة الجمركية أو منطقة الرقابة الجمركية بعد تحديد مداها أو خارج هذا النطاق بما يستقيم معه لمن قام بالضبط عدم مراعاة قيود التفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو التقيد بقيودها ، فإنه كون قد حال دون تمكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون في هذا الخصوص ما يعيبه بالقصور في البيان ويوجب نقضه والإعادة في خصوص الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٦٨٨٣ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/١٠/٢٩)

٩١. إذ كانت جريمة النصب كما هى معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذى يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف وكان القانون قد نص على أن الطرق الاحتيالية في جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بمحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر في النص المشار إله كما أنه يشترط لتحقيق جريمة إعطاء شيك دون رصد توافر أركان ثلاثة هى إصدار ورقة تتضمن التزاما صرفيا معناها هى الشيك أى إعطاؤه للمستفيد وتختلف الرصيد الكافى القابل للتصرف أو تجميده ثم سوء النية ويصدق ذلك على الشيك الاسمى فيخضع لحكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات إلا أن ذلك مقصور على العلاقة بين المساحب والمستفيد تقديرا بأن الجريمة تتم بهذه الأفعال وحدها دون

غيرها من الأفعال التالية لذلك وإنما لا تقع إلا على من تحور الشيك باسمه كما أن الشيك الاسمي غير معد للتداول بالطرق التجارية بل بطريق الحوالة المدنية ويقتصر استعماله على الحالة التي يجب فيها تحصيل قيمته بمعرفة المستفيد . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه أنه بعد أن حصل واقعة الدعوى في أن المحكوم عليه الآخر حصل على قرض من البنك الأهلي بضمان شيكات مسحوبة على الطاعن ولما قدم البنك الشيكات لتحصيل قيمتها من البنك المسحوب عليه أو في بما قيمته ٥٥٥ ألف جنيه ود بقيمة الشيكات للرجوع على الساحب ثم أشار إلى أقوال المتهمين وبعض أحكام القانون ثم خلس بإدانة عن جريمة النصب استنادا إلى ما ثبت بالأوراق دون أن يعنى ببيان واقعة النصب وما صدر من المتهم (الطاعن) من أفعال احتيالية مما حمل البنك الأهلي على تسليم المال المخكوم عليه الآخر واعتمد في الإدانة على ما ثبت بالأوراق دون بيان مضمون ما جاء بها ووجه استدلاله بما على ثبوت التهمة فإنه كون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه بالنسبة لجريمة النصب . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى بالنسبة للجريمة الثانية (إعطاء شيك بدون رصيد) والتدليل على ثبوته على ما قاله من أن المتهم أعطى بسوء نية للبنك الأهلي الشيكات المبنية بالأوراق والبالغ قيمتها ٨٧١٥٠٠ جنيه وليس لها رصيد قائم وقابل للسحب وأن التهمة ثابتة من اعتراف المتهم بمحضرة الشرطة دون أن يبين واقعة الدعوى ودون أن يود في مدوناته البيانات الدالة على استيفاء الشيكات لشرائطها القانونية هذا فضلا عن أن الطاعن دفع أمام محكمة أول درجة بعدم توافر أركان الجريمة في جقه لأن الشيكات اسمية غير قابلة للتداول ورغم ذلك لم يلتفت الحكم المطعون فيه إلى هذا الدفاع مع أنه واقع مسطور مطروح عليه فلم يحصله إثباتا له أو ردا عليه على الرغم من جوهريته لما يترتب عليه من عدم توافر أركان الجريمة وأيد الحكم الابتدائي لأسبابه . لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون معيبا بما يطله ويوجب نقضه عن التهمتين بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الآخر لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .

(الطعن رقم ٨٧٧١ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢)

٩٢. إذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في قوله "تحصل الواقعة فيما جاء بمحضر مصلحة وثائق السفر المؤرخ ١٩٨٩/١/٣ من أنه وردت شكوى تتضمن أن التهمة استخرجت جواز سفر من المصلحة أثبت فيه أنها آتية بالرغم من أنها متزوجة وحيث أثبت الكشف بالمصلحة أن التهمة حصلت على جواز سفر رقم ٨٤/.... وأقرت فيه أنها متزوجة وإقرار من الزوج أنها لا تعمل بالحكومة والقطاع العام وحصلت على الجواز رقم ٨٨/.... وأثبتت فيه أنها آتية غير متزوجة وتعمل مدرسة بكلية الطب جامعة الأزهر وأقرت بالصحيفة رقم ٢ من سجل الجواز المذكور أنها آتية ولم تزوج ولا تحمل جواز سفر آخر . ومن ثم فإن حقيقة الواقعة كما حلها الحكم على النحو المار بيانه - هي الإدلاء ببيانات غير صحيحة لتسهيل حصول الطاعة على جواز سفر خلافا لما ذهبت إليه النيابة في وصفها الاقام ومن بعدها الحكم المطعون فيه من الادلاء بتلك البيانات كان بغرض تسهيل الحصول على تأشيرة خروج . لما كان ذلك ، وكان يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٨ أن الشارع لم يؤتم واقعة الحصول على أكثر من جواز سفر أو الإدلاء بأقوال كاذبة أمام السلطة المختصة . وكان ما أبدته الطاعة أمام السلطة المختصة من أقوال كاذبة من أنها غير متزوجة حال كونها متزوجة مع علمها بذلك لتسهيل حصولها على جواز سفر هو من قبيل الإقرارات الفردية التي تصدر من طرف واحد وتخضع للتمحيص والتثبت فإن تقرير غير الحقيقة في هذا الإقرار غير معاقب عليه ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بإدانة المطعون ضدها عن واقعة غير مؤتم فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق

القانون بما يوجب نقضه وإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضدها من التهمة المنسوبة إليها .

(الطعن رقم ١١٩٢٨ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠١/٩/٢٣)

٩٣. من المقرر أن العبرة في بيان المحكمة التي صدر منها الحكم هي بحقيقة الواقع ، وأن محضر الجلسة يكمل الحكم في ذلك ، لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة محضر أولى جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أنه مستهل باسم محكمة أمن الدولة بالجيزة ، وكانت هذه المحكمة هي المختصة بنظر الجرائم التي نص عليها المشرع في قانون إيجار لأماكن - ومنها الجريمة موضوع الطعن - طبقا لنص المادة ٤/٣ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ ، ومن ثم فإنه لا يقدح في الأمر أن يدون في صدر النموذج المطبوع لحكمها اسم محكمة أمن الدولة طوارئ إذ هو مجرد بيان مطبوع لا يمس سلامة الحكم ، لأن العبرة هي بحقيقة الواقع التي أكدها نظر المعارضة والاستئناف ، والمعارضة الاستئنافية في ذلك الحكم ، ومن ثم يكون الحكم الابتدائي قد صدر من محكمة مختصة لها ولاية الفصل في الدعوى ، وإصدار الحكم فيها ، ومن ثم يكون الطعن بالنقض رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ والمادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٢٠٤٥٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠١/١/٤)

٩٤. لما كان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن أُنشج وعرض للبيع بضائع مغشوشة وعرض للبيع منتجات تحمل علامة مزورة وأدار منشأة قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة ، ثم انتهى إلى إدانة الطاعن بقوله ومن ثم يكون - المتهم - قد ارتكب الجريمة المؤتنة بمواد الاقمام " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ينبغي إلا يكون الحكم مشوبا بإجمال أو إهمام مما يتعذر معه تبين مدى صحة الحكم من فسادده في التطبيق

القانونى على واقعة الدعوى ، وهو يكون كذلك كلما جاءت أسبابه مجملة غامضة فيما أثبتته أو نفتته من وقائع سواء كانت متعلقة ببيان توافر أركان الجريمة وظروفها أو كانت متصلة بعناصر الإدانة على وجه العموم أو كانت أسبابه يشوبها الاضطراب الذى ينبئ عن اختلال فكرته من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى أو التطبيق القانونى ويعجز بالتالى محكمة النقض عن أعمال رقابتها على الوجه الصحيح ، ولما كان الحكم في بيان تدليله على ثبوت الواقعة قد اقتصر على الإشارة بعبارة مبهمة إلى أن التهمة ثابتة قبل المتهم دون أن يحدد التهمة الثابتة في حقه من المتهم الثلاث المسندة إليه مما لا يبين منه أن المحكمة قد فهمت واقعة الدعوى على الوجه الصحيح ولا يتحقق معه الغرض الذى قصده الشارع من تسيب الأحكام . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالغموض والإبهام والقصور مما يعجز هذه المحكمة - محكمة النقض - عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى والتقرير برأى فيما يشره الطاعن بأوجه طعنه - فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة .

(الطعن رقم ٣٢٥١ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠١/٤/٩)

٩٥. من المقرر أنه لا يعتبر محل الواقعة في الحكم الجنائى من البيانات الجوهرية الواجب ذكرها إلا إذا رتب الشارع على حدوث الواقعة في محل معين أثرا قانونيا بأن جعل منه ركنا في الجريمة أو ظرفا مشددا أما في غير ذلك فإنه يكفى في بيان مكان الجريمة مجرد الإشارة إليه مادام أن المتهم لم يدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظرها .

(الطعن رقم ٢٩٨١ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٢/٨)

٩٦. إذا كان الثابت بورقة الحكم المطعون فيه أنه قضى في منطوقه برفض معارضة الطاعنين في الحكم الغيابي الاستئنافي القاضي بسقوط الاستئناف ، في حين أن الثابت بمحضر الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أنه قضى بقبول معارضة الطاعنين شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المتأنف القاضي بإدانة الطاعنين وإلزامهما بالتعويض المدني المؤقت . لما كان ذلك ، وكان البين من المقررات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن ، أن منطوق الحكم المطعون فيه حسبما ورد برول رئيس الهيئة التي أصدرته هو ذات منطوقه الوارد بمحضر الجلسة التي صدر فيها ، وإذا كان من المقرر أن العبرة في تحديد ماهية الحكم هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في أسبابه ومنطوقه سهواً ، وكان البين مما تقدم ، أن الحكم المطعون فيه قد قضى في حقيقته بإلغاء الحكم المعارض فيه وقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد الحكم المتأنف ، فإنه لا ينال من سلامته ما ورد بنهاية منطوقه بالنموذج المطبوع المخزّر عليه من قبول المعارضة الاستئنافية شكلاً وتأييد الحكم الاستئنافي المعارض فيه - القاضي بسقوط الاستئناف - إذ كل ذلك لا يعدو مجرد سهو وخطأ في الكتابة وزلة قلم ولا يخفى هذا الخطأ على من يراجع الحكم كله .

(الطعن رقم ٢٠٤٦٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠١/٢/٢٦)

٩٧. لما كان من المقرر أن ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت ، لفقدتها عنصراً من مقومات وجودها قانوناً ، وإذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به بناء على الأسباب التي أقيم عليها ، فبطلانها يستتبع حتماً بطلان الحكم ذاته لاستحالة إسناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه ، وإذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم

المطعون فيه قد خلا من تاريخ إصداره فإنه يكون باطلا ، خلوه من هذا البيان الجوهري ، وإذا كان الحكم الاستئنافي المطعون فيه قد أخذ بأسباب هذا الحكم ولم ينشئ لقضائه أسبابا جديدة قائمة بذاتها فإنه يكون باطلا كذلك ، ولا يقدح في ذلك أن يكون محضر الجلسة قد استوفى بيان تاريخ إصدار الحكم ، لأنه إذا كان الأصل أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الدباجة إلا أنه من المستقر عليه أن الحكم يجب أن يكون مستكملا بذاته لشروط صحته ومقومات وجوده فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من بيانات جوهرية بأى دليل غير مستمد منه أو بأى طريقة من طرق الإثبات ولكل ذى شأن أن يتمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض عند إبداء الأسباب التى بنى عليها الطعن ، وكان الثابت من مطالعة الحكم الصادر من محكمة الإعادة - موضوع الطعن - المائل - أنه أحال إلى اسباب ومنطوق الحكم المستأنف على الرغم من بطلانه مما يعيبه .

(الطعن رقم ٣٢١١ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٨)

٩٨ . إن المادة التاسعة من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ إذ نصت على أن تصدر أحكام المحاكم الابتدائية من ثلاثة أعضاء ، وكان التشكيل الذى نصت عليه هذه المادة مما يتعلق بأسس القضائي ويترتب على مخالفته بطلان الحكم وكان لمحكمة النقض طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذ تبين مما هو ثابت فيه أن المحكمة التى اصدرته لم تكن مشكلة وفقا للقانون ، وكان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه ومن محضر الجلسة التى صدر فيها أن الهيئة التى اصدرته مشكلة برئاسة الأستاذ رئيس المحكمة وعضوية رئيس المحكمة وكل من القاضيينو.....

خلافًا لما أوجبه القانون ، فإن هذا الحكم يكون باطلا .

(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٢٠٠١/٤/١١ ق جلسة ٢٠٠١/٤/١١)

٩٩. إذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى إدانة الطاعن طبقا للمواد ١/٣٨، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل ، وعن الإشارة إلى أنها قد عدل ومن ثم فليس يلزم أن يشير إلى القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ الذى أجرى هذا التعديل لأن ما استحدثه من أحكام قد أندمج فى القانون الأصلى واصبح من أحكامه منذ بدء سريانه ، كما أنه لا يشترط على الحكم أن يشير إلى الجدول الملحق بالقانون ، ذلك أن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت فى فقرتها الأخيرة على أن كل حكم الإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذى حكم بموجبه فقد أبانت بوضوح أن البطلان مقصور على عدم الإشارة إلى نصوص القانون الموضوعى على اعتبار أنه من البيانات الجوهرية التى تقتضيها قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات وأما إغفال الإشارة إلى نص تعريفى ، كما هو الشأن فى الجدول الملحق بقانون المخدرات ، فإنه لا يطل الحكم ويضحى منعى الطاعن فى هذا الصدد غير سديد .

(الطعن رقم ٢٩٩٩٨ لسنة ٢٠٠١/٤/٢٣ ق جلسة ٢٠٠١/٤/٢٣)

١٠٠. إذا كان البين من الاطلاع على الأوراق وعلى مذكرة القلم الجنائى للنيابة المختصة أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه فقد ، ولما كان لم يتيسر الحصول على صورة رسمية من هذا الحكم الصادر فى الدعوى وكان مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضى به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشئ المحكوم فيه نهائيا مادامت طرق الطعن فيه لم تستفيد ، ولما كانت جميع الإجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت فإنه يتعين عملا

بنص المادتين ٥٥٧، ٥٥٤ من قانون الإجراءات النائية أن يقضى بإعادة المحاكمة .

(الطعن رقم ١٦٧٨٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٠٠١/٥/٨)

١٠١. إذ كان البين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن ديباجته خلت من بيان اسم المحكمة التي صدر منها ، كما أن محضر الجلسة قد خلا أيضا من هذا البيان ، وكان خلو الحكم من هذا البيان الجوهري يؤدي إلى الجهالة ويجعله لا وجود له ، وهو ما يمتد أثره إلى الحكم المطعون فيه الذي قضى بتأييده وأخذ بأسبابه ومن ثم تعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة .

(الطعن رقم ١٤٢٠٧ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠١/٦/١٢)

١٠٢. إن جريمة خطف الأنثى بالتحايل والإكراه المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بإبعاد هذه الأنثى عن المكان الذي خطفت منه أيما كان هذا المكان بقصد العبث بها وذلك باستعمال أية وسائل مادية أو معنوية من شأنها سلب إرادتها .

(الطعن رقم ١٥٨٧٠ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/١/٢٢)

١٠٣. إن جريمة خطف طفل بالتحايل أو الإكراه المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات تقوم على عنصرين أساسيين أولهما إنتزاع الطفل المخطوف من بيته قسرا عنه أو بالفش والخذاع بقدر نقله إلى محل آخر وإخفائه فيه عمن لهم الحق في المحافظة على شخصه والثاني نقله إلى ذلك المحل الآخر واحتجازه فيه تحقيقا لهذا القصد فكل من قارف هذين الفعلين أو شيئا منهما اعتبر فاعلا أصليا في الجريمة .

(الطعن رقم ٣٥٣٢٤ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠١/٣/١٣)

١٠٤. القصد الجنائي في جريمة خطف الأطفال إنما يتحقق بتعمد الجاني انتزاع المخطوف من أيدي ذويه الذين لهم حق رعايته وقطع صلته بهم مهما كان غرضه من ذلك.

(الطعن رقم ٣٥٣٢٤ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠١/٣/١٣)

١٠٥. يجوز في المواد التجارية إثبات وجود التصرف القانوني أو إنقضاؤه بشهادة الشهود أيا كانت قيمته ما لم يوجد نص أو اتفاق يقضى بغير ذلك ، كما أن وجوب الإثبات بالكتابة في المواد المدنية ليس من النظام العام ، فيجوز الشك عنه وقبول الإثبات بالبينه والقرائن ، فلا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ، ويجب على من يريد التمسك بعدم جواز إثبات الحق المدعى به عليه بالبينه أن يتقدم بذلك إلى محكمة الموضوع قبل سماع الشهود ، كما أنه يجوز الإثبات بالبينه فيما كان يجب إثباته بدليل كتابي إذا وجد مانع مادي أو أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي ، أو إذا فقد الدائن سنده الكتابي بسبب أجنبي لا يد له فيه على ما جرى به نص المادة ٦٣ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ . لما كان ما تقدم ، فإن محكمة الموضوع بدرجتها وقد أغفلت طلب الطاعن إثبات وجود العقد بأركانه بالبينه لقيام المانع الأدبي من الحصول على سند بالكتابة يشهد له ، دون أن تعرض له في حكمها برد نفى لزومه ، تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإعادة في خصوص الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ٥٧٠٥ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠١/٥/٢٨)

١٠٦. إن تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموما ومنها جريمة خيانة الأمانة مما يستقل به قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك تخكمة النقض ، وكان ميعاد إنقضاء

الدعوى الجنائية بجرمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ إيداع الشئ المختلس لدى من أؤتمن عليه بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم إلا إذا قام الدليل على خلافه .

(الطعن رقم ٢٥٤٦٣ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠١/١/٣٠)

١٠٧. من المقرر أنه لا تصح إدانة متهم بجرمة خيانة الأمانة إلا إذا إقنع القاضى بأنه تسلم المال بعقد من عقود الأمانة الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، وأن العبرة فى القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود فى صدد توقيع العقاب إنما هى بالواقع بحيث لا يصح تأليم انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابه متى كان ذلك مخالفا للحقيقة وان الحكمة فى جرمية خيانة الأمانة فى حل من التقيد بقواعد الالبات المدنية عند القضاء بالبراءة لأن القانون لا يقيد بها تلك القواعد إلا عند الإدانة فى خصوص إثبات عقد الأمانة إذ زاد موضوعه عن النصاب المحدد فى القانون ولا كذلك البراءة لانقضاء موجب تلك الحيلة واسلاما لمقصود الشارع فى الا يعاقب برئ مهما توافر فى حقه من ظواهر الأدلة .

(الطعن رقم ٨٤٣١ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٩)

الفهرس

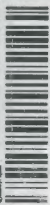
الصفحة	الموضوع	الفهرس
٧	اتلاف	
١٠	آثار	
١٢	اثبات	
٤٤	اجراءات	
٥٨	احداث	
٦٨	احوال شخصية	
٧٠	اختصاص	
٨٨	اختلاس اموال اميرية	
٩٠	اخفاء اشياء مسروقة	
٩٢	اخلال عمدى بتنفيذ عقد	
٩٥	اخلال عمدى بنظام توزيع سلعة	
٩٧	ارتباط	
١١٤	ازالة حد	
١١٥	اسباب الاباحة وموانع العقاب	
١٢٢	استئناف	
١٣٤	استجواب	
١٣٦	استدلالات	
١٤٤	استعمال القوة مع الموظفين العموميين	
١٤٧	استغلال نفوذ	
١٤٩	استيلاء	
١٥٣	استيقاف	
١٥٧	اسقاط الحوامل	
١٥٨	اشتياء	
١٦٠	اشتراك	
١٦٦	اصابة خطأ	
١٦٨	الاضرار العملى	
١٦٩	الاضرار غير العملى	

١٧٤	اعدام
١٧٦	اعلان
١٨٤	اقامة انشاءات على ارض مملوكة للدولة
١٨٥	اقتران
١٨٧	امر احالة
١٨٨	امر بالألا وجه
١٩٥	امر حفظ
١٩٦	اكراه
١٩٨	اهانة
٢٠٤	براءة اختراع
٢٠٥	بطلان
٢٠٧	بلاغ كاذب
٢١٣	امتناع عن تنفيذ حكم
٢١٦	بناء
٢٢٦	بناء على ارض زراعية
٢٢٧	تبديد
٢٣٨	تبوير
٢٤٠	تجريف
٢٤٨	تجمهر
٢٤٩	تدابير احترازية
٢٥٠	تربح
٢٥٧	ترصد
٢٥٨	ترويج عملة
٢٦١	تزوير
٢٨٥	تزيف
٢٨٧	تسجيل معادلات
٢٩٣	تعدي على املاك الدولة
٢٩٦	تعدي على موظف عام
٢٩٧	تعويض

٣٠١	تفتيش
٣٣١	تقادم
٣٤١	تقرير تلخيص
٣٤٣	تقسيم
٣٤٦	تقليد
٣٥٢	تلبس
٣٧٣	تهديد
٣٧٥	تهرب ضريبي
٣٨٣	تهرب جمركي
٣٩٠	جريمة
٣٩٤	جوازات سفر
٣٩٥	حكم
٤٤٣	حيازة
٤٤٤	حيازة افلام ممنوعة
٤٤٦	حيازة مفرقات
٤٤٧	حيازة عملة مقلدة
٤٤٨	خطف
٤٥٠	خيانة امانة
٤٥٧	احكام عامة
٥٢٥	الفهرس



Bibliotheca Alexandrina



0548660